مركز البحوث العربية والإفريقية

تاريخ عمال الزراعة والتراحيل في مصر والعالم

منذ عهد السخرة حتى سنة ١٩٦٩

الجزء الأول

بقلم العامل

عطية الصيرفي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : تاريخ عمال الزراعة والتراحيل في مصر والعالم منذ عهد السخرة حتى سنة ١٩٦٩

المؤلف : عطية الصيرفي

رقم الإيداع : ٢٠١١/٤٦٠٨

الطبعة الأولى ٢٠١١

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

تقديم

يعتبر عمال الزراعة والتراحيل من أكثر فئات المجتمع المصرى معاناة.

وقد عاشت هذه الفئة التى تجاوز عددها فى بعض مراحل تطور المجتمع المصرى عدة ملايين ظروفا بالغة الصعوبة، حيث فرضت عليها ضرورات الحياة الاغتراب عن مناطق إقامتها ، والنزوح إلى مناطق نائية يعيشون فى العراء .. لا يجدون ما يأكلونه سوى العيش الحافي ، والمش فى كثير من الأحيان، تنهشهم الأمراض الفتاكة، يلسعهم برد الشتاء القارص وحرارة الصيف القائظ. وذلك من أجل الحصول على قروش معدودة .. لعلها تمكنهم من إعالة أسرهم. وقد اهتم المناضل الاشتراكى عطية الصيرفى لعمال التراحيل منذ فترة مبكرة ، وتابع أحوالهم وعرض لمعاناتهم فى الكثير من المقالات فى الصحف ، والدوريات، وكان له فضل طرح قضايا عمال التراحيل على جدول أعمال الحركة الاشتراكية بصفة دائمة. ويسعدنا فى «مركز البحوث العربية والأفريقية »أن نقدم هذا الكتاب «تاريخ عمال الزراعة والتراحيل فى مصر والعالم» الذى يعالج الجزء الأول منه ، هذا التاريخ منذ عهد السخرة حتى ١٩٦٩ ، ليكون فى مقدمة الأعمال التى تصدر بالتعاون مع مكتبة «جزيرة الورد »، آملين أن نتمكن من إصدار الجزء الثانى فى توقيت ملائم حتى تكتمل المعرفة بهذه الفئة العريضة من الشعب المصرى.

القاهرة فى ١٥ مايو ٢٠١٠

عبد الغفار شكر



مقدمة

باعتباري عاملاً نقابيًا اشتراكيًا منذ صباي وبداية شبابي فقد تمكنت من تثقيف نفسي بنفسي في الحياة وخلال فترات السجون والمعتقلات والتشرد، والتشريد بفضل ما حصلت عليه من خبرات عمالية ونقابية وما حصلت عليه أيضاً من وعي طبقي ، ومن ثم استطعت مبكراً جداً ممارسة توظيف القلم والنون من قلب المكابدة دون المشاهدة حيث أصبحت عرضحالجي الطبقة العاملة التي باتت همومها همومي وقضاياي ومسئولياتي الاجتماعية والأخلاقية حتى يومنا هذا..

ونظراً لأن الزملاء من عمال الزراعة والتراحيل يمثلون الشريحة العمالية المنسية من المجتمع والمنسية أيضاً من الحياة العمالية والنقابية الحديثة. وهذا ما دفعني إلى محاولة كتابة تاريخهم : تاريخ عذابهم وجوعهم ، واستعبادهم في مصر والعالم.. ولقد بدأت المحاولة فور الإفراج عني من معتقل المحاريق بالواحات في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٤ ..حيث حضرت مؤتمراً سلطوياً بشأن عمال الزراعة والتراحيل في بلدي ميت غمر باعتبارها موطناً رئيسياً لعمال التراحيل حيث استفزني هذا المؤتمر الذي كان مؤتمراً سلطوياً تماماً حضره كبار المسئولين في وزارة الشئون الاجتماعية (وزارة القوى العاملة حالياً).. أما حضور هذا المؤتمر فقد كان من عمد البلاد

ومشايخ البلاد وصغار المقاولين تعرفهم من سيماهم ، ووجاهتهم وملابسهم الكشميرية ، وطواقيهم المصنوعة من وبر الإبل..

ولقد حضر هؤلاء السادة باعتبارهم عمال الزراعة والتراحيل. ومما استفزني أيضاً ما سمعته من مسئول كبير في وزارة الشئون الاجتماعية الذي طالب السادة الحاضرين من العمد والمشايخ وصغار المقاولين وقادة الاتحاد الاشتراكي.. بضرورة تأسيس لجان نقابية لعمال الزراعة والتراحيل بناء على تعليمات السيد الوزير..

ولكن تعليمات السيد الوزير هذه قد نبهتني إلى أن الحركة العمالية والنقابية ونقاباتها العمالية قد صارت نقابات سلطوية ، ونقابات شمولية وعنصرية تابعة للحزب الحاكم حزب الاتحاد الاشتراكي وقتئذٍ.. وعندئذٍ تولدت في خاطري فكرة التعددية العمالية والنقابية ذات المضمون الديمقراطي المؤدي إلى مضمون الخبز والحرية..

وبالتالي فقد بدأت في إعداد هذا الكتاب. كتاب تاريخ عمال الزراعة والتراحيل في مصر والعالم منذ عهد السخرة حتى عام ١٩٦٩ حيث كانوا يعيشون حياة الاستعباد والعبودية سواء كانوا في الهند ، والصين ، واليابان ، وأفريقيا ، وأوربا وأمريكا رغم أنهم بناة السدود والقناطر وخطوط الطرق والسكك الحديدية بالإضافة إلى حفر المناجم والترع والرياحات وإنشاء المزارع الكبرى مثل : فيرستون للكاوتش ومزارع الفول السوداني في أفريقيا..

وفي مصر تحدث الكتاب حديثاً طويلاً عن حياة عمال الزراعة والتراحيل من أيام السخرة في مصر محمد علي ومصر شبه المستعمرة ومصر شبه الإقطاعية والرأسمالية حيث كان الفضل كل الفضل لهؤلاء العمال في بناء القناطر الخيرية رغم انتشار مرض الطاعون وفي حفر الترع ، والرياحات وإنشاء الطرق ، وبناء خطوط السكك

الحديدية وحفر قناة السويس والتخديم على الجيوش البريطانية في الحرب العالمية الأولى كل هذه الأشغال كانت السخرة والعمل الإكراهي لعمال الزراعة والتراحيل..

ثم تحدث الكتاب عن أحوال هؤلاء العمال المعيشية والسرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التي زادت من أجورهم ، وسمحت لهم بقيام نقابات عمالية. نقابات ذات طبيعة سلطوية وكما قدمت لهم ثورة يوليو بعض المشاريع التي تتولى تشغيلهم بطرق إدارية لا تنفع ولا تشفع.. وأخيراً فلعَّل هذا الكتاب يكون مرجعاً لعلماء التاريخ والاجتماع في مصر المحروسة.. والله الموفق.

ميت غمر ١٩٦٩



الفصل الأول

ظاهرة وجود عمال التراحيل

◆◆◆

نشأة الظاهرة

إن عمال التراحيل الذين تضطرهم حياتهم إلى القيام برحلات العمل أو هجرات التشغيل بعيداً عن أوطانهم أو محل إقامتهم بحثاً عن العمل فى مواسم معينة يمثلون ظاهرة اجتماعية كثيراً ما تصاحب ظهور النظم الرأسمالية دون غيرها من النظم الاجتماعية.

فالنظام الإقطاعي لم يشهد هذه الظاهرة نتيجة للعوامل التالية:

١- وجود القنانة (الفلاحين) ونظام عبيد الأرض الذي لم يسمح أبداً للعاملين بأرض السيد الإقطاعي بمغادرة الأرض أو البعد عنها.

٢- سيادة نظام الإقطاعيات المغلقة الذي لا يسمح أيضاً لأحد بدخول الإقطاعية، أو الخروج منها إلا بأمر السيد الإقطاعي.

٣- عدم تواجد سوق حرة لبيع وشراء قوة العمل الإنساني.. أي عدم تواجد سوق للعمالة بالمعنى الحديث.. وكذلك فالنظام الاشتراكي لم ولن يورد هذه الظاهرة لعدم وجود إمكانية قيام سوق للعمل البشرى.

وحتى إذا ما اعترض قيام هذا النظام الاجتماعي وجود هذه السوق فإنه يدفعها إلى التلاشي بفضل التخطيط الاشتراكي الذي يغطى حياة الشعب والمجتمع بما فى ذلك القوى البشرية التي تعتبر أعز وأغنى رأسمال.

أما النظام الرأسمالي بالذات فهو الذي أفرخ هذه الظاهرة الاجتماعية من خلال

نشأته لسوق العمل الإنساني لأول مرة فى التاريخ البشرى.. تحت شعار حرية العمل.. الذي اختلقته الرأسمالية عند نشأتها. حيث كان تحقيقه بمثابة ضربة موجهة إلى الإقطاع لتحرير الملايين العديدة من عبيد الأرض والأقنان (الفلاحين)، ولكن للأسف ليدفعهم إلى عبودية أبشع. هي عبودية رأس المال والعمل المأجور.. ولهذا كان هذا الشعار هو الأساس النظري لقيام سوق العمل البشرى الذي يمثل قسمة أساسية من قسمات هذا النظام الرأسمالي.

وهذه السوق الجديدة كأي سوق رأسمالي آخر لا يشاهد عرضاً مطلقاً ولا طلباً مطلقاً. ولكن يشاهد فقط عرضاً وطلباً نسبيين. وهذا يعنى أن حالات المد والجزر تسيطر على اتجاهات العرض والطلب فى هذه السوق، خالقة بذلك الوجود الفعلي لقانون البطالة الذي هو أحد القوانين العامة للنظام الرأسمالي.

ويبدو قانون البطالة أكثر وضوحاً فى المجال الزراعي لهذا السوق. حيث يعانى هذا المجال بالذات نشاطاً دائماً فى العرض وركوداً دائماً فى الطلب، بسبب التزايد المطرد لعدد سكان الريف بينما تقل المهارة الفنية بينهم. ولذلك فإن ظاهرة عمال التراحيل تتولد فى قلب هذا المناخ الاجتماعي، حيث البطالة الكاملة والموسمية والمستترة تسيطر على الحياة فى هذا المجال الذي يفرخ سنوياً الآلاف المؤلفة من العمال الرحل الذين يشبهون إلى حدٍ ما الباعة السريحة والمتجولين، ولكن يبيعون ويدللون على قوة عملهم.



ظاهرة عمال التراحيل في أوروبا

كانت إنجلترا أول بلد فى أوربا وفي العالم فجرت ثورتها الصناعية الرأسمالية التي حررت الأقنان وعبيد الأرض، وأوجدت العامل بالمعنى العلمي الحديث، ولكن هذه الثورة الصناعية رغم طابعها التقدمي وقتئذٍ قد سببت للجماهير العاملة – التي تحررت منذ وقت قريب جداً من عبودية الإقطاع الإنجليزي– في وجود كوارث مفجعة للغاية لدرجة أنها مازالت إلى الآن تمثل وصمة عار، وخزي في تاريخ الرأسمالية البريطانية ذات النزعة البربرية المتوحشة.. وقد تمت هذه الكوارث فى العهد الفيكتوري عندما راجت وتطورت صناعة الصوف البريطانية مما أغرى ملاك الأراضي الإنجليز على تحويل أراضيهم إلى مراعٍ لتربية الأغنام بدلاً من زراعتها جرياً وراء الربح، وكان ذلك عاملاً فى تشريد الجماهير الواسعة من فلاحي الأرض وعمالها الزراعيين فى بريطانيا حتى قالت الملكة فيكتوريا بعد جولة لها فى أنحاء البلاد.

لقد أصبح الفقر والتشرد وباءً قومياً، وبفضل هذا الوباء القومي تواجدت ظاهرة عمال التراحيل فى بريطانيا العظمى التي شهدت فى تلك الأيام قوافل المتشردين الباحثين عن العمل بلا جدوى لدرجة أن الكثير منهم قد اضطر إلى تشكيل عصابات إجرامية للقتل والنهب والسرقة. ومن الغريب أن حكومة بريطانيا العظمى عالجت وباء التشرد بحملات دموية فظيعة ، وغير إنسانية على الإطلاق حيث كانت تعدم المتشردين بالجملة وبغير حساب ..ففي عام واحد فقط

أعدمت سبعين ألف واحد منهم، ومع هذا فقد استفادت من المتشردين فى تحقيق الأمور التالية:

١- تكوين جيوش كبيرة وضخمة للقيام بالفتوحات الاستعمارية لنهب شعوب المستعمرات فى آسيا، وأفريقيا ، وأمريكا، هذا النهب الذي كان بمثابة حجر الأساس فى عملية التراكم المالي الهائل لإقامة الصناعة الحديثة فى بريطانيا التي كانت تسمى بورشة العالم.

٢- إتمام عمليات التوطين الواسعة فى أستراليا ، وكندا ، وأمريكا وأفريقيا لضمان بقاء النفوذ البريطاني واستمراره فى هذه البلاد.

٣- تضخم سوق العمالة فى بريطانيا مما جعل الصناعات البريطانية تضمن تغذية سهلة من الأيدي العاملة الرخيصة التي كانت تُستغل بشكل فظيع حيث كانت ساعات العمل اليومية تصل إلى ١٦و١٨ ساعة للأطفال والنساء، ولا شك أن ساعات العمل هذه قد ساعدت على وجود التراكم المالي بإنجلترا.

٤- كما أن سوق العمل البريطانية قامت بتغذية عمليات إنشاء الطرق البرية والحديدية فى بريطانيا.

ومع هذا كله فلم تتمكن مجالات العمل المتزايدة فى بريطانيا ومستعمراتها من امتصاص غالبية العمال المشردين. حيث ظل الكثير منهم يزاولون أعمال التراحيل الخاصة بأشغال الحفر بالمناجم ، وتكسير الفحم بواسطة المقاولين والموردين.

والمقاول البريطاني الذي كان يعمل فى توريد الأنفار كان يحصل على ربحه بجعل العامل ينجز «المقطوعية» بأقل من الثمن الذي تعاقد عليه، وكان لديه دافع إلى خفض الأجور التي يدفعها إلى أدنى حد فإن أكله صاحب العمل، كان عليه هو الآخر أن يأكل حقوق العمال الذين قام بتوريدهم. وفى مناجم القصدير كثيراً ما

كان يؤجر شغل المنجم إلى رئيس فرقة العمل، على أساس أن العمل يتم بالقطعة من خلال مناقصة يبدأ فيها السعر عالياً .. ثم ينخفض نتيجة المنافسة بين المقاولين وترسو المناقصة فى النهاية بين المقاولين على أقل مزايدة.

ومما يذكر أن إنجلترا ورشة العالم هذه كانت هي المرجعية لظهور الاشتراكية العلمية بفضل ماركس وانجلز اللذين استفادا من أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا واستغلالهم بدون رحمة.

وفى إيطاليا وأسبانيا يوجد عمال التراحيل الذين يقومون بهجرات العمل الداخلية وخاصةً فى أيام شتل الأرز، وحالة هؤلاء العمال بائسة كما يصورها الفيلم التقدمي «مرارة الأرز»، ويقوم هؤلاء العمال أيضاً برحلات عمل خارجية وذلك فى موسم محصول العنب فى فرنسا ، ويقطعون الترحيلة سيراً على الأقدام حتى يصلوا إلى حقول العنب ومعاصره.



عمال التراحيل في أمريكا

من الغريب أن أمريكا التي تتصدر العالم الرأسمالي والإمبريالي الآن صناعياً واقتصادياً كانت تعاني أيضاً من ظاهرة تواجد عمال التراحيل الذين كانوا فى بداية هذا القرن من العمال المكسيكيين والصينيين واليابانيين وعمال الفلبين الذين كانت مناطق عملهم قاصرة على غرب أمريكا وخاصةً ولاية «كاليفورنيا». ولكن أحداث أزمة سنة ١٩٣٠ كانت سبباً فى القضاء على الكثير من أصحاب المزارع الصغيرة الذين تحولوا اجتماعياً واقتصادياً إلى عمال تراحيل مشردين ليس لهم بيوت ولا قرى ولا مناطق حتى لإقامتهم، ومن ثم أصبحوا كالعرب الرحل يتنقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن العمل والرزق. ولقد كانت الحياة السيئة لهؤلاء العمال مثار عطف شديد من قبل الرأي العام الأمريكي بفضل اليسار التقدمي فى أمريكا الذي قد أبرز مشاكل هؤلاء العمال أمام ضمير الشعب الأمريكي من خلال الاحتجاجات المتواصلة والكتابات المثيرة ، والمحزنة حول حياة عمال التراحيل فى أمريكا بلد البنوك والاحتكارات ، وناطحات السحاب ، وذلك مثل رواية «عناقيد الغضب» لجون شتاينبك.

وفى سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى تناقصت فرص العمل أمام عمال التراحيل فى موسم جنى محصول القطن والتفاح، ولذلك هبطت أجورهم عموماً فى أمريكا حيث أصبحت هذه الأجور أقل من الأجور التي كانوا يتقاضونها ما بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٤، ونتيجة لهذه الظروف تعرض عمال التراحيل لحياة الجوع

القاسية التي قد فُرضت لمدة سنوات على كل كادحي البلدان الرأسمالية جميعاً - هذه البلدان التي مات فيها مليونان و٤٠٠ ألف شخص في سنة ١٩٣٤، بينما الولايات المتحدة الأمريكية قد أتلفت أكثر من مليون عربة من الحبوب تكفي لتغذية ١٠٠ مليون شخص لمدة عام، و٢٦٧ عربة بن، و٢٥٨ ألف طن من السكر، و٢٦ ألف طن من الأرز، و٢٥ ألف طن من اللحم وكثيراً من المواد الأخرى.

وإن ما عملت له جذور الكروم والشجر يجب إتلافه حتى لا تهبط الأسعار. وهذا أحزن ما يحزن. إن البرتقال يُرمى على الأرض عرباتٍ بأكملها.. والناس يذهبون من عدة أميال لالتقاط الفواكه المرمية، ولكن هذا غير ممكن إطلاقاً.. فمن سيدفع ثمناً للبرتقال عشرين سنتاً للدرزينة إذا كان من الممكن الذهاب إلى خارج المدينة والحصول عليه بالمجان. ولهذا يُرش الكيروسين من الخرطوم على جبال البرتقال، وإن من يفعل ذلك يكره نفسه لهذه الجريمة ويكره الناس الذين يأتون لالتقاط الفواكه. والملايين من الجائعين يحتاجون إلى الفواكه، والجبال الذهبية تُرش بالكيروسين.. وتنتشر فوق البلاد رائحة العفونة. كما أحرقوا البن في مواقد البواخر، أحرقوا الذرة بدلاً من الحطب، إنها تحترق بمرارة، رموا البطاطس في الأنهار. وضعوا الحراس على طرق الضفاف حتى لا يلتقطها الجائعون. إذ ذبحوا الخنازير ودفنوا جلودها في الأرض لتشرب الأرض العفونة. هذه جريمة لا اسم لها، هذه مصيبة لا تقاس بأية دموع. هذه هزيمة تبدد كل نجاحاتنا. نجاحات البشرية. أرض خصبة وصفوف مستقيمة من الأشجار، وجذوع متينة وفواكه طيبة.. والأطفال الذين يحتضرون من البلاجرا يجب أن يموتوا لأن البرتقال لا يدر ربحاً.. وعلى المحققين أن يقدموا التقارير بما حصل نتيجة سوء التغذية، لأن المأكولات يجب أن تتعفن، لأنها تتعفن عن قصد، ويأتي الناس ومعهم شباك لصيد

البطاطس من النهر ولكن الحراس يطردونهم، إنهم يأتون على سيارات مطرطقة سعياً وراء البرتقال المرمى ولكن الكيروسين يكون قد فعل فعله، فيقفون واجمين ينظرون إلى البطاطس السابحة على مقربة منهم ويسمعون صراخ الخنازير التى تُذبح وينظرون إلى الكلس ، وهو يُرمى فى الترع ، وينظرون إلى جبال البرتقال التى يسيل عليها السائل اللزج ذو الرائحة البشعة ، وفى أعين الناس الخذلان ، وفى أعين الجائعين يختمر الغضب – عناقيد ثقيلة ولن يمضى وقت طويل حتى تنضج – «جون شتاينبك عناقيد الغضب»..

ولم يتخلص عمال التراحيل فى الولايات المتحدة من حياة الجوع والبؤس إلا بقيام الحرب العالمية الثانية التى قد اشتركت فيها أمريكا بجانب دول الحلفاء. حيث تناقصت الأيدى العاملة الزراعية نتيجة هذه الحرب. ولهذا استطاع الكثير من هؤلاء العمال الحصول على أجور عالية ساعدت على تحسين أحوالهم ومعيشتهم..

ويعترف الأمريكيون أنفسهم بأن عمال التراحيل لم ينتفعوا بحماية التشريعات العمالية والاجتماعية – كما أن أطفالهم كانوا محرومين باستمرار من فرص التربية والتعليم.. علماً بأنه قد تواجد جزء ضئيل من هؤلاء العمال قد مستهم بعض التشريعات، وهم عمال التراحيل العاملين فى مزارع البنجر ، والذين استطاعوا الحصول على بعض الحقوق الاجتماعية بموجب قانون السكر الصادر فى سنة ١٩٣٧ نتيجة العوامل التالية:

١– مواظبة هذا الجزء من العمال على العمل الموسمى والمؤقت فى مزارع البنجر لعدة سنوات..

٢– اختلاط هؤلاء العمال بالعمال الفنيين والصناعيين الدائمين بمصانع السكر الملحقة بمزارع البنجر مما زاد من وعيهم وتضامنهم الطبقى..

٣- احتمال قيامهم بتحركات إضرابية كانت تهدد محصول البنجر وبالتالى صناعة السكر وذلك بعد نمو وعيهم الاجتماعى.. وكان عدد عمال الزراعة والتراحيل فى أمريكا قرابة ٧,٥١٠,٠٠٠ عامل وفى الفترة ما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٥٠ تناقص إلى نحو مليونى عامل بسبب زيادة الميكنة الزراعية. وتقدر بعض الاحصائيات الأمريكية أن عمال التراحيل يمثلون خمس مجموع العمال الزراعيين، كما تقدر أيام عملهم بمائة وخمسين يوماً فى السنة يترددون على المزارع الأمريكية التى كان عددها فى سنة ١٩٢٠ ربع مليون مزرعة ما لبثت أن أصبحت ٣,٥ مليون مزرعة فى سنة ١٩٥٠.. وكانت الإدارات الرأسمالية لهذه المزارع تستغل عمال التراحيل بشكل بشع. حيث قُدر انتاج عامل الترحيلة فى عام ١٩٢٠ بما يكفيه ويكفى أربعة أشخاص وفى عام ١٩٥٠ قدر هذا الانتاج بما يكفى العامل ، ويكفى معه عشرين شخصاً..



عمال التراحيل في آسيا

.....

لقد كانت الصين قبل نجاح ثورتها الاشتراكية العظيمة سنة ١٩٤٩ .. تعتبر مخزناً كبيراً للحم البشرى. وذلك خدمةً لمصالح الرأسمالية العالمية، وكانت مناجم التُرنسفال فى جنوب أفريقيا ، ومزارع الشركات الاستعمارية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية تستقبل الآلاف من عمال التراحيل الصينيين الذين كانوا يشحنون عند سفرهم بطريقة بشعة وغير إنسانية لدرجة أن ٤٠٪ منهم يلقون حتفهم فى الطريق..

ويبدو أن مقاولات الأنفار وعملية ترحيلهم خارج الصين كانت تماثل من حيث الربح والمصلحة تجارة الأفيون التى كانت تمارسها الشركات الاستعمارية فى الصين، وذلك بدليل أن الحرب المعروفة بحرب الأفيون التى قد شنتها إنجلترا على الصين فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ..كانت تستهدف حماية تجارة الأفيون التى تمارسها شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وكانت تستهدف أيضاً حماية تجارة الخنازير «مقاولات الأنفار» كما كانت تسميها الشركات الاستعمارية..

ومقاولو الأنفار فى الصين كانوا يحصلون على ربح فاحش يقدر بستين فى المائة من أجور العمال. ومن الغريب أن عمال التراحيل كانوا ينظرون إلى الإتاوة التى يأخذها مقاولوهم على أنها حق سماوى ورزق سماوى خاص بهم، وكان ذلك راجع إلى الجهل والخرافة المسيطران على هؤلاء العمال..

وبعد نجاح الثورة الصينية كان أهم ما واجهها فى مجال العمالة يتمثل فى شكل القضاء على ظاهرة وجود عمال تراحيل فى الصين باعتبارها علامة ساطعة من

علامات النظام الرأسمالى المنهار - ولهذا واجهت هذه المشكلة بالقضاء على العلاقات القديمة المتخلفة التى تسود حياة عمال التراحيل - وخاصةً العلاقات الأبوية والعاطفية التى كانت تربطهم بمقاوليهم المحاطين باحترام العادة الخرافى المفرط حتى درجة التقديس..

وتمت عملية القضاء على هذه العلاقات بواسطة العمال أنفسهم الذين تسلحوا بالوعى الثورى الاشتراكى من أجل تحرير أنفسهم بأنفسهم من عبودية مقاولى الأنفار، وكان من الميسور جداً أن تصدر حكومة الصين الشعبية قانوناً عاجلاً بإلغاء نظام مقاولى الأنفار ولكنها رأت أن من الأفضل حل هذه المشكلة بشكل جماهيرى تاركة للعمال وحدهم مواجهة أمورهم بواسطة الديمقراطية الاشتراكية كسلطة للعمال والفلاحين، حتى يتعلموا ممارسة النضال، ومن ثم ينشط الصراع الطبقى الخامل فى صفوفهم. وبذلك تحطمت عزلتهم عن الحياة والمجتمع وشاركوا مشاركة واعية فى بناء الصين الجديدة..

واليابان بلاد الشمس المشرقة كانت مصدراً لتوريد عمال التراحيل إلى أمريكا، وفى بورما وأندونسيا والهند الصينية تواجدت ظاهرة عمال التراحيل الذين كانوا يقومون برحلات عمل داخلية للعمل فى مزارع الأرز والمطاط.. وفى الهند كان عمال التراحيل الباحثين عن العمل ينظمون تلقائياً مواكب الجوع التى كانت تطوف فى أرجاء الهند بحثاً عن القوت.. ولقد شهد إقليم البنغال مجاعة فظيعة مات بسببها الآلاف من عمال التراحيل الذين كانوا يعملون فى رصف الطرق وإقامة الكبارى خدمةً للقوات البريطانية والأمريكية أثناء حملة بورما المشهورة..



عمال التراحيل في أفريقيا

▪▪▪▪▪

إن أفريقيا السوداء هى أكبر مستودع لعمال التراحيل حالياً فى العالم.. حيث امتصت فيها المشاريع الزراعية ، والإنشائية الجبارة فى أمريكا كل الاحتياجات من الأيدى العاملة المسخرة عن طريق النخاسة البغيضة والخطف واصطياد الإنسان الأفريقى كما يتم اصطياد الحيوان سواءً بسواء.. ولذلك فإن الشركات الاستعمارية قد خططت عمليات الاستفادة من هذه الثروة البشرية الممثلة فى الملايين العديدة لعمال التراحيل الأفارقة. حيث تضمن التخطيط الاستعمارى حصارهم فى أوضاع متخلفة مثل..

١- إبقائهم كأشباه عمال بحيث لا يتكامل وجدانهم الطبقى - هذا الوجدان الذى يولد فى نفوسهم الإحساس بالوحدة والتضامن الطبقيين..

٢- فرض نوع من القنانة الحديثة عليهم عن طريق ربطهم جبراً بالأرض بحيث لا يسمح لهم برحلات العمل إلا فى الحدود المقررة رغماً عنهم ، والتى تتطلبها المصالح الاستعمارية وحدها..

٣- ربطهم أكثر فأكثر بالقبيلة بحيث يصبح انتماؤهم إلى القبيلة أقوى من انتمائهم إلى طبقتهم الاجتماعية.

٤- تعرضهم باستمرار لعلاقاتٍ غير إنسانية يعبر عنها قانون التجنيد الذى سوف نتحدث عنه ، والذى يعتبر نوعاً من السُخرة المحرمة قانوناً والمنافية لحقوق الإنسان..

ويزاول عمال التراحيل الأفارقة أعمالهم فى أشغال الحفر بالمناجم فى تكسير الخام

وهى أعمال لا تتطلب أية مهارة فنية كما أن بعضهم يقوم برحلات عمل شاقة وطويلة للعمل فى أشغال الزراعة .. مثل عمال التراحيل فى نيجيريا الذين كانوا يذهبون للعمل بالسودان حيث كان يُطلق عليهم تسمية - الفلاتة - وقد قيل أن أجر العامل منهم كان لا يتعدى ستة مليمات يومياً.. ومن المزارع الاستعمارية المشهورة التى تمتص الكثير من عمال التراحيل الأفريقيين مزارع الكاكاو فى غانا، وكذلك مزارع شركة فايرستون للمطاط فى ليبريا، ولقد كان المشروع الاستعمارى والاستغلالى الذى أعدته حكومة العمال البريطانية فى سنة ١٩٥٠ والمعروف بمشروع الفول السودانى يعتمد أساساً على استغلال الجماهير الكبيرة من عمال التراحيل الأفارقة ذات الأجور الهزيلة جداً. وذلك من أجل زراعة أكثر من مليون فدان بالفول السودانى فى وسط أفريقيا لعصره ، وتصنيعه لحساب الاستعمار البريطانى..

وتعتبر رودسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا أكبر وأهم مناطق لتشغيل عمال التراحيل فى القارة كلها، حيث تشدان غالبية عمال التراحيل فى أفريقيا السوداء - ولقد حاولتا من قبل استيراد عمال التراحيل من الجزائر والجزيرة العربية ولكنهما لم يوفقا..

وفى سبيل دوام تغذية كافة المشاريع فى هاتين البلدين بحاجتها من أنفار التراحيل فقد تم إنشاء خط حديدى يبلغ طوله ١٣٠٠ كيلومتراً ، وبجانبه أسطول نهرى كبير وعدد من الطائرات خدمةً لهذا الغرض.. ولقد ركزت الشركات الاستعمارية المعنية بهذا الأمر على أربع مناطق لأخذ حاجاتها من القوى البشرية وهى:

أولاً.. مستعمرة موزمبيق ، وخاصةً الأقاليم الجنوبية وبشكل عام إقليم - نياسا - وهذه المستعمرة البرتغالية هى أول سوق عمل قد تم فتحه لحساب الشركات المذكورة فى جنوب أفريقيا حيث أنقذ هذا السوق الخاص بتوريد عمال التراحيل، صناعة الذهب فى جنوب أفريقيا من أزمة الأيدى العاملة فى سنوات ١٨٩٠ -

١٩٠٠ .. وقد بلغت نسبة العمال الذين ذهبوا من هذه المستعمرة للعمل فى مناجم التُرنسفال بجنوب أفريقيا ٩ ,٨٨٪ من جملة أنفار التراحيل الأفارقة فى هذه المناجم.. ولكن هذه النسبة قد هبطت فى عام ١٩٥٨ بسبب افتتاح أسواق عمل جديدة حتى بلغت نسبة الهبوط ٢٦٪.. ومن الغريب أن حكومة البرتغال الاستعمارية هى التى تقوم بوظيفة مقاولى الأنفار. حيث تقوم بنفسها بعقد اتفاقات مباشرة مع الحكومة العنصرية بجنوب أفريقيا لتوريد أنفار التراحيل وفقاً للشروط التالية:

١- أن تورد البرتغال سنوياً ما بين ٦٠ إلى ١١٥ ألف عامل ترحيلة..

٢- لابد أن تحصل المناجم من البرتغال على فرق ثابتة من العمال..

٣- يكون مدة العقد بالنسبة لعامل الترحيلة من ١٢ إلى ١٨ شهراً..

٤- تلزم المناجم بعودة العمال إجبارياً ورغماً عنهم إلى موزمبيق..

٥- تتقاضى البرتغال إتاوة قدرها ٤٤ شلناً عن الرأس الواحدة فى العام..

٦- أن تسمح جنوب أفريقيا بمرور بعض الواردات عن طريق موانيها مجاناً للبرتغال..

ولا خلاف على أن هذه الشروط تتضمن السمات الأساسية لنظام السُخرة الذي تباشره البرتغال وجنوب أفريقيا ضد العمال الأفارقة.. حيث يرغم العمال غصباً عنهم على الذهاب للعمل فى مناجم التُرنسفال بمقتضى لائحة عمل شاذة أصدرتها البرتغال تنص على عدم جواز وجود أى مواطن من أهالى موزمبيق بلا عمل.. والقصد من هذه اللائحة ضمان شحن المزيد من أنفار التراحيل إلى جنوب أفريقيا حتى تزداد عمولتها. ولذلك تقوم الأجهزة البوليسية فى هذه المستعمرة بمطاردة المواطنين والقبض عليهم بمقتضى هذه اللائحة، وفى الوقت نفسه فإن البرتغال لديها كافة الضمانات لعودة الآلاف من العمال الذين ترسلهم جبراً إلى جنوب

أفريقيا، وذلك وفقاً للشروط السابقة التى تتضمن العودة الجبرية لعمال التراحيل من جنوب أفريقيا.. هذه العودة التى لا تعنى فقط ضمان بقاء المزايا التى تحصل عليها البرتغال باعتبارها المقاول الوحيد لتوريد أنفار التراحيل فى موزمبيق، ولكنها تعنى أيضاً الخوف الذى يسيطر على الأقلية البيضاء التى تشكل الحكومة العنصرية بجنوب أفريقيا من توطين المزيد من العمال الأفارقة السود فى مناطق عملهم بجنوب أفريقيا.. حيث يساهم هذا التوطين فى تلاشى علاقتهم بالأرض والقبيلة لتحل محلها علاقات عمل جديدة.. ومن ثم يتحولون من أشباه عمال إلى عمال خُلص من الناحية الاجتماعية. وعندئذٍ يلتهب الصراع الطبقى فى صفوفهم وتكون الطامة الكبرى على مستغليهم وعلى مستعمريهم على السواء..

ثانياً.. الثلاث محميات الإنجليزية سابقاً - باسوتولاند - وبتشوانا لاند - وسوازيلاند - وهذه المحميات الثلاث هى أحد مصادر عمال التراحيل فى أفريقيا. ويقول تقرير مكتب علاقات الكومنولث البريطانى أنها قد وردت إلى جنوب أفريقيا ١٧٥ , ١٠٠ عامل وتحصل سلطات المحميات على إتاوة ثلاثة جنيهات مقابل كل نفر تقوم بتوريده إلى جنوب أفريقيا..

ثالثاً.. جنوب غرب أفريقيا..

رابعاً.. أفريقيا الاستوائية البريطانية سابقاً.. روودسيا الشمالية «زامبيا حالياً» ويناسلاند، وتنجانيقا «تنزانيا» حالياً، وأوغنده - وهذه المناطق كانت قاصرة على توريد أنفار التراحيل إلى جنوب أفريقيا ومناجمها قد استوعبت الآلاف من هؤلاء الأنفار حتى ارتفع عددهم من ٤٠٥ , ١٥ نفر سنة ١٩٣٨ إلى أكثر من ١٧٥ , ١٠٠ نفر سنة ١٩٥٩ وفى تقديرات عام ١٩٦٠ أن هذا العدد سيصل إلى ١٨٠ ألف نفر سنويًا..

نظام التجنيد..

كان نظام التجنيد المعمول به فى أفريقيا السوداء من صنع الاستعمار البريطانى خدمةً لمصالح الاحتكارات الأجنبية - وهذا النظام الاستعمارى هو نوع من السُخرة المقنعة، حيث كانت تفرض على العمال الأفارقة حالة التجنيد الإجبارى فيفقدون مقومات حرياتهم الشخصية والاجتماعية، وذلك لإرغامهم على العمل فى مناجم ومزارع الاحتكارات فى جو من التسلط العسكرى الرهيب كما قد تم فى بلادنا أثناء الحرب العالمية الأولى عندما قام الاستعمار البريطانى بتجنيد مليون ونصف مليون فلاح مصرى للقيام بأعمال الحفر والإنشاءات خدمة للجيوش البريطانية. وفى ظل التجنيد لا يستطيع العامل رفض العمل أو مبارحته إلا بتصريح من إدارة المنجم أو المزرعة كما هو الحال فى القشلاق والثكنة العسكرية. ولهذا فإن هذا النظام كان منافياً ومعادياً للحريات المدنية والشخصية والنقابية..

أجور عمال التراحيل فى أفريقيا..

فى العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر كانت أجور عمال التراحيل الأفارقة فى قمة ارتفاعها بسبب أزمة الأيدى العاملة فى هذه الأيام وخاصةً فى مناجم التُرنسفال، حيث كان أجر العامل ثلاثة جنيهات ، وثلاثة شلنات فى الشهر طبقاً لاحصائيات عام ١٨٩٠، ثم انخفض هذا الأجر بنسبة ٣٠٪ فى عام ١٨٩٧ وفى عام ١٩٠٠ أصبح متوسط أجر النفر واحد جنيه و١٩ شلناً، ولم يزد هذا الأجر شيئاً فى مدى عشرين سنة. وكان آخر تقدير هو٣٩ جنيه و٩ شلنات مقابل الترحيلة الأولى التى تقدر بإثني عشر شهراً و٤٥ جنيهًا للترحيلة الثانية التى تقدر بثمانية عشر شهراً، وذلك بالنسبة للنفر الواحد بها فى ذلك أجرة سفره..

عمال التراحيل في الوطن العربي

وكذلك فى الوطن العربى قد تواجدت فيه ظاهرة عمال التراحيل وخاصةً فى الجمهورية العربية المتحدة، وسوف نتحدث عنهم باستفاضة.. وفى العراق يوجد عمال التراحيل ينشطون فى موسم البلح لمدة ثلاثة أشهر فقط، ونظراً لأحوالهم الاجتماعية السيئة فإن حلقة الدراسات الاجتماعية التى نظمتها جامعة الدول العربية فى سنة ١٩٥٦ قد اهتمت بدارسة مشاكل هؤلاء العمال وقدمت عدداً من التوصيات بشأنهم..

خصائص مشتركة..

إن عمال التراحيل فى كل الدنيا لهم خصائص مشتركة من حيث الطبيعة الطبقية وظروف العمل والعادات والأمراض وذلك مثل:

١- أنهم جميعاً من عمال الزراعة، ويمارسون الأعمال الزراعية والإنشائية وأشغال الحفر والردم بواسطة مقاولى الأنفار.

٢- أنهم عمال وأشباه عمال لارتباط بعضهم بالأرض من حيث الملكية وارتباطهم بشدة بالقبيلة والعائلة.

٣- وتكون مناطق عملهم بعيداً عن قراهم، وجيرتهم، ويذهبون إليها فى مواسم العمل.

٤- تسيطر عليهم البطالة المقنعة والمستترة.. وتسيطر عليهم أيضاً الغربة

الاجتماعية.

٥- لم يتمتعوا طوال حياتهم بالحريات الشخصية والمدنية.. ويعيشون فى أوطانهم كمواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة باعتبارهم منبوذى الحياة والمجتمع، ولهذا فمشاعرهم تتقارب من مشاعر الغجر والعرب الرُحل.

٦- وتبدو الأمية والجهل والخرافة صفات تلازم حياتهم.

٧- ويبدو كذلك الصراع الطبقى بينهم فى حالة من الهمود والركود.

٨- إن كلمة الأنفار تطلق عليهم كاسم شائع عليهم..

٩- أما عمال التراحيل فى البلاد التى اختارت الطريق الاشتراكى مثل بلادنا فإنهم يتعرضون حتماً للتلاشى والذوبان المنظم بامتصاصهم المشاريع الزراعية الحديثة الممكنة ، حتى تختفى نهائياً ظاهرة وجود العمال السريحة والرُحل من الحياة الجديدة والمجتمع الجديد..



الفصل الثاني

نشأة عمال التراحيل في مصر

◆◆◆

العمل المأجور بالزراعة ..

يؤكد التاريخ المصرى قديمه وحديثه على السواء، أن الفلاح المصرى قد حافظ على أرضنا الخضراء كحبات عيونه ضد أخطار الصحارى التى تحوطها من كل جانب، وفى خلال عملية الحفاظ على الأرض قد باشر بكفاءة عبقرية العديد من خبراته وتجاربه التى أوصلته إلى زراعة ، واستنبات المحصولات التى ساعدته على الاستقرار والرخاء..

وقد أوضحت هذه التجارب أن الفلاح المصرى كان مُصلحاً اجتماعياً وتعاونياً وأنه كذلك مهندساً بارعاً فى تنظيم الرى والصرف التى تمت بكل فخر واعتزاز بطريقة تقدمية وتعاونية لدرجة أنها كانت تعتبر أول تجربة هندسية ذات طابع جماعى واشتراكي فى العصور القديمة.. حيث قد تم حفر الترع والمصارف والمراوى والمسالك المائية بشكل جماعى ومشترك.. وحيث تم الاستفادة منها بشكل جماعى ومشترك. ولهذا يقول الميثاق الوطنى، أن كفاءة الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم، يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف.. والفلاح المصرى كذلك لم تتوقف شطارته ومهارته على الأرض وفلاحتها بل امتدت إلى الأعمال الإنشائية التى كان صانعاً ماهراً بها، تشهد على ذلك أعمال حفر القنوات ، والمسالك المائية ، وبناء السدود اللازمة للرى والصرف

وفقاً لنظرية الأوانى المستطرقة التى عرفها فى سياق تجاربه العديدة وتشهد بذلك أيضاً بناية الأهرامات ، والمعابد التى تمت كلها بواسطته.. ولذلك فإن الفلاح المصرى قد مارس بكفاءة وذكاء مهنة الفلاحة وصناعة الحفر والردم والإنشاءات معاً وذلك منذ بداية الحضارة المصرية القديمة..

ورغم ذلك فقد ظل الفلاح المصرى بعيداً عن ملكية الأرض بالمعنى العلمى الحديث.. حيث كانت الأرض كلها مملوكة ملكية خالصة للملوك والمعابد الفرعونية والحكومات في عهد الغزاة الذين كانوا يعطون الفلاح حيازة صغيرة من الأرض لزراعتها مقابل الحصول على جزء من ريعها ومقابل عمله وفلاحته لأرضهم.. وبعد الفتح العثمانى لمصر قام السلطان سليم الأول بنزع ملكية الأمراء المماليك ووزعها على أتباعه من الجنود الغزاة الذين أقاموا فى مصر، وبعض الأمراء المماليك من أنصاره. وهذا يبين أن هذا السلطان الذكى كان مدركاً لعلاقة الاقتصاد بالسياسة، هذه العلاقة التى دعمت نظام حكمه ، ودفعته إلى الأمام . ولذلك فقد اتخذ موقفاً مماثلاً فى مجال الحرف والصناعات المصرية حيث قبض على غالبية صناع الحرف وقام بترحيلهم إلى تركيا رغماً عنهم قاصداً بذلك تطوير الصناعات العثمانية التركية على حساب الصناعات المصرية..

ونتيجة للتوزيع العثمانى للأرض الزراعية المصرية تواجدت طبقة من الإقطاعيين المتمصرين لا تشبه طبقة الإقطاع التقليدى فى أوربا لعدم وجود القنانة والإقطاعيات المغلقة باعتبارهما من أهم سمات الإقطاع التقليدى، حيث كان الفلاح المصرى يحتفظ بقسط من حرياته المدنية ، وخاصةً حرياته الشخصية فى التنقل والإقامة ، وحريته العائلية فى الزواج والطلاق، هذا بخلاف الفلاح الروسى الذى كان يعيش حياة القنانة الكاملة فاقداً بذلك جميع حرياته المدنية حتى صدور

نظام إلغاء القنانة فى روسيا عام ١٨٦١..

وهذا القسط من الحريات المدنية التى كان يتمتع بها الأجير الفلاحى فى مصر قد جعل علاقات العمل الاجتماعية السائدة، أكثر رقياً وتطوراً من العلاقات الإقطاعية الخالصة التى ترفض وتعادى الحريات المدنية الثلاث، أى الحرية الشخصية فى الإقامة والتنقل والحرية العائلية فى الزواج والطلاق والإنجاب ورعاية الأسرة والأطفال، وحرية العمل من حيث رفضه أو قبوله.. ومن خلال علاقات العمل المتطورة هذه نشأ العمل المأجور فى الزراعة المصرية، حيث كانت الإقطاعيات والوسايا تعتمد فى زراعة الأرض وفلاحتها على عمل الأجراء الفلاحين الذين كانوا يتقاضون أجورهم على شكل أجور عينية من حبوب وبقول وخلافه أو على شكل قطعة من الأرض لزراعتها لأنفسهم.. وكان هذا العمل المأجور عند نشأته ممتزجاً إلى حدٍ ما بالعمل الإكراهى أى بالسُخرة وذلك بسبب غياب أحد عناصر الحريات المدنية المتمثل فى حرية العمل، ولهذا فقد كانت القوة الاجتماعية المنتجة فى مصر تتمثل فى أنصاف العمال ، وأشباههم من الأجراء الريفيين الذين كانوا يعيشون فى ظل علاقات نصف إقطاعية ، ونصف رأسمالية، بحيث لم يصبحوا عمالاً خُلص بالمعنى العلمى الحديث ، وبحيث لم يكونوا أقناناً وعبيداً للأرض، وذلك بسبب العوامل الآتية..

١- أن الإقطاع المصرى سواء كان إقطاعاً تركياً ، أو مملوكياً، كان يسيطر عليه بعمق إحساس قوى بأنه غريب ودخيل على الحياة المصرية لدرجة أن هذا الإحساس جعله إقطاعاً ضعيفاً ومهزوزاً لا يمكنه مباشرة العلاقات الإقطاعية التقليدية..

٢- لم تترسخ العائلة الإقطاعية فى الريف المصرى ، ولم تتوسع عددياً فى قراه

وكفوره وبالتالى لم تكن قوية السطوة ، والنفوذ لكى تحافظ على علاقات القنانة..

٣- كان غالبية الإقطاعيين فى مصر يقيمون فى المدن والبنادر بعيداً عن وساياهم وعزبهم تاركين أمرها للخولة والنظار، ومن ثم كانت قبضتهم ضعيفة على الأرض والفلاح..

٤- حياة القلق النفسى والاجتماعى كانت تغطى تماماً كل حياة الشخصيات الإقطاعية من عثمانية ، ومملوكية إلى حد عدم انشغالهم كثيرًا بالأرض والفلاح نتيجة إنشغالهم فقط بالمؤامرات والحرب فيما بينهم، هذه الحرب التى لم تتوقف إلا بعد مذبحة القلعة المشهورة التى دبرها محمد على ضد الأمراء المماليك باعتبارها عملية جراحية « للمصران الأعور» الذي كان موجوداً في المجتمع المصري مُمثلاً في المماليك وأجنادهم..

٥- تواجد ضمانات الحرية الشخصية التى تنص عليها تعاليم الدين الإسلامى وبالذات الحرية العائلية المقدسة، هذه الضمانات التى كان يحافظ عليها علماء الأزهر وفقهائه تدعيماً وتأييداً للشعب المصرى فى نيل حرياته المدنية والشخصية، وذلك بعكس موقف الكنيسة ورجال الدين فى أوربا عموماً يؤيد ذلك قول لينين فى حديثه عن النضال الطبقى فى الريف.. وكان الذعر يدب فى نفوسهم من جراء العقوبات وإطلاق الرصاص، وكانوا - أى الفلاحين - لا يصدقون الكهنة الذين يبذلون قصارى جهدهم لتباين أن الكتاب المقدس يؤيد القنانة وأن الله جعل فيها أمراً مشروعاً. وهكذا على وجه الضبط كان يتكلم المطران « فيلاريت » مطران روسيا فى ذلك العهد..

والعوامل السابقة فى جملتها قد ساهمت بشكل أساسى فى عدم تواجد القنانة، وبالتالى عملت على ظهور العمل المأجور فى المجال الزراعى حتى قد أصبح أداة من

أدوات التعامل، حيث كان يقدم كبديل عن الإيجار النقدى والعينى للأرض، وحيث كان يقدم كبديل للالتزامات المالية للحكومة، بمعنى أن الضرائب كانت تدفع بواسطته. ولهذا كان ولاة الأمور من الحاكم إلى شيخ البلد يستخدمون الفلاحين فى مزارعهم وأعمالهم فى بعض الأحيان مقابل ما عليهم من ضرائب. وكان ذلك يتم على أساس السُخرة والإكراه فى أغلب الأحوال، كما يتم ذلك وللأسف حتى الآن فى تنفيذ الغرامات المالية التى تصدرها المحاكم ضد المواطنين من عمال وفلاحين .. عندما لا يقدرون على تسديد مبالغ هذه الغرامات وذلك عملاً بالقانون المدني الذى قد استورده لنا نوبار باشا من فرنسا فى عهد نابليون الصغير على حد تعبير الشاعر الفرنسى. فيكتور هوجو...



نشأة أشغال التراحيل ..

يقول الجبرتى فى حوادث شهر شوال سنة ١٢٢٤ هـ (أغسطس سنة ١٨١٩) سافر الباشا محمد علي إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية - المحمودية حالياً - وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين ، فأخذوا فى جمعهم وربطهم قطارات بالحبال، ومات الكثير منهم من البرد والتعب ، وكل من سقط أهالوا عليه من تراب الحفر ولو فيه الروح.. وكان هذا العمل ذو الطابع الإكراهى بمثابة النشأة الأولى لأشغال التراحيل البعيدة عن الجيرة فى مصر، هذه الأشغال التى استمر تواجدها واتسع مجالها فى أيام محمد على الذى انشأ شبكة واسعة لقنوات الرى والصرف وأقام القناطر الخيرية التى امتصت الآلاف من الأجراء الفلاحين فى عملية بنائها، ولقد مات أغلبهم عندما انتشر فى صفوفهم مرض الطاعون عام ١٨٣٥ حتى توقفت عملية البناء، نتيجة لهرب العمال الناجين من الموت إلى قراهم خوفاً من الإصابة بالطاعون، كما فر من قبلهم لينان بك مدير الأشغال هارباً إلى الاقصر خوفاً على حياته، وقد سبقه إليها الوالى محمد على وأفراد عائلته..

ولا جدال فى أن هذه الإنشاءات قد ساعدت فى تحويل مساحات كبيرة من الأراضي من أرض حياض تزرع مرةً واحدةً فى العام إلى أرض مستديمة الرى وبالتالى تكون صالحة للزراعة عدة مرات فى العام، وذلك لكى تتناسب مع احتياجات زراعة القطن الجديدة التى استحدثها محمد على بهدف تحسين اقتصاد البلاد..

كما أنشأ هذا الوالى أيضاً .. عدداً من الطرق والزرعيات البرية (الطرق) لأول مرة فى مصر التى لم تعرف النقل على العجلات منذ عهد الفراعنة لعدم وجود المسالك البرية .. غير المدقات التى كان يعرفها الحمَّارة والتى كانت معرضة باستمرار لسطو اللصوص ومشايخ المنصر، وقد انشأ الوالى هذه الطرق البرية لتحقيق أمرين هامين، أولهما تأكيد السلطة المركزية للدولة ، والعمل على استقرار الأمن فى أنحاء البلاد، وثانيها تنشيط مركز التجارة والصناعة فى مصر كلها..

وحتى الأرض الزراعية فقد حولها إلى مجال لأشغال عمال التراحيل من خلال توزيعها بشكل يعمل على تدعيم حكمه ونظامه السياسى، حيث قام بتوزيعها على النحو التالى..

١. أراضي الأبعديات التى كانت مملوكة لمحمد على وأسرته ، وكبار رجال جيشه ، وكانت تقدر مساحتها بمأتى ألف فدان..

٢. أراضي الوسايا التى كانت مملوكة للملتزمين السابقين وكانت مساحتها تقدر بمائة ألف فدان..

٣. أراضي المشايخ - باسم مسموح المشايخ والمصاطب - وكانت مساحتها ١٢٤ ألف فدان..

٤. أراضي الرزقة التى منحها الوالى للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين وكانت مساحتها ستة آلاف فدان..

٥. أراضي الأثر التى تبقت وتم توزيعها على الفلاحين..

٦. أراضي العُربان التى أعطاها الوالى محمد على للبدو..

وقد تمت هذه الأعمال الإنشائية والزراعية طفرةً واحدة بدون حساب مدروس لعدد السكان العاملين فى مصر فى هذه الأيام، حيث كان عدد السكان جميعاً فى سنة

١٨٢١ مليونين و٥٢٦ ألف نسمة .. امتصت منهم الصناعات الحديثة التى أقامها محمد على قرابة أربعين ألف عامل، وامتصت الجندية منهم الآلاف المؤلفة لأول مرة فى تاريخ الشعب المصرى الذى لم يعرف الجندية ، وحرفة الحرب منذ عهد الفراعنة، وبسبب ذلك تعرضت المشاريع الجديدة إلى أزمة حادة فى تغذيتها بحاجاتها من الأيدى العاملة..

ولكن الوالى محمد على باعتباره حاكماً مستبداً وعظيماً معاً قد واجه هذه الأزمة باللجوء إلى السُخرة المكشوفة قاضياً بذلك على الحريات المدنية والشخصية للأجير الفلاح من أجل تغطية زحمة المشاريع الجديدة، التى كانت تعتبر مؤسسات لأشغال التراحيل، بكامل احتياجاتها من قوة العمل البشرى فى الريف التى كان حجمها لا يتناسب أبداً للقيام بالأشغال المطلوبة، التى كانت قاسية وصعبة من حيث بعدها عن جيرة الأجراء الزراعيين، ومن حيث صفة دوامها الموسمى كأشغال تطهيرات الترع والمصارف وإقامة السدة الترابية كل سنة كسد دكرنس ورشيد، وكذلك زراعة القطن وعزقه وجنيه..

ولا شك أن أشغال التراحيل الجديدة ذات الطابع الإكراهى ، كانت بمثابة كارثة تهدد الحياة الرتيبة المستقرة للفلاح المصرى ، الذى قضى حياته كلها عاملاً فى أشغال وفلاحة الجيرة.. ولهذا كان لا يرحب أبداً بأشغال التراحيل التى تبعده عن قريته التى يتشبث بأرضها بحكم العادة الموروثة ، وبحكم التأثير النفسى العميق لدرجة أن الكثير من الفلاحين المجندين قد أصابهم مرض الحنين إلى أوطانهم وإلى قراهم هذا المرض المعروف بمرض النطالجيا (مرض الحنين إلى الوطن).. وهذا يبين أن عادة الاستقرار المكانى تلازم بشدة كل الشعوب التى تعيش في أعالي الجبال أو على الأنهار أو على موارد المياه الثابتة، كما هو الحال فى مصر..

زواج بالعافية...

لقد أصبح الريف المصرى فى عهد محمد على محاصراً بالسُخرة نتيجة زحمة الأشغال الإكراهية.. ولهذا فقد قاوم الفلاحون هذه السُخرة بالهرب أفراداً وعائلات، حيث قد هرب الآلاف من الفلاحين من قراهم إلى العواصم والبنادر، وحيث هرب الكثير من العائلات الريفية من قراها إلى قرى بعيدة نائية أو إلى العزب والكفور والنجوع البعيدة خوفاً من تصيد أفرادها فى أشغال السُخرة، وبالذات العائلات المتشاحنة مع عمد البلاد ومشايخها الذين كانوا يملكون السلطة والنفوذ ولديهم فرصة التسلط الأعمى على خصومهم عن طريق شدهم فى أشغال السُخرة.. وقد ترتب على ذلك تمزيق بعض العائلات الفلاحية وتشتيتها فى عددٍ من قرى المحافظات المختلفة.. ولكن الوالى محمد على واجه حالات الهرب هذه بعدد من الأوامر والفرمانات التعسفية التى صادرت الحريات المدنية والشخصية للأجير الفلاحى مصادرة تامة وذلك مثل..

١- الأمر بسفر العُمد ومشايخ البلاد إلى القاهرة والإسكندرية مرة كل عام للبحث عن الهاربين من الريف والقبض عليهم..

٢- الأمر المنشور بالوقائع المصرية رقم ٢٩ سنة ١٨٢٩ والذى يقول بالحرف - إذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب - أى يجلد - ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة، وفى تواجده بدون تذكرة يلحق بالجهادية..

٣- الفرمان الذى ينص - إذا تحقق : أن واحداً من الناس لم يرسل من عنده من الفلاحين فى ظرف شهر، ويقبل من يأتى منهم من الآن فصاعداً، فمن بعد التحقيق يجازى بصلبه وإعدامه..

ورغم هذا الإرهاب الذى عم الريف المصرى فقد استمرت مقاومة السُخرة

بالهرب المتزايد إلى حد تهديد تغذية المشاريع الجديدة بالأيدى العاملة، مما دفع الوالى محمد علي إلى اللجوء لحل هذه المشكلة بعقلية الحاكم الفرد المستبد عن طريق حل بيولوجى وتعسفى يشبه الحلول التى لجأ إليها لإكثار الثروة الحيوانية سواءً بسواء.. حيث أصدر هذا الوالى أمراً إلى عمد البلاد ، ومشايخها بإجبار الشبان الريفيين على الزواج، والذين لا يقدرون على دفع الصداق يقدم إليهم الصداق (المهر) المناسب.. وبناء على هذا الأمر غير الإنسانى وغير الأخلاقى لجأ حكام القرى إلى العدة (الفلكة) والكرباج لإتمام عمليات الزواج الاجبارى والشاذ لمنافاته للمثل والأديان والحرية العائلية...

الضرورة الزراعية..

كان منتظراً بعد موت محمد على أن تختفى زحمة المشاريع الإنشائية والزراعية، وبالتالى تتوقف عمليات التراحيل الإكراهية ولكن هذا لم يتم لأسباب ثلاثة - أولها - تواجد المصالح الأجنبية وبالذات الإنجليزية والفرنسية، هذه المصالح التى كانت ترى فى السُخرة أسلوباً اقتصادياً مناسباً لتنفيذ مشاريعها الإنشائية والاستعمارية فى مصر - وثانيها - الاهتمام الشديد بزراعة القطن فى مصر بعد الارتفاع الجنونى لأسعاره فى السوق العالمية نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية التى عطلت مزارع القطن الواسعة فى الولايات الجنوبية - وثالثها - نمو الرأسمالية الزراعية التى كانت تستهدف زراعة حديثة مكثفة، ولهذا فقد ظهر على التو شعار الضرورة الزراعية لضمان إمداد مجالات العمل بالريف بالأيدى العاملة عن طريق السُخرة..

ووفقاً لشعار الضرورة الزراعية فقد تم تسخير العديد من الفلاحين فى حفر ترعة الخطاطبة وترعة الإبراهيمية الذى اشتغل بها ١٠٠ ألف عامل لمدة ستة سنوات، وكذلك تطهير ترعة المحمودية بواسطة ١١٥ ألف عامل لاقوا معاملة

أفضل حيث أمرت الحكومة المديريات التى تمر بها الترعة بإعداد المأكل والمشرب اللازمين لهؤلاء العمال.

ولهذا فقد انتهت هذه العملية بسلام دون موت الكثير من العمال.. ويبدو أن السبب فى وجود هذه المعاملة الحسنة بعض الشئ هو محاولة تخفيف حدة السخط الشعبى على أشغال السُخرة التى مات أثنائها الكثير من الفلاحين، وكذلك الخوف على القوى البشرية العاملة ، والمنتجة فى الريف، هذه القوى التى أسرفت الحكومة فى استهلاكها بشكل جنونى فى حفر ، وتطهير ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميلاً هذا بخلاف إنشاء القلعة السعيدية ، وإنشاء عشرات الطرق البرية والجديدة ، وحفر قناة السويس، وكانت تمتص هذه المشروعات سنوياً ٣٠٠ ألف عامل عن طريق السُخرة..

مصالح الامبراطورية البريطانية..

خدمةً لمصالح الامبراطورية البريطانية وتسهيلاً لحركة مواصلاتها إلى الهند عبر مصر فقد تم إنشاء خطين حديديين : الأول خط مصر الإسكندرية ، والثانى خط مصر السويس وقد أُنشأ فى عهد عباس باشا الأول الذى كان صديقاً وفياً للإنجليز، وقد بدت صداقته فى السماح بإنشاء هذين الخطين ثم فى طريقة إنشائها، حيث تم لأول مرة تسخير الفلاحين المصريين خدمةً للمصالح الاستعمارية والأجنبية ففى خط مصر إسكندرية الذى استمر العمل فى إنشائه لمدة ثلاث سنوات قد اشتغل فيه ٢٤ ألف عامل، وفى خط مصر السويس الذى استمر إنشاؤه مدة أطول قد اشتغل فيه باستمرار عشرة آلاف عامل كلهم عملوا بطريق السُخرة.. ولم يكتف الوالى عباس باشا بهذا .. بل كان أكرم بكثير من كل هذا - وطبعاً على حساب الشعب المصرى وحده - حيث خصص سلاحاً من أسلحة الجيش المصرى وسماه بسلاح

الدريسة، وذلك للعمل الدائم ، والمستمر فى إنشاء الخطين المذكورين. ومن هنا جاءت تسمية عمال صيانة ، وإصلاح قضبان السكك الحديدية بعمال الدريسة، وعساكر الدريسة..

السُخرة المقننة..

بقتل الوالى عباس باشا بقصره فى مدينة بنها فقد الإنجليز صديقاً حمياً لمصالحهم فى مصر، وفى الوقت نفسه حصل منافسوهم الفرنسيين على خير صديق لمصالحهم، هو والى مصر الجديد سعيد باشا الذى قد تعلم وتتلمذ فى فرنسا، ومن ثم استطاع الفرنسيون الحصول على امتياز حفر قناة السويس، ولكنهم أرادوا أن يتمايزوا عن الإنجليز بإضفاء الشرعية والقانونية على كل تصرفاتهم فى مصر ، وذلك باعتبار أن فرنسا لا تصدر الحراير والعطور فقط بل تصدر أيضاً التشريعات والقوانين كدليل على حضارة الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير..

ولذلك وردت لنا فرنسا فوراً عند بدء حفر قناة السويس عينة من تشريعاتها المعبرة عن حضارتها البربرية ممثلة فى لائحة استخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس المحررة فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٥٦ التى كانت بمثابة تقنين للسخرة فى حفر القناة طبقاً للامتياز الذى منحه والى مصر لفرديناند دى لسبس الفرنسى والرئيس المؤسس لشركة قناة السويس..

ومع أن هذه اللائحة كانت تبدو من حيث الشكل والمضمون كدليل على تحقيق علاقات عمل جديدة ، ومتقدمة عن العلاقات السائدة فى هذه الفترة.. حيث أنها قد صيغت بطريقة توحى بأن الفلاحين ، والعمال الخاضعين لها سوف يلقون قدراً من الرعاية والخدمات والأجور المناسبة.. وحتى أن الوالى سعيد باشا كان مزهواً بها عندما قال بمناسبة إصدارها - أنها من أجل ضمان حسن معاملة العمال المصريين

الذين يستخدمون هناك – ولكن الحقائق التاريخية أكدت أن هذه اللائحة التى هى أقدم وثيقة عمالية فى مصر كانت لائحة مظهرية القصد منها تغليف السُخرة بالشرعية والقانونية، وهذه نصوصها كاملة:

نحن محمد سعيد باشا والى مصر.. رغبةً منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية ، ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين يستخدمون هناك، وفى نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين نقرر بموافقة المسيو فرديناند دى لسبس بصفته رئيساً مؤسساً للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتى:

المادة الأولى.. تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبير مهندسي الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل..

المادة الثانية.. تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الغير أى بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش ، وبين ثلاثة قروش فى اليوم بخلاف الجراية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد والعمال الذين يقل عمر الواحد منهم عن إثنى عشر سنة .. تكون أجورهم قرشاً واحداً للفرد ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة، وتصرف أجور العمال نقداً فى نهاية كل أسبوع، ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطى قدره خمسة عشر يوماً، ويبقى هذا الاحتياطى بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل، وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال، وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالاتهم..

المادة الثالثة.. لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحدد له بمصلحة الطرق والكبارى فى مصر والتى سبق تطبيقها فى تنفيذ

مشروعات الرى الكبرى فى السنوات الأخيرة..

المادة الرابعة.. أعمال البوليس فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر، وطبقاً لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقاً للائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها..

المادة الخامسة.. كل عامل لا يقوم بإنجاز نصيبه يخصم جزءاً من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلثى أجره اليومى، ويكون الخصم مناسباً للجزء الناقص من عمله، كل عامل يهرب .. يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوماً - المحفوظة له لدى الشركة - وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى سنتكلم عنه فى المادة التالية. كل عامل يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوماً كما يجوز فضلاً عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضاً..

المادة السادسة.. تلتزم الشركة بإسكان العمال سواءً تحت الخيام، أو فى عنابر أو فى بيوت ملائمة، ويجب عليها إنشاء مستشفى، ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة..

المادة السابعة.. مصاريف انتقال العمال، وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة، ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو فى مركز الإسعاف أجراً قدره قرش ونصف القرش طوال المدة التى يكون فيها غير قادر على العمل، وذلك فضلاً عن العناية الطبية التى تتطلبها حالته..

المادة الثامنة.. الصناع الفنيون مثل البنائين، والنجارين، ونحاتى الأحجار والحدادين ومن إليهم تُحدد أجورهم على أساس الأجر الذى تدفعه إليهم الحكومة

عادةً فى مثل هذه الأعمال فى أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها..

المادة التاسعة.. إذا اسُتخدم العسكريون الذين فى الخدمة فى تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة .. مرتباً عادياً مضافاً إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين..

المادة العاشرة.. على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة ، والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر ، ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الاقل..

المادة الحادية عشر.. يقوم المهندسان « لينان بك » ، و« موجل بك » اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا ، ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التى قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم..

صدر بالإسكندرية بتاريخ ١٧ من ذى القعدة ١٢٧٢ - ٢٠ من يوليو عام ١٨٥٦ - ختم الوالى محمد سعيد - السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى.. إمضاء.. كوينج..

ولا خلاف على أن هذه اللائحة ، وما تضمنته من نصوص تؤكد مدى دهاء وشره الرأسمالية الفرنسية فى عهد نابليون الصغير، هذه الرأسمالية التى كانت ظامئة جداً إلى مزيد من الاستغلال والاستعمار بعد ما ألقت جانباً برايات الحرية والإخاء والمساواة - وبعدما ذبحت الآلاف من عمال باريس الشجعان فى ثورة عام ١٨٤٨ حيث هرولت بعدها بجنون عبر هذه المجازر الدموية لتحقيق أطماعها الاستغلالية داخل فرنسا وخارجها.. ومن هذه الأطماع التى تحققت داخل فرنسا مزيد من استغلال العمال والقضاء على حرياتهم، وكذلك الفلاحين، فلم تعد قطعة أرض

الواحد منهم سوى ذريعة للرأسمالى أن يجنى من الأرض ربحاً وفائدة وريعاً، وأن يترك لمالك الأرض نفسه أمر الاهتمام بالطريقة التى يراها ناجحة للحصول على أجرته، وبجانب هذا فالفلاحين الفرنسيين كانوا محاصرين بديون الرهن الفاحشة التى تفرض عليهم دفع مبلغ باهظ من الفائدة يعادل الفائدة السنوية المترتبة على الدين القومى البريطانى.. وكان يتم هذا الخراب وفقاً للقانون المدنى الفرنسى الذى يرتب كل قرارات المحاكم وإجراءات البيع بالمزاد العلنى.. ولهذا فقد تحول الشعب الفرنسى فى هذه الأيام إلى سكان كهوف، حيث كان يسكن ستة عشر مليوناً من الفلاحين ، ومعهم نساؤهم وأطفالهم فى أخصاص وأكواخ.. أما خارج فرنسا مثلاً فقد احتلت الجزائر وحصلت على امتياز حفر قناة السويس وبالتالى الحق المطلق فى تسخير الشعب المصرى من خلال هذه اللائحة التى وصفها ثلاثة من كبار رجال القانون الفرنسى بأنها - تمثل السُخرة المقننة - وهذا الوصف يطابق الحقيقة حيث تمكنت شركة القناة بمقتضى المادة الأولى من اللائحة أن تلزم الحكومة المصرية على القيام بوظيفة النخاس لضمان تغذية ساحات حفر القناة بالأيدى العاملة المسخرة..

ولذلك فالرأسمالية الفرنسية كأى رأسمالية استعمارية تعادى بطبيعتها الشعوب بما فى ذلك شعبها. كانت تتباهى ببراعة ممثلها المهندس فرديناند دى لسبس الذى قد رسخ مصالحها ، وجعلها عميقة فى الشرق بعمق قناة السويس - كما كانت تتباهى فى نفس الوقت بجندية الجنرال كافيناك الذى قتل خمسة عشر ألف عامل من خيرة أبطال الطبقة العاملة فى قلب باريس ذات البهجة والجمال ثم فتح الجزائر بعد ذلك مباشرةً أو شارك فى فتحها خدمةً للمصالح الرأسمالية الاستعمارية فى فرنسا..

بداية أشغال التراحيل الحرة ..

فجأة توقف العمل بلائحة استخدام العمال فى حفر قناة السويس نتيجة المعارضة الشديدة من جانب السلطان العثمانى الذى كان غاضباً لتواجد المصالح الفرنسية فى مصر وخاصةً بعد الاحتلال الفرنسى لسوريا ولبنان التابعتين للخلافة العثمانية.. ونتيجة أيضاً لسخط الإنجليز الذين كانوا يرون فى حفر قناة السويس بواسطة الفرنسيين تهديداً مباشراً لمصالح الإمبراطورية البريطانية فى الشرقين الأفريقى والأسيوى على السواء.. ولهذا فقد اضطر والى مصر سعيد باشا إلى وقف تنفيذ اللائحة، وبالتالى توقفت عمليات تغذية ساحات حفر القناة بالعمال عن طريق الحكومة المصرية.. وإزاء هذا التوقف المفاجئ اضطرت شركة القناة إلى النزول بنفسها إلى أسواق العمالة الريفية بحثاً عن أنفار التراحيل وذلك من خلال الرسائل التالية..

أولا.. إصدار بيان باسم دى لسبس يدعو فيه العمال المصريين للعمل بالحفر فى ساحات القناة ، وسيكون الأجر على أساس الإنتاج وسيتراوح ما بين ٦ و٨ قروش يومياً ، وسوف تستخدم الشعائر الدينية، وقد طبعت الشركة ٣٠٠٠ إعلان ووزعتها على المحطات فى القطارات وهذه هى نصوصها..

مقاولة الأشغال العامة.. المادة الأولى.. شيدت قرى خصيصاً للمصريين على طول ساحات الحفر.. المادة الثانية.. أعدت هذه القرى بحيث يستطيع العمال المصريين اصطحاب عائلاتهم معهم.. المادة الثالثة.. حفرت قناة تجلب ماء النيل إلى

جميع القرى طول مدة الحفر.. المادة الرابعة.. يشتغل العمال المصريون على أساس المقطوعية ، وبهذه الطريقة يستطيع العامل العادى أن يكسب فى اليوم الواحد أجرًا يتراوح بين ستة قروش ، وثمانية قروش ويستطيع أن يكسب أكثر من هذا إذا كان مجداً وذكياً.. المادة الخامسة.. تدفع الأجور نقداً طالما تنتهى المقطوعية، وعندها تكون للعامل الحرية فى أن يترك العمل أو أن يأخذ مقطوعية جديدة.. المادة السادسة.. تترك الحرية التامة للعمال المصريين فى شئون الطعام فيستطيعون دائماً شراء مأكولات إما من محلات المقاول بالأثمان المقررة فى التسعيرة وإما من الباعة الذين يفدون إلى ساحات الحفر، وبالاختصار فإن لهم مطلق الحرية فى تدبير طعامهم بالطريقة التى تروقهم.. وإن أقرب المدن إلى ساحات الحفر هى بلبيس، والزقازيق، والمنصورة، ودمياط.. المادة السابعة.. ممنوع منعاً باتاً على أى أوربى أياً كان منصبه أو درجته أن يسيء معاملة العمال المصريين..

ثانياً.. أنشأت الشركة مكاتب لتوريد الأنفار فى طنطا، ودمياط، والمنصورة، والزقازيق، والقاهرة، وأسيوط، وقنا، وكان مندوبو هذه المكاتب يذهبون إلى هذه القرى للبحث عن عمال التراحيل، وذلك بواسطة عمد القرى ومشايخها حتى يكونوا ضامنين للعمال عند حصولهم على العرابين المالية من مندوبى الشركة..

ثالثاً.. تخصيص موظف يتحدث اللغة العربية هو يوسف فرنونى ومعه مندوب من المقاول العام ، وذلك لتسهيل عمليات حشد العمال لإرسالهم إلى القناة..

هذه هى وسائل الترغيب التى لجأت اليها شركة القناة الفرنسية بغية جذب الأجراء والريفيين للعمل فى حفر القناة بعيداً عن جيرتهم وقراهم.. وكان ذلك بمثابة البداية الأولى لأشغال التراحيل الحرة فى بلادنا، ولا شك أن هذه الوسائل كانت تعنى أموراً جديدة ، ومتقدمة على مصر الإقطاعية الرازحة تحت حكم أسرة

محمد على.. وذلك من حيث أنها كانت أول دعوة للعمل الحر وفقاً للمفهوم الرأسمالى. ومن حيث أن تطبيقها كان يمثل - أيضاً - وفقًا للمفهوم الرأسمالى أول علاقة تعاقدية وقانونية يشهدها مجال العمالة فى مصر، ومن حيث كذلك أنها تمثل السماح بفتح أول سوق حرة لبيع قوة العمل الإنسانى فى قلب مصر الإقطاعية وبالذات فى ريفه وقراه..

ومن الغريب أن هذه الوسائل المتقدمة قد ترجمت إلى أعمال لمدة عام دون أن تشد جماهير الأجراء فى الريف للعمل فى ساحات حفر القناة بدليل أن أنفار التراحيل الذين ذهبوا للعمل فى حفر القناة بمحض اختيارهم .. لم يزد عددهم عن قرابة ألف نفر، حيث كان عددهم فى عام ١٨٥٩ قرابة ١٣٧٠ نفراً لم يصبحوا فى عام ١٨٦٠ غير ثلاثة آلاف نفر ترحيلة.. ولهذا فقد استعانت شركة القناة بمقاولى الأنفار المحليين الذين كان أغلبهم من الأجانب والمتمصرين نذكر منهم.. كوستا وباليدى.. على أن يتعاطى الواحد منهم عشر بارات أى نصف قرش عن كل يوم يقضيه العامل فى أشغال الحفر.. كما استعانت الشركة برجال الدين المسيحيين وبالذات البطريرك كرلس الرابع، وذلك من أجل دفع العمال المسيحيين فى الريف وخاصة فى قرى الصعيد للعمل فى حفر القناة، ولكنهم رفضوا أسوةً باخوتهم وزملائهم المسلمين، وكان هذا الرفض الجماهيرى لأشغال حفر القناة راجع إلى عدد من العوامل مثل:

١ - بُغض الفلاح المصرى عموماً لأشغال التراحيل، حيث كان هذا البُغض شائعاً لدرجة أن الريفيين كانوا يطلقون تسمية الخُطرية على أشغال التراحيل ويطلقون تسمية الخُطرى على نفر الترحيلة.. وكلاهما لفظان مشتقان من الخطر الذى يتجسد فى خطرة جمهرة الريفيين تجاه الأشغال البعيدة عن القرية والجيرة،

وذلك لارتباط عموم أشغال التراحيل فى وجدانهم بالسُخرة ليس منذ عهد محمد على فقط بل منذ عهد الفراعنة بناة الأهرام العملاقة ومنذ عهد الغزاة لمصر..

٢- كان تدخل عمد القرى ومشايخها فى عملية حشد أنفار التراحيل للعمل فى ساحات حفر القناة كفيل بتضخم شكوك جمهرة الفلاحين المصريين فى كل تصرفات شركة القناة الفرنسية نتيجة لأن هؤلاء العمد والمشايخ لا يتحركون إلا فى الأمور المتصلة بقمع الريفيين وقهرهم، وذلك بحكم وظائفهم ومصالحهم..

٣- قدرة الحس الخطرى للأجير الريفى على اكتشاف الطبيعة المؤقتة لتصرفات شركة القناة بعد تعطيل لائحة العمل، حيث أن هذا الحس الريفى والطبقى كان ذكياً فلم يُبهر بتوسلات الشركة بخصوص الدعوة للعمل فى حفر القناة بل قد تجاهلها تقريباً لإدراكه أن تصرفات هذه الشركة عند بداية عملها هى تصرفاتها الأصيلة وبالتالى لابد أن تقود للسخرة عاجلاً أم آجلاً، عملاً بالمثل القائل - الجواب معروف من عنوانه..

٤- من المستحيل عملياً أن توجد علاقات العمل الرأسمالية طفرةً واحدةً، وبكل مصطنع ومستورد فى مجتمع إقطاعى صرف.. وذلك لأن وجود مثل هذه العلاقات يعبر عن وجود تغيير اجتماعى - والتغيير لا يأتى بغير ثورة.. والثورة لا تصدر.. ولذلك فإن محاولات شركة القناة كان محكوماً عليها بالفشل وفقاً لأحكام قانون تطور المجتمع..

استيراد عمال الشام..

أيها الناس تعالوا وابحثوا عن دى لسبس وكونوا له السواعد القوية بالفئوس واعملوا طوع أمره - هذا هو استهلال البيان الذى أصدره فضيلة الشيخ عثمان محمد إمام وخطيب المسجد الاقصى خدمةً لأغراض شركة القناة الفرنسية - هذه

الشركة التى لم توفق فى ترغيب عمال التراحيل المصريين للعمل فى حفر القناة ولهذا لجأت إلى الشام لمحاولة استيراد العمال اللازمين لها، واستعانت فى ذلك برجال الدين المسيحيين والمسلمين ، وبجانب هذا فقد قدمت إلى عمال التراحيل الشوام عرضاً سخياً لجذبهم للعمل فى حفر القناة، وقد تجسد هذا العرض فى البنود التالية..

أولاً.. تستخدم الشركة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر عاماً وأربعين عاماً..

ثانياً.. تحتسب الأجور إما على أسس أيام العمل ، وإما على أساس الانتاج بالمقطوعية وفق رغبة العامل فإذا قبل العامل على الأساس الأول يُعطى أجراً يومياً قدره فرنك واحد ويُمنح يوماً واحداً اجازة فى الاسبوع وإذا قبل العامل على الأساس الثانى أمكنه أن يكتسب أجراً يتراوح ما بين ٥٠ , ١ فرنك و٢ فرنك يومياً تبعاً لانتاجه..

ثالثاً.. لا تمنع الشركة استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً، كما تستخدم الرجال المسنين والسيدات .. فتعهد إليهم الشركة بأعمال تتناسب مع حياتهم وتقدر أجورهم حسب أهمية ونوع العمل الذى يقومون به..

رابعاً.. الأفراد الذين فى حوزتهم جمال يستطيعون الحضور بها من سوريا إلى البرزخ عن طريق الصحراء، وتستأجر منهم الشركة هذه الجمال وتدفع عن كل جمل أجراً قدره ٥ , ٣ فرنك يومياً..

خامساً.. يقيم العمال فى قرى تباع فيها المواد الغذائية بأسعار محددة..

سادساً.. يتسلم العمال عند سفرهم إلى البرزخ سواءً عن طريق البر أو البحر نفقات السفر، وكذلك يعطون إذا شاءوا مبلغاً من المال يدبرون به أمر عائلاتهم قبل سفرهم على أن يخصم هذا المبلغ الأخير من أجورهم..

سابعاً.. لا يحضر العمال دفعة واحدة ، وإنما يحضرون جماعات صغيرة قوام كل جماعة خمسون أو ستون نفراً..

ثامناً.. عند انتهاء أعمال الحفر بالقناة توزع مع جميع العمال السوريين الذين يرغبون فى الإقامة فى مصر أراضي لزراعتها واستغلالها، وستختار هذه الأراضى من الجهات الواقعة على مقربة من وادى الغساسنة الخصيب..

وهذه البنود الثمانية توضح أن العرض الذى قدمته شركة القناة الفرنسية للعمال الشوام كان أكثر سخاءً من العرض الذى قدمته لزملائهم العمال المصريين من حيث الإعفاء من نفقات السفر ، والأجور المرتفعة والأجازات الأسبوعية ثم توزيع الأرض الزراعية عليهم بعد حفر القناة لزراعتها والاستقرار عليها، ولم يكن القصد من ذلك جذب العمال الشوام للعمل فى حفر القناة فقط، بل كان أيضاً يمثل محاولة لبث التفرقة بين أبناء الطبقة العاملة، حتى لا يتقوى التضامن الطبقى بين العمال فى ساحات حفر القناة.. مع العلم أن هذه التفرقة ظلت باقية وسائدة فى علاقات الشركة بعمالها حتى تم تأميمها فى عام ١٩٥٦..

مصالحة اللصوص والمستعمرين..

بفضل الضغط الذى تعرضت له شركة القناة تمت المصالحة بين الإنجليز والفرنسيين من خلال شراء عدد ليس بالقليل من أسهم القناة العالمية بواسطة بيت روتشيل الإنجليزي الصهيونى ، وقد بوركت هذه المصالحة من قبل السلطان العثمانى والوالى المصرى، وبذلك عادت السُخرة من جديد تغطى كل حياة الشعب المصرى.. حيث بدأت ساحات حفر القناة تستقبل العمال بالآلاف حتى ارتفع عددهم من ٧٠٤٩ عامل فى مايو سنة ١٨٦٠ إلى ١٤,٦٩٧ عامل فى نهاية العام - وفى عام ١٨٦٢ كانت التراحيل الإجبارية تتوافد تباعاً على ساحات الحفر التى

كانت تستقبل ما بين ٢٠ ألف عامل إلى ٢٢ ألف عامل شهرياً ورغم هذا فقد وعد الوالى سعيد باشا بإرسال خمسة آلاف جندى من عساكر الرديف «المسرحين» فى نفس العام، وهذه هى المرة الثانية التى يتم فيها تسخير الجيش المصرى وجنوده خدمةً للمصالح الأجنبية..

وكانت احتياجات حفر القناة تتطلب ٤٠ ألف عامل بناء على تقدير فوازان بك مدير أشغال القناة على أن يوزعوا على النحو التالى - ٢٥ ألف عامل لحفر القناة البرية الصغيرة و١٤ ألف لحفر ترعة الماء العذب من التمساح إلى السويس و١٠٠٠ عامل لحفر قنوات صغيرة تجلب الماء العذب إلى أماكن حشد العمال..

وهذه الاحتياجات البشرية الهائلة كانت مضمونة بمقتضى سريان لائحة العمل من جديد.. حيث كانت ترسل الأنفار فوراً بمجرد إرسال الطلب إلى مدير المديرية، وذلك تحت الإشراف الكامل لنظارة الداخلية وكل أجهزة الأمن فى البلاد.. ومن ثم فقد كانت هذه اللائحة ورقة دعائية يتاجر بها المهندس دى لسبس لكسب المزيد من المساهمين الأوربيين فى شركة القناة.. وفى سبيل ذلك ذهب بنفسه إلى إنجلترا داعياً للشركة من خلال عرض اللائحة .. حيث كان يقول أن الشركة قد منعت استخدام العمال الأوربيين نتيجة لكثرة العمال المصريين ورخص أجورهم.. ولهذا بدأت الشركة حفر القناة بدون أن تملك كراكة واحدة لاعتمادها على السُخرة التى لم تتوقف أو تخف حتى فى المواسم الزراعية التى تحتاج كثرة من الأيدى العاملة فى الريف..

وحشية الرأسمالية الفرنسية..

بدت فى ساحات حفر القناة وحشية هذه الرأسمالية ممثلة فى عدد من المظاهر :

أولها.. حياة الجوع التى كان يعيشها العمال المصريون، وذلك باعتراف فوزان بك، نظراً لضآلة الأجور التى لم تف بنفقات إطعام العمال حيث قامت الشركة بتنفيذ الجانب الاستبدادى والسلبى من اللائحة دون بقية المواد التى هالت عليها تراب الحفر حتى توارت واختفت بدليل أن الأجر الفعلى للعامل فى ساحات الحفر كان يتراوح ما بين ١٥ مليم إلى ٢٠ مليم يومياً، علماً بأن اللائحة قد حددته بمبلغ أربعة قروش يومياً، وفى الإعلان العام الذى وزعته الشركة على الشعب المصرى قد تحدد هذا الأجر بمبلغ يتراوح ما بين ستة إلى ثمانية قروش يومياً..

وثانيها.. حتى الماء كان يوزع على العمال بالبطاقات وقد حدث حالات من الجمهرة عند توزيعه لندرته وشحه لدرجة أن بعض العمال كانوا يهربون خوفاً من العطش الذى كان يلاحقهم فى هروبهم ويقضى عليهم فى صحراء السويس..

وثالثها.. حصار العمال بالمرض والأوبئة فى مواقع العمل بشكل دائم لدرجة وفاة طبيب مصرى أصابته العدوى أثناء مباشرة عمله فى ساحات حفر القناة، ومن المؤسف أن حكومة الوالى سعيد باشا لم تستحث الشركة الفرنسية بخصوص الاهتمام بعلاج المرضى من العمال عملاً بنصوص اللائحة وأسوة بالمعاملة الطبية المناسبة للعمال الأجانب فى حفر القناة، حيث أكدت هذه المعاملة وجود تفرقة بغيضة بين العمال الوطنيين وبين العمال الأجانب حتى فى حالات الكوارث المرضية والوبائية، بدليل ما حدث فى منطقة الشلوفة التى اجتاحها وباء الدوسنتاريا فى شتاء ١٨٦٨ - ١٨٦٩، والتى كانت بها ٦,٥٩٦ عاملاً مصرياً مات منهم بسبب هذا الوباء ٤٤٩ عاملاً .. بينما كان عدد العمال الأجانب فى هذه المنطقة ٦,١٢٨ عاملاً مات منهم ٤٤ عاملاً فقط، وذلك نتيجة للرعاية الطبية والغذائية الطيبة لهؤلاء العمال الأجانب..

ورابعها.. لم تكتف الشركة الفرنسية بتطويق عمالنا فى حفر القناة بظروف غير إنسانية بل لجأت بفجر ووقاحة إلى إشاعة الرعب فى نفوسهم عن طريق الاستبداد الوحشى والبوليسى الذى كان يباشره بنذالة الضابط المصرى إسماعيل بك حمدى المسئول عن الأمن فى ساحات الحفر والقائم بوظيفة سواق العبيد، الذى كان يجلد ويسجن ويحلق الشوارب لأتفه الأسباب.. والذى كان يفاخر وللأسف بعمله الإجرامى وغير الإنسانى ضد أشرف المواطنين من أبناء شعبنا. وقد بدا هذا التفاخر بتحويل السجن الذى يشرف عليه إلى متحف مفتوح لزيارة السواح الأجانب الذين حضروا لمشاهدة حفر القناة، حيث شاهدوا فى ليلة ٢٣ فبراير عام ١٨٦٣ عشرة من المساجين يجلسون القرفصاء فى إحدى حجراته، ويبدو أن الهدف من قبل هذه الزيارات هو محاولة إخبار الرأسمالية الفرنسية والأوربية على السواء بأن شركة القناة الفرنسية موفقة فى مهمتها ، وقابضة بحزم على إدارة حفر القناة وذلك بواسطة هؤلاء السواح الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات الغنية ، والرأسمالية فى أوربا، وذلك من أجل زيادة عدد مساهمى الشركة وزيادة أسعار أسهمها فى بورصتى لندن وباريس..

المقاومة مستمرة..

يقول الدكتور محمد صبرى - أن العصيان الذى قام به الجنود المُسرحين كان مظهراً قوياً من مظاهر الاستياء الذى عم الشعب المصرى بسبب أعمال السُخرة فى القناة - ولا جدال فى أن هذا العصيان الذى تم فى قلب ساحات حفر القناة بواسطة الجنود المسرحين من أبناء الفلاحين كان يمثل قمة المقاومة والعمل النضالى ضد أساليب السُخرة وبالتالى فهو دليل على نمو الصراع الطبقى وتطوره لدى الأجراء الفلاحين الذين قاوموا باستمرار السُخرة فى حفر القناة بالهرب الجماعى فى الليالى

القمرية، ففى ليلة واحدة هرب ٦٢ عاملاً ، وفى الليلة التالية هرب ١٩٩ عاملاً، ثم تطور هذا الشكل من المقاومة إلى نوع من التمرد والعصيان، ولهذا خافت الشركة الفرنسية من تطور المقاومة نتيجة للسخط الشعبى الذى كان يعم الريف المصرى فلجأت فوراً لمحاولة تضليل الرأى العام مستخدمة فى ذلك أحدث الطرق الإعلانية فى هذه الأيام، حيث قدمت عريضة دعائية مبصومة من ٣٥ شيخاً من رؤساء العمال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهذا نص العريضة..

نحن الموقعين على هذا أدناه أعيان ومشايخ العمال الذين يعملون فى الأشغال القائمة فى برزخ السويس نُقر ونشهد على هذه العريضة التى ذيلناها بأختامنا أن..

أولاً.. نحن والعمال الذين تحت أوامرنا نعمل فى أماكن حفر قناة السويس برغبتنا التامة ولكى نكسب ما يقوم أودنا..

ثانياً.. يُجلب إلينا الماء بوفرة ويزيد على الحاجة..

ثالثاً.. توزع الأغذية فى الحال على العمال كلما طلبوا ذلك ويخصم ثمن هذه المأكولات من قيمة الأجور التى سبق تحديدها فى الاتفاق..

رابعاً.. يقوم العمل على أساس المقطوعية ، ووافق على ذلك العمال وتدفع إليهم الأجور بانتظام..

خامساً.. يؤدى العمل بالاختيار ويوزع على العمال بحضورنا، ولم تثر مطلقاً مناقشات ولم تحدث مشاكل من جانب موظفى الشركة أو من جانب العمال..

سادساً.. لا يوجد إلى هذا اليوم أى عامل مريض ولم يتوقف أحد منهم أي يسجن ، ونحن والعمال الذين تحت إشرافنا نثنى على هذا المركز الذى وضعنا فيه - ونحن لهذا ختمنا على هذه الشهادة..

من منوف، وابيار، وأشمون، ومحلة منوف، وزفتى، والجعفرية، والمحلة،

والمنصورة، وصهرجت، وميت حبيش، والحقيقة أن هذه العريضة التى قد صدرت بطريقة مشبوهة لم تحقق غرضها وسط الجماهير الفلاحية حيث كانت تحاول شركة القناة إثبات أن أشغال حفر القناة تتم بواسطة العمل الاختيارى الحر وفقاً للتعاقد القانونى بين الشركة والعمال وبالتالى فهى مبرأة من السُخرة أو أى عمل إكراهى للعمال فى حفر القناة وهذا أمر يكذبه الواقع كما تكذبه الوثائق الرسمية الصادرة من الحكومة المصرية بشأن حفر قناة السويس ، وذلك مثل الوثيقة المرسلة من الخديوى إسماعيل باشا إلى السلطان العثمانى..

من إسماعيل إلى نظارةِ الخارجية بالقسطنطينية.. سبق أن اخبرنا المسيودي لسبس أن الشركة وافقت على عدم توزيع أعمال قناة السويس وعلى عدم تكليفها الناس بالعمل طبق قواعد السُخرة، كما أبلغناكم ذلك برقياً إجابة على برقية سعادتكم التى ذكرتم فيها أن مهلة الشهرين الأخيرة التى حددت من أجل قناة السويس ستنقضى فى أول شهر يونيو الافرنجى وأنكم مرتقبون رأى مخلصكم فى هذا الشأن، إلا أن هذه المسألة لما كانت مسألة عظيمة اكتسبت صفة رسمية لدى الدولة .. لم نثق بمجرد بلاغ المشار إليه، فأبرقنا إلى نوبار باشا نستوضحه حقيقة الأمر، كما قامت مأمورية خارجية مصر بتحقيق رسمى لدى قنصل فرنسا العام فى مصر فتبين لنا من إفادة القنصل المومأ إليه وبلاغ الباشا أن لجنة التحكيم وافقت على إلغاء السُخرة وأن حضرة إمبراطور فرنسا يوافق على هذا الرأى فسرحنا العمال فى ذلك الحين،وأعدناهم إلى بلادهم ولم نعد بعد ذلك نعطى الشركة عمالاً..

هل الإنجليز ضد السُخرة..؟

فى ٢١ يونيوعام ١٨٦١ أثار النائب البريطانى جريفت لأول مرة فى مجلس العموم البريطانى موضوع تسخير الشعب المصرى لحفر قناة السويس، حيث قد

وصف السُخرة بأنها الرق تحت اسمٍ آخر، وكانت هذه الإثارة بداية لسلسلة من المناقشات البرلمانية والصحفية استمرت خمس سنوات. وفى ٦ يونيو من العام نفسه نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالاً لمراسلها فى الإسكندرية كشف فيه كل أساليب السُخرة فى القناة، وهذا ولا شك كان يعبر عن موقف شعبى يعادى السُخرة لاعتبارات إنسانية وسياسية، حيث كانت حركة الميثاقيين العماليين العظيمة فى بريطانيا لها تأثير كبير على الرأى العام فى هذه الأيام ولها أنصار كثيرين من الإنجليز الأحرار والتقدميين فى الصحافة والنقابات ومجلس العموم..

أما الموقف الرسمى أو الحكومى للإنجليز من السُخرة، فإن المصالح الاستعمارية وحدها هى التى تحدده بدليل أن الإنجليز قد مارسوا ضغطهم السياسى والدبلوماسى على السلطان العثمانى والوالى المصرى لوقف أعمال السُخرة فى حفر القناة، وكان ذلك ليس حباً فى الشعب المصرى .. بل كرهاً للفرنسيين الذين حصلوا على امتياز حفر قناة السويس من خلف ظهورهم، ثم فجأة تغير هذا الموقف بعد مشاركتهم فى ملكية أسهم شركة القناة، مع العلم أنهم قد عملوا من قبل على تسخير الشعب المصرى والجيش المصرى فى إنشاء الخطوط الحديدية خدمةً لمصالحهم.. وهم أيضاً الذين عملوا على تسخير مليون ونصف فلاح وعامل زراعى فى أيام الحرب العالمية الأولى تحت شعارهم المعروف بشعار التجنيد، حيث قاموا بأشق الأعمال من شق طرق ، وإقامة خطوط حديدية وحفر خنادق خدمة للجيوش الحليفة بينما كانوا يعاملون بوحشية من قبل السلطات البريطانية وذلك بشهادة الصحافة البريطانية نفسها التى كتبت فى ٣ أبريل عام ١٩١٩ تقول - كان رجال السلطة ينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم فى الغروب فيحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب، وينتقون خيرهم للخدمة .. منهم غلمان فى الرابعة عشر

ومنهم شيوخ فى الستين، ثم كان الكرباج هوالوسيلة لتسخيرهم، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكرات هؤلاء المجندين، وهذه المعسكرات بلا خيام، وبلا غذاء مناسب، وبلا غطاء، وكانت الأمراض تفترسهم افتراساً، لقد كانوا يموتون كالذباب فى الصحراء - ويقول الرافعى - لقد كانوا يُربطون بالحبال عند تجنيدهم ويساقون كالأغنام وينقلون فى مركبات الحيوان - وذلك رغم أن السُخرة فى مصر قد ألغيت قانوناً فى عام ١٨٨٩ أى فى عهد الاحتلال البريطانى البغيض الذى لم يحترم أى عرف أو قانون.. ولذلك كان الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه، يسيطر عليه الغضب والسخط لتسخير أبنائه من جديد، حيث كانت الأمهات المصريات يندبن حظهم مرددات فى حسرة.. « ولدى يا ولدى .. والسلطة خدت ولدى..»

الشعب بين السُخرة والأوبئة..

توضح المعلومات الإحصائية أن عدد السكان فى مصر عند حفر قناة السويس كان قرابة خمسة ملايين، وفى عام ١٨٧٣ كان عددهم ٥,٢٥٠,٠٠٠ نسمة وفى عام ١٨٨٢ وصل إلى ٦,٨٤٠,٠٢١، هذه الأرقام التى تبين قلة السكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هذه القلة التى تعرضت لطوفان من الأوبئة القاتلة، فمن عام ١٨٣٥ انتشر مرض الطاعون، وفى أعوام ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٥٥ انتشر فيهم وباء الكوليرا، ورغم ذلك استمرت عملية تغذية أشغال السُخرة بالأيدى العاملة، وكذلك استمرت تغذية الحملات العسكرية بشباب الريف المصرى، حيث اشتركت فى حرب القرم مجاملة للسلطان العثمانى فى حربه ضد روسيا القيصرية، واشتركت فى حرب المكسيك مجاملة لإمبراطور فرنسا نابليون الصغير هذا بخلاف قيامها بفتح السودان والحبشة..

وكانت عمليات التغذية هذه بمثابة عملية امتصاص حادة ومستمرة للسكان القادرين على العمل والإنتاج، حتى لقد ترتب على ذلك تواجد أزمة شديدة فى الأيدى العاملة الزراعية، مما دفع الإنجليز وبعض الأجانب والمتمصرين من كبار ملاك الأرض فى مصر إلى محاولة إحضار عمال زراعة من أوربا والصين وأفريقيا السوداء أسوةً بما تم فى رودسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا، وذلك لاستيطانهم فى مصر ثم ربطهم بالأرض والعمل على تخصصهم فى العمل الزراعى .. بينما يتم دفع الفلاحين والعمال الزراعيين المصريين فى التخصص فى صناعة الحفر والردم والإنشاءات لإبعادهم عن أمهم الأرض، حتى تتاح الفرصة فى يوم من الأيام لتفجير المشاكل القومية والعرقية حسب احتياجات المصالح الاستعمارية، وذلك من أجل الوثوب على السلطة وحكم البلاد لمصلحة الاستعمار بواسطة الأقليات العنصرية كما تم فى جنوب أفريقيا وفى رودسيا وفى فلسطين بفضل الاستعمار الإنجليزي اللعين، ولكن هذه المحاولة لم تتم على الإطلاق لعدم تواجد المناخ الملائم لها فى الواقع المصرى الذى كان يفيض بالحماس الوطنى الذى قد بلغ ذروته بتحقيق الثورة العرابية المجيدة..

السكان والأرض الطيبة..

لم تستمر أزمة الأيدى العاملة الزراعية نتيجة زيادة السكان فى نهاية القرن التاسع عشر، هذه الزيادة السكانية التى حُرم أغلبها من أرضنا الطيبة لسببين هما - السبب الأول - يتمثل فى زيادة السكان زيادة تفوق زيادة الأرض الزراعية التى كانت مساحتها فى عام ١٨٢١ مليونين و٢٢ ألف فدان بينما كان عدد السكان مليونين و٥٢٦ ألف نسمة، وبذلك كان نصيب الفرد من الملكية ٢٠ قيراطاً من الأرض (الفدان ٢٤ قيراط) وفى عام ١٩٦٠ لم تزد مساحة الأرض عن خمسة ملايين و٩١٨

ألف فدان، فى حين زاد السكان إلى ٢٦ مليون نسمة ، وبذلك انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى النصف ، وأصبح حوالى عشرة قراريط. وهذا يبين أن عدد السكان قد ارتفع عشر مرات فى أربعين سنة في حين أن الأرض لم ترتفع غير مرات ثلاث طوال هذه المرحلة الزمنية - والسبب الثانى - يبدو فى عمق النظام الاجتماعى الذى فُرض على الشعب المصرى بواسطة أسرة محمد على ، والاحتلال البريطانى لمصر، حيث كانت الوسايا والأبعديات المملوكة للإقطاعيين تستحوذ وحدها فى عام ١٨٤٤ على أرض مساحتها حوالى مليون ونصف فدان، علماً بأن الأرض الزراعية وقتها كانت لا تزيد كثيراً على ثلاثة ملايين فدان، هذا بخلاف ما كان يملكه الإنجليز من أراضي زراعية بلغت مساحتها فى عام ١٨٤٠ قرابة ٢٤ ألف فدان، وبخلاف ما كان يستحوذ عليه عمد القرى ، ومشايخها من أراضي منحها لهم الوالى محمد على كثمن لإخلاصهم وولائهم لنظام حكمه وتبلغ مساحتها ٥٪ من مساحة الأراضى الواقعة فى زمام القرى..

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر بأربعة أعوام زادت مساحة الأرض المملوكة للإقطاعيين من غير أسرة محمد على بحيث أصبحت تمثل ٣٠٪ من الأرض المزروعة - وكانت هذه الزيادة ثمناً لخيانة هؤلاء الإقطاعيين ، وموقفهم المعادى للشعب ، والثورة العرابية ، وذلك من أمثال الفقى وسلطان وعبد الغفار وغيرهم - كما قد ارتفع بشكل ملحوظ عدد الذوات والأكابر من أعيان الريف الذين كانوا يملكون أكثر من ٥٠ فداناً وذلك إلى ١١,٢٢٠ مالكاً فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ١٢,٤٨٠ مالكاً فى عام ١٩١٤، وزادت مساحة أراضيهم إلى ١,٩٩٧,٠٠٠ فداناً فى عام ١٨٩٤ ثم إلى ٢,٣٩٧,٠٠٠ فداناً فى عام ١٩١٤.. وهذه الأرقام تشهد على أن ١٢,٤٨٠ مالكاً كانوا يملكون قرابة نصف الأرض فى حين أن الملايين

العديدة من السكان كانت تملك النصف الباقي..

وحتى اللصوص والمغامرون الأجانب قد زادت أراضيهم زيادة كبيرة ففى عام ١٨٨٧ أى بعد فشل الثورة العرابية زادت إلى ١٨١ , ٢٢٥ فدانا - وبعد عشر سنوات زادت هذه المساحة إلى ٠٠٠ , ٥٥٠، وفى عام ١٩٠١ كانت ملكيات الأجانب للأرض التى تزيد مساحتها على خمسين فداناً تمثل نسبة ٦ , ٤٢٪ من مجموع أراضي محافظة القنال و٣٢٪ من مجموع أراضي محافظة البحيرة..

وملكية الأرض الزراعية التى كانت مباحة لأفراد أسرة محمد على وحاشيتهم من إقطاعيين وذوات وأكابر، والتى كانت مباحة أيضاً لكل المغامرين واللصوص الأجانب كانت مُحرمة على الفلاح المصرى.. وهذا يذكرنا بقول الشاعر : أحمد شوقى.

أحرام على بلابله الدوح   حلال للطير من كل جنس

ولهذا كان على الفلاح المصرى أن يفلح ولا يملك، بمعنى عليه فلاحة الأرض وزراعتها دون أن يملكها ملكية تامة بحيث يصبح له الحق فى بيعها ، وتوريثها أسوة بأصحاب الوسايا ، والجفالك ، والأبعديات الذين كانوا يملكون حق بيعها، وتوريثها بل وحق إهدائها حتى لمعشوقاتهم، ومن ثم فإن هذا الفلاح كان يعيش حياة الظلم الاجتماعى حتى بعد صدور اللائحة السعيدية الرديئة التى قدمت إليه فتات ملكية الأرض الزراعية ملفوفاً بالأشواك ، ومحاطاً بالهموم التى حاصرته بسبب كثرة ديونه التى كان يجب دفعها نقداً بمقتضى قوانين المحاكم المختلطة، علماً بأن هذه الديون كان يتم دفعها عيناً، ولهذا تزايدت هموم الفلاح مع تزايد ديونه، ورهونه التى ارتفعت فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٦ و١٨٨٢ من نصف مليون جنيه إلى سبعة ملايين جنيه كان لابد من دفعها من دمه وعرقه إلى المرابين الأجانب

والمتمصرين.. وأبلغ ما قيل عن حالة الفلاح المصرى بعد صدور اللائحة السعيدية ما قاله مراسل جريدة التايمز البريطانية فى رسالة من القاهرة عام ١٨٧٨ قال فيها - أن الحقيقة المرة التى لا يكاد يصدقها العقل هى أن الفلاحين الذين أخرجهم الفيضان من بيوتهم وأهلك دوابهم وحطم ديارهم، هم أنفسهم الذين كانوا يحاكمون ويعذبون لعدم سداد الضرائب المتأخرة عليهم، ويستطرد المراسل قائلاً، إن الضرائب الثقيلة المتنوعة التى بلغت ثلاثة وثلاثين نوعاً ألقت بالفلاحين البؤساء فى أحضان المرابين الأجانب، وألقت بجزء من الأرض فى أيدى الأجانب أيضاً حتى تحول عدد ضخم من الفلاحين الملاك إلى أجراء.. وهذا خير شاهد على أن هذه اللائحة لم تصدر لصالح الفلاح المصرى بل قد صدرت لتحقيق الأمور التالية..

١- خلق الوجود القانونى لملكية الأرض الزراعية فى مصر لكى يطمئن رأس المال الأجنبى الذى توافد على مصر بكثرة فى هذه الأيام .. ومن ثم مباشرة نشاطه فى الريف المصرى بدون أى خوف بفضل تواجد سند الملكية (أى الحجة) الذى يعتبر أقوى ضامن فى كافة المعاملات الرأسمالية فى الريف، ولهذا فقد تمكن الخديوى إسماعيل فى سنة ١٨٧٧ من رهن ١٣١ , ٤٨٥ فداناً إلى إحدى البيوت المالية الأجنبية وفى السنة التالية قام برهن ٧٢٩ , ٤٢٥ فداناً لبيت روتشيل الصهيونى وفاءً لبعض ديونه، وأن هذا الرهن الذى هو الأول من نوعه فى مصر كان لا يمكن تحقيقه إلا بتواجد السند القانونى لملكية الأرض الذى ولدته اللائحة السعيدية..

٢- محاولة ربط الفلاحين بالأرض بعد اتساع حركة هروبهم فيها بسبب السُخرة وزيادة الضرائب التى كانت تقدر عليهم بنصف المحصول مع العلم أن أصحاب الوسايا كانوا يدفعونها على أساس عشر المحصول فقط. وكان ذلك بقصد توفير الأيدى العاملة لزراعة القطن المربحة..

٣- ضمان حصول خزينة الحكومة المصرية على دخول مالية ثابتة من العوايد التى كانت تقدر على أرض الفلاحين بل وبيوتهم الطينية، وخاصة بعد أن تأكدت الحكومة من تهرب الإقطاعيين ، وكبار ملاك الأرض من دفع ما عليهم من ضرائب وعوايد..

٤- إرضاء الفلاحين المصريين بإعطائهم الفتات الباقى من الأرض لامتصاص السخط الشعبى بسبب تفشى السُخرة فى عهد الوالى سعيد باشا..

وعلى هذا فإن اللائحة السعيدية تشبه إلى حد ما قانون إلغاء القنانة فى روسيا القيصرية الذى صدر فى وقت متقارب جداً من صدور هذه اللائحة، والذى كان يسمى نفاقاً - بالاصلاح الكبير - علماً بأنه لم يحرر الفلاح الروسى إلا من الناحية الإسمية فقط ولم يعطه الأرض إلا مربوطة بالسُخرة والتعويضات الفاحشة. حيث كان الفلاح الروسى ملزماً بالسُخرة لفلاحة أرض الإقطاعيين لمدة عشرين سنة، وملزماً أيضاً بدفع التعويضات التى قال عنها الفلاح الروسى.. أنها ليست ثمناً للأرض ولكنها كانت ثمناً لحريته.. وكانت تقدر هذه التعويضات التى دفعت للإقطاعيين الروس بقرابة مليارى روبل (عملة روسية) وهو مبلغ يزيد كثيراً عن ثمن الأرض التى أعطيت لهم، ولهذا أكرر ما سبق قوله فقد ظل هذا الفلاح يعيش حياة البؤس والتعاسة بعد صدور قانون إلغاء القنانة فى عام ١٨٦١، والذى كتب بيانه المطران الروسى فيلاريت أحد كبار الرجعيين بين رجال الأكليروس الأرثوذكسى، ويصف لينين حياة الفلاح الروسى فى ظل هذا القانون فيقول - ما أن حُرر الفلاح من السُخرة، حتى خرج من أيدى المصلح منهوكاً، منهوباً، مستذلاً، مستعبداً لقطعة أرضه إلى حد أنه لم يبق له إلا العودة إلى السُخرة.. بملىء رضاه.. وأخذ الفلاح يزرع أرض سيده القديم.. مستأجراً.. القطع نفسها التى انتزعت منه،

متعهداً فى الشتاء لقاء سلفة من الحبوب لإطعام عائلته الجائعة - بأن يشتغل للسيد أيام الصيف..

ولذلك فإن الوالى المصرى ، والقيصر الروسى لم يقدما إلى الفلاح أى حل عادل لمشكلة أرضه، هذه المشكلة التى ظلت قائمة كأمارة على الظلم الاجتماعى الذى كان يعيشه الفلاح المصرى ، والروسى على السواء.. وذلك حتى تحققت ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧ فأصبح الفلاح الروسى سيد نفسه ومالك أرضه بشكل جماعى وتعاونى متقدم.. وكذلك الحال بالنسبة للفلاح المصرى الذى عرف طريقه إلى أرضه وحريته بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التى ضربت الإقطاع وتحالف رأس المال ، وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى التى هزت قدسية الملكية الإقطاعية ، والاستغلالية للأرض الزراعية فى مصر..

تزايد المعدمين وفقراء الفلاحين..

كان الشئ الذى تحقق بفضل وجود اللائحة السعيدية ثم الاحتلال البريطانى لمصر هو تحديد الطبقات الاجتماعية فى الريف المصرى من خلال علاقات الملكية والانتاج ومن خلال الموقف الوطنى عموماً، حيث كان الوضع الطبقى فى الريف قبل ذلك متداخلاً ومتشابكاً فوقاً وتحتاً بحيث لم يكن بارزاً فيه غير خط اجتماعى واحد يميز الشباعى عن الفقارى.

ولقد تم هذا التحديد الطبقى وفقاً لعلاقات الملكية والانتاج وحسب الموقف الوطنى، بمعنى أن أصحاب الأرض الواسعة المقسمة إلى عزب ووسايا ممن كانت أسماؤهم مقرونة بألقاب الباشوية والبكوية ولهم مواقف موالية للاحتلال الإنجليزي .. هؤلاء كانوا يشكلون طبقة الإقطاع فى مصر، أما ما عداهم فهم من الفلاحين الذين انقسموا أيضاً إلى طبقات اجتماعية مختلفة بحيث قد تغير جذرياً

المدلول الطبقى لتعريف الفلاحين الذى أصبح تعريفاً عمومياً يندرج تحته طبقة الفلاحين الأغنياء، وطبقة الفلاحين المتوسطين، وطبقة الفلاحين الفقراء، وطبقة الأجراء الزراعيين وعند بداية هذا التحديد الطبقى حظيت الطبقات الغنية والميسورة فى الريف بحالة تمدد مستمر فى حجم ملكيتها للأرض بدليل الزيادة الملحوظة لعدد أغنياء الريف الذين كانوا يملكون أكثر من خمسين فداناً وزيادة ملكياتهم كما قلت سابقاً، بينما قد تعرضت الطبقات الفقيرة فى نفس الريف إلى حالة انكماش شديد فى ملكيتها للأرض لدرجة أن أكثريتها الساحقة قد أصبحت تعيش على هامش الملكية بسبب هذا الانكماش الذى قذف بالآلاف المؤلفة من الفلاحين الفقراء إلى خارج نطاق الأرض والملكية.. ويؤيد ذلك زيادة عدد المعدمين فى الريف الذين أصبحوا من الناحية الطبقية عمال زراعة وتراحيل يعتمدون فى معيشتهم على بيع قوة عملهم إلى الآخرين، وكذلك زيادة عدد فقراء الريف وكادحيه من مالكى القراريط القليلة من الأرض والذين كانوا مجبرين على العمل جزءاً من الوقت لدى الملاك والمقاولين ولهذا فهم يعتبرون من الناحية الطبقية أنصاف عمال أو فلاحين كادحين..

والملاحظة الجديرة بالذكر أن زيادة العمال وأشباه العمال فى الريف تتسم بالاستمرار.. ففى عام ١٩٠٧ كان عدد عمال الزراعة والتراحيل يمثل نسبة ٣٦,٣٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ٠٠٥, ٢٥٧, ٢ مشتغلاً. وفى عام ١٩٣٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ٤, ٥٠٪ من جملة المشتغلين بالزراعة وعددهم ١٨٣, ٣٨٧, ٢ مشتغلاً.. وقد استمر تزايد هؤلاء العمال حتى وصل عددهم فى عام ١٩٣٧ إلى مليون و٢٦٧, ٤٥٧ عامل. وفى عام ١٩٤٥ وصل هذا العدد إلى أكثر من مليوني عامل. وفى عام ١٩٥٢ أصبحوا يزيدون كثيراً على هذا العدد..

وكذلك فقد ازداد فقراء الريف وكادحيه عدداً وفقراً ففى عام ١٩١٦ كان هناك مليون فلاح فقير متوسط ملكية كل منهم ٤٠٪ من الفدان. وفى عام ١٩٢٧ وصل هذا العدد إلى مليون ونصف فلاح فقير يملك الواحد منهم أقل من نصف فدان وفى عام ١٩٣٦ أصبح عددهم مليونًا و٦٧٧,٠٠٠ متوسط ملكية الواحد منهم ٤١٪ من الفدان، علماً بأن مليونًا و٣٠٠,٠٠٠ فلاح منهم كان لا يزيد متوسط ملكيته عن ٣٠٪ من الفدان. وفى عام ١٩٥٠ تضخم هذا العدد إلى مليون و٩٨١,٣٣٩ فلاح يملك الواحد منهم ٣٩٪ من الفدان..

وحتى تتضح الصورة الواقعية لتطور زيادة المعدمين، وفقراء الفلاحين فى الريف المصرى لابد من تقديم ما نشرته مجلة الاشتراكى فى عددها الصادر ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦.. والآن ما هى صورة الريف الجديد بعد الثورة؟.. وبعد أن أعيدت الأرض لأصحابها الحقيقيين من فلاحى مصر الذين استخلصوا أرض وادى النيل على طول القرون بالجهد المشترك .. ثم جاء الأجانب والغزاة والخونة من الطبقة التى صنعها الاستعمار لتسانده وتضفى على وجوده شرعية يرضاها.. قبل أن نجيب على هذا السؤال سوف نعود مرة أخرى إلى الأرض من قبل الثورة لنحدد عليها القوى الاجتماعية التى كانت سائدة.. سنجد من واقع الاحصائيات الرسمية أن ألفى شخص كانوا يملكون وحدهم مليوناً و١٧٧ ألف فدان، وأن ٣ آلاف شخص كانوا يملكون ٤٣٧ ألف فدان، وأن ٦ آلاف شخص كانوا يملكون ٤٣٠ ألف فدان، وأن ٢٢ ألف شخص كانوا يملكون ٦٥٤ ألف فدان، وأن ٤٧ ألف شخص كانوا يملكون ٦٢٨ ألف فدان، وأن ٧٩ ألف شخص كانوا يملكون ٥٢٦ ألف فدان.. ثم نجد أن مليونين و٦٤٢ ألف شخص يملكون مليونين و١٣٢ ألف فدان.. ومعنى الأرقام أن ١٥٩ ألف شخص يمتلكون ٦٥٪ من الأرض

تقريباً. وأن مليونين و٦٤٥ ألف فلاح يملكون ٣٥٪ من الأرض، وأن متوسط ملكية هؤلاء تقل كثيراً عن الفدان أى أن ألفى منهم لا تتجاوز ملكيته خمسة أفدنة بينما تهبط هذه القيمة لتصل إلى قراريط معدودة، وتقول تقديرات الاقتصاديين الزراعيين بأن مساحة ٣ أفدنة تكفى الحد الأدنى لمستوى معيشة أسرة مصرية من خمسة أفراد، والذين يملكون أقل من هذا الحد الأدنى عددهم أكثر من مليون مالكاً، ومعنى هذا أن نسبة ضخمة من ملاك الأراضى كانت تعيش تحت الحد الأدنى لمستوى المعيشة بكثير.. وبعد هؤلاء نجد أن ٢ مليون فلاحًا لا يملكون شيئاً على الاطلاق وبعضهم يعمل عند كبار الملاك بأجر يومى تحت مستوى يهبط ليقرب حد الجوع وأصطلح على تسميتهم بالتراحيل أى غالبية العاملين فى الريف المصرى كانوا يعيشون وعموماً فى ظل الفاقة الشديدة، يعملون فى أرض الإقطاع بنفس الأساليب القديمة للزراعة ، والتى ورثوها طوال عهد الغزاة، يحرثون الأرض بالمحراث، ويروون الزرع بالساقية، ويستخدمون الفأس ، وينفقون ساعات عمرهم فى ظل عمّل قاس رهيب.. ولذلك فالريف المصرى قد أفرخ كثرة مروعة من العمال وأشباه العمال الذين يعملون فى الزراعة والتراحيل..



الرأسمالية تغزو الريف..

في عهد محمد على لم تتمكن المصالح الأجنبية - عموماً - من توسيع دائرة نشاطها في مصر.. حيث كان هذا الوالى القوى يرى في اتساع هذه المصالح عاملاً ضاراً بطموحه في جعل مصر دولة حديثة قوية تستطيع مواجهة السلطة العثمانية المحتضرة ومن خلفها الدول الأوربية ، وخاصةً بعد فتوحات الجيش المصرى المشهورة، ولذلك كانت وفاة محمد على بمثابة وفاة - أيضاً - لطموحه الذى لم يورثه أبناؤه من بعده .. الذين قد عاشوا بغير طموح لتطوير مصر وتقدمها.. ومن ثم فقد رحبوا بالمصالح الأجنبية لكى تعمل وتنشط في مصر بغير حساب، وبالتالى فقد نظمت هذه المصالح الرأسمالية الأجنبية غزواً شاملاً للريف المصرى باعتباره أهم مجال استثمارى استغلالى في مصر الإقطاعية، وقد نجح هذا الغزو من حيث وصوله بسهولة وسرعة إلى أعماق الريف، ومن حيث امتداد عمره، بفضل العوامل التالية..

١- تمتع هذه المصالح الأجنبية بمظلة واقية تتمثل في قوانين المحاكم المختلطة التى كانت تحمى الأجانب فقط دون المصريين..

٢- الاهتمام المبالغ فيه من قبل أسرة محمد على نحو المصالح الأجنبية عموماً وكان ذلك على حساب الشعب المصرى وحده..

٣- عدم نجاح الثورة العرابية، ثم تواجد الاحتلال الإنجليزي لمصر..

٤- غياب قوة الطبقة العاملة الحديثة، وقوة الرأسمالية الوطنية الحديثة، هاتين القوتين الاجتماعيتين المعاديتين للاستعمار والإقطاع اللتين لم تتواجدا بشكل قوى

وكاف فى الحياة الاجتماعية المصرية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

٥- مشاركة بعض الشخصيات المصرية الموجودة فى قمة السلطة فى هذه المصالح الأجنبية وذلك باعتبارهم شركاء أصاغر، وطبعاً كانت هذه مغريات الغزو الرأسمالى وضماناته أيضاً للحصول على أرض زراعية بالمجان عن طريق أسرة محمد على أو الحكام المصريين أو بما يشابه المجان عن طريق الرهون التى كانت شائعة فى هذه الأيام، وللحصول أيضاً على أيدى عاملة كثيرة جداً ورخيصة جداً تستطيع تحويل الريف المصرى إلى مزرعة قطنية مربحة يمكنها منافسة مزارع القطن فى الجنوب الأمريكى وذلك خدمةً لمصانع النسيج فى لانكشير وغيرها..

وعلى الفور أخذ الغزو الرأسمالى للريف مواقع حصينة وثابتة على شكل تفاتيش زراعية حديثة أشبه ما تكون بالورش الصناعية، وذلك مثل تفتيش البارون منشه فى ميت بره منوفية ومثل تفتيش جاناكليس فى البحيرة، وبجانب هذا تواجدت مواقع أكثر حداثة وتتمثل فى الشركات الزراعية الآتية..

١.شركة أراضي أبو قير، وقد تأسست فى عام ١٨٨٨ برأسمال بريطانى وكانت لندن مقراً لها، وكان غرضها اصلاح وتمليك أراضي بحيرة أبى قير التى تبلغ مساحتها ٣١ ألف فدان. وقد تم تجفيف البحيرة فى عام ١٩٥٠، وفى ٣١ مارس عام ١٩٥٦ كانت مساحة الأراضى المملوكة للشركة ٣,٨٦٧ فدان، ويبلغ رأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه وصافى ربحها السنوى ٤٧,٠٣٨ جنيهاً..

٢.شركة أراضي البحيرة التي تكونت فى يونيو عام ١٨٨١ وكانت تمتلك فى عام ١٩٥٦ أراضي زراعية قدرها ٣٨,٨٥٨ فداناً..

٣.الشركة المصرية الجديدة تأسست فى إنجلترا فى يوليو عام ١٨٦٩ برأسمال قدره ٣٧٥ ألف جنيه..

٤. الشركة الزراعية الصناعية تأسست فى مارس عام ١٨٩٧ برأسمال قدره ٢٥٦,٧٣٧ جنيهاً..

٥. الشركة المصرية للأشغال الزراعية تأسست فى نوفمبر عام ١٩٠٤ برأسمال قدره ١٢٧,٥٢٠ جنيهاً. وكانت تملك فى ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية قدرها ١٠٣١ فداناً فى البلقاسون مركز كفر الدوار..

٦. الشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضى وقد سجلت فى أكتوبر سنة ١٩٠٥، وكانت لا تملك أراضي زراعية منذ عام ١٩٥٠ ولكنها كانت تملك ٥٠٪ من أسهم دائرة النجيلة الزراعية فى حوش عيسى وقد بدأت هذه الشركة برأسمال قدره ١٦٠ ألف جنيه زاد إلى ٣٠٠ ألف جنيه ثم هبط إلى ٢٠٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٤..

٧. شركة أراضي الغربية تأسست فى يونيو سنة ١٩٠٥ ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ ألف جنيه وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية مساحتها ٥,٥٤٢ فداناً فى محافظتى الغربية والبحيرة..

٨. شركة أراضي سيدى سالم تأسست فى يونيو عام ١٩٠٦ برأسمال قدره ٢٠٥,٩٥٦ جنيهاً وكانت تملك فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ أراضي زراعية مساحتها ١,٦٢٣ فداناً..

٩. الاتحاد العقارى المصرى تأسس فى سنة ١٩٠٥ ، وكان رأسماله ٣٢٥ ألف جنيه بالإضافة إلى خمسة آلاف سهم تأسيس. وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كان يملك ١٤٢٣ فداناً..

١٠. شركة أراضي كوم أمبو وقد سجلت فى أبريل سنة ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ٨٠٠,٠٠٠ ألف جنيه ، وكانت تملك ٣٠ ألف فدان تقوم بزراعتها قصب سكر..

١١ . شركة أراضي الشيخ فضل تأسست فى مارس سنة ١٩٠٥ وكان رأسمالها يبلغ ٦٩٠,٠٠٠ ألف جنيه وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كانت تملك ٨٨٩ فداناً تزرعها قصب سكر..

١٢ . شركة القاهرة الزراعية وقد سجلت فى أكتوبر ١٩٢٦، وكانت تملك أراضي زراعية فى الوجه البحرى وهى أراضي مقسمة إلى تفاتيش زراعية فى محافظة القليوبية والشرقية وكان رأسمالها لا يبلغ ٤٠ ألف جنيه..

١٣ . شركة أراضي الدقهلية وقد سجلت فى يناير سنة ١٩٢٩ وكانت تملك فى مارس سنة ١٩٥٦ أراضي زراعية مساحتها ٤٩٢ فداناً فى محافظتى الدقهلية والبحيرة..

١٤ . شركة مصر العقارية وهى فرع بنك مصر وكان رأسمالها ١١٦ ألف جنيه فى عام ١٩٥٥ وتملك ١,١٦٠ فداناً..

وهذه المؤسسات الزراعية باعتبارها مواقع رأسمالية فى قلب ريفنا كانت تساندها مواقع أخرى رأسمالية ، وربوية ممثلة فى عدد كبير من البنوك كان أبرزها البنك العقارى المصرى الذى تأسس سنة ١٨٨٠ وقد أسسه ثلاثة من كبار المرابين اليهود فى مصر، وهم سوارس، ودولو، وقطاوى، وذلك بالمشاركة مع ثلاثة بنوك فرنسية كبيرة، وكان نشاط هذا البنك مخيفاً جداً، حيث بلغت قيمة سلفياته منذ إنشائه حتى سنة ١٩١٠ قرابة ٥٢,٥ مليون جنيه مقابل رهن ١,١٥١,٤٢٣ فداناً، أى ثلث مساحة الأرض المزروعة فى مصر.. ومن ثم فقد كانت هذه المواقع فى جملتها هى التحقيق الفعلى لغزو الرأسمالية الأجنبية هذا الغزو الذى استقر قرابة مائة عام يستغل الأرض ومن عليها فى ظروف الحياة الإقطاعية مسبباً فى وجود عدد من المظاهر.. أولها.. انتشار الرأسمالية الزراعية فى الريف المصرى إلى حد أن بعض

الوسايا والأبعديات التى كانت مملوكة للإقطاعيين قد تأثرت بروح هذه الرأسمالية الزراعية، ولهذا لجأت إلى شراء العمل المأجور الخالص من السُخرة والعمل الاكراهى أسوة بما تفعله الرأسمالية الأجنبية التى وجدت فى العمل المأجور أسلوباً مناسباً لفلاحة الأرض وزيادة انتاجيتها ، وخاصة بالنسبة لزراعة القطن التى تتطلب مهارات فلاحية ومهنية ..لا يمكن الحصول عليها بكثرة إلا عن طريق العمل الحر علماً بأن هذه الرأسمالية قد مارست من قبل استخدام السُخرة فى المشاريع الزراعية والإنشائية بشكل واسع كما ذكرت من قبل.. وثانيها.. تطوير علاقات الانتاج الإقطاعية فى الريف بشكل جزئى من خلال تواجد حرية العمل فى مصر الإقطاعية بناءً على الإعلان العام للدعوة للعمل الحر فى حفر القناة، وبمقتضى الأمر الذى أصدره الوالى سعيد باشا بإعفاء 'الفلاحين الذين يعملون فى الأبعديات والجفالك وعُهد كبار الملاك من السُخرة، وكان هذا الاعتراف الرسمى للعمل شبه الحر فى الريف عاملاً فى تطوير علاقات الانتاج الإقطاعية تطويراً جزئياً فى القرن الماضى، حيث كان بمثابة الأساس النظرى والقانونى لإنشاء سوق العمالة الريفى لأول مرة فى مصر.. ثالثها.. قيام الوجود الفعلى لسوق العمل الحر فى الريف بعد ذلك نتيجة لاتساع شرعية هذا العمل .. وفقاً لقانون إلغاء السُخرة الصادر فى عام ١٨٨٩ نظراً لاحتياجات مشاريع الرأسمالية الأجنبية نفسها إلى مزيد من الأيدى العاملة الحرة.. وخاصةً مشاريعها الصناعية التى كانت تخدم كافة استثماراتها الزراعية مثل صناعة حلج القطن وكبسه، وصناعة النقل بالسكك الحديدية الضيقة.. رابعها.. بتواجد سوق العمل تواجدت أيضاً ظاهرة البطالة بكل أشكالها وصورها، حيث كان وما يزال هذا السوق يعانى نشاطاً فى العرض وخمولاً فى الطلب، يشهد على ذلك الارتفاع المستمر فى فائض عمال الزراعة الذى وصل فى عام ١٩٤٧ إلى ٤٢٪ ثم ارتفع فى عام ١٩٥٤ إلى ٤٧٪ من مجموع عمال الزراعة..

خامسها.. من جوف هذه البطالة تولدت ظاهرة التراحيل الاختيارية.. حيث اضطرت الآلاف المؤلفة من الأجر الزراعيين إلى الهجرة والترحال عن قراهم وجيرتهم للبحث عن العمل حتى لا يموتون جوعاً.. سادسها.. استمرارية الأشغال الإنشائية والزراعية بشكل موسمى وذلك كأشغال حفر الترع والمصارف وتطهيرها وإنشاء الطرق واستصلاح الاراضى وزراعة القطن وشتل الأرز، وكلها أشغال تعتمد حتى الآن على العمل اليدوى الرخيص.. سابعها.. نشأة الوجود المهنى لعمال التراحيل الذين قد احترفوا مهنة الحفر والردم بجانب احترافهم العمل الزراعى.. ثامنها.. ظهور رأسمالية المقاولات فى مجال الأشغال الإنشائية والزراعية كظاهرة استغلالية طفيلية لم تعرفها الحياة المصرية إلا منذ حفر قناة السويس، وكان ظهورها بمثابة تحقيق لقانون التطور الرأسمالى فى بلادنا وخاصةً بعد تواجد مهنة التراحيل وعمال التراحيل..

رأسمالية المقاولات..

ورأسمالية المقاولات فى مصر هى ثمرة من ثمرات الغزو الذى نظمته الرأسمالية الأجنبية لريفنا .. ولهذا كانت طفيلية للغاية، حيث لم تمارس نشاطاً زراعياً أو مالياً أو صناعياً فى الريف، بل كانت تمارس نشاطاً شاذاً يتمثل فى تجارة البشر، أى شراء البشر ثم بيعهم بعد الحصول على عمولة وسمسرة، وذلك عن طريق النظام المعروف بنظام المقاولات الذى كان نظاماً احتكارياً قابضاً على سوق العمل الريفى بشدة وإحكام بحيث لا يصل إليه أحد إلا عبر مسالك هذا النظام الذى يبدو من الناحية المظهرية كشكل تنظيمى لتشغيل عمال التراحيل، إلا أن الحقيقة تؤكد أنه كان نظاماً احتكارياً لممارسة النخاسة والرق الحديث. حيث كان يقوم بشراء قوة العمل لدى أنفار التراحيل لاستهلاكها بنفسه بل كان يتاجر فيها.. بمعنى أنه كان يتمم عملية الشراء هذه من أجل

عملية بيع أخرى قد سبق الاتفاق عليها بدون علم هؤلاء الأنفار أصحاب قوة العمل المباعة، ولهذا فقد كان هذا البيع المستتر هو نوع من النخاسة وتجارة الرقيق لأنه يشبه إلى حدٍ ما بيع جماعات العبيد بغير علمهم وبغير إرادتهم..

وعلى هذا الأساس المنافى لحرية العمل كان يتم التعاقد على أنفار التراحيل بعيداً عنهم بحيث لم يكونوا طرفاً مقابلاً فى هذا التعاقد باعتبارهم أصحاب قوة العمل المباعة، كما يتم عادةً فى المجال الصناعى حيث يكون هذا التعاقد حراً ومباشراً بالمفهوم الرأسمالى، وذلك بين العامل باعتباره مالكاً لقوة العمل المباعة وبين الرأسمالى باعتباره مالكًا للنقود.. وطبعاً كان هذا يعنى غياب العلاقات التعاقدية القانونية فى مجال عمال التراحيل، بينما كانت وما تزال تسودهم علاقات اجتماعية متخلفة بها سمات من التبعية والأبوية بل والسُخرة..

والدور الوظيفى لرأسمالية المقاولات كان يبدو سلبياً خالصاً، بحيث لم تشترك فى الإنتاج ، ولم ترتبط به إلا من خلال الورقة المحترمة والمقدسة التى تسمى «عقداً» هذا العقد الذى يلقى التقدير والإجلال فى الحياة الرأسمالية لدرجة نعته وتوصيفه.. بشريعة المتعاقدين.. حتى ولو كان تعاقداً غير إنسانى ، وغير أخلاقى وضار بمصلحة الجماهير العاملة، كما كان يتم فى عقود توريد عمال التراحيل، ولهذا فهى رأسمالية طفيلية لاعتمادها على الأخذ دون العطاء، حيث كان على عامل التراحيل أن يحفر الأرض ويحمل التراب وعلى المقاول أن يكسب الذهب..

تصنيفة المقاولين..

نتيجة للربح الجنونى ، والسهل التى كانت تحققه رأسمالية المقاولات فقد ظل مجال مقاولات الأنفار فى بادئ الأمر حِكراً على الخواجات الأجانب والمتمصرين من اليهود نظراً لتمتعهم بقوانين المحاكم المختلطة، ولم تدخل عناصر الرأسمالية

المصرية هذا المجال الطفيلي إلا بعد ثورة ١٩١٩، حيث حصلت الرأسمالية الوطنية وحدها على مكاسب اقتصادية وسياسية جعلتها تجمد الثورة أي ثورة ١٩١٩ التي كانت عارية من المضمون الاجتماعي للأجراء والفقراء وتعرقل أيضاً اندفاعها نحو غايتها الاجتماعية التي لم تر النور، ومن ثم فقد تضخمت رأسمالية المقاولات وتنوعت فئوياً، حيث ظهرت فئات من مقاولى الأنفار الكبار، والمتوسطين، والصغار، المعروفين بسواقى الأنفار وكان من أبرز شخصيات المقاولين، أحمد باشا عبود، وسمعان، وطراد، ودوس، وعلوى، وزلعوم، وأخنوخ فانوس، والكونت صعب، والبارون منشه، وصيدناوى، وملحم، ومرشان، وأنيس سراج الدين، ووديع ملطى، وغيرهم. وهؤلاء هم كبار مقاولى الأنفار الذين قد تربعوا فوق قمة التسلسل الاستغلالى فى مجال التراحيل لانتسابهم اجتماعياً وطبقياً إلى الرأسمالية الكبيرة التى كانت تشارك فى حكم مصر من خلال تحالف الإقطاع ورأس المال الممثل فى الأحزاب السياسية الرجعية كحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى والجناح اليمينى من حزب الوفد المصرى..

ومقاولى الأنفار من هذا النوع لا علاقة لهم تقريباً بعملية الانتاج التى يقوم بها أنفار التراحيل من حفر وردم وخلافه حيث كان ينحصر نشاطهم كليةً فى إنهاء إجراء المناقصات الخاصة بأشغال التراحيل التى كان يتم بمقتضاها الحصول على عقود الأشغال الزراعية ، والإنشائية مثل استصلاح الأراضى وشق وتطهير الترع والمصارف وإنشاء الطرق والكبارى والأهوسة..

وهذه المناقصات كانت صورية وشكلية، حيث كان التوزيع الفعلى للأشغال الحكومية يتم عادةً فى مكاتب وزراء الأحزاب القديمة حسب علاقات المصلحة، وحسب العلاقات الحزبية والاجتماعية والشخصية لكل واحد من المقاولين الكبار

الذين كانوا يشكلون الشريحة العليا فى رأسمالية المقاولات الاحتكارية.. وبعد إنهاء المراسيم الروتينية للمناقصات كانت تتولى مكاتب هؤلاء المقاولين بالقاهرة الاتصال السريع بشبكة العملاء والأتباع من مقاولى الأنفار المتوسطين والصغار لإعداد عقود توريد الأنفار المطلوبة .. تبعاً لحجم المشروع الخاص بالتعاقد مع دفع العربون المناسب من قبل النخاس الكبير أو المقاول الكبير الذى كان يتوقف نشاطه حيال كل عملية عند هذا الحد، حيث كان يتولى مقاولى الأنفار المتوسطين والصغار مباشرة التنفيذ والعمل..

والمقاول الكبير باعتباره ضمن قمة التسلسل الاستغلالى فى مجال التراحيل كان يحصل على ربح فاحش للغاية لدرجة أن بعض العاملين فى هذا المجال كانوا يقدرون ربحه اليومى بمبلغ يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ قرش عن كل عامل مشتغل، وذلك على أساس أن مناقصات الأشغال عامةً كانت تتضمن سعراً تقليدياً لأشغال الحفر هو مبلغ عشرين قرشًا للمتر الواحد فى حين أن عامل الترحيلة كان يقوم بحفر قرابة ستة أمتار يومياً نظير أجر يومى لا يزيد على عشرة قروش، يضاف إليها مثلها ، أو ضعفها نظير العمولة والسمسرة التى كان يحصل عليها بقية تصنيفة المقاولين، وخير شاهد على حقيقة هذا الربح الفاحش، هو ما حدث بالمنصورة مؤخراً أى فى عام ١٩٦١ الذى قد بدأ فيه تحولنا الاجتماعى الناصري، حيث شاركت محافظة الدقهلية مشاركة صغيرة ومحدودة فى تنفيذ عملية بحر طناح قرب مدينة المنصورة التى كان يقوم بها أحد كبار المقاولين، وكان ذلك على سبيل التجربة فقط. وقد تمت هذه المشاركة المحدودة بواسطة ٤٥٠ عاملاً ترحيلة أحضرتهم المحافظة من قرية دنديط مركز ميت غمر ليقوموا بإنهاء عدد من الكيلو مترات القليلة فى عملية التحويل المذكورة. وقد انتهى عمل هؤلاء العمال على خير وجه علماً بأنهم كانوا يشتغلون ساعات العمل المقررة ، وهى ثمانية ساعات يومياً وتقدم لهم المحافظة بعض مواد التغذية ، ومع هذا فقد تحقق ربحاً صافياً قدره خمسة آلاف جنيه..

ويـأتى المقـاول المتوسـط فى المرتبـة الثانيـة مـن التسلسـل الاسـتغلالى فى أعـمال التراحيل، وهـذا المقـاول الـذى كـان ينتسـب عـادةً إلى طبقـة أغنيـاء الفلاحـين ذات السطوة والمهابة والنفوذ فى الريف قد نـزل إلى مجـال التراحيـل بـدافع الحصـول عـلى أرباحه الخيالية التى تفوق كثيرًا الأرباح التى تجنيها الزراعة. ولكن هذا المقاول كـان لا يُكتب له النجاح فى عمله إلا إذا توافرت له هذه الصفات..

١- لابد أن يكون لديه ملكية مناسبة من الأرض أو لديه ضامناً مليئاً من مـلاك الأرض الأغنياء حتى يمكنه الحصول على العـرابين الماليـة اللازمـة لتـدعيم أرضـيته الماليـة فى القـرى ، وتغطيـة عمليـات حشـد الأنفـار وتجميعهم، وذلـك مـن المقـاول الكبير الذى كان لا يعطيه مليماً واحداً إلا إذا تحقق من الضمانات الكافية..

٢- ضرورة انتسابه إلى عائلة غنية وقوية فى الريف حتـى يسـتند إلى عزوتهـا وإلى حمايتها فى صراعه الدائم مع منافسيه من المقاولين ، وأتباعه من الأنفار..

٣- من الأهمية تقوية علاقاته بأشقياء الريف من القتلة ، وقطـاع الطـرق فى ناحيتـه باعتبار أن هذه العلاقات كانت تشكل خير ضمان لنجاحه فى مقاولات الأنفار، حيـث كانت تساهم فى تدعيم مركزه بسوق العمالـة بحيـث لا يسـتطيع أى مقـاول منـافس أن يقترب من القرى الواقعة ضمن دائرة نفوذه، وبحيث لا يجرؤ أى نفر أو سواق أن يأكل عليه مليماً واحداً من أرضيته المالية الممثلة فى عرابينه المبعثرة هنا وهناك..

٤- استعداده باستمرار على احتراف البلطجة بغير حياء، على أسـاس أن العمـل فى المقاولات يعتبر بلطجة مشروعة..

ورغم هذه الصفات السلبية فى جملتها فقـد كـان المقـاول المتوسـط يشـارك فى عمليـة الانتاج بدور إشرافى .. حيث كان يتردد على مواقع العمل ويشرف عـلى حشـد الأنفـار وتجميعهم، وذلـك مقابـل عمولـة كانـت تزيـد عـلى ٢٥٪ مـن مجمـوع أجـور الترحيلـة

الواحدة، ولهذا كان يعيش فى حالة من الرواج الذى يصل إلى درجة الفخفخة، حيث السيارات الملاكى الفخمة ، والقصور المضاءة بالكهرباء فى قلب الريف البائس والمظلم..

وآخر حلقات التسلسل الاستغلالى هو المقاول الصغير الذى كان يطلق عليه تسمية.. سواق الأنفار، أو عهدة الأنفار.. وكانت عُشريته أى عمولته تتراوح ما بين ١٠٪ و١٥٪ من جملة أجور الترحيلة، علماً بأنه أقرب المقاولين إلى عمال التراحيل ، وأكثرهم ارتباطاً بمواقع العمل والانتاج، حيث كان يقوم بالعمل الإشرافى بل والتنظيمى أثناء العمل فى أشغال التراحيل وأثناء حشد الأنفار من قراهم، وكان هذا المقاول يقيم فى القرية مؤدياً مهمة الصراف، والتاجر والمُرابى بالنسبة لعمال التراحيل، وذلك نتيجة لحالة الشره الشديدة التى تسيطر عليه لإحساسه بأنه أقل حلقة فى هذا التسلسل الاستغلالى وآخرها فى حين أنه أكثر المقاولين إلتصاقاً بالعمل والعمال ولهذا فهو يتفنن ويتحايل لتقويض هذا النقص من خلال مضاعفة أرباحه بخطف أثمان نقل الترحيلة ثم إرغام عمالها على تأدية يوم عمل أو أكثر بغير أجر مقابل عودتهم إلى قراهم بالسيارات، أو بالتلاعب فى أجورهم ومحاولة إنقاصها لحسابه، هذا بخلاف ما تثمره ارتباطاته المالية من العرابين الموجودة فى ذمم الأنفار من ربا فاحش ومكسب حرام، حيث كان يقدم عرابينه فى أيام البطالة الموسمية للعمال على شكل أشياء ثمينة وسلع غالية الثمن « كاللحم الوقيع » والشاى والسكر ، والمعسل ، والحبوب ، والملابس وحتى الأكفان..

ووظيفة المقاول الصغير تفرض عليه صداماً مستمراً مع العمال الذين ينظرون إليه باعتباره الواجهة الاستغلالية فى مجال التراحيل، ومن ثم فقد كان نشاطه محفوفاً بالمخاطر بحيث لا يستطيع ممارسته إلا إذا توافرت له بعض صفات المقاول المتوسط من حيث الوضع المالى والعائلى ومن حيث خبرة الإجرام والبلطجة..

الصراع على مناطق النفوذ..

رغم ما يبدو من هدوء فى سوق العمالة الريفى، فقد كان يدور فى أعماقه صراع دموى رهيب .. كان يتخذ مظاهر إجرامية كالقتل وحرق الزرع ، وتعليق وتسميم الماشية وسرقتها، وطبعاً فهذا الصراع لم يكن صراعاً طبقياً بل كان فى مجموعه صراعاً رأسمالياً وتنافسياً يتم فى أغلب الأحوال بين عناصر رأسمالية المقاولات فى الريف، وذلك بشكل مستتر وتآمرى نتيجة لمحاولات بعض المقاولين القيام بغزو مناطق نفوذ غيرهم من المقاولين عن طريق شراء الأتباع من سواقين وأنفار مقابل أجور وعرابين سخية بقصد تجميع وحشد الأنفار بعيداً عن مقاولهم الأصلى الذى كان يقاوم هذا الغزو التنافسى بشراسة .. لدرجة إعلانه النفير على كل منافسيه من مقاولين وأنفار، وذلك من أجل الحفاظ على مجال نشاطه من حيث ضمان استمرارية تبعية الأنفار له وعدم هجرتهم بعيداً عن نفوذه، ومن حيث ضمان عدم ضياع أى مليم من أرضيته المالية لدى العمال..

وبسبب هذا الصراع كانت تنقسم القرية الواحدة عائلياً وإدارياً وجغرافياً، بمعنى أن كل عائلة فى القرية تساند أقرب المقاولين لها، وأن العمدة ومشايخه وخفره يتحيزون إلى المقاول الذى تربطه بالعمدة علاقات القربى والمصلحة.. وأن كل ناحية فى القرية تناصر ابنها من المقاولين..

ومن أمثلة هذا الصراع ووحشيته ما حدث فى قرية البوها مركز ميت غمر التى هى أحد المستودعات الكبيرة لعمال التراحيل.. حيث كان بها ثلاثة من مقاولى الأنفار الذين تجمعهم علاقات القرابة ، وهم المقاول الشوربجى الذى كان يسيطر على ناحيته القبلية من القرية، والمقاول عنتر النمنم، وخاله المقاول الشيخ سيد اللذان كانا يسيطران على ناحيتها البحرية من القرية.. وبسبب المنافسة بينهم بغية

السيطرة على سوق العمل فى القرية دب بينهم الصراع الذى قد أدى بهم إلى قتل بعضهم بعضاً بدون أى مراعاة لعلاقات القربى بينهم..

وقد بدت حوادث هذا الصراع فى سنة ١٩٥٥ باعتداء المقاول عنتر وإخوته على خالهم ، ومنافسهم المقاول الشيخ سيد، ولم تمض أيام على هذا الحادث إلا وقد وقع إعتداء انتقامى على والد المقاول عنتر الذى لم يسكت على هذا الحادث الذى تسبب فى إصابة والده بعاهة مستديمة، والذى تسبب أيضاً فى اهتزاز مركزه فى مجال التراحيل ، ولهذا فقد رد على الفور بقتل أقوى شخصية فى عائلة خاله المقاول المنافس الذى قد اضطره هذا الحادث إلى التخلى عن نشاطه فى مقاولات التراحيل. وبذلك انحصرت المنافسة للسيطرة على سوق العمال فى القرية بين المقاولين الشوربجى وعنتر اللذين قد قتل بعضها بعضاً حتى سنة ١٩٦٠..

بورصة توما..

كانت بورصة توما «قهوة» التى يملكها الخواجة توما اليونانى فى ميت غمر تمثل المركز الرئيسى لسوق العمالة الريفية فى مصر كلها وتمثل أيضاً البورصة الخاصة برأسمالية المقاولات.. حيث كان يتم فيها أغلب عمليات بيع وشراء البشر دون علمهم وبدون وجودهم، وذلك بواسطة النخاسين من مقاولى الأنفار الذين كانوا يتخذون مظهر الزبائن المستديمة لبورصة توما. والذين كان يبدو عليهم أمارات النعمة حيث القفاطين المهندمة ، والعمائم الناصعة البياض ، والجلاليب الصوفية المعتبرة والشيلان الكشميرية النادرة، وفى انتظارهم خارج البورصة كانت تقف السيارات الملاكى الفخمة...

وهذه البورصة التى كانت تشبه بورصات مدينة شنغهاى الخاصة ببيع وشراء البشر من عمال التراحيل .. كان يتحدد فى داخلها تسعيرة بيع ، وشراء التراحيل،

وبالتالى تسعيرة السمسرة والعمولة، ولهذا كان يتوافد عليها كل مقاولى الأنفار ووكلاؤهم ومندوبوهم لإتمام المساومات ، والتعاقدات الخاصة بتوريد أنفار الترحيلة بمساعدة السماسرة المتخصصين ، والمحترفين الموجودين دائماً فى بورصة توما التى كانت أيضاً بمثابة وعاء يتجمع فيه كل أخبار مجال التراحيل عموماً من منافسات ، وصراعات ، وحوادث مختلفة .. كانت تتخذ على الفور شكل حكايات وقصص مثيرة يتناقلها كل رواد وزبائن البورصة بما فيهم من ماسحي الأحذية، وماسحي الجوخ على السواء..

والعامل الرئيسى فى وجود هذه البورصة الشاذة التى كانت سوقاً للنخاسة فى مدينة ميت غمر، هو الكثرة الهائلة والمستمرة للأيدى العاملة فى جنوب محافظة الدقهلية وخاصة قرى مركز ميت غمر التى أصبحت الموطن الأول لحرفة التراحيل، وذلك نتيجة للزيادة الملحوظة فى عدد الفلاحين المعدمين والفلاحين الكادحين من ملاك القراريط الفقراء، الذين قد أرغمتهم كلهم ظروف المعيشة والحياة على التخصص فى أعمال الحفر والردم منذ نهاية القرن الماضى، حيث أصبح الجد والحفيد يعملان جنباً إلى جنب فى الترحيلة. ويؤيد ذلك ما قرره محمد جمال الرئيس السابق للاتحاد التعاونى بميت غمر، بأن عدد عمال التراحيل فى مركز ميت غمر قد وصل فى عام ١٩٤٦ إلى قرابة ستين ألف عامل، ويقرر يحيى زغلول رئيس مجلس مدينة ميت غمر بأن عددهم فى عام ١٩٦٤ كان يفوق عدد عمال التراحيل فى القليوبية والبحيرة والفيوم وبنى سويف، علماً بأن عدد عمال التراحيل بالجمهورية فى نفس العام قد وصل إلى ٢٠٠ ألف عامل منهم ١٢٠ ألف عامل فى الدقهلية، وأن ٧٥٪ من هؤلاء يوجدون فى مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين، وذلك حسب تقديرات وزارة العمل..

التخصص المهنى لحرفة التراحيل..

نتيجة لاستمرار حرفة أشغال التراحيل قد دفع عمالها إلى ضرورة التخصص نزولاً على حكم العادة ومراعاة لمتطلبات العمل، حتى قد أصبح التخصص المهنى فى صفوف عمال التراحيل على الشكل الآتى..

- **الفواسة وشيالى المقاطف** :.. إن عمل هؤلاء العمال هو تخصص مهنى واحد فى أشغال التراحيل، حيث يكمل الشيال عمل زميله الفواس، ولهذا فإنهما يتبادلان العمل أثناء المقطوعية. وشيالة المقاطف تتنوع حسب الجهات الريفية المختلفة، حيث تتم بواسطة شيل الوسط، أو الشيل على الكتف، أو الشيل العوادى، أى الشيل على الرقبة، ويشترك فى هذا العمل النساء والرجال.. ويقوم الفواسة وشيالى المقاطف بإنشاء الطرق حسب المقطوعية التى كانت تقدر للعامل يومياً إلى ثمانية أمتار، حيث يقوم العامل بنقل كميات التراب من جانبى الطريق لالقائها على الطريق نفسه، مع العلم أن الكميات المنقولة يزداد حجمها على الطريق بأكثر من ٥٠٪ لأنها قد أخذت من الأرض الجص أى المركزة، وبعد إلقائها على الطريق تصبح أقل تركيزاً بحيث يتضخم حجمها عند عملية القياس والتقدير مما كان يعود بالفائدة على المقاولين وحدهم..

- ويشتغل هؤلاء العمال كذلك فى أشغال شق الترع والمصارف وتطهيرها وفى أشغال تكلس النيل بالأحجار وبناء الأهوسة - أى المجارى الملاحية المبطنة بالأحجار - وأقسى الأشغال بالنسبة لهم تتمثل فى حفر الكبارى والأهوسة وصناديق المصارف التى تسمى بالصحارات والتى تشبه الأنفاق، وتبدو هذه القسوة فى شيالة المقاطف، حيث يضطر العامل إلى الهبوط مسافة تصل فى بعض الأحيان إلى أربعة أمتار تحت سطح الأرض ثم الصعود منها حاملاً مقطفه الملئ

بالتراب المبلل بالماء، أى بالوحل لكى يلقى به بعيداً فى مكان تشوين التراب، ويتم الصعود والهبوط على حائط مائل لعدم وجود السقالات الخشبية التى تصلح لمثل هذا العمل الشبيه بأعمال تسخير العبيد فى الماضى..

- **عمال الكوريك** :.. وهؤلاء العمال يقوم الواحد منهم بعمل الفواس وزميله الشيال فيقوم بالحفر والردم معاً بواسطة الكوريك. وهذا العمل يحتاج إلى مهارة فنية وقوة جسمانية مناسبة، وهو من الأعمال الشاقة فى مهنة التراحيل ولذلك يحصل عامل الكوريك على أجر مرتفع عن أجور الفواسة والشيالة. ويشتغل به عامل الترحيلة الصعيدى والبحراوى إذا كان العمل فى أرض جافة. أما إذا كانت الأرض رطبة فلا يستطيع العامل الصعيدى العمل بها..

- **عمال الدوكوفيل** :.. وهؤلاء العمال يقومون بنقل أتربة الحفر والردم بواسطة قاطرة صغيرة يدفعونها بأيديهم على قضبان حديدية. وهو من أشقى أعمال التراحيل أيضاً..

- **عمال الدريسة المؤقتين**.. إن هؤلاء العمال يمارسون أعمال تجديد القضبان الحديدية الخاصة بخطوط السكك الحديدية فى الوجهين القبلى والبحرى. وذلك بواسطة مقاولى الأنفار، وإن أغلبهم من محافظتى قنا وسوهاج..

- **العمال الدباشة**.. وحتى شيالة الأحجار قد تخصص فيها بعض عمال التراحيل الصعايدة الذين احترفوا نقل الدبش بطريقة تتطلب المهارة والقوة..

- **عمال المكدان** :.. ويعملون فى رصف الطرق بالأسمنت أو البازلت، وفى حالة الرصف بالبازلت يقومون بنقل كميات البازلت وفرشه على الأرض ثم رشها بالأسفلت..

- **عمال تكسير القصب**:.. يتواجد هؤلاء العمال الذين تخصصوا فى تكسير

القصب ، وتقشيره ، وشحنه إلى مصانع السكر فى محافظات سوهاج وقنا وأسوان، ويشتغل فى هذا العمل الموسمى الرجال والأحداث دون النساء وفقاً للتقاليد الصعيدية..

- **عمال المشروعات الزراعية..** لم يعد الكثير من عمال التراحيل الذين احتواهم التخصص المهنى لحرفة التراحيل، عمالاً زراعيين ماهرين فى أشغال فلاحة الأرض، وذلك باستثناء عمال التراحيل الذين احترفوا الأشغال الزراعية الخالصة كشتل الأرز، وجنيه ، وعزق القطن ، وزرعه وهؤلاء كانوا يذهبون للعمل فى التفاتيش الزراعية، وفى موسم حلج القطن يعملون بالمحالج عن طريق مقاولى الأنفار..

سياط المقاولين..

بعد تواجد شكل التخصص المهنى فى مجال التراحيل عملت رأسمالية المقاولات على إيجاد أشكال وظيفية رادعة وزاجرة كانت بمثابة سياط لها فى مواقع العمل والإنتاج، وذلك بقصد تكثيف العمل والمقطوعية لزيادة انتاجية العمال بواسطة إشاعة الخوف والرعب فى منطقة العمل التى كانت تتحول إلى ساحة جهنمية تمتص المزيد من دم العمال طوال فترة العمل والتشغيل بغير شفقة ولا رحمة على الإطلاق، وكانت تتمثل هذه الأشكال الوظيفية الرادعة فى وظائف الريس، والخولى، والميالة، هذه الوظائف التى كان يشغلها عادةً القتلة ، وقطاع الطرق من أشقياء الريف مقابل أجور وإكراميات سخية..

وبجانب الوظائف الرادعة ابتدعت الرأسمالية وظيفة أخرى حافزة هى وظيفة القيدة: أى العامل الذى يقود فرقة من العمال أثناء تأدية المقطوعية، وذلك بهدف زيادة إنتاجية العمال أيضاً بإثارة حماسهم بفضل ما يقدمه القيدة من قوة المثل فى العمل والمقطوعية.. حيث كان يوضع القيدة على رأس فرقة من العمال على أن يحقق

قبلهم إنتاجية كثيفة وعالية لتكون نموذجاً ومثلاً لعمال فرقته الذين يجب عليهم الوصول إلى مستوى هذه الإنتاجية مهما كلفهم ذلك من عناء وجهد نتيجة لهذا الحافز الشيطاني الذى كان يولد فى نفوسهم حماسًا أشبه ما يكون بالانفعال الذى اختلط فيه الحماس بالغضب ، والسخط .. والذى اختلطت فيه أيضاً الغيرة بالحقد والغيظ..

والعامل القيدة كان يتم اختياره من العناصر الشابة ذات المهارة والقوة الجسمانية الخارقة لدرجة تشبيهه بالجمل وذلك حسب المثل الشعبى القائل - من قلة الجمال خلو الأعور قيدة - وذلك مقابل إكرامية لا تتعدى قروشاً معدودات يأخذها من المقاول. ولهذا كانت وظيفة القيدة هى أداة يستعملها مقاولو الأنفار لامتصاص عافية عمال التراحيل باستمرار..

وقبل أن ننهى حديثنا عن نشأة أشغال التراحيل فى مصر نقول فى إيجاز، أن أشغال التراحيل بدأت إكراهية ومقرونة بالسُخرة البغيضة ، ورغم تطورها فلم تواكبها علاقات اجتماعية متقدمة على الاطلاق، ولذلك فلن أغالى إن قلت أن العلاقات التى سادتها بها سمات من العبودية والإقطاعية بدليل تواجد الوظائف الرادعة السابقة الذكر التى كانت فى عصر العبودية وعهد الإقطاع، حيث كان الأسياد والملوك ينتقون لبعضهم الشغالة من العبيد ليجلبوهم وكلاء عنهم فى تنفيذ المشروعات، هؤلاء الوكلاء الذين كانوا يتحولون إلى سياط ملهبة على إخوتهم العبيد والأقنان، وكان الملك سليمان واحداً من الملوك الذين اهتموا بوجود هذه السياط البشرية الزاجرة عندما قام بتعيين ثلاثة آلاف وستمائة واحداً من الوكلاء مع تشغيل العبيد أثناء بناء قصره فى أورشليم.. الذي كان يسميه بيت الرب.. كما تنص أسفار التوراة..



الفصل الثالث

حياة عمال التراحيل

◆◆◆

السُخرة والعمل الإنشائي ..

ظلت السُخرة بوجهها السافر ، والمقنع مرتبطة تاريخياً بالعمل الإنشائي والزراعى بحيث صاحبت مسيرته الطويلة منذ آلاف السنين عبر كل النظم الاجتماعية التى عاشت على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، سواء أكانت هذه النظم عبودية أو إقطاعية أو حتى رأسمالية.. حيث كان العبيد باعتبارهم القوى العاملة المنتجة يُرغمون على السُخرة فى الأشغال الإنشائية والزراعية وفقاً للعلاقات العبودية السائدة التى لا تضفى عليهم أى شئ من الحريات المدنية .. بل ولا تعطيهم حتى حرية الحياة لدرجة أن قضاءهم وقدرهم كان معلقاً بإرادة سيدهم الذى يمنحهم الموت والحياة وفق مشيئته، يشهد على ذلك مصارعات الأسود ، المشهورة فى روما القديمة، هذه المصارعات الرهيبة التى كان يُلقى إليها بالعبيد غصباً عنهم لمصارعة الأسود ومصارعة بعضهم بعضاً حتى الموت فى ساحات يحضرها آلاف المتفرجين من طبقة الأسياد فى المجتمع الرومانى.. ويشهد على ذلك أيضاً قوانين اليونان القديمة التى لم تنص نصاً واحداً من أجل حماية العبيد الذين كان دمهم مُباحاً وحياتهم مهدرة فى حين أن القوانين كلها قد وضُعت لحماية طبقة الأسياد والأشراف فى الدولة اليونانية القديمة التى قدمت وللأسف للعالم كله اسم الديمقراطية ، والتى قد تواجد فى أيامها أعظم الأفكار الفلسفية المشهورة..

ولم تنته السُخرة العبودية بانتهاء العصر العبودى بل بقيت فى عهد الإقطاع الذى فرضها على الأقنان باعتبارهم أيضاً القوى العاملة والمنتجة، وذلك طبقاً للعلاقات

الإقطاعية السائدة التى لم تعترف كليةً بحرياتهم المدنية.. وحتى بعد زوال الإقطاع فقد عاشت السُخرة فى رحاب الرأسمالية التى كانت تمارسها فى كل مناسبة تقتضى مصالحها ذلك بدليل تسخير الزنوج فى إصلاح عشرات الملايين من الأفدنة فى أمريكا الشمالية ، وتسخير الشعب الأفريقى فى مزارع الكاكاو والمطاط وفى مناجم رودسيا وجنوب أفريقيا.. وتسخير الشعب المصرى فى حفر قناة السويس، وذلك من أجل مصالح الرأسمالية الأوربية والأمريكية، التى كانت تدعى كذباً معادتها للسخرة باعتبارها مظهراً من مظاهر العبودية والإقطاع ، وبأنها عمل لا يليق بالإنسانية على الإطلاق..

وبسبب هذا أصبح تاريخ العمل الإنشائي والزراعى هو نفس تاريخ السُخرة والعمل الإكراهى، وبالتالى أصبحت المنشآت القديمة ، والوديان الزراعية القديمة أمارة على السُخرة التى عرفتها البشرية منذ آلاف السنين أى منذ تطور المجتمع البشرى من المجتمع الشيوعى البدائى إلى المجتمع العبودى الذى انقسم الناس فيه إلى طبقات..

والعامل الرئيسى فى ارتباط السُخرة بالعمل الإنشائي والزراعى ليس الضرائب التى قد ابتدعتها الدولة القديمة ، والتى كانت تقوم بتحصيلها عن طريق انتزاع العمل الجسمانى لإقامة المشاريع الإنشائية والزراعية، كما يزعم السادة من علماء الاجتماع البرجوازيين الذين يهمهم جداً أن يؤكدوا أن الإنسان المُسخر ليس عبداً، ولا قناً، ولا عاملاً، وإنما هو مجرد إنسان حر لم يدفع ما عليه من ضرائب للدولة، بمعنى أنه مجرد إنسان مدين فقط، وذلك طبعاً بقصد تعمية الجماهير عن حقيقة الانقسام الطبقى والصراع الطبقى فى الحياة والمجتمع..أما العامل الرئيسى فى ذلك هو ممارسة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان باعتبارها القاسم المشترك فى العبودية

والإقطاع والرأسمالية، وباعتبارها تمثل جوهر العلاقات الاجتماعية التى سادت فى هذه النظم الاجتماعية الثلاث..حيث كانت هذه العلاقات الاجتماعية تعبيرًا عن تقسيم المجتمع إلى طبقات سيدة وظالمة وإلى طبقات مستعبدة ومظلومة من العبيد والأقنان والعمال، الذين كانوا ومازالوا يمثلون القوى الاجتماعية الشغالة والمنتجة عبر كل الأزمان حيث حملوا على أكتافهم ملايين الملايين من أثقال الصخور والأحجار، وحفروا بأظافرهم أعمق أعماق الأرض بواسطة السُخرة التى فُرضت عليهم وفقاً لعلاقات استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وليس وفقاً لعلاقات حقوقية وقانونية ومدنية بسبب مديونيتهم للدولة.. يؤيد ذلك أن حالات السُخرة التي فُرضت على الفلاحين المصريين فى عهد محمد على وسعيد باشا لم تفرض عليهم بسبب ديونهم للدولة ولكن فرضت عليهم لانتمائهم اجتماعياً إلى الطبقات المستعبدة والمقهورة فى المجتمع، هذه الطبقات التى قامت بتغذية كل أشغال السُخرة فى كل العصور.. ولذلك فقد كانت الجموع المسخرة لا تحمل صفة المديونية بل كانت تحمل صفة طبقية ثابتة تؤكد انتسابها اجتماعياً إلى الطبقات العاملة والمقهورة فى المجتمع، هذه الطبقات التى قد انتزع منها أباطرة الصين عملها الجسمانى فى بناء سور الصين العظيم.. والتى انتزع منها أيضاً الفراعنة عملها الجسمانى فى بناء الهرم الأكبر الذى بناه الملك خوفو قبل الميلاد بألفى وخمسمائة سنة بأحجار جاءت من بلاد النوبة كان وزن الواحدة منها ٣٠٠ طنّا، والذى قد سخر فى بنائه مائة ألف عامل لمدة عشرين سنة.. وهذا يعنى أن الملك خوفو قد انتزع وحده من الشعب المصرى بواسطة السُخرة ما يقرب من ٧٩٨ مليون يوم عمل فى سبيل الحفاظ على جثمانه الملكى حتى يقوم سليماً معافياً فى يوم البعث والنشور..

ومن أبرز حوادث السُخرة فى العصور القديمة ما ورد أيضاً فى العهد القديم،

أخبار الأيام الثانى، بالإصحاح الأول.. وأمر سليمان ببناء بيت لاسم الرب وبيت لملكه، وأحصى سليمان سبعين ألف رجل حمال وثمانين ألف رجل نحات فى الجبل، ووكلاء عليهم ثلاثة آلاف وستمائة، وأرسل سليمان إلى حُوارم ملك صور قائلاً كما فعلت مع داوود أبى إذ أرسلت له أرزاً ليبنى له بيتاً يسكن فيه فها أنذا أبنى بيتاً لاسم الرب إلهى لأقدسه له لأوقد أمامه بخوراً عطراً ولخبز الوجوه الدائم.. ثم يقول سليمان.. وأرسل لى خشب أرز وصندل من لبنان لأنى أعلم أن عبيدك ماهرون فى قطع خشب لبنان. وهو ذا عبيدى مع عبيدك، وليعود إلى خشباً بكثرة لأن البيت الذى أبنيه عظيم وعجيب، ها أنذا أعطى للقطاعين الخشب عشرين ألف كرٍ من الحنطة طعاماً لعبيدك وعشرين ألف كر شعير وعشرين ألف بث خمر وعشرين ألف بث زيت..

فقال حُوارم ملك صور بكتابة أرسلها إلى سليمان، لأن الرب قد أحب شعبه جعلك عليهم ملكاً، ثم قال.. والآن الحنطة، والشعير، والزيت، والخمر الذى ذكرها سيدى فليرسلها لعبيده، ونحن نقطع خشباً من لبنان حسب كل احتياجك ونأتى به إليك أرماثاً على البحر إلى يافا وأنت تصعده إلى أورشليم..

مصر هبة الإنسان..

مع تقديري للمؤرخ اليوناني القديم هيرودت ومقولته التي تقول.. مصر هبة النيل.. فإنني أنا العامل المصري أقول.. أن مصر هبة الإنسان.. أي الإنسان المصري العظيم الذي دخل مبكراً مرحلة فجر الضمير الإنساني فعرف ذاته، وأهله ووطنه مصر ونيله الخالد مما مكنه من تأسيس أول مجتمع بشري على وجه الأرض هو مجتمع الشيوعية البدائية، والمساواة البدائية، ومرحلته الحياتية، والمعيشية حيث الانتاج الجماعي والمشترك والاستهلاك الجماعي والمشترك. ومن ثم تزايد الإنتاج

رويداً رويداً حتى تضخم مما أدى إلى ظهور بوادر الملكية الفردية وظهور بوادر انقسام في قلب المجتمع المصري وقتئذٍ، مجتمع الشيوعية البدائية إلى طبقات في إطار مجتمع جديد هو المجتمع العبودي. مجتمع طبقة الأسياد الحاكمين ، والمالكين وطبقة العبيد المنتجين والمستعبدين.

ولكن الإنسان المصري العظيم رفض المجتمع العبودي الجديد مما جعله يتخطى مرحلة هذا المجتمع العبودي وما فيه من سُخرة مطلقة للعبيد بواسطة أسياد العبيد حيث قفز إلى المجتمع الإقطاعي ومرحلته ذات السُخرة المحدودة بحرية الإنسان وحماية شخص الإنسان لأول مرة في تاريخ المجتمعات البشرية القديمة مما أدى إلى قيام دولة الفراعنة الإقطاعية ، والاشتراكية من خلال الملكية العامة للأرض الزراعية التي كان يديرها الفرعون وكُهان المعابد حيث تقسمت مصر إلى ريفٍ زراعي ومدن حرفية وصناعية مما جعلها دولة إقطاعية ذات حضارة ملحوظة باختراعها الخط قبل الميلاد بقرابة ٣٣٠٠ عامًا وممارستها العلم والفن لقهر نهر النيل وتوظيفه لري الأرض الزراعية بعد تقسيم السنة الزراعية إلى ثلاثة أقسام الفيضان والبذر والحصاد مع علم المصريين الفراعنة من أقدم الزمان أن السنة مؤلفة من ٣٦٥ يومًا ونصف اليوم..

وفي ظل هذه الدولة الفرعونية والإقطاعية فإن الفلاح المصري لم يتسم باسم الرقيق ولم يُعامل معاملة الرقيق حيث كانت علاقته بالحكومة التي تدير الأرض الزراعية باعتبارها ملكية عامة هي علاقة دفع ريع الأرض بشكل عيني وأي تأخير في دفع هذا الريع يؤدي إلى ضرب الفلاح .. بواسطة شرطة الفرعون ولهذا فقد انتشر الصراع الطبقي في مصر الفرعونية ، مما أدى إلى انتشار الجمعيات ، والنقابات حتى العفاريت كانت لهم نقابة ، وذلك بجانب الإضرابات والثورات على حد قول

العلامة الألماني إميل لودفج الذي يؤيده الحكيم المصري القديم ايبور بقوله.. وثار العوام على الأمراء ، وعلية القوم،فتغيرت الأحوال فالمرأة المصرية التي كانت ترى وجهها في الماء أصبحت تملك مرآة..

ولذلك فقد اقتصرت السُخرة على الفلاحين في موسم الفيضان فقط ، واقتصرت أيضاً على العمل في أشغال البناء والتشييد مثل أشغال المقابر ،والمعابد والأهرامات التي بنى بعضها مقابل أجر عيني في بعض الأحيان مثلما حدث في مدينة الرمسيوم مدينة المقابر الملكية التي شهدت الكثير من الإضرابات العمالية المطلبية والسياسية..

هكذا أنقذ الإنسان المصري العظيم وطنه مصر القديمة من الغرق في ظلمات المجتمع العبودي. مجتمع طبقة الأسياد الحاكمين والمالكين والظالمين ومجتمع طبقة العبيد الذين كان يعاملهم الأسياد معاملة حيوانات الجر ويتصرفون في شأنهم ونسلهم بالبيع والشراء كحيوانات الجر وحيوانات الزرع والضرع ،ويعبثون بحياتهم وشخصياتهم الإنسانية بإجبارهم على مصارعة بعضهم لبعض إلى حد الموت وإجبارهم أيضاً على مصارعة الوحوش المفترسة حتى الموت..



السُخرة الإقطاعية المعمرة في مصر

والشعب المصري من أقدم الشعوب التي عرفت السُخرة في الأعمال الإنشائية وفي أشغال الري، وفي حفظ جسور النيل خلال شهور الفيضان، وفي حفر السواقي والمجاري المائية وإعداد المدقات أي الطرق القديمة، وفي العمل في المناجم وذلك نتيجة للنشأة المبكرة للدولة الإقطاعية، والمركزية في مصر قبل الميلاد بآلاف السنين بفضل النقلة المجتمعية، والحضارية للمجتمع المصري من مجتمع الشيوعية البدائية والمساواة البدائية إلى المجتمع الإقطاعي دون المرور بالمجتمع العبودي حيث استعباد الإنسان للإنسان .. كما حدث في أغلب المجتمعات العبودية والبشرية القديمة على وجه الأرض..

ومن ثم فالإنسان المصري لم يُستعبد، ولم يكن عبداً يباع ويشترى بفضل وجود المجتمع الإقطاعي في مصر القديمة الذي انقسم إلى طبقة الإقطاع والإقطاعيين وإلى طبقة الفلاحين، والصناع المصريين كما تجلت طبقة الإقطاعيين المصريين في شخص الفرعون الملك والإله وفي كهان المعابد الفرعونية ولقد تحددت العلاقة الاجتماعية بين طبقة الفلاحين والصناع وبين طبقة الفرعون والكهان بعلاقة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان باعتبارها علاقة إقطاعية بخلاف علاقة استعباد الإنسان لأخيه الإنسان باعتبارها علاقة عبودية..

ومع ذلك فقد أصبحت مصالح الفرعون وكهان المعابد تختلف عن مصالح الصناع والفلاحين الذين لم يكونوا أقناناً أي أشباه للعبيد.. كما كان منتشراً في

المجتمعات الإقطاعية الأخرى. ولقد تحولت هذه المصالح إلى حالة من التناقضات الطبقية التي كانت سبب الأسباب في قيام الدولة الفرعونية التي لم تكن حالة سلطوية ليست مفروضة على المجتمع المصري الإقطاعي من خارجه كما يقول انجلز وليست كذلك.. واقع الفكرة الأخلاقية.. أو صورة لواقع العقل.. كما يدعي هيجل..

ولذلك فالدولة الفرعونية هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره وهي أيضاً إفصاح عن واقع أن المجتمع المصري قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكن حله. وعن واقع أن هذا المجتمع أي المجتمع المصري قد انقسم إلى تناقضات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها.. ولكيلا تبادر هذه الطبقات المتناقضة بالتهام بعضها بعضاً .. ويعيش المجتمع في نضال عقيم.. لهذا اقتضى الأمر قوة سلطوية تقف في الظاهر فوق المجتمع. قوة سلطوية تلطف الاصطدام الطبقي وتصفيه ضمن حدود النظام.. إن هذه القوة السلطوية المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه شكلياً وتنفصل عنه أكثر وأكثر .. هي الدولة التي هي في جوهرها دولة طبقية..

والدولة المصرية كأي دولة قديمة كانت عبارة عن هيئة لتنظيم العنف بُغية استغلال الفلاحين والصناع المصريين لمصلحة الفرعون ودولة الفرعون وكهنة معابده عن طريق تقنين الظلم الاجتماعي بحيث تكون ممارسة هذا الظلم عملاً مشروعاً..

ولهذا اكتسبت الدولة الفرعونية ورجالها كغيرها من الدول القديمة والحديثة صلاحيات السلطة العامة المحاطة بالخوف والقداسة معاً وبالتالي أصبحت وظائفها السلطوية ذات احترام خرافي وبمقتضى هذه السلطة العامة قد فرضت السُخرة على الشعب المصري في بناء الأهرامات وفي الشغل في المناجم والمحاجر في العهد البطلمي.

العونة (السُخرة)..

ويحدثنا الشيخ يوسف الشربيني صاحب كتاب «هز القحوف في تفسير قصيدة أبي شادوف» عن العونة (السُخرة) في العهد المملوكي والعثماني فيقول..

ويوم تجي العونة على الناس في البلد .. تخبيني في الفرن أم وطيف

تجي العونة: وهو أوان حفر السواقي وضم الزرع وحفر القنى مما يحتاج إليه في هذا المعنى. والعونة، إنما تكون في بلاد الملتزمين التي فيها الأوسية، وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أو كفراً من كفور الريف يزرع فيها أو في الكفر جانباً من الأرض والبقية يعطيها للفلاحين بخراج معلوم ويسمى هذا الجانب الذي يزرعه زرع الوسية فيرسل ثيراناً وأخشاباً ومحاريث وما يحتاج إليه، ويجعل له وكيلاً ومحلاً معداً لأخشابه وبهائمه، ويقال لها دار الأوسية ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها بحساب وضبط، فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار أو لحفر القنى وضم الزرع، أمر المشد (شيخ الخفر) بالقرية أو الكفر رجلاً يقال له: الغفير فينادي العونة يا فلاحين، العونة يا بطالين، فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر أو لكل ما يأمرهم به كل يوم من غير أجرة إلى أن يفرغ الحفر والضم، وكل من تراخى أو تكاسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دراهم معلومة وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلاً فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ومن بيت فلان شخصان بحسب ما تقرر عليهم قديماً وحديثاً فلا ينفك من عليه العونة منها وإن مات جعلوها على ولده وهكذا، فهي داهية كبرى على الفلاحين ومصيبة عظمى على البطالين، ولله الحمد أراح الله قريتنا منها إنما هي قراريط معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم إلا إيرادها يأخذه كل سنة على التمام والكمال وإذا تخلف هو وغيره عن دفع الإيراد يأتي رجال الديوان

إلى القرية ولهذا كان يقول الفلاح: «ويوم يجي الديوان في البلد .. أهرُ على روحي من التخويف » وإن كان عليهم بعض عوائد ومظالم فليست كبلاد الأوسية لأنهم دائماً في تعب وكدر ، وغرامة وسخرة ، وهم زائد والناظم كان مقيماً ببلاد الأوسية فلهذا ذكر أنه إذا حضرت العونة على الناس في البلد: أي بلد الناظم والناس هم المخصصون بها لا كل سكان القرية .. ولعل الناظم كان ممن يسرح للعونة لقلة زرعه وشدة فقره وأنه متى غاب ساعة عن عياله من غير كسب احتاجوا إلى ذلك فلا يقدر أن يترك العونة ويذهب لشغل يكتسب منه فلهذا قال: تخبيني: أي تخفيني عن أعين الناس حتى لا يراني أحد ولا يسمع بي.

ويبدو أن هذه السخرة المعمرة قد تركت بصماتها العميقة لدرجة أن مظاهرها المتخلفة قد بقيت فى مصر حتى بعد نمو الرأسمالية الوطنية وتطورها من خلال تواجد مؤسساتها الاقتصادية والسياسية التى كانت تعبر عن ديمقراطيتها المظهرية الكاذبة والتى لم تعمل شيئاً على الاطلاق لإنهاء مظاهر السخرة الباقية فى الريف المصرى بواسطة احترام الشخصية الإنسانية للأجير الفلاحى ، وتغطية حياته العارية بعلاقات اجتماعية وقانونية متقدمة وإنسانية.. وذلك لأن هذه الديمقراطية كانت ديمقراطية خالصة للرأسمالية المصرية التى لم تكن قامت بثورة على الإقطاع المصرى بل كانت امتداداً اجتماعياً واستغلالياً له بدليل تحالفها معه ، وحفاظها الشديد على علاقاته ومظاهره فى مجال عمال الزراعة والتراحيل الذى يتحدث عنهم الميثاق الوطنى فيقول.. - كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما يكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقترب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم إلا أن يعيشوا سني حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة..

بصمات السُخرة فى ريفنا..

طوال عشرات السنين .. كان ريفنا المصرى بكفوره ، وعزبه وقراه تغطيه بصمات السُخرة اللعينة رغم حضارة القرن العشرين.. حيث كان هذا الريف مسرحاً لوقوع العديد من الحوادث اليومية ذات الطابع الوحشى على الأجراء الريفيين وخاصةً عمال التراحيل الذين كانوا يتعرضون للإهانة غير الإنسانية لأتفه الأسباب، فإذا ما تأخر بعضهم مثلاً عن طلوع الترحيلة لقدرٍ خارج على إرادته كأعذار المرض أو عدم القدرة على إعداد الزوادة « أى طعامه طوال الترحيلة» فإنه يُخطف من بيته أمام ذويه لكى يشحن مع الترحيلة غصباً عنه كأنه شئ من الأشياء، وكان هذا الخطف يتم عادةً مصحوباً بالضرب والإهانة أمام كل أهالى القرية بما فيهم حضرة العمدة الذى كان يباركه فى أغلب الأحيان مجاملةً للمقاول ورجاله الأشرار.. وفى الحالات التى لا يتمكن فيها المقاولون ورجالهم من اختطاف بعض العمال المتخلفين عن الترحيلة كانوا يلجأون للنيل منهم بالعمل الكيدى والتآمرى كالقتل وحرق الزرع أو باستعمال سلاح الكمبيالات البيضاء التى كان يحررها المقاولون لربط عمالهم بهم، هذا السلاح الذى كان يؤدى إلى حبس العمال وبيع منقولاتهم إن وجدت بفضل قضايا الحجز والتبديد التى يرتبها سلاح الكمبيالات البيضاء، حيث كان يتم الحجز على أشياء وهمية وغير موجودة أصلاً لدى العمال، وذلك بمعرفة العمدة وشيخ البلد والمحضر الذين كانوا يساهمون فى توريط العمال بحيث لا يمكنهم الإفلات من الوقوع فى جريمة التبديد الموجبة للحبس قانوناً..

وفى ساحات الحفر والردم، حيث امتصاص الجهد واعتصار العرق غزيراً من الحياة والعافية، كانت فرقعات العصى المتلاطمة بأجساد الشغالين فى الطين والوحل تقرع الآذان كل لحظة مصحوبة بألفاظ اللعنة والسباب.. يا أبو جتة، يا أبو لية، يا

خدام العمدة، يا ابن القرعة، يا ابن أم رقاقة، هذه الإهانات كانت تلاحقهم ابتداء من صباح العمل.. حيث كانوا يفتحون عيونهم من النوم عليه.. ففى كل صباح وقرب صلاة الفجر مباشرةً .. نطلق رجال المقاول نحو خيام العمال لإيقاظهم بالضرب على الخيام بالعصى الطويلة التى كانت تفزع العمال فيقوموا من نومهم مذعورين ومهرولين إلى أماكن العمل قبل طلوع الشمس.. ولهذا كانت الترحيلة الواحدة تستهلك كميات كبيرة من عصى الخيرزان لدرجة أن المقاول كان لا يحضر لزيارة مواقع العمل إلا ومعه ربطة أو أكثر من هذه العصى التى تحملها سيارته الفخمة وذلك كهدية مطلوبة ولازمة لرجاله..

والمعاملة الوحشية للأجراء الريفيين كانت تبدو أكثر وضوحاً فى وسايا الإقطاعيين عموماً.. فقد حدث مرة فى وسايا البدراوى باشا بشمال الدلتا عند مرور الإقطاعى عبد العزيز بك البدراوى للإشراف على عزيق القطن، وجود عودٍ من القطن أصابته الفأس خطأ عند العزيق، فما كان منه إلا أن أطلق مسدسه على العامل المتسبب فأرداه قتيلاً أمام زملائه..

ولذلك كان عمال التراحيل يرفضون العمل فى وسايا البدراوى خوفاً على حياتهم من بطش هذه العائلة الإقطاعية التى لجأت بسبب ذلك إلى أسلوب خطف أنفار التراحيل بالقوة وبدون أى مراعاة للعرف والقانون، حيث كان خفراء هذه العائلة الذين قد تم تجنيدهم من أشقياء الريف من أمثال القاتل، محمد الصافى، والشقى محمد أبو إبراهيم، يقومون بنصب الكمائن علناً جهاراً قرب مدينة طلخا لتصيد السيارات النقل المحملة بأنفار التراحيل العائدين إلى قراهم بعد العمل والعناء فى برارى الدلتا ومصارفها، وذلك لإجبار هذه السيارات ومن فيها على الذهاب إلى وسايا البدراوى لانتزاع عملهم الجسمانى بالتهديد والإرهاب.. وهذا

الأسلوب كان شائعاً فى كل عزب الإقطاعيين، حيث قد شهدت مثلاً عزبة الفردوس التى كان يملكها الإقطاعى صالح باشا لملوم بالوجه القبلى حوادث الضرب والتعذيب المروعة داخل السجن الخصوصى الملحق بالفردوس الإقطاعى، وذلك لإرغام عمال التراحيل وخاصة الوافدين منهم من الوجه البحرى على إطالة أيام الترحيلة بلا أجر، ولهذا كانوا يضطرون إلى الهروب ليلاً من جحيم هذا الفردوس..

وحتى النساء العاملات لم تنج من فظائع الإقطاعيين، ففى إحدى التفاتيش الزراعية بشمال الدلتا وقع حادث رهيب راح ضحيته عاملة من عمال الترحيلة التى كانت تعمل فى هذا التفتيش الإقطاعى، وهذه العاملة كان اعتراها أثناء العمل حالة من الإرهاق الشديد بسبب حملها الذى كان فى شهوره الأخيرة، مما دفع زملاؤها إلى القيام بمقطوعيتها فى العمل وتكليفها فقط باحضار ماء الشرب لهم، وفى إحدى المرات التى كانت تحضر فيها الماء خارت قواها فاضطرت للجلوس تحت ظل شجرة بينما كان ناظر التفتيش يمر فرآها على هذه الحالة فنزل من حنطوره ودفعها فى بطنها دفعة قوية فماتت فى ساعتها..

الزوادة وأكلة الطرى..

.. هل تعرفون كيف يعيش عامل الترحيلة؟ إنه يعيش بأبخس أجر يمكن أن يأخذه عامل، إنه يعيش على البتاو والبصل. هذا ظلم اجتماعى ضد الدين وضد الإنسانية، وضد طبيعة البشر.. هذا ما قاله المناضل عبد الناصر عن الظروف التى يعيشها عامل الترحيلة الذى يذهب للعمل فى البرارى والصحارى حاملاً على كتفه فأسه وزوادته التى هى عبارة عن جوال مملوء بخبز البتاو الردئ المصنوع من الذرة المخلوطة بالحلبة أو البامية الناشفة، وكذلك محلبة المش والمخلل، والتى يعتمد عليها فى تغذيته طوال مدة الترحيلة رغم تفاهة قيمتها الغذائية من حيث عدم

تعادلها على الاطلاق مع قيمة ما يبذله عامل الترحيلة من تعب وجهد، ومن حيث فقرها الشديد جداً لخلوها من المواد الغذائية المناسبة..

وبجانب الزوادة كان يتناول عامل الترحيلة أكلةً واحدةً يتيمة غنيةً بمحتواها الغذائى هى الأكلة المعروفة لديهم بأكلة الطرى هذه الأكلة التى كانت تذهب إليهم مرة أو مرتين طوال فترة الترحيلة، وذلك من ذويهم عن طريق المقاول وفقاً للعرف المتبع فى تشغيل عمال التراحيل، وكانت تتكون من فطيرة أو فطيرتين أو طاجناً من الأرز المعمر والمدسوس فى الفرن..

وفى كثير من الأحيان كانت تنتهى زوادة العامل قبل انتهاء الترحيلة. ولهذا كان يضطر العامل إلى أكل بعض الأعشاب والنباتات كالسريس، والسلق، والجُعديض، كما كان يحدث لعمال الزراعة والتراحيل فى أندونسيا الذى تحدث عنهم المناضل الأندونيسى.. ساهور جو.. فى مقال نشرته مجلة السلم الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦٥ حيث قال فيه.. وأخيراً هناك الفلاحون الزراعيون أو العمال الريفيون الذين لا يملكون أرضاً، ويعيشون من بيع قوة عملهم، وحين لا يكون هناك عمل، ينصرف العمال الزراعيون مثلاً إلى جمع الأغصان اليابسة وبيعها، إن حياة الشغيلة الزراعيين هى حياة شاقة، وليس نادراً أن يقتاتوا بأوراق الأشجار أو بما يقع تحت يدهم..

والحصيلة الغذائية التى يتناولها عامل الترحيلة من زوادته يومياً هى قرابة ألف جرام من خبز البتاو المصنوع من الذرة المخلوط بالحلبة أو البامية الناشفة تساوى حوالى ٢٤٠٠ سعراً حرارياً، وقرابة مائة جرام من المش منزوع الدسم تساوى حوالى ١١٥ سعراً حرارياً ، وبذلك فإن جملة ما يحصل عليه العامل من قيمة غذائية خالصة لا تحقق غير ٢٥١٥ سعراً حرارياً - تقريباً - علماً بأن عامل الترحيلة يحتاج

يومياً إلى ٤٥٠٠ سعراً حرارياً كحد أدنى، وذلك على أساس أن أعمال الترحيلة من الأعمال الشاقة التى تحتاج غذاءً مضاعفاً، ومتنوعاً .. وعلماً أيضاً بأن العامل الذى يبذل جهداً بسيطاً وعادياً يحتاج يومياً إلى ٣٠٠٠ سعر حرارى على أن تحتوى هذه الكمية على مائة جرام بروتين ثلثها على الأقل بروتين حيوانى، ومائة جرام من الدهن هذا بخلاف الفيتامينات المطلوبة لحياة الجسم وبنائه..

وبسبب النقص الشديد فى غذاء عامل الترحيلة من حيث الكمية، والكيفية فإن بناءه الجسمانى يتعرض باستمرار لعملية هدم شديدة ومستمرة، حيث يُحرم هذا البناء الجسمانى يومياً من قرابة ألفى سعر حرارى هذا بخلاف حرمانه من مزايا البروتينات الحيوانية والنباتية، ومن الدهنيات والفيتامينات والمعادن اللازمة.. كما أنه يتعرض كذلك لحالة أخرى من الشيخوخة المبكرة من جراء تفشى الأمراض والطفيليات فى جسمه نتيجة لشربه واستعماله مياه البرك والترع والمصارف فى برارى الدلتا..

الأجور الهزيلة..

..وهكذا نرى أن الفرق بين الشعب المصرى كبير جداً وبْين وظاهر وواضح، فمن فلاح مسكين يملك من الأرض لا شئ ويعمل فى أرض سواه بما لا يسُد له رمقاً ولا يقيه من جوع وبرد .. إلى مالك غنى يحوز ألف فدان أو أكثر، ومن فلاح فقير يملك بعض الفدان أو فداناً أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر، إلى ثرى من كبار المالكين قد تُجاوز الفدادين التى يملكها العشرة آلاف أو أزيد .. ومن فلاح يعمل طوال اليوم فى الحقل لقاء قرشين أو قرش ونصف القرش فى الأيام العادية، ولقاء خمسة قروش فى موسم القطن، إلى ابن غنى يصرف بلا حساب ويرمى الجنيهات كيفما اتفق.. هذا ما كتبته جريدة الحساب المصرية الاشتراكية فى ٦ مارس عام

١٩٢٥ عن التفاوت الطبقى فى الريف المصرى وعن الأجور الهزيلة التى كان الأجراء الريفيين من عمال زراعة وتراحيل يتقاضونها بعد ثورة ١٩١٩ التى قد استشهد فيها الآلاف منهم، حيث قدموا أعز التضحيات وأغلاها لهذه الثورة التى خانها تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل مصالحه وأطماعه التى قد ظهر بعضها فى المشاركة فى رأس مال الشركات الزراعية والإنشائية المملوكة لرأس المال الأجنبى، ولهذا أصبح الخائن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء المصرى، رئيساً لمجلس إدارة الشركة المصرية الجديدة وهى شركة إنجليزية زراعية كانت تملك ٤٨٢٥ فداناً. وأصبح جلاد الشعب المصرى إسماعيل باشا صدقى عضواً فى مجلس إدارة شركة كوم أمبو الزراعية، وعضواً أيضاً فى شركة الأشغال والمبانى وهى شركة إنجليزية كان رئيس مجلس إدارتها سبنكس باشا مفتش الجيش المصرى سابقاً، وأصبح حسين سرى باشا عضواً فى مجلس شركة كوم أمبو الزراعية، هذا بخلاف غيرهم وغيرهم من البشاوات والبكوات المنتفعين بثورة ١٩١٩..

والحديث عن تطور أجور عمال الزراعة والتراحيل يتطلب منا العودة إلى أيام حفر قناة السويس، حيث ظهر أيامها أول وثيقة تتعرض للأجور بالمفهوم الحديث، فقد نصت مادتها الثانية على أن أجور العمال فى حفر القناة سوف تتراوح ما بين قرشين ونصف وثلاثة قروش بخلاف الجراية اليومية التى قدرتها اللائحة بقرش صاغ واحد، ثم أصدرت شركة القناة منشورها الذى وزعته على الأهالى وذلك بعد تعطيل تنفيذ اللائحة السابقة، متضمناً دعوة الفلاحين المصريين للعمل فى حفر القناة مقابل أجر يتراوح ما بين ستة إلى ثمانية قروش يومياً.. ولكن ما جاء فى اللائحة والمنشور كان مجرد حبر على ورق بدليل أن الأجور الفعلية التى صُرفت للعمال فى حفر القناة قد صُرفت على النحو التالى..

أولاً.. الحفر فى ترعة الماء العذب الذى كان العمل فيها سهلاً وكان الانتاج الشهرى للعامل ٥٠ متراً مقابل ٥٧٧ مليماً شهرياً للعامل.

ثانياً.. الحفر فى أرض قناة السويس وقد قسمت إلى ستة فئات .

١- الحفر فى أرض يسهل حفرها وترفع الأنقاض فيها إلى جسور عالية وكان إنتاجها الشهرى ٤٥ متراً مقابل أجر شهرى قدره ٦٠٩ مليماً للعامل .

٢- الحفر فى أرض تبدى تربتها بعض الصعوبة وكان الإنتاج الشهرى للعامل ٤٠ متراً مقابل ٦١٦ مليماً شهرياً .

٣- الحفر فى أرض صعبة على سابقتها وكان الإنتاج الشهرى للعامل ٣٥ متراً مقابل ٦٠٦ مليماً شهرياً .

٤- الحفر فى أرض تكون تربتها من رمال متحجرة وكان الانتاج الشهرى للعامل ٢٥ متراً مقابل ٤٣٢ مليماً شهرياً .

٥- الحفر فى أرض تربتها حجرية ويصعب حفر ونقل انقاضها إلى جسور عالية وكان الإنتاج الشهرى للعامل ٢٥ متراً تقريباً مقابل ٥٢٩ مليماً شهرياً .

٦- الحفر فى أرض صخرية وترفع تربتها إلى جسور عالية وكان الإنتاج الشهرى للعامل ٢٥ متراً تقريباً مقابل أجر شهرى قدره ٦٢٥ مليماً..

وجملة هذه الأرقام تمثل البداية الأولى لتاريخ الأجور الحديثة فى مصر وبالذات بالنسبة لعمال الزراعة والتراحيل، كما تمثل أيضاً أول عملية معروفة لربط الأجور بالإنتاج فى بلادنا.. ولهذا فقد توالت بعدها أرقام أخرى توضح مدى الأجور الهزيلة لعمال التراحيل حتى بعد إلغاء السُخرة فى عام ١٨٨٩، حيث اعتمدت سلطات الاحتلال البريطانى فى هذه الأيام مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه فى السنة كأجور

لعمال المشاريع الزراعية والإنشائية، وذلك على أساس أن متوسط أيام العمل بالنسبة لهؤلاء العمال لا يتعدى مائة يوم فى السنة، وأن عدد العمال المطلوبين لإنجاز هذه المشاريع هو١٤٣ , ٢٣٤ عاملاً، وأن هذا يعنى أن الأجر اليومى للعامل لا يزيد عن ١٨ مليماً يخصم منها كل عمولات المقاولين والسواقين، ولكن ما حدث فعلاً هو تخفيض عدد العمال المطلوبين إلى ٢٠٢ ألف عامل كانت أجورهم الإجمالية تقدر بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، ويعنى هذا أن أجر العامل كان يتراوح بين ١٢ و١٣ مليماً فى اليوم..

ومن ثم فالأرقام السابقة تدلنا على تناقض أجر الأجير الريفى تناقضاً بيناً وشاسعاً عن الأجر الذى كان يتقاضاه قبل ذلك بقرابة ثلاثين سنة فى حفر قناة السويس، وتدلنا كذلك على تناقضها بشكل صارخ عن أجور عمال التراحيل الأفارقة الذين كانوا يعملون فى مناجم الترنسفال بجنوب أفريقيا كما سبق أن ذكرت من قبل..

وتظل هذه الأجور على حالتها تقريباً فلا تتحسن إلا بقيام الحرب العالمية الأولى حيث اضطرت الجيوش البريطانية بعد هزيمتها فى موقعة غاليوبولى وقبلها أى فى عام ١٩١٥ بالتحديد إلى الاستعانة بعمال التراحيل الصعايدة للقيام بأعمال الحفر اللازمة للجيوش البريطانية التى كانت تتصدى للجيوش التركية، وفى وصف هؤلاء العمال الصعايدة كتب الليفتنانت كولونيل البريطانى ب.ح ايلجود يقول.. إن الصعيد ينتج رجالاً ذوى بناء جسمانى رائع ، ولا يضارعهم إنسان آخر فى قدرتهم على الاحتمال، فهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية فى يسر وسهونة، ولكنهم يبلغون حد الإعجاز فى أعمال الحفر، وهى الأعمال التى كانت الحملة تتطلبها بالذات حينذاك ولكن مع اتساع العمليات الحربية تزايد طلب عمال التراحيل

الصعايدة والبحاروة على السواء وذلك بشكل جنونى حتى تحول إلى سُخرة مفضوحة، ولذلك تُحدثنا الأهرام الصادرة فى مارس ١٩١٦ فتقول.. وجد العمال العاطلون وغيرهم من الأشخاص الذين ألفوا العمل، الفرصة سانحة للالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى الفاعل أجرة فى اليوم لا تقل عن سبعة قروش..

وإذا نظرنا إلى ما قالته الأهرام عن ارتفاع أجر الفاعل أى عامل التراحيل الإنشائية بدون تحفظ كبير فإننا نفهم أن الأجراء الريفيين من عمال زراعة وتراحيل قد ارتفعت أجورهم عن ذى قبل، ولكنها هبطت مرة أخرى بعد ثورة ١٩١٩ كما قالت جريدة الحساب فى عام ١٩٢٥..

وبعد الحرب العالمية الثانية لم تزد هذه الأجور على خمسة قروش يومياً للعامل، وذلك فى سنوات ١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ فى حين أن أيام عمله كانت تتراوح ما بين ١٥٠ و١٨٠ يوماً فى السنة، وهذا يبين أن الأجر السنوى لعامل الزراعة والتراحيل كان يتراوح فى هذه الفترة بين ٧,٥ و٩ جنيهات بينما كان متوسط أجر زميله عامل الصناعة والتجارة والخدمات هو مبلغ ٣٥ جنيهاً فى السنة وفقاً لاحصائيات ١٩٤٢..

وحتى عمال الزراعة والتراحيل فى محافظتى قنا وأسوان لم تزد أجورهم اليومية عن خمسة قروش فى هذه الأيام رغم صدور الأمر العسكرى الذي أصدره الحاكم العسكري مصطفى النحاس باشا وقتئذٍ فى عام ١٩٤٤ بشأن تحديد الأجر اليومى لهم بعشرة قروش بعد كارثة تفشى وباء التيفود بينهم مما أدى إلى موت الآلاف منهم. وكان ذلك محاولةً لترضية الرأى العام وامتصاص سخطه وغضبه..

ولذلك عاش هؤلاء العمال عيشةً يُسيطر عليها الإفقار المطلق، لا لأن أجورهم

لم ترتفع مع ارتفاع الغلاء وزيادة الأسعار فى أيام الحرب العالمية الثانية وبعدها، بل لأن هذه الأجور كانت منخفضة جداً بالنسبة لأسعار ما قبل الحرب. وهذا الإفقار كان عميقاً فى حياتهم حيث كانت أجورهم ضئيلة إذا ما قورنت بأسعار المعيشة الضرورية، بدليل أن أجورهم الشهرية فى نفس سنوات ١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ كانت لا تزيد عن ٧٥ قرشاً فى حين أن مصلحة الاحصاء المصرية قد قدرت سنة ١٩٤٢ أن ما يحتاج إليه عامل، وزوجته، وأربعة أولاد .. لشراء طعامهم وكسائهم يجب أن لا يقل عن أربعة جنيهات و٤٣ قرشاً وذلك وفقاً للأسعار الرسمية وليس وفقاً لأسعار السوق السوداء..

وفى عهد حكومة الوفد الأخيرة تحسنت هذه الأجور تحسناً طفيفاً، حيث أصبح متوسطها السنوى ١٤ جنيهاً فى السنة علماً بأن هذه الحكومة أصدرت الأمر العسكرى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة لعمال التجارة والصناعة دون عمال الزراعة والتراحيل، ولهذا ارتفعت أجور هؤلاء العمال إلى ١٥٠٪ بالنسبة للأجور التى تقل عن خمسة جنيهات شهرياً وإلى ١٠٠٪ بالنسبة للأجور التى لا تزيد على عشرة جنيهات شهريا..

وبينما كان كل أجراء الريف من عمال زراعة وتراحيل يعيشون حياة الإفقار المطلق طوال العهد الملكى وحكوماته سواء كانت دستورية، أو سعدية، أو وفدية. كان الإقطاعيون وأغنياء الريف يزدادون ثراءً وغنى، حيث ارتفعت دخولهم من الإيجارات الزراعية من ٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ ذهبت كلها إلى جيوب وخزائن ١٣ ألف إقطاعى و٢٣ ألفًا من أغنياء الريف..

وبقيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ظهر اهتمام ملموس لتحسين أحوال عمال الزراعة

والتراحيل باعتبارهم قوة منتجة ومحرومة، وقد تمثل هذا الاهتمام فى نصوص قانون الإصلاح الزراعى الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى نص لأول مرة على تحديد ساعات عملهم بثمانى ساعات، وبمقتضى هذا القانون حددت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى الحد الأدنى لأجورهم بمبلغ ١٨ قرشاً يومياً ، وعشرة قروش بالنسبة للأحداث ، والنساء، علماً بأن الحد الأدنى لعمال الصناعة والتجارة فى هذه الفترة كان محدداً بمبلغ ٥ ,١٢ قرشاً فى اليوم.. ولذلك فيبدو أن هذا التحديد كان بمثابة تعويض اجتماعى وقانونى لكافة الأجراء فى الريف بواسطة قانون الإصلاح الزراعى الذى كان يمثل ضربة أساسية لمستغليهم الإقطاعيين من بكوات وبشاوات..

ولكن عدم نضوج الوعى الطبقى لدى هؤلاء الأجراء جعلهم لا يستفيدون تقريباً من التحديد الجديد لأجورهم، حيث ظلت هذه الأجور حتى عام ١٩٦١ تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ قرشاً يومياً، وفى بعض مناطق الجمهورية كانت تهبط الأجور حتى تصل إلى خمسة قروش يومياً. ويؤكد ذلك ما نشرته مجلة الاشتراكي فى عددها الصادر فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٦ حيث قالت.. وبدأت محافظة البحيرة فى مشروعها لتقضى على أخطر جريمة ترتكب فى حق الإنسانية، ودرست حالة عامل الترحيلة لتكشف حقائق رهيبة.. أنه يعمل عن طريق مقاولي الأنفار الذين يتقاضون من الشركات صاحبة العمل ١٨ قرشاً كأجر يومى، وبعد استقطاع العمولات للمقاول الكبير وسواق الأنفار، والتوابع إلى آخر قائمة المستغلين، يقبض العامل خمسة قروش فى مقابل جهده وعرقه منذ شروق الشمس حتى غروبها.. ونتيجة لهذا فقد بقيت أجور عمال الزراعة والتراحيل ضئيلة، وكانت تتضاءل أكثر فأكثر عندما تصل إلى أيديهم للعوامل التالية :

١- إنجابهم الأطفال بكثرة وبغير حساب..

٢- حرمانهم من الخدمات الصحية، والتموينية، والتعليمية باعتبارها أجور غير مباشرة..

٣- أوقات العمل غير المدفوعة الأجر التى كانت تفرض على العمال بإطالة يوم العمل وتكثيفه، حيث كان المشروع الذى يتطلب تنفيذه ألف عامل كان يتم تنفيذه فى نفس المدة الزمنية بنصف هذا العدد أو أقل، وخير دليل على ذلك ما قرره شاهد الإثبات الأول في قضية الاختلاس بالشركة العقارية التى نظرتها محكمة جنايات الإسكندرية فى مايو سنة ١٩٦٧ بقوله.. أن الشركة قد تعاقدت مع المقاول الدرديرى على القيام ببعض الأعمال الترابية بالمنطقة نظير ١١ قرشاً للمتر المكعب، ونص العقد على أن يورد المقاول الدرديرى ثمانية آلاف عامل ولكنه لم يورد غير ١٦٢٠ عاملاً، وكان الاتفاق أن يُنقل العمال إلى مقار عملهم بواسطة الشركة، وقد لاحظ أن عدد العمال لا يتناسب مع العملية نفسها..

٤- أيام العمل غير المدفوعة الأجر كذلك مقابل عودتهم إلى قراهم. يشهد على ذلك ما نشرته مجلة الاشتراكى فى عددها رقم ٣٨ حيث قالت.. وكان المقاول فوق ذلك يخصم منه أجر ٣ أيام فى الشهر، ولذلك كان الكثير من عمال التراحيل يرفضون العمل بلا أجر مفضلين العودة إلى قراهم البعيدة مشياً على الأقدام نتيجة انتهاء طعامهم الذى يحملونه.. وكان منظرهم أثناء هذه العودة الجماعية يشبه تماماً مواكب الجوع التى تعرفها القارة الهندية ومن ثم فقد كان يثير الشفقة على أحوالهم البائسة ولهذا فإن بعض مأمورى المراكز كانوا يستضيفونهم فى مراكز البوليس، وذلك بحبسهم شكلياً كمتشردين حتى يتمكنوا من إعطائهم جراية الخبز وتذكرة السفر إلى قراهم، وفى عام ١٩٤٧ أثناء عودتهم الجماعية من برارى الدلتا داهم وباء الكوليرا فقط الآلاف منهم فى الطريق بجانب أسمالهم وفئوسهم موتى بلا أكفان

وبلا قبور.. ومع تكرار هذه العودة الجماعية لعمال التراحيل ظهرت أسطورة تقول.. فى يوم من الأيام وتحت هذه الشجرة جلس بعض أنفار التراحيل العائدين إلى قراهم ليأخذوا أنفاسهم من تعب المشى فسمعوا فلاحاً يحكى لصاحبه حكاية الثعبان الكبير الذى حرقه منذ أيام ثم جاءت جماعة من الترحيلة لتستريح فى نفس المكان فوجدوه فظنوه ثعباناً مشوياً من السمك فأكلوه من شدة جوعهم، وما كاد الفلاح ينتهى من سرد حكايته حتى سقط سامعيه من عمال التراحيل مغشياً عليهم لأنهم هم الذين قد أكلوا نفس الثعبان فى السنة الماضية..

ولذلك كان ومازال يعيش الأجير الريفى بهدمة واحدة من الدمور لا يخلعها من على بدنه إلا بمرور الحول أو أكثر، وفى طعامه لا يقتات بغير البتاو وغموسه من المش والمخلل. وهكذا يعيش صانع الحياة فى الريف الذى قد انتجت يديه تلالاً من الذهب الأبيض وجبالاً شامخة من الحبوب والبقول، وأشجاراً مثمرة بالطيبات وأنهاراً من العسل المصفى..

السفر والليل والعذاب..

إن زيادة الدخان المتصاعد من القرية كان يمثل أمارة على سفر الترحيلة، حيث كانت تشتعل الأفران والكوانين فى بيوت القرية لإعداد الزوادة وعشوة السفر للأنفار المسافرين، وبعد غروب هذا اليوم كانت تتوافد السيارات اللورى لنقل الترحيلة بفئوسها وزواويدها إلى مواقع العمل، وكانت تقوم الزوجات والاخوان والأمهات بنقل الزواويد الخاصة بذويهم إلى السيارات اللورى بينما يرددون دعوات صالحات بالسلامة، وفى هذه الأثناء ينتشر رجال المقاول بعصيهم الطويلة فى كل دروب القرية ليستنهضوا الأنفار ويستحثوهم على الذهاب فوراً إلى مكان تجميع السيارات استعداداً للسفر، وكان يتم ذلك بطريقة تتصف بالغباء والوقاحة،

حيث كان هؤلاء الرجال الأجلاف يمزقون لحظات الوداع الدافئة الحلوة التى كان يخطفها أنفار الترحيلة من الحياة بين الأهل والزوجات، وذلك بالدق على أبواب البيوت مع التفوه بألفاظ مبتذلة وبذيئة مثل.. « كفاية يا فطوم إنتي هاتخلصى على الراجل خليه يخرج يا بنت المديوب.. حرام عليكي يا نفوسة قطعت نفس الراجل يا بنت الحرام.. يا واد يا ابن أمونة اطلع بقى مش كفاك جُمعتين من يوم الدخلة على الرهوانة بتاعتك.. » ولهذا كان يسرع العمال للخروج من بيوتهم لدرجة أن بعضهم كان يرتدى بقية ملابسه فى الطريق ليذهب إلى مكان حشد السيارات، حتى يتم شحنهم ومعهم فئوسهم ، وزوايدهم بمعدل يتراوح ما بين خمسين إلى ستين نفر بالسيارة الواحدة..

وتبدأ الترحيلة مشوار السفر والليل والعذاب إلى مواقع عملها فى هذه السيارات اللورى العارية من أى غطاء حتى من القماش أو المشمع لحماية الأنفار من لفحات البرد أو من شواشي الشجر فى الطريق، وبعد عدة ساعات من السفر المتواصل تصل السيارات إلى مواقع العمل ، والتشغيل قرب الفجر أو على مشارفه فتلقى بالترحيلة على جسور إحدى الترع أو المصارف بلا مأوى غير ثلاجات البرارى والأرض لمبتلة، ولهذا فقد كان عمال التراحيل لا يتعرضون فقط لقسوة الإنسان الذى يستغل أخاه الإنسان .. بل كانوا يتعرضون لقسوة الطبيعة وأهوالها، حيث يقدم لنا الشاعر متولى عبد اللطيف وصفاً يؤكد المعنى السابق فى قصيدته بعنوان.. ترحيلة.. والتى يقول فيها...

فى شهر الصوم أحب أسهر — لحد الصبح ما يزهر
وتطلع شمس.. تتمخطر — تقدم رجل وتأخر
ساعتها قلبى بيزأطط — وفيه عصافير بتتنطط

ونور الفجر بيخطط ... ضلوع الليل بلون أشقر

وأنا واثنين من اصحابى ... يحاوطونى من اجنابى

وانا شبعان ومتسحر ... أذان الفجر من حبه

سمعناه من حدا القبه ... بيعلا حبه عن حبه

وواحد ماشى يستغفر ... ضلام الليل مالوش مركز

هو بيرحل ولا بيركز ... وفى الشارع حدا المركز

لقيت رجليه تتعثر ... جتت على الأرض نعسانة

بتتقلب وقرصانه ... وشاشهم سمر بهتانه

مافيش فيهم بصيص أحمر ... مافيش غيطان تغطيهم

مافيش غير أرض تحتيهم ... وباين تحت جلابيهم

دواير جلده لونها اسمر ... هدوم قرفانة من روحها

ماهيش مرتاحة مطرحها ... وموس الوقت شرحها

بقت هرابيد بلون أغبر ... عددهم زاد على العشرة

فريحهم عيش عليه عفره ... خلاص الشمس أهى بتطلع

وجيش النمل قام يشبع ... ونور الصبح أهو بيوسع

يخلى الضلمة تتدحدر ... وفيه عصافير بتتنطط

وبيت جنبينا بيبطط ... وواحد قام بيتمطط

ولورى جاى وبيزمر ... ودانهم حافظة زمارته

وقاموا خشوا مندرته ... وغسلوا الوش بعفارته

وخولى يقول هانتأخر ... وانا واتنين من أصحابى

يحـــاوطونى مـــن اجنـــابى عــــــذابهم أخ لعــــــذابى
وصرخـــة فى قلبنـــا بتكـــبر تقـــول للفجـــر يـــا فجـــرى
أنـــا مســجونة مـــن صـــغرى وحـا اخـرج بكـره مـن قـبرى
ويومهـــا الوضـــع.. يتغـــير مـــافيش ترحيلـــة تـــتشرد
ولا حتجـــوع ولا تبـــــرد وتســـتقبل صـــباح أسعـــــد
مـــافهش كبـــير ولا صـــغير

ثلاجات البرارى..

فى قلب هذه الثلاجات .. كانت تعيش الترحيلة ، وأنفارها بلا حماية مناسبة ضد قسوة الطبيعة فى هذه السياحات ذات الليل القطبى الطويل ببرده ورياحه وصقيعه، ولذلك فقد كانت الخيام الممزقة التى يحضرها مقاولو الأنفار لإيواء العمال عديمة القيمة فى هذا المناخ الممطر والبارد، مع العلم أن هذه الخيام كانت تستعمل بشكل غير صحى وغير إنسانى حيث كانت الخيمة المعدة لأربعة جنود كانت تستقبل أربعين نفر من العمال، وكثيراً ما كانت تشهد هذه الخيام فى جوف الليل ثخنات والوجيعة المتفجرة على شكل آهات ، وصيحات بسبب المرض وعذابه الذى يحاصر العمال دائماً أثناء العمل والانتاج نتيجة لعملهم الشاق فى الطين والوحل حفاة عراة بغير أحذية أو ملابس واقية، ومن المؤسف أن صيحات المرض هذه كانت لا تجد أى صدى غير دعوات الأنفار وابتهالاتهم للسماء ونجومها..

الموت بالجملة..

من المؤسف والمحزن معاً أن حياة عمال التراحيل باعتبارهم صناع الحياة فى الريف كانت رخيصة للغاية، حيث كانت تصاحبهم الأخطار باستمرار عند ذهابهم

وعودتهم للعمل بالسيارات اللورى التى كانت وما تزال تقذف بهم إلى الموت بالجملة بما يتم لها من حوادث مفجعة فى مواسم العمل على الدوام حتى صارت هذه الحوادث تمثل وباءً مهنياً فى مجال التراحيل. وطريقة النقل هذه كانت مصدر ربح فاحش لرأسمالية المقاولات التى كانت تحقق بواسطتها وفراً كبيراً فى مصاريف نقل الترحيلة، ولهذا كانت تنخفض مصاريف نقل نفر الترحيلة الواحد من مائة قرش مثلاً إلى ١٥ قرشاً، كما كانت - أيضاً - مصدر ربح جنونى للرأسمالية فى مجال نقل البضائع بالسيارات التى كانت كذلك تحصل على أجور نقل مضاعفة بتحميل السيارات بأكثر من ضعف عددها المقرر من الأنفار فى سبيل ذلك كانت تقوم بتسيير السيارات ليلاً رغم مخاطر السفر ليلاً .. وذلك لتفادى الوقوع فى قبضة رجال المرور، ولهذا فقد كان مقاول الأنفار وصاحب السيارة النقل هما المسئولين الأساسيين عن وقوع الكوارث التى يتعرض لها عمال التراحيل عند نقلهم، وليس سائق السيارة الذى تحتضنه وحده المسئولية الجنائية وفقاً للقانون الجنائى غير العادل وغير السليم..

ولقد كان عدم اقتراب هذه المسئولية الجنائية من مقاولى الأنفار وصاحبى السيارات باعتبارهم قتلة عمال التراحيل من أجل المال والربح، سبباً مشجعاً فى تفشى هذه الحوادث حتى وقتنا هذا. ففى عام ١٩٥٨ مثلاً قد انقلبت السيارة النقل المملوكة للمقاول إبراهيم شلبى بميت غمر ليلاً بجهة ميت العز وكانت تحمل قرابة خمسين عاملاً مات منهم ١٥ عاملاً من قرية واحدة وفى عام ١٩٥٩ انقلبت ليلاً السيارة النقل قيادة السائق فهمى الزغندى من ميت غمر بجهة محافظة الجيزة وكانت تحمل ٥٠ عاملاً مات منهم أربعة عمال من قرية واحدة. وفى عام ١٩٦٣ انقلبت السيارة النقل قيادة السائق عبد المنعم مملوك بجهة دسوق وكانت تحمل عدداً كبيراً من العمال مات منهم سبعة عمال، وفى نفس العام انقلبت ليلاً السيارة المملوكة باسم عبده بدوى بميت غمر وكانت تحمل ٥٠ عاملاً مات منهم أربعة

عمال، وفى عام ١٩٦٥ انقلبت ليلاً السيارة النقل ملك أبو رمضان بميت غمر فى ترعة بمحافظة الجيزة وكانت تحمل ٦٦ عاملاً غرق ٢٦ عاملاً من قرية واحدة منهم اثنين أشقاء وعريس جديد. وفى عام ١٩٦٧ قد انقلبت السيارة النقل ملك الحاج جاد بميت غمر ، وكانت تحمل عدداً كبيراً من العمال مات منهم ستة عمال وأصيب ٢٦ عاملاً، ويؤيد ذلك ما نشرته الجمهورية بصدد هذا الحادث الأخير فى عددها الصادر ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ حيث كتبت تقول..

الجمهورية من بيوت عمال التراحيل.. قرى ثلاث تعيش منذ أول أمس فى قصة كالخيال، عزبة عبد الرازق، قرية المعالى، عزبة الفضالى، كلها تتبع مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية، وتضم عدداً كبيراً من عمال التراحيل، ستة منهم لقوا حتفهم.. أمر الرئيس جمال عبد الناصر بأن تقرر لهم معاشات استثنائية لأول مرة فى تاريخنا.. و٢٦ أسرة تنتظر التعويضات التى أمر الرئيس عبد الناصر بصرفها.. وستة وعشرون أصيبوا فى الحادث. قامت الأجهزة المختلفة.. النقابات.. والشئون الاجتماعية بصرف سبعة جنيهات لكل منهم..

.. زارت الجمهورية بيوت شهداء العمال أمس، واليوم موعدنا مع قصة المصابين كلهم فى مساكنهم.. التى لا يمكن أن تطلق عليها كلمة.. مساكن.. إلا تجاوزاً - كلهم قالوا أُخرجنا من المستشفى بعد علاج سريع لا يتفق مع خطورة حالتنا، وطُلب أن نعود بعد ٤٠ أو ٤٥ يومًا..

ولم يكتف كاتب هذا التحقيق الصحفى بتسجيل مشاهداته الواقعية لظروف حياة عمال التراحيل بل أضاف إليه انفعالاته التى تعبر عنها قصيدته التى ختم بها تحقيقه الصحفى والتى تقول..

عامل تراحيل..

وعايش كل يوم فى رحيل

يجرى ورا اللقمة..

والميه بطمى النيل

حياته هدمة بينتجها فى نول الليل

عايش يكافح وطافح حسرته وعليل

تفضل عياله جعانة يشوف لوحده الويل

وفى ليلة ماتوا.. يا عينى

استُشهدوا ستة..

على التراب اترموا حته ورا حته..

أبو الحجاج حافظ

ولا شك فى أن هذه الحوادث الأليمة وكثرتها كانت دليلاً على الحياة الرخيصة لعمال الزراعة والتراحيل فى المجتمع المصرى الذى كان ظالماً لهم بسكوته على تصرفات الرأسمالية المتسببة أصلاً فى وقوع هذه الحوادث التى كان يموت فيها بالعشرات من عمال التراحيل. ولهذا فكثيراً ما قد شاهدت قُرانا موكباً واحداً يضم العديد من النعوش التى كانت تحمل شهداء العمل من عمال التراحيل، وذلك مثل الموكب الرهيب الذى شهدته إحدى قرى مركز ديرب نجم فى عام ١٩٦٥ والذى كان يضم ٢٦ نعشاً لشهداء هؤلاء العمال..

والشئ العجيب أن تتواجد هذه الكوارث فى بلد يضم أكبر وأقدم حركة نقابية فى أفريقيا والدول العربية ، وفى بلد يجتاز مرحلة التحول الاجتماعى ويحتل العمال والفلاحين فيه نصف مقاعد مجلس الأمة ، وهيئات الحكم المحلى، وذلك دون أن

يتخذ الموقف المناسب لتفادى وقوع مثل هذه الكوارث المؤلمة كما يتم عادةً فى حالات الكوارث التى تصيب عمال المناجم فى البلاد الصناعية حيث تقوم النقابات والأحزاب اليسارية بتنظيم مواكب الحداد ، والاحتجاج بقصد تجريم وفضح الرأسمالية المسئولة عن هذه الكوارث، ولكن للأسف فهذه التقاليد الثورية لم تظهر بعد فى مصر التقدمية التى يوجد بها الكثير من الشخصيات العمالية القائدة فى المجال السياسى والنقابى. هذه الشخصيات التى لم تقف حتى لحظة حداد واحدة تحية وتكريماً لشهداء هذه الكوارث من عمال التراحيل .. مراعاة للتضامن الطبقى والأخوة العمالية وفقاً للشعار الخالد.. يا عمال العالم اتحدوا.. وكان يعنى ذلك غياب الوحدة العمالية بين عمال الصناعة والزراعة، هذه الوحدة التى كانت تملك القدرة على تنبيه المجتمع بضرورة توفير الحماية اللازمة لعمال الزراعة والتراحيل، وبالتالى تطوير المسئولية الجنائية عند وقوع مثل هذه الكوارث لتمتد أساساً إلى مقاولى الأنفار وصاحبى السيارات النقل بحيث يصبحوا وحدهم المتهمين الرئيسيين .. حتى لا يفلتوا من العقوبة الجنائية التى يجب أن تصل إلى السجن المؤبد، وحتى لا يفلتوا أيضاً من العقوبة المدنية التى يجب أن تصل إلى مصادرة ملكياتهم مهما كانت باسم الزوجة والأولاد، وذلك لمصلحة عائلات الضحايا من العمال، وخاصةً أن رأسمالية النقل والمقاولات يتفننون الآن فى الإفلات من هذه المسئولية المدنية التى تمسهم وحدها الآن وذلك بواسطة تهريب الملكية ، وتسجيلها باسم الزوجة ، والأولاد ، والأقارب من شيالى الملكية، وبواسطة تهجير الأموال من مجال إلى آخر ومن محافظة إلى محافظة أخرى..

الرجال والذئاب..

من الطبيعى أن يمتص موسم التراحيل عدداً كبيراً من عمال الريف فى بلادنا، وبالتالى كان يغيب عن القرية أغلبية رجالها العاملين والمنتجين بحيث لا يبقى قاعداً

فيها غير العجزة والمرضى والأطفال والنساء والشيوخ وكذلك العاطلين بالوراثة من أبناء الأعيان والذوات فى الريف، الذين كانوا يقضون كل وقتهم فى اللهو والعربدة، حيث كانوا يستغلون غيبة الرجال فى أعمال التراحيل البعيدة عن قراهم ويتحولون إلى ذئاب مصابة بالسُعار الجنسى، ولهذا كانت تكثر محاولتهم الأثيمة للنيل من أعراض الرجال الغائبين ، ومن شرفهم عن طريق الإغراء وعن طريق التهديد الذى كان يصل إلى درجة السطو الليلى على البيوت الخالية من رجالها، وذلك لدفع الزوجات إلى الإرتماء فى أحضان الرذيلة، وبسبب ذلك كان يصبح جو القرية كلها مشحوناً بغبار الشائعات والافتراءات التى تُضخمها أحاديث السهراية وأحاديث المصاطب التى كانت تتناول فلانة وعلانة ، والتى لا تتوقف عادةً إلا بعد مجئ الرجال، حيث تتلاشى بعدها كل شائعات الإثم والعربدة والفراغ..

المجتمع يسخر بصناع الحياة..

.. على السلخانة يا أسطى.. هذه العباراة البذيئة والمهينة كان يطلقها الناس فى المدن والبنادر وخاصة الأطفال والصبية عند رؤيتهم السيارات اللورى المحملة بعمال التراحيل، كما كان بعض الصبية يستقبلوهم بالقذف بالطوب وبقشر البطيخ، وكان يتم ذلك دوماً بدون أى رادع مادى أو أدبى من قبل المجتمع المصرى القديم الذى لم يتدخل لمنع هذا العمل الشائن عن طريق المدرسة أو المسجد أو عن طريق أجهزته الإعلامية من إذاعة وصحافة، ولذلك كانت إهانة أجراء الريف وصناع الحياة فيه شيئاً عادياً ومألوفاً لدرجة أن أسماعهم كانت تقرعها باستمرار ألفاظ الإهانة التى تقول..« إمشى يا خُطرى.. إمشى يا ترحيلجى.. إمشى يا تملى..»

ولهذا فقد عاشوا فى المجتمع المصرى القديم كأنهم منبوذين أو مواطنين من الدرجة الرابعة والخامسة..

الأمراض الاجتماعية لعمال التراحيل..

لا خلاف على أن حياة عمال التراحيل بل وكافة الأجراء الريفيين قد ولدت فى صفوفهم عدداً من الأمراض الاجتماعية الضارة.. أولها.. تفشى الأمية وانتشارها بينهم وكان ذلك سبباً فى حرمانهم من كل ألوان المعرفة.. وثانيها.. وضوح قصورهم العقلى والذهنى إلى حد السذاجة المفرطة حيث أن بعضهم كان لا يفرق بين الصيدلية ودكان الفسخانى وبعضهم كان يظن أن هناك شجراً يطرح - قمر الدين.. وثالثها.. سيادة الجهل والخرافة فى حياتهم، ولذلك عاشوا متواكلين وفاقدي الثقة فى أنفسهم وفى كل شئ كما تعبر أمثالهم التى تقول..

أهل الشقا للشقا الله يشقيهم - جُم يروحو للهنا عتر الشقا فيهم

والتى تقول أيضاً. حد يقدر يقول للغولة انتي عينك حمرة، ولا تُعانى من قال فعل، دا المية ما تطلعش العالى، الباب اللى ييجى منه الريح سده واستريح.. ورابعها.. الإحساس العميق بالغربة الاجتماعية حيث تسيطر عليهم مشاعر الغجر والبدو الرحل التى كانت تبدو فى بُعدهم وهربهم من تجمعات الناس، والتى تبدو فى أحاديثهم وتعليقاتهم الهامة.. إحنا بُياته، إحنا سككية، إحنا دايما مشيين فى البر، إحنا يوم مشرقين ويوم مغربين، وإذا سمعوا فى قريتهم من يقول نبنى قنطرة أو مسجداً أو مدرسة، فإنهم كانوا يعلقون فى خفوت وتمتمة قائلين.. روح يا شيخ اللى يقعد فى البلد يبقى يمشى عليها، أو يصلى فيه أو يودى عياله للخوجه فى المدرسة.. ولذلك فقد عاشوا على هامش الحياة والمجتمع محبوسين فى عزلتهم وقابعين فى غربتهم الاجتماعية العميقة مرددين فى نفوسهم.. البعد عن الناس غنيمة.. وخامسها.. بروز الأنانية فى صفوفهم بشكل ملموس يؤيد ذلك وجود أكثر من عامل قيدة فى كل ترحيلة - هذا القيدة الذى كان ينتج مقطوعية ضخمة مقابل

قروش معدودات كل مدة زمنية وذلك ليرغم كل أنفار الترحيلة على تحقيق مثلها بغير مراعاة لظروف الصحة والسن، ويؤيد ذلك أيضاً عدم تضامنهم عندما يُفترى على بعضهم بالضرب والألفاظ المُهينة. ولهذا فقد كان الصراع الطبقى خافتاً بينهم وبالتالى فإن مقاومتهم لمظالم الإقطاع ورأس المال كانت شبه مفقودة..

الأمراض الصحية والمهنية..

وكذلك أدت ظروف حياتهم إلى محاصرتهم بعدد من الأمراض الصحية والمهنية، مثل النزلات الشُعبية والأمراض الصدرية - وحالات الإسهال والدوسنتاريا، وأمراض الكبد، والأمراض الطفيلية كالبلهارسيا والإينكلستوما، وأمراض المسالك البولية.. وذلك بجانب مرض الشيخوخة المبكرة، وحالات الروماتيزم، وأمراض سوء التغذية..

العذاب المشترك..

لا تختلف حياة عمال الزراعة والتراحيل فى بلادنا عن حياة أخوتهم فى البلاد الرأسمالية والبلاد النامية، وذلك من حيث ما تسببه لهم من عذاب، وما تولده من هموم، حيث ظروف عملهم مشتركة وواحدة، فالأعمال الشاقة ذات الساعات الطويلة، والأجور الهزيلة، والبطالة بكل أشكالها - والاحتقار واهانة من قبل المجتمع كلها أمور تلازمهم، وحتى طعامهم تقريباً واحد، هذا الطعام الذى لا يتعدى الخبز الردئ، والبصل والمخلل، وبعض النباتات الشيطانية، وكذلك ملابسهم متشابهة فهى لا تبارح الجسد طوال السنة، بحيث تتحول إلى معمل نشيط لتفريخ القمل والبراغيث بغير حساب.. وطبعاً فهذه الظروف تشكل عذابهم المشترك الذى لا ينتهى بسرعة لارتباطهم القوى بالفلاحين. هذا الارتباط الذى يعتبر مصيبتهم، كما يقول لينين.. «ولكن عمالنا الريفيين ما يزالون مرتبطين ارتباطاً

قوياً جداً بالفلاحين، والمصائب المشتركة التى تحل بجميع الفلاحين ما تزال ترهقهم كثيراً جداً، ولهذا لا يمكن لحركة العمال الريفيين أن تكتسب أهمية شاملة للبلاد كلها، لا اليوم ولا فى مستقبل قريب، فالأمر بالعكس بقايا القنانة، استئصال روح عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية المعلقة من جميع المؤسسات الروسية، واجتثاث ازدراء عشرات الملايين من أبناء (الشعب السافل)، تلك مسألة تتخذ من الآن دلالة شاملة عامة، وكل حزب يطمح إلى الاضطلاع بدور حامل لواء الحرية، لا يستطيع الوقوف من هذه المسألة موقف اللا مبالاة».

وهذا يعنى أن بقايا العلاقات الاجتماعية المتخلفة مازالت راسخة فى أغوار الريف المظلمة رغم قيام الثورات الديمقراطية والاجتماعية العظيمة، حيث شاهدت أرياف العالم بعض مظاهر العلاقات الإقطاعية متشبثة بالحياة والمجتمع.. فمن المجر مثلاً قبل تحولها الاشتراكى كان الأجراء الزراعيين يسكنون جماعات فى حظائر الماشية لدرجة أنهم كانوا يباشرون نسائهم أمام بعضهم البعض أو خلف ستائر من القماش الرقيق، وفى كثير من الأحيان كان السادة الإقطاعيون يطردونهم من حظائرهم ليناموا فى العراء الرحيب، وكانوا يعانون من الجوع وقلة الغذاء إلى حد أن أطفالهم كانوا يتناولون فطورهم من الخبز المفتت فى النبيذ بعد تدفئته، ولذلك كانوا يذهبون إلى مدارسهم وهم فى حالة سكر تام، مما دفع نُظار المدارس إلى كتابة تقارير إلى الحكومة المجرية عن هذه الظاهرة علماً بأن الدافع لكتابة هذه التقارير ليس هو الحرص على مصلحة التلاميذ بل هو عدم استفادة النظار من تشغيل هؤلاء التلاميذ بالمجان فى حقولهم المجاورة لمدارسهم وذلك بسبب سُكرهم المستمر طوال فترة الدراسة..

وتحكى لنا القصة الإيطالية.. فونتمارا.. لمحات من حياة الفلاحين والأجراء الريفيين فى إيطاليا فتقول..عندما ذهب وفد من فلاحات قرية فونتمارا إلى المدينة

المركزية للمطالبة بعدم قطع مياه الرى عن أرضهم استقبلهم الحارس الزراعى فى مبنى البلدية قائلاً.. لا تسمحوا لهن بالدخول وإلا ملأن المبنى كله بالقمل.. ولم يتوقف الحارس عند هذا الحد، بل انطلق يحكى بأعلى صوته قصصاً لا تصدق عن أهالى فونتمارا وعن قملهم، وظل جميع من كانوا فى الميدان يضحكون حتى كادت أحشاؤهم أن تتمزق، وضغط رجل كان يقف فى إحدى الشرفات أمعاءه بيده من شدة الضحك، وبعد كل هذه الإهانات أمام سراى البلدية اتضح لوفد فلاحات فونتمارا أن رئيس البلدية الذى يعمل مقاولاً كبيراً فى ناحيتهم هو الذى قطع الماء ليروى بها أرضه التى نهبها من البلدية..

وحول أجور الأجراء الزراعيين تواصل.. فونتمارا.. الحديث بقولها.. دون تشيركوسترا هو الوحيد الذى يستطيع مساعدتك لأن له صلات مع أناس كثيرين.. ودون تشيركوسترا يدين لى، وليبراردو، وسكاربونى، بمبلغ ضئيل من المال هو عبارة عن أجرنا عن إعادة زراعة أشجار الكروم فى أحد الحقول القديمة التى يملكها وراء الجبانة، والتى قضى السيل على نصفها فى العام الماضى، وفى صبيحة يوم أحد ذهبنا إليه لنتقاضى أجرنا.. وحتى نتيح الفرصة ليبراردو ليسأله النصح ويطلب معونته للحصول على عمل بالمدينة... صديق الشعب هو الوحيد الذى يستطيع أن يساعدك.. قلت لبيراردو.. صافحنا دون تشيركوسترا ودعانا للدخول فى أدب جم ثم أخذ يسألنا.. كم تبلغ جملة المستحق لكم عندى..؟ كان مديناً لبيراردو بأجر خمسة عشر يوماً، ولرفائيل سكاربونى ولى بأجر اثني عشر يوماً. لم تكن الحسبة عسيرة على شخص متعلم مثل دون تشيركوسترا، ولكن وجه صديق الشعب تجهم فجأة، وظل صامتاً بضع دقائق، وبعد أن ذرع حجرة المكتب مرتين أو ثلاثاً جيئةً وذهاباً، أطل من النافذة ثم ذهب وأدنى أذنه من ثقب الباب وأنصت حتى يتأكد من أن أحداً لا يسترق السمع وبعد ذلك اقترب منا، وقال فى

صوت خافت.. هذا فظيع، لا يمكنكم أن تتصوروا كم تضيق الحكومة علينا الخناق، كل يوم تصدر قانوناً جديداً موجهاً ضدنا، لم نعد نملك حتى حق التصرف فى أموالنا.. تركت هذه الكلمات تأثيراً معيناً فى نفوسنا، هل بدأت الحكومة إذن تُضيق الخناق على الأشراف أيضاً.؟

.. ما على سموكم سوى أن تنطقوا بكلمة واحدة حتى يهب جميع الفلاحين للثورة.. أجاب بيراردو فى لهجة تخلى عنها منذ بعض الوقت... لا لا ليس هو الموضوع.. قالها دون تشيركوسترا فى فزع... بل هو تعسف من نوع آخر أشد وطأة، انظروا، هذه هى الظروف الثلاثة التى أعددتها لكم، واحد لكل منكم، وبه الأجر المتفق عليه، كان على المكتب ثلاثة ظروف بالفعل.. أعددتها كلاً حسب الأجر المتفق عليه، دون أن تنقص سنتيماً واحداً هل تصدقونى... ولم لا نصدقه ؟.. شد على أيدينا مرة أخرى عرفاناً بالجميل واستطرد.. تسلمت عقد العمل الجديد الخاص بالعمال الزراعيين فى المنطقة ،وكان صدمة رهيبة ، وغير متوقعة بالنسبة لى إقرءوه بأنفسكم.. تناولت فى ارتياب الصحيفة التى قدمها لى دون تشيركوسترا، وبعد إلحاح قرأت عدداً من النقاط محدودة بعلامات حمراء، تنص على تخفيض أجور العمال الزراعيين بمقدار أربعين فى المائة بالنسبة للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٦٠ سنة أى بالنسبة لنا... أليس غريباً ؟ خبرونى، أليس هذا رهيبا ؟.. وقال يقاطعني ثم أضاف.. أكمل فما زالت هناك بقية... وقرأت تتمة لما سبق أن الإصلاحات، والزراعات الجديدة أو إعادة زراعة أشجار الكروم والزيتون والفاكهة وإقامة أكوام السماد أو تعبئتها أو إزالتها، وحفر الحفر وخلع النباتات وتمهيد الطرق، وكلها ذات صيغة غير عادية، قصد بها التخفيف من حدة البطالة، هذه الأعمال يجب أن يقل الأجر المدفوع فيها عن الأجر المذكور أعلاه على أن لا تتجاوز نسبة التخفيض خمساً وعشرين فى المائة.. أليس هذا أمراً لا يمكن احتماله ثم

قال المحامى مواصلاً حديثه.. ما شأن القانون بالعلاقة بين الملاك والفلاحين؟ ما المصير الذى ستنتهى اليه حرياتنا لو سادت الحال على هذا المنوال؟..

كانت الخدعة واضحة، اختراعاً جديداً لاختلاس أموالنا باسم القانون، وكان دون تشيركو دائماً أستاذاً بارعاً فى مثل هذه الأحابيل، ومن بين ما يمتاز به من مظاهر الخبث شراؤه الكمبيالات المتأخرة السداد من البنوك المحلية، بثلث أو ربع قيمتها الأصلية من الفلاحين المدينين، وذلك بأن يجعلهم يعملون باليومية حتى يسددوا القيمة كلها، بحيث يكون عملهم وتعبهم بدون أجر، على أن يحصل هو قيمتها من كدهم..

وتمضى بنا كذلك فونتمارا فتحكى لنا عن نظرة الأجراء الريفيين فى إيطاليا تجاه طعامهم من خبز الذرة الكريه فتقول كان الشئ الوحيد الجميل حقاً فى الكنيسة هو لوحة السر الإلهى، فوق المذبح، كانت تمثل يسوع المسيح وهو يمسك بيده قطعة من الخبز الأبيض، ويقول.. هذا هو جسدى.. الخبز الأبيض هو جسدى، الخبز الأبيض هو ابن الله، الخبز الأبيض هو الحقيقة والحياة، لم يقصد يسوع بقوله هذا الخبز المصنوع من دقيق الذرة الذى يأكله الفلاحون، ولا القربان العديم الطعم الذى يتخذه القساوسة رمزاً للتضحية فى صلاة القداس كان يسوع يمسك فى يده قطعة حقيقية من الخبز الأبيض وهو يقول.. هذا هو... الخبز الأبيض جسدى... أى جسد ابن الله فأنا.. الله.. معه، ومن ليس لديه خبزاً أبيض، من لا يملك سوى الخبز المصنوع من دقيق الذرة فهو بعيد عن رحمة الله، لا يعرف الحقيقة، وليست له حياة، مثل الخنازير والحمير والماعز التى تعيش على القاذورات، أما بالنسبة لذلك الذى لا يملك خبزاً أبيض، لذلك الذى لا يعرف سوى خبز دقيق الذرة، فكأن المسيح لم يكن له وجود قط، وكأن الخلاص لم يحدث على الاطلاق، وكأنه ما زال ينتظر مجئ

المسيح ليخلصه.. وكيف لا نفكر فى قمحنا الذى تجشمنا فى سبيل زراعته الجهد والعناء طيلة العام، ثم استولى عليه البنك منذ مايو الماضى وهو لا يزال نباتاً أخضر ثم يبيعه كله دفعة واحدة بسعر كبير جداً ؟ زرعناه بعرقنا ولكننا لم نأكله، إنما أكلنا خبز الذرة، مع أن المسيح يقول.. من فوق هذا المذبح المقدس.. هذا هو جسدى.. لم يعنى قطعة من خبز الذرة، إنما قصد بقوله قطعة جميلة من الخبز الأبيض المصقول... وصلاة... أبانا الذى فى السموات، أعطنا خبزنا كفافنا.. لا تشير بكل تأكيد إلى خبز الذرة، ولكن لخبز القمح.. وكذلك خبز أنشودة العشاء الربانى.. يا خبز السماء الحى.. لا تعنى خبز الذرة، بل خبز القمح..

وعن ظاهرة الغربة الاجتماعية التى تسود عمال الزراعة والتراحيل حتى فى أمريكا بلد الدولار وناطحات السحاب تحدثنا مسرحية لارجال وفيران للكاتب الأمريكى شتاينبك فتقول..

العامل الزراعى جورج يتحدث إلى زميله لينى الأبله فيقول.. الفتية أمثالنا ممن يعملون فى مزارع تربية الماشية هم أكثر الناس إحساساً بالوحدة فى العالم، إنهم بلا أسرة، وبلا بيت يكدون ويكدحون فى مزارع تربية الماشية، ويخرجون من هذه المزرعة ليشتغلوا فى تلك، فهم بلا أمل ولا غاية فى الحياة..

ونعود إلى بلادنا مصر حيث لم يكتب عن الريف وكادحيه غير قلة قليلة فى مقدمتهم فيلسوف الثورة العرابية وخطيبها الشيخ عبد الله النديم فيقول كانت السُخرة واستخدام الأبدان بلا شكر وبلا أجرة، وكذلك القس الصعيدى الأب غبريط والأديب اليونانى جيورجيوس فيليوس بقصته «المشتغلون بالقطن» الذى يصف لنا فيها الحياة البائسة وغير الإنسانية التى يعيشها الصبية والأحداث من عمال الزراعة ، والتراحيل العاملين بمحالج الأقطان فيقول.. تمزق صفارة الماكينة

بلا رحمة هدوء الكون العميق، ومعها بعد قليل تتجاوب القرية – وتبدو أول تباشير الصباح فتنطلق أصوات الحياة التى تهب نافضة عنها الليل: صياح الديوك، ونباح الكلاب ثم صوت المؤذن من فوق المآذن، وخارج الباب الحديدى يلتف بضع عشرات من الأطفال فى أكياس بالية تكدسوا فوق بعضهم بعضاً يتلمسون الدفء اللذيذ وسط هذا البرد الذى يؤلم العظام طول الليل إيلاماً شديداً، أطفال ممن يعملون فى الماكينة ويأتون من القرى النائية، إنهم لا يستطيعون أن يذهبوا إلى أكواخهم عندما ينتهى العمل ليلاً فى الساعة الثامنة، ثم يعودون إليه ثانيةً فى الخامسة صباحاً مع فتح باب الماكينة لذلك آثروا النوم هنا أكواماً وقد تعرقصت أجسادهم المرتجفة آناء الليل متدثرين بتلك الخرق البالية ومن حين لآخر يمزق صدورهم الصغيرة، سعال شديد..

على صفارة الماكينة ينهض الصغار، ويجلسون ، ويفتح الباب محدثاً صريراً وتبدأ الحركة متمهلة متئدة.. ويفد العمال جماعات رجالاً، وبنات، وأطفالاً صغاراً ويدلفون إلى الفناء من بابه الكبير متشردين فى الزريبة.. ويسرع كل منهم إلى مكانه..

ويصف الظروف التى تحيط بهؤلاء العمال الصبية أثناء العمل فيقول.. الماكينات كلها تدور وتدور محدثة دوياً شديداً، ترج المكان رجاً يجعل الطابق كله يهتز، ويتصاعد تراب كثير كما تخرج من كل ماكينة زغباء القطن الدقيقة مغرقة الصالة كلها فى غيام يحول دون الرؤيا، ثم تحط على كل شئ وفى كل مكان، على الملابس وفى الأعين وتدخل إلى الصدر، إن الذى لم يعتد هذا يستحيل عليه تحمله مدة طويلة ما أن يلفه حتى يأخذ فى السعال، ولكن هؤلاء الصبية تعودوه، إنهم يستنشقون هذا الموت أربع عشرة ساعة فى اليوم.. وغداً، وبعد غد، وأيام قادمة أخرى طيلة دوران

الماكينة، فى الظهيرة وبعد الظهر، ما كانوا ليتوقفوا عن العمل ليتناولوا ما أحضروه معهم فى الصباح من كسرات خبز جاف ملفوف فى خرقة صغيرة قذرة.. أو ما سيأتى لهم به أحد الاقارب من الكوخ البعيد.. إنما وهم واقفون إلى العمل يزدردون مأكلهم، محظوظ هذا الذى يحضر «جرايته» أمه أو أخوه الصغير سيقفون هم يرقبون بينما هو يأكل «جالساً» على كوم القطن.. وكلما تقدم اليوم تفقد أوجه الأطفال الشاحبة الباهتة، هذا القليل الذى تبقى لها من نضرة الصباح، وعندما ينتصف النهار يوحى منظرهم بعيونهم المتعبة التائهة أنهم على وشك أن يناموا، إنها ساهمة يعجب الإنسان كيف ترى..

كما يصف لنا حالة العمال الكبار خلال العمل فيقول.. إن هؤلاء العمال اللاهثين أنصاف العراة المبتلين، فى حركة غريبة تلفهم ستر الأتربة (إن الاقنعة ألزم ما تكون لعمل كهذا ولكن من يأبه لمثل هذا الذى يبدو ترفاً)، وكلما تكرر الإيقاع صار العمل أسرع.. ثم تسمع لهث هذه المخلوقات المتعبة وفجأة يتعالى صوت به بحة كأنه خرج من طيات الزمن اللا نهائى، صوت قلق الإنسانية المتعبة يصل حتى هنا وإلى جحيم هذا العصر، عصر هؤلاء الناس المعذبين...



الفصل الرابع

الوجود الاجتماعي لعمال الزراعة وكادحيه



ثورة المدينة ..

لا جدال على تخلف الريف عن المدينة، وهذا راجع إلى ارتباط المدينة بالثورة الصناعية التى قد أوجدت فى قلب المجتمع الحضرى مُركباً اجتماعياً موحداً فى مجالات العمل والإنتاج، ومتناقضاً فى المصالح والأهداف وقد تمثل هذا المُركب الاجتماعى فى طبقتى العمال والرأسماليين اللتين تجمعهما وحدة الأضداد ويفرقهما تناقض الأضداد كوضعية ضرورية لحياتهم فى المجتمع، مما جعل وجودهما مُركباً اجتماعياً ذا خاصية بركانية لا تكف عن الثورة إلى حد أن المدينة كوعاء إقليمى وحضارى لهذا المُركب قد تحولت أيضاً إلى منطقة بركانية وثورية تموج دوماً بالتناقضات الطبقية الحادة..

ومن ثم تولدت حتمية الصراع الطبقى، مما دفع العمال مبكراً من بدئ نشاطهم إلى ممارسة نضالات عفوية تم فيها تحطيم الآلات وتخريبها ظناً منهم أنها سبب شقائهم وليست الرأسمالية التى لم يعرفوا وقتها إلا بعض ظواهرها السطحية، حيث كانت معرفتهم بالحياة والمجتمع معرفة حسية محدودة، ولكن مع تزايد تجارب نضالهم وتشربهم بنظرية الاشتراكية العلمية.. كنتاج لمجهودات ماركس وانجلز.. تطورت معرفتهم إلى معرفة عقلية ومنطقية جعلتهم يدركون جيداً أن الصراع الطبقى هو قوة التاريخ المحركة فى كافة المجتمعات الاستغلالية وبالتالى يتحقق التقدم الاجتماعى بدونه..

وهكذا أدرك العمال ضرورة الصراع الطبقى وحتميته، ولهذا فهم يرفضون

عموماً نظرية الوفاق الطبقى فكراً وعملاً، يشهد على ذلك نضالات العمال التى لا تتوقف ضد مستغليهم، هذه النضالات العظيمة التى هى خير برهان على ثوريتهم الدائمة والمستمرة كوسيلة كفاحية إلى غاية اجتماعية وتقدمية تتجلى بشكل عام فى التقدم الاجتماعى الملموس فى حياة المدينة بينما بقى الريف فى وضع متخلف وفقير..

ووضع المدينة على هذا النحو وقد هيأ لها مركز القيادة فى الثورات الوطنية والديمقراطية، ولذلك وجدت فرصتها فى امتصاص أغلب ثمرات التقدم الاجتماعى الذى حققته هذه الثورات تاركة للريف وكادحيه فتات الفتات.

والثورة الوطنية فى مصر قد تأثرت بالمدينة وثورتها، حيث كانت القاهرة والإسكندرية وبقية المدن الكبرى هى معاقل الثورة الأساسية، وهذا ما جعلها ثورة مدنية محدودة لم تمتد إلى الريف لكى تهز أعماقه بُغية القضاء على العلاقات الإقطاعية والمتخلفة فيه، ومن ثم يتطور الوجود الاجتماعى لعمال الريف وكادحيه فينشأ الضمان الأكيد لتحقيق الثورة الشاملة ممثلاً فى تحالف العمال والفلاحين، وهذا ما يُفزع الاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال دون أى شئ آخر. حيث يذكرنا التاريخ الحديث أن مستر بيفن حينما قابل صدقى باشا ليفاوضه حول مشروع الدفاع المشترك، شكا له صدقى باشا من نمو الوعى والفكر اليسارى فى مصر، ولكن مستر بيفن سأله، هل لهذا الفكر امتداداته إلى الريف، فأجاب بالنفى، حينئذٍ طمأنه وزير خارجية بريطانية الاستعمارية وأحد قادة حزب العمال البريطانى..

ولذلك فالثورة المدنية المحدودة هى سبب التخلف الحضارى والاجتماعى الذى ما زال يعانى منه الريف فى بلاد الغرب المتقدمة صناعياً، حيث يبدو تخلف عمال الزراعة والتراحيل عن أخوتهم وزملائهم عمال الصناعة والتجارة كأبرز سمة من

سمات التخلف بين الريف والمدينة. يؤيد ذلك ما ورد بالتفسير الذى وضعته اللجنة الخاصة باتفاقية الحرية النقابية رقم ١١ الصادرة فى عام ١٩٢١ بشأن عمال الزراعة والذى جاء فيه.. أنه بينما يجب أن يعامل العمال الزراعيون من حيث الحرية النقابية بنفس الطريقة التى يعامل بها العمال الصناعيون إلا أنه لا يمكن إعطاؤهم الحق النقابى إلى الحد الذى سبق إعطاؤه فعلاً للعمال الصناعيين.. والجدير بالذكر أن واصفى هذا التفسير يمثلون فقط الدول الرأسمالية والصناعية الحديثة حيث كانت اللجنة المذكورة قاصرة على هذه الدول فقط..

ففى أمريكا البالغة الثراء توجد سمة تخلف عمال الزراعة عن عمال الصناعة جنباً إلى جنب البنوك الشامخة وناطحات السحاب، حيث يقول المناضل الأمريكى جورج مايرز.. يشترك كهنة ورهبان كاثوليك فى النضال فى سبيل المساواة بالحقوق المدنية بين البيض والزنوج، ويناضل عدد كبير منهم فى الريف ضد الجوع. ويؤيد بعض الكهنة معركة المزارعين المكسيكيين فى الولايات المتحدة الذين يريدون تشكيل نقابة عمال زراعيين منتمية إلى منظمة اتحاد العمل الأمريكى، كما يؤيدون نضالات نقابية أخرى.. وفى فنلندا التى يحكمها حزب اشتراكى ديمقراطى اسماً تتواجد أيضاً هذه السمة التى تحدث عنها ايركى سالوما بقوله.. صحيح أن رفع المستوى التنظيمى والسياسى لأجراء الزراعة يظل على جدول الأعمال، إلا أن هذه الفئة من الشغيلة قليلة العدد جداً إلى حد أن المسألة لم تعد لها تلك الأهمية الحاسمة التى كانت لها فى الماضى، ويبلغ عدد قاطعى الأشجار فى الغابات الفنلندية من ٣٠ إلى ١٣٠ ألفاً، حسب الموسم، وليس من السهل تنظيم هذه الفئة من العمال..

وهذه السمة لم تُضيق فقط الحركة الكفاحية لعمال المدن فى مواجهة مستعمريهم ومستغليهم بحيث كانت عاجزة عن الحصول عن العون والمدد من عمال الريف

وكادحيه باعتبارهم جيش الثورة الجبار، بل قد أوجدت أيضاً تناقضاً شاذاً فى صفوف الطبقة العاملة التى تستمد قوتها أساساً من وحدة صفوفها فى المدينة والريف معاً وفقاً للشعار الخالد.. يا عمال العالم اتحدوا.. وذلك نتيجة الهجرة الواسعة النطاق لعمال الزراعة ، والتراحيل من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل وطلباً للرزق، ومن البديهى أن هذه الهجرة تتسع مع اتساع البطالة فى الريف مما يؤثر حتماً على سوق العمل بالمدينة، حيث يستغل أصحاب الأعمال الرأسماليين هذه الظاهرة جرياً وراء الربح.. فيلجأون إلى تسريح عمالهم الأصليين وتشغيل العمال الريفيين الخام البعيدين عن الوعى والتنظيم مقابل أجور تافهة وضئيلة..

ومن ثم فقد أصبح هذا التناقض الشاذ يمثل مشكلة للحركات العمالية فى البلدان الرأسمالية عموما، ففى لبنان مثلاً حدث صدام بين عمال الزراعة ، وأخوتهم عمال الصناعة إلى درجة أن الندوة التى دعت إليها مجلة الحرية اللبنانية عشية العيد العالمى للعمال فى ١٩٦٧ .. قد ناقشت موضوع هذا التناقض وهذا نص المناقشة..

- صدام بين الصناعيين والزراعيين..

- حسن السيد.. ثمة مشكلة قد تبدو جانبية ، ولكنها أساسية بالنسبة لنا فى طرابلس، تلك هى مشكلة منافسة العمال الزراعيين لعمال الصناعة، وتوفيرهم الفرصة أمام أرباب العمل للتعنت مع الفريقين معهم بإعطائهم أجوراً أقل مما يستحقون.. ومعنا بقدرتهم على استبدالنا بالزراعيين متى شاءوا..

- محمد حورانى.. نظراً لاختلاف ظروف المعيشة فإن العمال الزراعيين مستعدون للقبول بأجور أقل مما نريد نحن لسد احتياجاتنا.. ومن هذه الفجوة ينفذ أرباب العمل .. لضرب بعضنا بالبعض الآخر..

- الياس البوارى.. هذه نتيجة لغياب النقابية عن وسط العمال الزراعيين، ولو

كان لهؤلاء قادة نقابيون لما حصل مثل هذا التصادم، فعمال الزراعة محرومون ليس فقط من قانون العمل وأحكامه، وصندوق الضمان وتقديماته، بل وكذلك من العمل النقابى، ولو كان فى الريف نقابات للعمال الزراعيين لفتحت مداركهم على واقعهم وواقع إخوانهم فى القطاع الصناعى، ونبهتهم إلى ضرورة تحاشى الصدام بين أصحاب المصلحة الواحدة..

- محمد حورانى.. ويجب التنبيه إلى .. أن استمرار هذا الحال على هذا المنوال لا يضرنا كعمال صناعة فحسب .. بل هو يضر بمصلحة البلاد.. فإن مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تظل بوراً لأن عمالها هجروها إلى المدينة..

- الياس البوارى.. يجب أن تنشأ نقابات للعمال الزراعيين، ويجب أن يعطى القادة النقابيون حريتهم فى التحرك..

ويتضح من هذا أن تخلف عمال الريف ، وكادحيه سوف يتبقى .. طالما لم تتمكن ثورة المدينة من شق طريقها إلى الريف خشية تطورها حتى يتجاوز حدود مصالح رأسمالية المدينة، ومن ثم تتحول إلى ثورة اشتراكية تعتمد فى نجاحها على التحالف الوثيق بين العمال والفلاحين، هذا التحالف الذى سوف يعبر عن تعاظم الوجود الاجتماعى لعمال الريف وكادحيه..



ثورة الريف ..

ليست المدينة وحدها وعاء للثورية، بل الريف أيضاً كذلك، حيث تفجرت فى قلبه وفى رحابه على مر التاريخ هبات وثورات فلاحية رائعة وعظيمة فجرها أجراء الريف وكادحيه بحكم كونهم قوى اجتماعية منتجة تصنع الحياة والخضرة على أرضه.. وبحكم كونهم أيضاً قوى اجتماعية مستغلة - بفتح الغين - ومدحورة من قبل المجتمع الإقطاعى والرأسمالى على السواء، مما قد سبب فى وجود تناقض حاد بينهم وبين مستغليهم، ولقد دفعهم هذا التناقض إلى خوض غمار الصراع الطبقى بحثاً عن حلٍ له حيث لا يتم تصفية مثل هذا التناقض إلا بالثورة الديمقراطية والاشتراكية..

ولهذا يسجل تاريخ النضال الريفى العديد من الهبات الفلاحية المبكرة التى شاعت فى أوربا فى القرن الثالث عشر والرابع عشر كثورة الرعاة فى (١٢٥١) والحركة الشعبية (١٣٢٠) فى جنوب الأراضى الواطئة وفرنسا، وحركة دلكينو فى إيطاليا (١٣٠٥)، وهبة ايتين مارسيل واليعاقبة فى فرنسا (١٣٥٧)، وثورة وات تايلر فى إنجلترا (١٣٨١) وانتفاضة الفلاحين فى ألمانيا (١٥٢٥) والثورة الفلاحية بقيادة حزب الثورة الزراعية لتحرير كراكوفيا من نير الاحتلال الثلاثى من روسيا وبروسيا ، والنمسا عام ١٨٤٦ - وفى سياق هذه الثورة التى لم تعش طويلاً أنشأ الفلاحون حكومتهم الوطنية الديمقراطية التى أصدرت بياناً بإلغاء الإتاوات الإقطاعية ، ووعدت بتوزيع الأرض بالمجان على الفلاحين.. وفى إيطاليا شارك الفلاحون فى الثورة ضد البابا والإقطاع، هذه الثورة الديمقراطية التى كونت جمعية

تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام المباشر بهدف القضاء نهائياً على سلطات البابا الدنيوية.. وبعد صدور ما يسمى كذباً بقانون الإصلاح الكبير فى روسيا عام ١٨٦١ الذى زاد من قيود الفلاحين ومن أغلالهم توالت انتفاضة الفلاحين وتصاعدت بتصاعد الإرهاب الدموى القيصرى الذى عم روسيا حيث كان الإعدام والنفى إلى سيبريا يتم بالجملة للفلاحين وأنصارهم.. ورغم هذا الإرهاب الوحشى فقد تزايد النضال الفلاحى فى روسيا إلى درجة أن قيصر روسيا ظل حبيس قصره لا يبارحه خوفاً على حياته التى فقدها على يد أبطال المنظمة الفلاحية المسماة «بجماعة الأرض والحرية» وذلك بعد أن كان يُنظر إلى هذا القيصر الدموى من قبل كافة الإقطاعيين والرجعيين فى أوربا كحارس لهم من خطر الثورات العمالية والفلاحية...

وفى آسيا حدثت هبات فلاحية معادية للإقطاع مثل هبة حاجى مول فى الهند عند بداية القرن الرابع عشر وحركة المنديل الأحمر الصينية فى نفس القرن والثورات التى حدثت فى كوريا فى ١٢٣٣ وفى آواخر القرن الخامس عشر. وسلسلة الهبات التى وقعت فى اليابان فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر..

وكذلك فى الوطن العربى، حيث وقفت العديد من الثورات ضد الحكم الإقطاعى القبلى كثورة الزنج الفلاحية ضد الخلافة العباسية فى بغداد فى القرنين الثامن والتاسع أى قبل قيام الثورات الفلاحية فى أوربا.. وفى مصر التى قد شهدت أول ثورة فلاحية على الإقطاع فى التاريخ القديم، نجد أن الفلاحين فى منطقة طهطا قاموا قومة رجل واحد ، ورفضوا دفع الضرائب الإضافية التى فُرضت عليهم وألحقوا الهزيمة بالقوات الحكومية التى حاولت إخضاعهم .. ثم هجروا أراضيهم وتفرقوا فى جماعات مسلحة وفى عام ١٧٩٥ ثار فلاحوا إحدى قرى مركز بلبيس ضد الشيخ عبد الله الشرقاوى .. ملتزم جباية الضرائب لما فرضه عليهم من ضرائب

إضافية ، واضطروه إلى إلغائها .. وذلك خلال العهد المملوكى. وفى عهد حكومة محمد على المركزية القوية استمرت ثورات الفلاحين نتيجة لنظام الضرائب الجائر ونظام التجنيد ، وإشاعة السُخرة. ففى عام ١٨٢١ تجمعت عدة آلاف من فلاحى مديرية قنا حول الشيخ أحمد الصالح من قرية السالمية الذى أعلن الثورة على الحكومة وسيطر على منطقة كبيرة من المديرية عين لها حاكماً من أتباعه، مما اضطر محمد على إلى إرسال بعض فرق الجيش لإخضاعه.. وتجددت الثورة بعد عامين على نطاق أوسع فى نفس المنطقة وكان يقودها أحمد المهدى ، ومركزها البصيرات القريبة من الأقصر، وقد طرد الثائر الفلاحى أحمد المهدى موظفى الحكومة ، واستولى على مخازنها بل أنه هدد بقواته الفلاحية مدينة قنا، ولم يتمكن جيش محمد على من اخضاع الثورة إلا بمشقة بالغة بعد حرق قرية البصيرات.. واتباع أكثر الأساليب وحشية ضد الفلاحين الثائرين منها : ربطهم إلى أفواه المدافع وإطلاقها، ويقال أن عدد انقتلى من الفلاحين بلغ الألف مما يدل على اتساع نطاق الثورة، وبعد عامين آخرين قامت ثورة ضد الحكومة فى فرشوط.. وكما دفعت مظالم محمد على الفلاح المصرى إلى الثورة، فإن مظالم الخديوي إسماعيل جعلته يعود إليها، ففى أوائل حكم هذا الخديوى ثار الفلاحون فى مركز أبو تيج بسبب نظام السُخرة وإجبارهم على العمل فى مزارعه بأجور زهيدة – وقد استدعى إخماد هذه الثورة إرسال عدة فرق من الجيش أضرمت النار فى عدة قرى.. والجدير بالذكر أن النضال الفلاحى فى مصر .. لم يكن قاصراً فقط على مواجهة مظالم الإقطاع المصرى بل تعداه إلى مقاومته التدخل الاجنبى يؤيد ذلك الهبات الفلاحية لمقاومة الحملة الفرنسية التى حدثت فى رشيد وشباس عمير وطنطا وتتا وغمرين والخانكة ، والشعراء وميت القرشي، والجمالية دقهلية..

وهذه اللمحات النضالية للفلاحين تبين أن الريف فى عمومه وعاءً للثورية

الكامنة التى تظهر وتختفى، حيث يبدو الصراع الطبقى فى الريف خافتاً على امتداد مسافات زمنية ومكانية طويلة، ثم سرعان ما يلتهب بغير مقدمات فتتفجر الثورية الكامنة من خلال هبات أجراء الريف وكادحيه التى كانت تتسم دوما بالتلقائية وعدم التنظيم وتفكك الثوار.. والسبب فى ذلك يتمثل فى بشاعة العلاقات الإقطاعية، التى كانت مدعمة بشكل مطلق بفكر رجال الدين وبرجعية وتأييد الكنيسة.. حيث كان الإقطاعى وفقاً لحقه السماوى يملك الأرض وما عليها من أجراء وفلاحين، وكان هو القاضى ، والمشرع والسلطة التنفيذية - هذا بخلاف حقوقه الخُلقية التى كانت تمس الحياة الشخصية ، والأخلاقية للكادح الريفى إلى حد خطوته المشروعة بالليلة الأولى مع العروس الجديدة لأى كادح فى الريف الأوربي.. ومن ثم لم تتطور معرفة الكادحين فى الريف التى بقيت مجرد معرفة حسية ناقصة بل ومتحجرة بحيث لم يعرفوا عن الإقطاع ورأس المال إلا بعض الظواهر السطحية القليلة مما جعل مطالبهم لا تتناسب أبداً مع حجم هباتهم وثوراتهم فى أرجاء الريف، حيث لم يجرءوا عموماً على المطالبة بإلغاء جميع الالتزامات الإقطاعية، بل اقتصرت مطالبهم على القليل من بعض واجباتهم ظناً منهم أن المطالب المحدودة قد تلقى قبولاً من الطبقة الحاكمة. ولقد أدى ذلك إلى فشل الحركات النضالية لكادحى الريف (عمال الزراعة) وفلاحيه...

ورغم هذا فقد بُهرت بعض التيارات الثورية الحديثة بمظاهر النضال الفلاحى فراحت تبالغ فى ثورية الفلاحين بشكل زائد، ومن هذه التيارات، تيار الفوضويين بزعامة باكونين الذى كان يرى أن الفلاحين يتمتعون بثورية مطلقة، وكان ذلك راجعاً إلى جهل أعضاء هذا التيار بدور العمال الكفاحى فى التاريخ العالمى ولذلك كانوا يحسبون أن الفلاحين على استعداد للقيام بالثورة فوراً، وعلى هذا الدرب تقريباً كان يمشى أعضاء جماعة الأرض ، والحرية فى روسيا، حيث كانوا ينظرون إلى الفلاح والمشاعة الريفية

كمثلهم الأعلى .. وكان ذلك أيضاً راجعاً إلى إيمانهم بأن القوة الثورية الأساسية ليست الطبقة العاملة بل الفلاحين، ولذلك كتب المناضل والمفكر الروسى «هرزن» يقول.. بأنه من الممكن القيام بثورة يلعب الفلاحون فيها الدور الذى يخص العمال الصناعيين فى النظريات الاشتراكية الغربية، وأن ثورة الفلاحين هذه يمكن أن تأخذ طابعاً اشتراكياً بسبب عناصر المعيشة المشتركة التى مازالت موجودة فى القطاع الريفى..

وفى مواجهة هذا الرأى برز رأى آخر قدمه ماركس ، وانجلز من واقع خبرتهما العميقة بحركة التاريخ وعلم المجتمع ولقد أوضح هذا الرأى مدى ثورية الفلاحين الذين أصبحوا على مر الأيام طبقات اجتماعية مختلفة تبدأ بطبقة أغنياء الفلاحين، وتنتهى بطبقة الفلاحين الكادحين .. ثم طبقة الأجراء من عمال زراعة وتراحيل، وذلك من حيث تواجد هذه الثورية ومن حيث تلاشيها..

وهذا الرأى العلمى يربط الوجود والتلاشى لثورية الفلاحين بمدى تحالفهم محلياً وعالمياً بالعمال الذين يصفهم ماركس وانجلز بقولهما.. ليس بين جميع الطبقات التى تقف الآن أمام البورجوازية وجهاً لوجه إلا طبقة واحدة ثورية حقاً هى «العمال» فإن جميع الطبقات الأخرى تنحط ، وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى أما العمال فهم على عكس ذلك، أخص منتجات هذه الصناعة.. ومن ثم فإن تحالف الفلاحين مع العمال هو ضمان تفجير ثورية الريف الكامنة ، يؤكد ذلك ما قاله ماركس بمناسبة مشروع جوتا.. تكون البرجوازية الصغيرة المؤلفة من صغار التجار والصناع والفلاحين ليست ثورية إلا على ضوء تحولها الوشيك إلى صفوف العمال، أى إلى الحد الذى تنضم فيه إلى العمال مدفوعة بما يتهددها من خطر الفناء..

ولذلك فإن هذا الرأى قد وثقته الحياة وأصبح نظرية أساسية فى كل الثورات الاشتراكية والديمقراطية الناجحة، حيث كان قبل ذلك، أى قبل ظهور نظرية

التحالف المذكورة، كانت ثورات الريف تصاب بالفشل كما كانت ثورات المدن تظل قاصرة ومحدودة..

ونظرية تحالف العمال والفلاحين التى قد انبثقت من الفكر الاشتراكى العلمى هى امتزاج ثورية الفلاحين بالفكر الاشتراكى من خلال ربط النضال الفلاحى بنضال عمال المدن.. ومن ثم يتم تعميق ثورية الفلاحين وتأصيلها بحيث تعطى ثورة الريف كل أسلحة النصر كما يقول العم هو.. أن صمودنا منذ الهجوم الأمريكى علينا عام ١٩٦٥ .. إنما يثبت رسوخ نظامنا الاشتراكى التعاونى فى الريف وأن الوطنية التقليدية للفلاحين فى فيتنام ممتزجة بالاشتراكية وحب الاشتراكية قد انغرست عميقة فى ضمير الفلاح الفيتنامى.. وهذا سلاح من أمضى أسلحة النصر..

ومن خلال هذا التحالف ظهرت ثورية الفلاحين الجديدة التى قد تعاظمت بعد نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا عام ١٩١٧، حيث كان نجاحها المظفر يمثل برهاناً ساطعاً على صحة ، وثبات نظرية الاشتراكية كمرشد للعمل أمام كافة الشعوب التواقة إلى الحرية ، والعدل ، والمساواة، كما كان نجاحها أيضاً بمثابة تأكيد لضرورة تحالف العمال والفلاحين كشرط لتحقيق الثورة الديمقراطية فى الريف وضمان تطورها واستمرارها..

وقد بدا تعاظم هذه الثورية الريفية بتفجير أول ثورة ريفية ناجحة قام بها الفلاحين والرعاة فى منغوليا الإقطاعية ، والقبلية فى الربع الأول من هذا القرن بفضل التحالف الوثيق بين فلاحى منغوليا وعمال الاتحاد السوفييتى وطن الاشتراكية الظافرة..

وهكذا قدم الرعاة والفلاحون فى منغوليا مثلاً رائعاً جداً على إمكانية نجاح ثورة الريف التى كانت تتصف بأنها ثورة مدفونة وكامنة، وذلك بانتزاع السلطة السياسية بواسطة العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين لأول مرة فى التاريخ بهدف تغيير

المجتمع القبلى والإقطاعى وجعله مجتمعاً تقدمياً يتجاوز مرحلة الرأسمالية ويتخطاها تماماً إلى مرحلة الاشتراكية، وهذا المثل المنغولى لم يتضمنه الأدب الاشتراكى الكلاسيكى، ولكن الحياة قد أثمرته بفضل نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية، كما يتنبأ هذا الأدب بأن العامل الزراعى والفلاح الكادح سوف يحقق كلٍ منهما وجوده الاجتماعى والسياسى على هذا النحو الخلاق..

والمثل المنغولى لا يعنى غير أن الوضع العالمى قد تهيأ لقبول ثورة الريف الزراعية فكراً وعملاً، ولذلك فقد تطور هذا المثل تطوراً هائلاً بواسطة أفكار الرئيس ماوتسى تونج قبل مذبحة شنغهاى الشهيرة عام ١٩٢٧.. حيث نظم الجنرال الخائن تشيانج كاى تشيك انقلابه الدموى ضد الثورة الصينية وقام بتقتيل العمال والفلاحين وأعضاء الحزب الشيوعى فى مدينة شنغهاى وغيرها من المدن التى أصبحت مركزاً للثورة المضادة ووكراً للخونة والإقطاعيين الهاربين من وجه ثورة الريف الزراعية التى قال عنها الرئيس ماو..أن محتوى الثورة الصينية الديمقراطية حسب توجيهات الأمية الشيوعية واللجنة المركزية، وهو الإطاحة بحكم الإمبريالية وآداتها أمراء الحرب فى الصين لإتمام الثورة الوطنية ، وتحقيق الثورة الزراعية للقضاء على الاستغلال الإقطاعى الذى تمارسه طبقة العتاه ، والوجهاء على الفلاحين..

ولم تحدث مذبحة شنغهاى هذه إلا لوجود فجوة فى تحالف العمال والفلاحين نتيجة تهاون الجناح اليمينى فى الحزب الشيوعى الصينى مع الحزب الكومبيتانج، حيث تزايد ارتباطه بهذا الحزب بينما هجر الفلاحين ، ونضالهم مما جرأ الكومبيتانج على ارتكاب هذه المذبحة بقيادة تشيانج كاى تشيك، وذلك رغم تحذيرات «ماو» التى سجلها تقريره عن حركة الفلاحين فى مقاطعة هونان التى سافر إليها ومكث بها ٣٢ يوماً بقصد كتابة هذا التقرير الذى قد تم إنجازه فى مارس عام ١٩٢٧، أى قبل وقوع مذبحة شنغهاى التى وقعت فى ١٢ أبريل عام ١٩٢٧..

وكان الفلاحون فى مقاطعة هونان يعيشون كليةً فى مناخ الثورية الريفية الجديدة، وقد طوروا نضالهم بشكل رائع، حيث نظموا أنفسهم فى اتحادات فلاحية متحالفة مع نقابات العمال، وكانت هذه الاتحادات تضم أكثر من مليونى فلاح فقير ، وكادح قاموا بتحقيق أشياء جديدة على عالم الريف، فقبضوا بقوة على السلطة السياسية والاقتصادية فى المقاطعة بحيث أصبحت كل السلطة قولاً وفعلاً لاتحادات الفلاحين التى قامت بأعمال كان أبرزها:

١- توجيه الضربات لملاك الأراضى سياسياً بتحطيم هيبتهم تماماً، إزاحة سلطتهم عن مكانها فى مجتمع الريف، عن طريق معاقبتهم مادياً بالحبس والغرامة، وأدبياً بتنظيم مواكب التشهير، حيث يلبسون الطراطير التى تحمل أسماؤهم ويمشى بهم الموكب بينما تقرع الدفوف والصاجات..

٢- توجبه الضربات لملاك الأراضى اقتصادياً، بالحظر الشديد على بيع الأرز خارج المنطقة وحظر احتكاره وارتفاع سعره، ومنع الرهونات ، وزيادة الإيجارات أو فسخ عقود الأرض، وفى الوقت نفسه تم تخفيض الإيجار والفائدة..

٣- الإطاحة بحكم العتاه المحليين والوجهاء الأشرار، وقلب سلطة البندر ونقطة البوليس..

٤- الإطاحة بقوة الإقطاعيين المسلحة ، وتأسيس قوات ثورية للفلاحين، والقضاء على سلطة سعادة حاكم المحافظة..

٥- إشاعة الدعاية السياسية وجهرتها، بحيث هضمها ، وتمثلها أبسط الفلاحين والعمال الزراعيين الذين راحوا يرددون عن قناعة ، وإيمان الشعارات السياسية القائلة.. تسقط الإمبريالية - يسقط أمراء الحرب - يسقط الموظفون القساه - يسقط الوجهاء الأشرار.. ولهذا فقد طارت هذه الشعارات بغير أجنحة

إلى ملايين من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال..

وما تم فى مقاطعة هونان كان جديداً على الحياة الريفية الراكدة، ليس فى الصين وحدها، بل فى العالم أجمع، ولهذا فقد قوبل ، وللأسف مقابلة غير طيبة من بعض العناصر اليسارية والتقدمية، حيث أزعج الأحلام العذبة لكل الرجعيين فى المدينة والريف على السواء، مما دفعهم إلى شن حملة مسعورة من الشائعات ضد العمل النضالى لفلاحى هونان الذين فقدوا تعاطف الكثير من العناصر المحبة للفكر الثورى، هذه العناصر التى جرفها تيار الشائعات الرجعية ، وما تدعيه من فظاعة العمل الثورى فى مقاطعة هونان.. أما التقدميون جداً فلم يزيدوا عن القول، هذه أمور حتمية فى مجرى الثورة ولو أنها فظيعة..

ولكن «ماو» وحده هو الذى قدم تقييماً موضوعياً صادقاً حول الأحداث الفلاحية فى هونان، حيث قال.. ولكن الحقيقة كما ذكرنا سابقاً، هى أن الجماهير العظيمة من الفلاحين قد نهضت لأداء رسالتها التاريخية، وأن القوى الديمقراطية فى الريف قد نهضت للإطاحة بالقوى الاجتماعية فيه، ثم يقول أيضاً عن أحداث هونان.. وقد حقق الفلاحون فى أشهر قلائل ما سعى إليه الذكتور – صن يات صن – ولكنه عجز عن تحقيقه خلال الأربعين سنة التى سخرها لخدمة الثورة الوطنية..

ورغم صدق هذا التقييم وموضوعيته فقد رفضه الجناح اليمينى المسيطر على الحزب الشيوعى الصينى، ولكن الأحداث الثورية فى الصين أكدت ما قاله «ماو» وخاصةً تحذيراته العبقرية والللماحة التى قال فيها.. أن كل ما يقال ضد حركة الفلاحين يجب تصحيحه بسرعة، وكل الإجراءات الخاطئة التى اتخذتها السلطات الثورية، فيما يتعلق بحركة الفلاحين يجب أن تصحح على وجه السرعة، وبهذا وحده يمكن إفادة مستقبل الثورة بعض الفائدة، ذلك لأن النهضة الراهنة التى تشهدها حركة الفلاحين

هى حدث هائل، ولن تنقضى إلا فترة قصيرة حتى يهب فى هذه النهضة مئات الملايين من الفلاحين فى مقاطعات الصين الوسطى الجنوبية ، والشمالية بسرعة خارقة، وقوة خارقة كالعاصفة العاتية، لا تستطيع أية قوة أخرى مهما تكن عظيمة، أن تقف فى وجهها، وهم سوف يحطمون جميع القيود والأغلال التى تكبلهم، وينطلقون قُدماً فى الطريق المؤدى إلى التحرر، وسوف يقذفون فى غياهب القيود بجميع الإمبرياليين وأمراء الحرب، والموظفين الفاسدين، والعتاه المحليين، والوجهاء الأشراء، أما الأحزاب الثورية، والرفاق الثوريين فإنهم سيجدون أنفسهم جميعاً أمام اختبار الفلاحين الذين سيقررون قبولهم أو رفضهم، أتسير على رأس الفلاحين وتقودهم، أم تقف وراء ظهورهم معيناً لهم، أم تقف فى وجوهم تناهضهم، إن لكل صينى الحرية أن يختار أحد هذه المواقف الثلاثة بيد أن الظروف ستجبرك على الاختيار العاجل..

وقد ظلت هذه التحذيرات بغير صدى تقريباً حتى فاق ثورى الصين من صدمتهم الأليمة التى سببتها مذبحة شنغهاى، حيث عرفوا بتجربتهم الذاتية الطبيعة الطبقية الخائنة والمزدوجة للرأسمالية الوطنية، ومن ثم فقد بدأوا على الفور يتمثلون أفكار «ماو» الصحيحة فكراً وعملاً.. ولهذا انتقل مركز الثورة إلى الريف محققاً العديد من القواعد الثورية ، والمناطق الحمراء فى الجبال والوديان. وكان ذلك يعنى أن جغرافية الثورة بدأت تتغير كما يمكن أن تتغير مناطق الزلزال والأعاصير بسبب تفاعلات جيولوجية تتم فى جوف الكرة الأرضية، ولذلك شهد العالم لأول مرة فى تاريخه أن المدينة قد تخلت عن ثوريتها إلى الريف. وقد أدى ذلك إلى انعكاس وقلب ظاهرة تخلف الريف عن المدينة سياسياً واجتماعياً فقط، بمعنى أن الريف أصبح يصدر الثورة والمدينة تصدر الثورة المضادة..

ومن خلال قلب ، وانعكاس ظاهرة تخلف الريف عن المدينة بفعل التغيير الجغرافى للثورة الصينية، تحقق أرقى وجود سياسى واجتماعى للفلاح الكادح والعامل

الزراعى، بحيث أصبح الوجود الذى يعيشه العمال الزراعيون يفوق بكثير الوجود الذى كان يتمتع به عمال الصناعة فى المدن الصينية، حيث كان العمال الزراعيين يشاركون فى قيادة السلطة الحمراء فى الريف الصينى، فى حين كان عمال الصناعة يعيشون على هامش الحياة السياسية فى المدن الصينية وكانوا يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة.. وحيث كانت عدالة توزيع الدخول حقاً ثورياً مقدساً فى مناطق السلطة الحمراء، فى حين كان لا ينعم عمال المدن الصينية بمثل هذه العدالة..

ونعود إلى سمة التغيير الجغرافى الذى حدث فى الثورة الصينية فنقول إنها من أبرز سمات القرن العشرين الذى شهد تعاظم ثورات الريف، حيث حققت نجاحات رائعة فى آسيا ، وأفريقيا وعلى بعد خطوات فقط من أمريكا بلد الإمبريالية والحرب، وكان فتى هذه الثورات وبطلها الأسطورى ، هو المناضل الريفى الذى تشرب الفكر الاشتراكى بلهفة الظمآن، ومن ثم رفع وجوده شامخاً يناطح السحاب بما صنعه من أمجاد يفخر بها العصر، فقد مشى على قدميه صامداً مشوار المسيرة الكبرى فوق أرض الصين المترامية حتى أحرز النصر الحاسم، وهزم بجدارة كبار جنرالات الحرب الفرنسيين .. ونحر غرورهم وغطرستهم بين أطلال قلعة «ديان بيان فو» الشهيرة – ومازال يسحق المعتدين الأمريكيين ، ويدك أنوفهم بنعاله ليصنع انتصار الحياة فى ربوع فيتنام، وأطاح نهائياً بأحلام المظليين الفرنسيين الفاشست حتى عاد بترول الجزائر للجزائر ، وكرْم الجزائر للجزائر الحرة المستقلة – وعلى أرض أمريكا الجنوبية حقق النصر المبين للإنسان الكوبى ، وفجر الحقد والغضب والثورة فى غابات بوليفيا ومناجمها، وفى كل بقاع أمريكا اللاتينية ضد اليانكى اللعين..

ولذلك فقد بُهر شباب العالم ومفكروه بالثورات الريفية ، وخاصةً بعد الهبَّات الثورية التى عمت الريف فى أمريكا الجنوبية بفضل التجربة الكوبية العظيمة وما قدمته من تطوير رائع لثورة الريف، هذه الثورة التى كان يرى فيها الشهيد.. شى

جيفارا.. أنها كفيلة بالقضاء على الإمبريالية الأمريكية لو تعددت وتزايدت فى وقت واحد بحيث تتواجد فيتنام ثانية وثالثة الخ..

ومن المفكرين الذين بُهروا بثورة الريف المناضل الشاب.. ريجى دوبريه.. الذى يؤكد أن الريف والجبل يمثلان البوتقة الوحيدة لانصهار المناضل الثورى، أما المدينة فهى مكان الراحة والمتعة والخنوع والبرجزة، ولهذا فإن أى مناضل يعيش فى المدينة فإنه سوف يتحول إلى بورجوازى بما فى ذلك العمال أنفسهم، وذلك بعكس الريف والجبل اللذين يحولان البرجوازى ، والفلاح إلى عمالي ثائر، ولهذا فإن الثورة الأساسية ، وليست قوة القيادة ، أو الأيدلوجية هم الفلاحون الفقراء نتيجة أن معارك الثورة الرئيسية تتم فى الريف ، وليست فى المدينة التى قال عنها فيدل كاسترو.. أن كل من يعيش فى المدينة هو بورجوازى...

وهذا الرأى فى عمومه كتنظير متطور وجديد لثورة الريف رغم ما فيه من مبالغة سوف يكون خير مرشد لشعوب البلاد النامية لتحقيق ثوراتها الزراعية التى تُلاقى عادةً العديد من العقبات والصعاب، مما يعوق قيام أى إجراءات تقدمية فى الريف فى حين أنها تتم بسهولة فى المدينة، كما هو الحال فى بلادنا حيث تمت إنجازات اقتصادية واجتماعية هائلة فى المدينة بينما لم يشهد الريف مثلها ، ولهذا بقى ريفاً رأسمالياً فى جملته، وقد نتج عن هذا وجود تناقض فى وضعنا الثورى لا يحل إلا بثورة فى الريف الذى يضم أغلبية السكان، على أن يكون عصب هذه الثورة وقوتها الأساسية ممثلاً فى كادحى المدينة والريف، وهذا الطريق الوحيد أمام ثورة البلاد النامية للقضاء على تخلف الريف عن المدينة، وتخلف عمال الزراعة والتراحيل عن زملائهم عمال الصناعة...



تحالف العمال والفلاحين..

لقد سبق أن أوضحت أن تحالف العمال والفلاحين ، هو الركيزة الأساسية لنجاح الثورات الوطنية والاشتراكية، ويمثل الضرورة الملحة لاستمرار هذه الثورات لتمضى نحو آفاقها الاجتماعية ، وغاياتها التقدمية .. ولذلك فإن ما يعانيه تحولنا الاجتماعى فى الريف من متاعب وما يعانيه فقراء الريف وأجرائه من تخلف شديد وفقر مدقع يعود بالدرجة الأولى إلى غياب التحالف العظيم بين العمال والفلاحين، هذا التحالف الذى أبرز فكراً وواقعاً من خلال الثورات الوطنية والديمقراطية التى شهدتها أوربا فى القرن التاسع عشر ، وخاصةً ثورات عام ١٨٤٨ الذى وصفه المؤرخون البورجوازيون بالعام المجنون ففى يناير من هذا العام اندلعت نار الثورة فى جزيرة صقلية الإيطالية، وبعدها مباشرةً هب عمال باريس الشجعان وقاتلوا ببسالة أمام المتاريس حتى سحقوا جيوش الملك فيليب وأرغموا الحكومة المؤقتة على إعلان الجمهورية فى فرنسا، وفى آخر فبراير وأول مارس عمت الثورة كل الدويلات الألمانية الجنوبية والغربية المجاورة لفرنسا، وفى الوقت نفسه اندلعت حركة التحرير الوطنى فى المجر التى كانت خاضعة لمملكة النمسا المتعددة القوميات والتى كانت سجناً للشعوب. وفى ١٣ مارس قامت الثورة فى قلب فيينا عاصمة النمسا نفسها، كما قامت فى برلين عاصمة بروسيا وفى آخر مارس تعرضت إنجلترا إلى مرحلة ثورية جديدة أوجدتها الحركة الميثاقية..

وكانت تستهدف هذه الثورات التى خاضها العمال والفلاحون جنباً إلى جنب

لأول مرة فى التاريخ القضاء على الملكيات المطلقة، والملكية الإقطاعية، وتحقيق التحرر الوطنى من نير الظلم الأجنبى، ثم إنشاء دول وطنية ديمقراطية لحماية الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين.

كما كانت أحداثها تمثل كنوزاً هائلة من خبرة صراع الطبقات مما جعلها تُثرى الفكر الاشتراكى وعلم تغيير المجتمع ثراءً بالغ السخاء.. ومن ثم أصبح تحالف العمال والفلاحين فكرة سياسية هامة بفضل رواد الاشتراكية الأوائل، ماركس، وانجلز، ولينين، وماوتس تونج الذين قادوا وعاشوا أحداث الثورات الأوربية، واستخلصوا منها بعبقريتهم أبلغ الدروس التى أوضحت هذا الجوار الثورى والجدلى بين العمال والفلاحين، هذا الجوار الذى نشأ على أرضية اجتماعية واقتصادية متجاورة جدلياً أيضاً، حيث كانت همومها واحدة بل ومشتركة كما يقول ماركس.. لا يتميز استثمار الفلاحين عن استثمار العمال الصناعيين إلا من حيث الشكل، فالمستثمر هو هو أى الرأسمالى. إن الرأسماليين كلاً بمفرده يستثمرون الفلاحين كلاً بمفرده، وبواسطة الرهن والربا. إن طبقة الرأسماليين تستثمر طبقة الفلاحين بواسطة الضرائب.. ويقول أيضاً.. بل إن الفلاح يقدم عادةً إلى المجتمع الرأسمالى أى إلى طبقة الرأسماليين جزءاً من أجرته.. ثم يؤكد نفس المعنى بقوله.. أن أرض الفلاح الصغير لم تعد سوى ذريعة تتيح للرأسمالى أن يجنى من الأرض، ربحاً، وفائدة، وريعاً، وأن يترك لمالك الأرض نفسه أمر الاهتمام بالطريقة التى يراها ناجحة للحصول على أجرته..

ولا شك أن هذا الوصف العلمى لظروف الفلاحين المتقاربة لظروف العمال اقتصادياً واجتماعياً هو بمثابة الأرضية التى نشأ عليها الجوار الثورى للعمال والفلاحين باعتبارهما صناع الحياة فى الريف والمدينة - كما أنه بمثابة الوجود الفعلى

لفكرة التحالف التى تحدث عنها ماركس قائلاً.. إن مصالح الفلاحين المقهورة فهماً صحيحاً لابد أن تدفعهم إلى التحالف مع عمال المدن. إن الفلاحين يجدون حليفهم وقائدهم الطبيعى فى عمال المدن المدعوون إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالى..

وكان ماركس قد طور هذه الفكرة السياسية الهامة فى رسالته إلى انجلز المؤرخة فى ١٦ أبريل عام ١٨٤٩ التى ذكر فيها.. كل شئ فى ألمانيا سيتوقف على إمكانية دعم الثورة العمالية بطبعة جديدة لحرب الفلاحين.. وهذا يعنى تعميقاً لفكرة التحالف وتقديراً أكثر لثورية الفلاحين بعد مشاركتهم النشيطة فى ثورات العام المجنون وخاصةً فى ألمانيا، حيث تحالفوا مع العمال وناضلوا معهم جنباً إلى جنب، وحضروا بأعلامهم الحمراء كل المؤتمرات التى دعت إليها الجريدة الرينانية الاشتراكية، واتحاد عمال كولونيا..

وقد تناول لينين فيما بعد فكرة التحالف العظيمة وطورها بحيث أصبحت نظرية جديدة للثورة الاشتراكية التى لا تتحقق أبداً بواسطة العمال المعزولين عن بقية الجماهير بل بواسطة العمال القادة المتزعمين فكراً وعملاً، والذين لهم حلفاء فى شخص أنصاف عمال المدن، وفى شخص العناصر الكادحة فى الريف..

وبعد تنظير التحالف وتطويره أصبح علماً ، وفناً له قواعده وأصوله واحتمالات نتائجه سلباً وإيجاباً. كما أصبحت ممارسته تحتاج إلى مرونة ومقدرة، وإلى جهد وصبر، وإلى إبداع وخلق، بحيث أصبح تحقيقه على هذا النحو يتطلب ضرورة توافر الأمور التالية..

أولاً.. لا يتم التحالف بين العمال والفلاحين جملةً واحدة أو على المشاع بل يتم فقط جدلياً وفق التحديدات الفئوية للفلاحين بحيث يكون تحالفاً نسبياً بمعنى أن يكون قوياً ومتيناً وأشد إلحاحاً مع الفلاحين المعدمين والفقراء أما فئات الفلاحين

الأخرى فيتدرج التحالف معهم من حيث الثورة والاستقرار لاختلافهم عن الفلاحين الفقراء كماً وكيفاً، كما تعلمنا خبرة الثورة الروسية على لسان قائدها لينين بقوله.. كلما تعاظمت الحرية الفعلية التى يظفر بها الفلاحون. اتحد الفقراء فيما بينهم بمزيد من السرعة، وأسرع الفلاحون الأغنياء بالاتحاد مع البورجوازية كلها، لندعهم إذن يتحدون فإننا لا نخاف هذا الاتحاد مع أننا نعلم تمام العلم، أن هذا الاتحاد سيزيد من قوة الفلاحين الأغنياء، لأننا سنتحد بدورنا وسيكون تحالفنا، تحالف الفلاحين الفقراء مع عمال المدن أكثر عدداً بما لا حد له، إنه سيضم عشرات الملايين ضد تحالف مئات الألوف ونحن نعلم أيضاً أن البورجوازية ستسعى جهدها (وهى تسعى جهدها منذ الآن) لكى تجتذب الفلاحين المتوسطين إلى جانبها بل الفلاحين الصغار أيضاً.. ويقول كذلك.. ينبغى لنا إذن أن نفتح عيون الفلاحين الفقراء دون تأخير وأن نوطد سلفاً تحالفهم الخاص مع عمال المدن ضد البورجوازية برمتها..

وتعلمنا أيضاً خبرة الثورة الصينية، كيف يطبق هذا التحالف نسبياً وذلك على لسان قائدها «ماو» بقوله.. من الضرورى أن نتحد مع الفلاحين المتوسطين فمن الخطأ ألا نفعل ذلك، ولكن على من تعتمد الطبقة العاملة ، والحزب الثورى فى الريف لأجل الاتحاد مع الفلاحين المتوسطين وتحقيق التحول الاشتراكى فى كل الريف؟ على الفلاحين الفقراء وحدهم طبعاً، هكذا فعلنا يوم خضنا النضال ضد ملاك الأرض وأجرينا الإصلاح الزراعى ، وينبغى أن نفعل الآن كذلك ونحن نناضل ضد الفلاحين الأغنياء وغيرهم من العناصر الرأسمالية لأجل إجراء التحويل الاشتراكى فى الزراعة..

ثانياً.. ضرورة الحزب السياسى لإنجاز التحالف ، وتحقيق استمراره كما قد تم فى

جميع الثورات الوطنية والاشتراكية الناجحة ولهذا يقول ترونج تشن أحد قادة فيتنام الشمالية.. لم تكن تعبئة الفلاحين تتم باستثارة الحماس ولكن بالتنظيم فى حزب..

ثالثاً.. تتوقف حياة التحالف على عمل مشترك وهدف مشترك للعمال والفلاحين باعتبار ذلك وسيلة نضالية مشتركة إلى غاية اجتماعية مشتركة أيضاً.. ويتحدث لينين عن العمل المشترك الذى يجب أن يسود التحالف فيقول.. لا يمكن تأمين التحالف بين العمال والفلاحين إلا بعمل مشترك يمتحن هذه التدابير على نار النشاط العملى.. وهذا العمل المشترك يتخذ أشكالاً ومظاهر مختلفة أبرزها مشاركة العمال والفلاحين معاً فى الحرب الثورية، ولهذا قال ماو.. أن تأسيس الجيش الأحمر وقوات الأنصار والمناطق الحمراء، وتطورها يمثلان الشكل الأعلى لنضال الفلاحين تحت قيادة العمال فى الصين المستمرة.. وأبرز هذه الأشكال أيضاً مشاركة الفلاحين فى حل مشاكل الغذاء والتموين للعمال وعائلاتهم كما حدث فى الاتحاد السوفييتى خلال حروب التدخل بعد الثورة مباشرةً، حيث أعطى الفلاحون الفقراء الدولة الاشتراكية ٤٠ مليون بود (مكيال روسى) من الحبوب بينما لجأ الفلاح الغنى إلى بيع حبوبه فى السوق السوداء بسعر يزيد على السعر الرسمى عشر مرات. ولهذا يرى لينين أن الفلاح الفقير هو فلاح كادح، وهو رفيق حقيقى للعامل الاشتراكى وآمن حليف له وأخوه فى النضال ضد نير الرأسمالية، أما الفلاح الغنى فهو مضارب وهو حليف الرأسمالى العدو الطبقى للعامل.. أما الهدف المشترك فلابد أن يكون واضحاً ومفهوماً للعمال والفلاحين حتى أبسط الناس فيهم، لكى لا يكون التحالف أمام أنظارهم من أجل التحالف، بل من أجل غاية اجتماعية تقدمية تمس حياتهم مباشرةً مثل التحول الاجتماعى فى الريف بواسطة إصلاح زراعى جذرى يحقق حلم الفلاح فى الحياة والأرض، وخير شاهد على أهمية وضوح هذا الهدف ما جاء فى بحث عن معركة ديان بيان فو الشهيرة حيث كتب بطلها

الجنرال جياب يقول.. لقد ساهم الاصلاح الزراعى بدور حاسم فى هذا النصر التاريخى، وشرح بعد ذلك قائلاً.. كانت المقاومة تبلغ أوجها وتدخل فى مرحلتها الفاصلة، وكان جيش الشعب يوشك أن يشن الهجوم المضاد الحاسم، وقد فاض الحماس الثورى بمئات الألوف من الفلاحين، وكانوا يتدفقون إلى الجبهة بحثاً عن أى مهمة يقومون بها سواء فى القتال أو خدمة الجيش، ثم جاءت الأنباء بصدور قانون الإصلاح الزراعى وبتوزيع الأرض على الفلاحين، وحينما انتشر فى خطوط القتال سرت دفعة من الحماس، لم يكن لها مثيل، وكان الجنود كلهم تقريباً من الفلاحين..

رابعاً.. لابد من نمو شخصية الفلاح الكادح ، والعامل الزراعى، حتى تتخلص هذه الشخصية من غربتها الاجتماعية ومن عقدة الخوف الخرافى العالقة بها، ومن ثم تزداد وعياً وثورية فتستطيع بكل ثقة مواجهة تحديات التسلط الإدارى فى الريف، وتحديات أغنياء الريف ، والإقطاعيين، وكذلك تحديات العدو الخارجى بالدرجة الأولى، ويجب أن لا تخشى أبداً من نمو الشخصية الفلاحية خوفاً من التفوق الريفى والثورى تفوقاً يتجاوز قوى الثورة بالمدينة..

خامساً.. إشاعة الوعى بين عمال الزراعة والتراحيل وشدهم بقوة إلى العمل السياسى ، والنقابى بالكفاح المتواصل معهم بغير قيود وذلك للحصول على حقوق وامتيازات زملائهم عمال المدن لأن هؤلاء وحدهم هم همزة الوصل بين عمال المدينة والفلاحين فى تحالفهم، لانتسابهم الطبقى إلى العمال، وانتسابهم العائلى والإقليمى إلى الفلاحين، وهذا يجعلهم يقدمون إلى إخوتهم عمال المدن معرفتهم الصادقة والعميقة عن طبيعة الفلاحين من حيث العادات والأعراف ومن حيث التطلعات الطبقية والوضع الطبقى.. ومن ثم تتطور المعرفة الحسية الناقصة لدى هؤلاء العمال الزراعيين وتصبح معرفة عقلية ونظرية – وهذا يعنى نمو وعيهم

الذى سوف يخدم قضية التحالف، والجدير بالذكر أن الكوادر السياسية التى تتولد من وسط هؤلاء العمال أقدر الناس على فهم نفسية الفلاحين فهماً يفوق فهم العلماء والفلاسفة، وأقدرهم أيضاً على فرز التناقضات فى الريف بفضل التمايز المحسوس بين الفلاح الفقير والكادح وبين الفلاح الغنى والمتوسط، ثم تقديم طريقة حل هذه التناقضات بما يتفق وظروف الثورة والتحالف..

سادساً.. أن أهم شئ ينمى روح التحالف هو قوة المثل الذى يقدمه مبشروا التحالف بالريف، وذلك بالفهم العميق لمزاج الفلاحين ، ومصادقتهم بإخلاص، بواسطة الحياة معهم كليةً ومشاركتهم العيش والملح، بحيث لا يتأفف مبشروا التحالف من أكل خبز البتاو الردئ الذى يلوى الأمعاء، وكذلك «لبصل الحراق والمش أبو دوده»، ولا يزدرى أى واحد منهم من النوم فى الجرن وفى الزريبة وعلى قبة الفرن، ولا يصاب بالقرف والغثيان من قملهم وبراغيثهم، وأن يعيش معهم عذاب العمل فى الرى والعزيق وتطهيرات الترع والمصارف حتى يتنفس مثلهم غبار الريف وترابه ويستحم فى طينه وأوحاله - وفى مقدمة كل هذا عليه أن يقدم قوة المثل فى التضحية من أجل قضية الثورة .. فيكون دائماً آخر من يأكل ، وآخر من ينام وأول من يموت على حد تعبير شى جيفارا.

سابعاً.. تقوية جسور التحالف فى الريف والمدينة - هذه الجسور التى تتمثل فى نقابات عمال الزراعة ، والصناعة وفى اتحادات الفلاحين وجمعياتهم التعاونية، وذلك بإشاعة الديمقراطية فى قلب هذه التنظيمات، وإبعادها عن نفوذ الدوائر الإدارية والبوليسية، وتنقيتها من الطفيليات البورجوازية..



الوجود السياسي لأُجرَاء الريف في بلادنا

يشهد الواقع فى بلادنا على أن الثورة لم تصل إلى مرحلة الشمول، فثورة المدينة ما زالت محدودة وثورة الريف مازالت كامنة، وذلك لغياب التحالف بين العمال والفلاحين، هذا التحالف الذى يتحقق من خلاله وفى كنفه الوجود السياسى للفلاحين الكادحين عامةً وللأجراء الزراعيين خاصةً. علماً بأن ثورية الفلاحين الكامنة قد تفجرت وتصاعدت فى عهد أسرة محمد على، حيث شاركوا فى الثورة العرابية مشاركة أذهلت مراسل الستاندرد البريطانية نفسه فكتب يقول.. لقد سرت روح الوطنية فى مصر التى كانت مصابة بالسُبات والوهن، ومثل رقاد المصريين فى الماضى ونشاطهم الآن كمثل الغلال التى خُزنت فى الأهرام آلاف السنين وعند تعرضها للشمس ظهرت ونمت - سرت الروح إلى فلاحى مصر الذين كانوا مثل الرفات وهم طبعاً يريدون تخليص مصر من النفوذ الأجنبى ، سواء كان من باريس أو لندره، وبما أنهم عقلاء قالوا: نريد أن تكون مصر للمصريين، وهذا بالطبع شئ زائد عن كون مصر لبشواتها وأعيانها..

وما قاله هذا المراسل الإنجليزي يوضح أن الفلاحين كانوا يمثلون القوة الأساسية للثورة العرابية، ورغم هذا فلم يكن لهم أية قوة تذكر فى قيادتها، وكانت تلك مصيبتهم دوماً، مع العلم أن هذه الثورة الوطنية قد شهدت ظهور شخصيات قائدة وعظيمة من الفلاحين كان من الممكن جداً أن تتطور بثورة الريف بربطها بنضال الفعلة[1] المصريين فى القاهرة والإسكندرية الذين قد شاركوا أيضاً فى الثورة

(١) تسمية للعمال تطلق عليهم عند نشأتهم الطبقية.

العرابية. ويربطها كذلك بتأييد الفعلة الأجانب بقيادة جمعية الفعلة الإيطالية التى كان يتزعمها العامل كامينى الذى كان يؤيد الثورة بحماس ، وشجاعة إلى حد عقد الاجتماعات الجماهيرية لمساندتها.. ولكن هذه الشخصيات التى كان لها فعل السحر فى التأثير على الجماهير فى الريف قد امتصتها المشيخات الصوفية وأغرقتها فى بحور الأذكار والدروشة، بحيث لم تستفد منها الثورة المصرية كثيراً، ومن هذه الشخصيات العارف بالله، سيدى الشيخ جوده، صاحب الضريح المشهور فى مدينة منيا القمح، هذا الشيخ الفلاح الذى كان بمثابة وزير التموين والامدادات لخدمة الثورة العرابية، حيث كان يقدم لجيشها يومياً قوافل الجمال المحملة بالقمح والعسل والسمن من التبرعات التى كانت تنهال عليه من أتباعه ، ومريديه من الفلاحين.. ومن هذه الشخصيات أيضاً الشيخ شحاتة القصبي، هذا الشيخ الفلاح المناضل الذى قدم خير برهان على نضالية الريف المصرى وحمايته للمناضلين والثائرين وذلك من خلال إخفائه وحمايته للشيخ عبد الله النديم فيلسوف الثورة العرابية وخطيبها بقرى الدقهلية والغربية والمنوفية..

وفى ثورة ١٩١٩ التى كانوا يمثلون قوتها الأساسية هم وإخوتهم عمال المدن، لم يكن لهم أيضاً أى دور يذكر فى قيادتها التى استحوذت عليها الرأسمالية المصرية الشرهة، التى قد أدركت بذكائها خطر تحالف العمال والفلاحين على مصالحها، فعملت طاقة جهدها على عزلها حتى خلال أحداث الثورة ومعارك الصدام مع جنود الاحتلال، خوفاً من قيام أى تحالف تلقائى بين العمال والفلاحين بفضل نضالها المشترك وهدفهما المشترك.. ولقد تم هذا العزل بواسطة حصار تحركات الثورة بقيادات محلية مباشرة تنتمى عناصرها طبقياً إلى العمد ، والأعيان ، والذوات من أغنياء الريف، وإلى المتعلمين والمهنيين والتجار من رأسمالية المدنية. ومن ثم فكانت هذه العناصر محاطة فى مجالاتها باحترام العادة لتمتعها بالجاه والسلطان

ونفوذ المال والعائلة مما جعلها تمتطى قيادة الثورة ذات الجماهير الهائلة والمشحونة بالمشاعر الوطنية الفياضة إلى درجة تحرقها شوقاً إلى الصدام المباشر بعساكر الاحتلال الإنجليزي من أجل استقلال مصر وحريتها..

وكانت المهمة العاجلة لقيادات الثورة تتمثل فى تصفية هذا الفيض الثورى وتحويله عن هدفه من خلال تعمد معاملة الجماهير العمالية والفلاحية كأنفار للثورة ليس من حقهم إبداء أى رأى، ولكن من واجبهم فقط أن يموتوا ويحيا سعد.. كهدف محدد ومرسوم، حتى لا تتعاظم الثورة وتصبح مارداً لا يعود مرة أخرى إلى قمقمه، وعندئذٍ فقط يسيطر عليها أصحابها الحقيقيين..

ولهذا شهدت قرى وبنادر الريف المصرى معارك ضارية ضد عساكر الإنجليز، حيث تعرض الثوار الفلاحون فيها لقصف الطائرات الحربية والسفن الحربية والمدفعية الثقيلة مما تسبب فى قتل المئات منهم. وفى قرية ميت القرشي وحدها استُشهد مائة فلاح بخلاف الجرحى. ورغم هذا لم يتحقق الوجود السياسى للفلاحين الذين كانوا مجرد وقود للثورة وبالتالى لم تتواجد الشخصية الفلاحية الكادحة التى بقيت مدفونة فى المجتمع المصرى نتيجة لضياع أعظم فرصة لتحالف العمال والفلاحين وبعد فوات الأوان .. حاول الحزب الاشتراكى المصرى الذى تكون فى أعقاب ثورة ١٩١٩ تنشيط النضال الفلاحى الذى أصابه ركود شديد، وذلك كمقدمة لتحقيق نظرية التحالف بين العمال والفلاحين، ولكن هذه المحاولة لم تكتب لها النجاح لأن الفلاحين الكادحين والأجراء الزراعيين لم يصادفهم وقت الثورة وعاء تنظيمى قوى وثورى يحتويهم ثم ينمى وعيهم وثوريتهم من أجل استمرار الثورة نحو غاياتها التقدمية.. ولذلك فقد شدهم جميعاً عالم الضياع والغربة عن الحياة والمجتمع.. حيث أصبح الكادح الريفى يردد المثل القائل..

سلطان من لا يعرف السلطان.. كتعبير عن ترحيبه الوجدانى بعالم الضياع والغربة، هذا العالم المظلم الذى كان يجتر فيه ذكرياته عن الثورة بواسطة حكاياته عن الثورة وملاحمها إلى الشباب والصبية من أبنائه، وأحفاده فيحكى لهم كل شئ مرتبط بسعد زغلول، وحتى ورقة الفول المكتوب عليها يحيا سعد زغلول. أما وجوده السياسى فقد أصبح مجرد فرض حالة من الحشد الإكراهى للمئات من زملائه تم شحنهم رغماً عنهم فى السيارات اللورى ليرددوا هتافات ساذجة تقول.. تنتخبوا مين، للوم باشا، بتحبوا مين، للوم باشا، عاش البيه الملك.. يحيا الباشا المدير، الخ.. وفى حالة من حالات هذا الحشد الإكراهى بقصد الترحيب والحفاوة برئيس الوزراء بمناسبة جولته فى الاقاليم، أن انفجر الآلاف منهم بالهتاف فجأة مرددين.. يحيا حضرة ضابط نقطة هلا[1].. وذلك لمجرد مرور هذا الضابط أمامهم، مما جعل مدير المديرية يصاب بذعر وفزع ويجرى مهرولاً هو وضباطه قائلاً لهم فى غضب.. يا بهايم يا ولاد الكلب، اهتفوا بحياة صدقى باشا وبس..

وبسبب غياب الوجود السياسى لكادحى الريف وأجرائه تحملت جماهير الطبقة العاملة فى المدن مع جماهير الطلبة أعباء النضال الوطنى كله. ولم تظهر نضالات ريفية إلا بشكل نادر وشحيح فى ساحل سليم وبهوت وكفور نجم وفى سمبو مقام ودقهله والسرو وبعض قرى مركز أجا، مع العلم أن التنظيمات الشيوعية السرية التى تكونت فى مصر فى نهاية الحرب العالمية الثانية قد كافحت بصدق لبعث النضال الفلاحى، حيث شنت حملة موفقة فضحت فيها الملكية وتحالف الإقطاع ورأس المال أثناء مأساة عمال الزراعة والتراحيل فى محافظتى قنا وأسوان بسبب تفشى وباء التيفود الذى قضى على حياة الآلاف منهم، مما اضطر الملك فاروق إلى

(١) قرية فى محافظة الدقهلية.

زيارة المحافظتين وزيارة بيوت فلاحيها وعمالها الزراعيين وتقديم المساعدات العاجلة خوفاً من انفجار السخط الشعبى - كما قد كافحت هذه التنظيمات الشيوعية لجمهرة الفكر الاشتراكى فى الريف وأصدرت مجلة سرية باسم صوت الفلاحين، حتى استطاعت أن تكسب بعض المواقع الريفية القليلة بعد كسب قلة قليلة من خيرة فلاحيها الكادحين ، وعمالها الزراعيين إلى صفوف الاشتراكية حيث أصبح بعضهم من أبرز الكوادر الاشتراكية فى مصر..

ومن ثم فالوجود السياسى لأجراء الريف يمثل قضايا الثورة المصرية، وخاصةً بعد تواجد بداية الوجود السياسى للفلاحين بفضل إصدار قوانين الإصلاح الزراعى، ومشاركتهم مع العمال فى ضمان الحصول على نصف مقاعد التنظيمات النيابية ، والشعبية على الأقل، ولذلك فالحزب السياسى مطالب بوضع هذه القضية الحيوية كنقطة مستمرة فى جدول أعماله لأنها بمثابة مفتاح التحول الاجتماعى فى الريف..



الوجود الاجتماعي لهؤلاء الأُجرَاء..

عاش عمال الزراعة فى مصر المعروفين، بالأجرية، والتملية، والمرابعين، والكلافين، والخُطرية، والترحلجية، إلى آخر تسمياتهم فى الريف عيشة مُهانة وغير مرضية على الإطلاق كما تحدثت من قبل. لأن مصر الإقطاعية والرأسمالية رفضت كليةً وجودهم بعد أن اغتالت وجودهم السياسى بقصد إضعاف جيش الثورة الوطنية الديمقراطية فى مصر وبالتالى القضاء على فرص قيام أى تحالف ثورى بين العمال والفلاحين لمواجهة تحالف الإقطاع ورأس المال الذى يحكم مصر والممثل فى حزب الأحرار الدستوريين وحزب السعديين وبعض الشخصيات السياسية المستقلة والجناح اليمينى فى حزب الوفد المصرى، ولهذا لم تعترف الحياة المصرية حتى بشخصيتهم الإنسانية وأصبحت تعاملهم معاملة الأشياء، ولم يصدر بشأنهم أى قانون لحماية حياتهم التى كانت أرخص من حياة كلاب البشوات حيث كانت تتخاطفها دائماً أخطار العمل بغير دية وبغير حساب إلى حد أن دمهم كان مباحاً ومهدراً..

ونتيجة لذلك فإن كافة التشريعات العمالية والاجتماعية لم تُظلل بحمايتها المحدودة عمال الزراعة والتراحيل طوال عمرها، وقد ترتب على ذلك أن سوق العمالة الريفى فى بلادنا ظل بغير قانون سوى قانون الربح الفاحش والكسب الحرام من خلال مباشرة السُخرة المقنعة، وذلك باستثناء إصدار قانون حماية الأحداث من عمال الزراعة والتراحيل العاملين فى محالج الأقطان فى عام ١٩٠٧ بسبب إحجام

كادحى الريف وأجرائه عن تشغيل أولادهم الصغار فى هذه المحالج لتفشى حالات إصابة العمل بينهم، حيث كانت سيور الماكينات وسكاكين الدواليب تخطف هؤلاء الأحداث العاملين لعدم وجود أية وقاية مناسبة، مما دفع الحكومة إلى إصدار هذا القانون الذى لم ينفذ، وخاصةً بعد رواج شائعة تقول.. أن بوابير المحالج والطحين لا تدور إلا إذا تزفرت سنوياً بدم طفل.. وباستثناء الأمر العسكرى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بشأن جعل الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة والتراحيل بمديرتى قنا وأسوان لا يقل عن عشرة قروش، وقد صدر هذا الأمر الذى لم ينفذ أيضاً كمحاولة لترضية الشعب المصرى الساخط على تقاعس الحكومة لإنقاذ حياة كادحى الريف وأجرائه الذين اجتاحهم وباء التيفود فى مناطق زراعة السكر المملوكة لرأس المال الأجنبى فى مديرتى قنا وأسوان..

ومن المؤسف أن الحياة المصرية فى عمومها كانت خالية من أى صوت قوى يدافع عن الملايين من أجراء الريف ويطالب بحمايتهم قانونياً، حيث كانت الديمقراطية الحزبية ومنابرها الممثلة فى مجلس النواب والشيوخ والصحف الكبرى لا تدافع إلا عن مصالح تحالف الإقطاع ورأس المال، وإن كانت الصحف اليسارية الصغيرة كالجماهير والملايين والكاتب والاشتراكية قد حاولت إبراز مشاكل هؤلاء الأجراء، ولكن مضايقات البوليس السياسى كانت تعطل كل محاولة من هذه المحاولات..

وحتى الحركة الثقافية المصرية ذات التراث الكبير قد أصابها داء السكوت اللعين حيال الظروف غير الإنسانية التى يعيشها عمال الزراعة والتراحيل، ولم تقم بواجبها الإنسانى والوطنى نحوهم باعتبارهم صناع الحياة فى الريف. وكأنها لم تحس

بوجودهم ضمن خريطة المجتمع المصرى، وذلك باستثناء قلة قليلة من المثقفين اليساريين كالشاعر كمال عبد الحليم صاحب ديوان «إصرار» الذى هاجم بشدة الملكية الإقطاعية ودعا كادحى الريف وأجرائه إلى الثورة، مما استفز صدقى باشا إلى درجة مطالبته مجلس الشيوخ بإعدام هذا الشاعر الثورى..

وهكذا أغفلت الحركة الثقافية المصرية قضية الملايين من كادحى الأرض لانشغالها الشديد بتقديم آيات الولاء والشكر باستمرار للعاهل الملكى المُندى، وبكتابة آيات المديح والثناء شعراً ونثراً لتحالف الإقطاع ورأس المال بشكل مبتذل إلى حد جعل المواطن الحر يصاب بالقرف والغثيان، حيث كانت قصائد الشعر التى تنشرها الصحف تتغزل مثلاً بطبق العدس الأباظى، وليالى العدس الأباظى.

وهذا يبين أن شخصيات تحالف الإقطاع ورأس المال لم تكن فقط تقود الحركة النقابية المصرية حيث شاءت بل كانت أيضاً تحتكر المواد التى تعمل فى حدودها هذه الحركة الثقافية حتى ولو كانت مواد تافهة مثل طبق العدس الأباظى الذى كانت تقدمه مطابخ بشاوات عائلة الأباظية الإقطاعية..

ولم يتغير موقف الحركة الثقافية بخصوص هؤلاء الأجراء إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ وصدور قوانين الاصلاح الزراعى، حيث كتب محمد صدقى قصته «الأنفار» وكتب عبد الحليم عبد الله قصته «مملكة التراب» وكتب غيرهما من الكتاب والشعراء عن حياة عمال الزراعة والتراحيل وما فيها من بؤس شديد وفقر مدقع، وفى الوقت نفسه فاضت الصحف الكبرى بأخبارهم وكتابة التحقيقات عنهم، وهذا يفسر أمرين - أولهما - أن الديمقراطية الرأسمالية التى غطت المجتمع المصرى قبل الثورة مهما كان فهى ديمقراطية مظهرية ومزيفة رغم تعدد مؤسساتها الممثلة فى الأحزاب والصحافة، التى كانت تدعى أنها حرة، ومجلس النواب

والشيوخ - وثانيهما - أن الحركة الثقافية المصرية فى عمومها كانت رأسمالية وغير تقدمية وطليعية..

والحياة المصرية على هذا النحو قد تركت آثارها السلبية على عمال المدن باعتبارهم الأخوة الطبقيين لأجراء الريف، وقد ظهر ذلك فى تجاهلهم لعمال الزراعة والتراحيل فلم يكافحوا من أجل تطبيق التشريعات العمالية الاجتماعية عليهم، ولم يقدموا لهم خبراتهم النضالية والتنظيمية، وقد أدى هذا التجاهل لهؤلاء العمال إلى عدم تنفيذ أية اتفاقية من اتفاقيات مكتب العمل الدولى مثل الاتفاقية رقم ١٠ بشأن تحديد سن العاملين بالزراعة بأربعة عشرة سنة، والاتفاقية رقم ١١ بشأن حقهم فى التنظيم النقابى، والاتفاقية رقم ٢٥ بشأن التأمين الصحى عليهم، والاتفاقية رقم ١٢ بشأن تعويضهم عن إصابات العمل، هذا بخلاف العديد من الاتفاقيات الأخرى التى لم تحظ واحدة منها بالتنفيذ أو التصديق عليها من قبل حكومات مصر الملكية، علماً بأن بعض المستعمرات وأشباه المستعمرات قد وقعت عليها وخاصةً المستعمرات الفرنسية..

ولم يحرم الأجراء الزراعيون من التشريعات المناسبة فقط بل قد حُرموا أيضاً من الخدمات الاجتماعية والتعليمية ، والصحية ، والتموينية بدليل الأمية الشائعة فى صفوفهم، وبدليل تفشى الأمراض والطفيليات بينهم..

وكان ذلك كله يمثل وضعاً اجتماعياً متخلفاً قد ساد حياة الملايين من أبناء الريف وأجرائه، ولقد تغير إلى أحسن بفضل قيام ثورة ٢٣ يوليو التى كان قيامها بمثابة الميلاد الحقيقى لتواجد التشريع العمالى ، والاجتماعى لعمال الزراعة والتراحيل، حيث صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول متضمناً النص على تحديد أجورهم بثمانية عشر قرشاً يومياً، وساعات عملهم بثمانى ساعات يومياً، ومتضمنًا

أيضاً حقهم فى الوجود النقابى لأول مرة فى مصر..

ومع هذا فإن التغطية القانونية الشاملة لم تتوفر إلى الآن بالنسبة لهؤلاء العمال رغم تنبيهات المناضل عبد الناصر بشأنهم مراراً، حيث مازالوا يعاملون معاملة غير إنسانية، يؤيد ذلك ما نشرته مجلة الطليعة فى عددها الصادر فى سبتمبر ١٩٦٦ من شهادات وتقارير واقعية تفيد أن أجورهم مازالت تتراوح ما بين سبعة قروش واثنى عشر قرشاً يومياً باستثناء بعض الأيام القليلة التى ترتفع فيها الأجور بسبب زحمة العمل عند جنى محصول القطن..



الوجود النقابي على أرض الريف..

من البديهى أن غياب الوجود السياسى والاجتماعى لعمال الزراعة والتراحيل كان عاملاً فى غياب الوجود النقابى فى صفوفهم، مع العلم أن فكرة هذا الوجود النقابى قد برزت أول مرة فى يناير سنة ١٩٠٧ من خلال خطاب للزعيم الوطنى محمد فريد قال فيه.. الفلاح المصرى[1] أتعس فلاح فى العالم، ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائى وجعله إجبارياً وتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة والملاك.. ولكن هذه الفكرة لم تلق أى استجابة نتيجة لحياة العزلة التى يعيشها عمال الزراعة والتراحيل، وذلك حتى عام ١٩١٩ حيث تكونت نقابتان للعمال الزراعيين فى شركة كوم أمبو ، وفى تفتيش المطاعنة بالوجه القبلى، وفى نفس الوقت تقريباً بدأ الحزب الاشتراكى المصرى الذى تكون فى أعقاب ثورة ١٩١٩، يدعو ويطالب بتنظيم كادحى الريف وأجرائه فى نقابات بواسطة برنامجه الذى نشرته الأهرام فى عددها الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ على تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال ، وربطها باتحادات الفلاحين الدولية كما طالبت جريدة الحساب ذات الاتجاه الاشتراكى فى عددها الصادر فى ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ بضرورة تكوين نقابات للعمال الزراعيين..

ولكن الدعوة إلى قيام نقابات عمالية فى الريف مجرد حبر على ورق لعدم مساندتها

(١) كان عامل الزراعة والتراحيل يُطلق عليه أيضاً كلمة فلاح، ومازالت هذه التسمية تطلق عليه من الناحية العامة ، ولذلك فالمقصود بعبارة الفلاح هنا هو العامل الزراعى..

بكفاح جماهيرى واسع يشترك فيه أساساً العمال الزراعيين - وحتى نقابتى شركة كوم أمبو وتفتيش المطاعنة فقد تأسستا بفضل صناعة السكر ، العمال الصناعيين بها ولذلك لم يتكررًا .. ولم يقم غيرها من النقابات الزراعية..

وعلى أثر أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تولى حزب الوفد المصرى الحكم فى البلاد وبدأ يعمل على ترضية الجماهير الشعبية وخاصةً جماهير العمال بقصد كسبهم لتأييده فى خلافه مع الملك وأحزاب السراى، ولذلك استجاب لبعض المطالب العمالية التى تقدم بها العمال من خلال مظاهراتهم وإضراباتهم الواسعة النطاق، وقد بدت هذه الاستجابة فى إصدار عدد من القوانين العمالية والاجتماعية كان أبرزها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الذى كان بمثابة الميلاد القانونى والاعتراف القانونى للوجود النقابى فى مصر، ولكن هذا الاعتراف القانونى جاء ناقصاً ومبتوراً لعدم شموله تنظيم عمال الزراعة والتراحيل وكان هذا يعنى أشياء ثلاثة، (الأول) عدم كفاحية العمال الزراعيين بدليل عدم اهتمامهم كليةً بتنظيم أنفسهم فى نقابات (الثانى) قصور الحركة العمالية فى المدن لعدم فهم امتدادها الطبقى فى الريف، هذا الامتداد الممثل فى زملائهم عمال الزراعة والتراحيل الذين يجب أن يشملهم التنظيم النقابى فى هذه الأيام خدمةً للوحدة العمالية التى كانت تواجه الاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال (الثالث) عدم اهتمام حزب الوفد المصرى بكسب الجماهير الكادحة فى الريف وبالذات جماهير عمال الزراعة والتراحيل لمعرفته الجيدة بوضعية هذه الجماهير التى تسيطر عليها الغربة الاجتماعية وبالتالى فقد سلمت قيادتها إلى مستغليها من إقطاعيين وأغنياء فلاحين، وكان يوجد الكثير منهم فى قيادة حزب الوفد..

ولذلك بقى الريف المصرى خالياً من النقابية العمالية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو أيضاً، حيث تواجد الاعتراف القانونى ، والفعلى للوجود النقابى لعمال الزراعة

والتراحيل ضمن بنود قانون الاصلاح الزراعى الأول فى سنة ١٩٥٢، وضمن بنود القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٣ بشأن نقابات العمال الذى قد أكد هذا الوجود ودعمه..

ورغم هذا الاعتراف القانونى فلم يتكون غير ٥٠ نقابة أكثرها نقابات مؤسسات حكومية، ومعاهد، وكليات زراعية، والبقية القليلة منها كانت تنتشر فى بعض القرى، وقد انضمت ٣٦ نقابة من هذه النقابات إلى الاتحاد المهنى لعمال الزراعة الذى قد أنشئ بعد عام ١٩٥٤..

وكانت العضوية النقابية فى هذه النقابات تعانى خمولاً شديداً لدرجة أن النقابات القليلة التى تأسست بالقرى قد أغلقت أبوابها فور تأسيسها مباشرةً، ولدرجة أن عضوية النقابات المشتركة فى الاتحاد المهنى لم تتجاوز ثلاثة آلاف عضو، علماً بأن عمال الزراعة والتراحيل فى مصر يقربون من خمسة ملايين عامل، وحتى بعد صدور قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم تنشط هذه العضوية ولم تزد عن العدد السابق تقريباً للعوامل التالية:

١- أن الاعتراف القانونى لم يكن كافياً لتنظيم عمال الزراعة والتراحيل فى نقابات زراعية، لأن مثل ذلك العمل يتجاوز قدرة القانون مهما كان متقدماً حيث لا يمكن تحقيقه إلا بوصول هؤلاء العمال إلى مرحلة يدركون فيها جيداً ضرورة وحدتهم وتنظيم أنفسهم بالشكل الذى يرونه، ثم يأتى تقنين هذه الضرورة والتعبير عنها بقانون، كما حدث فى كل تاريخ الحركات العمالية..

٢- كما أن ضآلة العضوية النقابية الريفية كانت خير مؤشر على بقاء قوة العلاقات الإقطاعية التى تحاصر عمال الريف وتبعدهم عن نقاباتهم. وكان الواجب الثورى العاجل سحق هذه العلاقات الإقطاعية بقوة الجماهير الكادحة والأجيرة فى الريف..

٣- لم يقم الاتحاد العام للنقابات باعتباره ممثلاً لوحدة الطبقة العاملة المصرية فى

الريف والمدينة على السواء بأى جهد يذكر لجذب عمال الزراعة والتراحيل نحو تنظيماتهم النقابية، وهذا يدل على أن هذا الاتحاد ليس ممثلاً إلا لوحدة مظهرية ودفترية وسلطوية فقط..

٤- لذلك فقد سيطر على الاتحاد المهنى لعمال الزراعة مجموعة من الأفندية من موظفى وزارة الزراعة وكلية الزراعة المقيمين بالقاهرة ممن لا ينتسبون فكراً ولا عملاً إلى أجراء الريف..

٥- ولم تعمل القيادة أى شئ يذكر لحل بعض المشاكل الصعبة لعمال الزراعة والتراحيل وتخفيف حدة استغلال المقاولين وملاك الأراضى لهم، لكى يدرك العمال بأنفسهم قيمة الوحدة وأهمية التنظيم النقابى الذى قد تحول تحت هذه القيادة القاهرية إلى أداة لخدمة مصالحها فقط..

وبعد قيام الحكم المحلى فى مصر قامت محافظة الدقهلية بمحاولة تنشيط العضوية النقابية والراكدة فى صفوف عمال الزراعة ، والتراحيل فأصدرت قراراً بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة بالمنصورة لسيطرة المقاولين وكبار الملاك على قيادتها، وقامت بتشكيل ٢٢٠ لجنة نقابية بقرى المحافظة ولكن هذه اللجان لم تعمر طويلاً لأنها تمت بطريقة إدارية وغير جماهيرية..

وبصدور قانون النقابات رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يعتبر أكثر تقدماً من القوانين السابقة فقد زاد النشاط المظهرى ، والدفترى لهذه العضوية، حيث سجل هذا النشاط قيام ٤٢٠٠ لجنة نقابية زراعية طفرة واحدة بواسطة الأجهزة الإدارية. وكان هذا دليلاً على أن هذه العضوية لم تنشط إلى الحد الذى تتطلبه مرحلة التحول الاجتماعى فى بلادنا، وخاصةً أن هذا النشاط المصطنع كان يمثل فجوة تسرب منها بسهولة الكثير من المقاولين وأتباعهم إلى قيادة اللجان النقابية الزراعية، يؤيد ذلك

توصيات المؤتمر التعاونى فى ١٩٦٦ التى قد تضمنت ضرورة حل اللجان النقابية الزراعية لأنها شُكلت فى ١٥ يوماً وتسلل إليها المقاولون وصبيانهم على حد تعبير عبد الحميد غازى الأمين العام لشئون الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى..

والحقيقة أن ذلك كان عبثاً تنظيميا بالحركة النقابية الزراعية من قبل الأجهزة الإدارية التى كانت تغلف عبثها هذا بالدعاية الصارخة، حيث كانت الصحف اليومية تنشر باستمرار طوال عام ١٩٦٤ فيضاً من تصريحات المسئولين بوزارة العمل عن تزايد الأرقام المئوية لعدد اللجان النقابية لعمال الزراعة والتراحيل..

والجدير بالذكر أن عملية تنظيم عمال الزراعة والتراحيل هى أكبر وأخطر عملية تنظيمية فى مصر. ورغم هذا فالمسئولون عنها وفقاً لقانون النقابات السابق ذكره قد أدوا مهمتهم على أنها عملية لا تزيد أبداً عن عملية رص قوالب الطوب سواء بسواء - فى المؤتمر الذى عقده الاتحاد الاشتراكى بميت غمر فى أبريل سنة ١٩٦٤ تحدث مدير منطقة العمل بمحافظة الدقهلية مطالباً بضرورة السرعة فى تشكيل اللجان النقابية الزراعية فى بحر أسبوع على أن تختار كل قرية ١١ عضواً لمجلس إدارة اللجنة النقابية ثم ختم حديثه قائلاً.. لابد أن نكون فى المقدمة وأن كل قرية تسرع بهذه المهمة ستكون محل تقديرنا.. وعلى هذا الأساس تكونت اللجان النقابية الزراعية كرص قوالب الطوب، بحيث الأحياء والموتى على السواء، والعمال وغير العمال على السواء، وذلك بمعرفة السادة منظمى هذه اللجان العمدة والصراف وبعض أعضاء الاتحاد الاشتراكى .. باعتبارهم منظمى هذه اللجان التى تمت كمجرد إعداد الأسماء من سجلات العمدة والصراف وتدوينها على الورق والكشوف ثم تقديمها إلى مكاتب العمل لاعتماد اللجنة النقابية عددياً ودفترياً فقط..

وقد ترتب على أسلوب الرص المذكور وجود فجوة فى قلب النقابات الزراعية

نفذ منها المقاولون وأتباعهم إلى قيادتها كما ذكرت ففى ميت غمر مثلاً كان المندوبان اللذين قد تم اختيارهما لتمثيل اللجان النقابية الزراعية بمركز ميت غمر فى الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الزراعة من مقاولى الأنفار المستقلين، وكان أحدهما معتقلاً لنشاطه الإجرامى فى الريف.. ولذلك نشرت الجمهورية فى عددها الصادر فى ٢٧-١٢-١٩٦٥ تصريحاً لأمين الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى قال فيه.. أن اللجان النقابية لعمال الزراعة سيعاد تشكيلها بسبب الإنحراف الذى قد سادها..

وإزاء هذا الوضع فى الحركة النقابية الزراعية فقد حاولت قيادة النقابة العامة للعمال الزراعيين القضاء على خمول العضوية النقابية فى هذا المجال من خلال تنشيط اللجان النقابية الزراعية بواسطة عقد المؤتمرات العمالية فى المحافظات والبنادر الريفية والقرى وإنشاء مركز ثقافى لتوعية وتدريب أعضاء مجالس إدارة هذه اللجان، والعمل على تشغيل عمال الزراعة والتراحيل تحت إشراف اللجان النقابية، ولكن دون جدوى..حيث لم تصبح النقابات الزراعية قواعد ثورية وديمقراطية فى ريف بلادنا خدمةً لتحقيق التحول الاجتماعى فى المجال الزراعى، وبالتالى لم تبلغ قدرتها النضالية على مواجهة المسئولية التى قد حددها الميثاق الوطنى بقوله.. أن نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجميد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم.. وذلك نتيجة للعوامل التالية :

أولاً.. مازالت الغربة الاجتماعية عالقة بوجدان عمال الزراعة والتراحيل، ولم يقم المجتمع الجديد بعمل جدى منظم وثورى لشد هؤلاء العمال نحو الحياة الجديدة، عن طريق إعطائهم رويداً رويداً الحقوق والامتيازات التى حصل عليها زملاؤهم عمال المدن، وعن طريق مشاركتهم الإيجابية - أى التقديرية بالتحديد - فى قيادة التنظيمات الشعبية والمحلية فى القرية والبندر كالجمعية التعاونية ومجلسى القرية والمدينة ولجنة الاتحاد الاشتراكى حتى تتلاشى غربتهم وتتفتح عيونهم على

مصر الثورة، مصر الجديدة، ومن ثم فسوف تتطور معرفتهم الحسية الناقصة إلى معرفة عقلية تمكنهم وتبصرهم بأهمية الوحدة والتنظيم فى مواجهة مستغليهم..

ثانياً.. وبجانب هذا فقد كانت عملية تأسيس هذه اللجان النقابية تتم بمعرفة وإشراف الإدارة. ولذلك فقد ساد «عمال الزراعة والتراحيل» نوع من الخوف الخرافى المتوارث أباً عن جد حيال أى عمل إدارى، حيث كانت هذه الأعمال الإدارية تعتبر دائماً مقدمة ثقيلة وبغيضة لجرهم من أقفيتهم إلى السُخرة والعمل الإكراهى وهذا ما جعلهم يبتعدون عن النقابة الإدارية مرددين فى همس.. سلطان من لا يعرف السلطان..

ثالثاً.. لم تنبت فكرة اللجان النقابية الزراعية على أرض الريف، ولكنها جاءت جاهزة مجهزة من المدينة ولهذا لم يقربوها لأن الريفيين عموماً وتاريخاً لا يثقون كثيراً فى أية وصفة تأتيهم من المدينة..

رابعاً.. وقد وصلت هذه الوصفة التنظيمية الجاهزة إلى الريف بواسطة الأفندية من موظفى وزارة العمل الذين لم يعرفوا شيئاً عن نفسية عمال الزراعة والتراحيل ولا عن ظروفهم الحياتية الصعبة، ولذلك لم تتكون نقابات زراعية حقيقية وخاصةً أن الريفيين يمقتون الأفندية الذين لم يروا منهم أى شئ يسر القلب، فمنهم المُحضر الذى يطوف حياتهم بالحجز ، والتبديد ، والخراب، والمحامى الذى يخدعهم دائماً فى سبيل حق لا يأتى أبداً، والموظف الذى يقول لهم دائماً.. امشى اخرج بره.. وحتى منهم الصيدلى المتجول الذى يحتال عليهم كثيراً ليبيع لهم شربة الحاج محمود ذات المفعول السحرى العجيب..

خامساً.. قصر المدة الزمنية لإنهاء أخطر عملية تنظيمية فى بلادنا، من حيث أهميتها السياسية التى هى عملية بناء مراكز ثورية لأكثر الطبقات الريفية ارتباطاً بالثورة والتحول الاجتماعى.. ومن حيث اتساعها الذى يغطى جميع قرى الجمهورية

وكفورها.. ومن حيث الكثرة الهائلة لعمال الزراعة والتراحيل الذين يقرب عددهم من خمسة ملايين عامل.. ومن حيث ظروفهم الصعبة ومشاكلهم المعقدة.. ومن حيث تخلف الوعى الاجتماعى فى صفوفهم مما أدى إلى غياب الكادر المدرب سياسياً ونقابياً بينهم، علماً بأن الصناعات المصرية التى قد عرفت التنظيم النقابى منذ سبعين عاماً تقريباً ما زال بعض أجزائها عارياً تماماً من التنظيم النقابى، كما أن عمال هذه الصناعات لم يمارسوا النشاط النقابى مرة واحدة وطفرة واحدة، بل قد مارسوه بشكل تدريجى على فترات زمنية متباعدة، وقد تم ذلك وفقاً لمبادرتهم الحرة التى ولدتها معرفتهم الجيدة بضرورة الوحدة والتنظيم لمواجهة مستعمريهم ومستغليهم على السواء - وقد شجعهم على ذلك قوة المثل الملهم للحركة النقابية المصرية المدافعة عن حقوق العمال، وكل هذا لم يتم على أساس أوامر وقرارات إدارية علوية..

سادساً.. وكان الشكل التنظيمى للحركة النقابية الزراعية لا يتفق وحداثتها ولا يتفق كذلك مع ظروف عمال الزراعة والتراحيل، حيث أن هذا الشكل التنظيمى السارى على عمومية الحركة النقابية المصرية يتضمن مستويين تنظميين فقط يتمثلان فى اللجنة النقابية بالقرية، والنقابة العامة هناك بعيداً فى القاهرة التى لم يرها غالبية عمال الزراعة والتراحيل - وهذا يبين تبعية القرية للمدينة حتى فى المجال العمالى الريفى..

سابعاً.. عدم توفر الديمقراطية النقابية فى حياة هذه اللجان، حيث لم تتم فيها انتخابات حرة وترشيحات حرة عند عقد جمعياتها العمومية التى تعتبر خير مدرسة ديمقراطية يتعلم العمال فيها كيفية النشاط النقابى والنضال النقابى، وكان ذلك نتيجة للتدخل الإدارى الذى شجع إسلوب النقاوة والاختيار، بدلاً من قرف الانتخابات والترشيحات..

الصراع الطبقي في قلب الريف ..

هل الصراع الطبقى معدوم لدى عمال الزراعة والتراحيل فى قلب ريفنا؟ هذا السؤال قد طرح نفسه نتيجة للحديث عن الوجود الخامل الذى يغطى عمال الزراعة والتراحيل، والذى لا يعبر عن انعدام الصراع الطبقى فى الريف بل يعبر فقط عن خموله الشديد - حيث يؤكد واقع الحياة وكل الأدب الاشتراكى بما فى ذلك الميثاق الوطنى، أن الصراع الطبقى لا يصيبه العدم طالما بقيت التناقضات الطبقية التى لا تستبدل بالوفاق الطبقى، لأنه من المستحيل التوفيق بين الظالم والمظلوم إلا إذا تنازل الأغنياء عن أرضهم وعزبهم ومصانعهم عن طيب خاطر، وطبعاً لن يقبلوا ذلك أبداً بغير سلاح الصراع الطبقى - فعائلات البدراوى باشا، وللوم باشا، والمغازى باشا، ومجموعة بشاوات بنك مصر، وشركات عبود باشا، لم تتنازل عن أرضها وعزبها ومصانعها طواعيةً وكرماً، ولكن انتزعت منها بفضل ثورة ٢٣ يوليو التى كانت تمثل حدة الصراع الطبقى فى مصر هذا الصراع الذى يمثل وحده القوة المحركة للتاريخ والتطور فى كل المجتمعات الاستغلالية..

ومن ثم فإن الوجود الذى يعيشه عمال الزراعة والتراحيل يعتبر فى حد ذاته مظهراً صارخاً للتناقضات الطبقية فى ريفنا، وهذا خير برهان على تواجد الصراع الطبقى فى الريف ولكن بشكل خامل للغاية بسبب الخمول الشديد الذى يغطى وعى عمال الزراعة والتراحيل الذين امتلأت أدمغتهم بصور روحية رديئة ومتخلفة عن العالم والدنيا، حيث الخرافة المطلقة والجهل المطبق، والخوف الخرافى كلها أمور

تشكل حياتهم الروحية، ولذلك فحياة النبل فى تصورهم، تنبع من علوم الله أو من الأحجار والرمال عند السد العالى، وفى نظرهم أن صُرة الدنيا الحجز، والقرد إنسان مسخوط، وأن العمدة والغفير على كل شئ قدير، ولذلك فشبح الغفير والعسكرى ، والمخبر يظل جالساً متربعاً فى خيالهم على الدوام، وهذا شئ طبيعى بالنسبة لفئة اجتماعية كادحة ومنتجة، وفى الوقت نفسه معزولة فى غربتها ومحبوسة فى ضياعها إلى درجة أنها تعيش بمشاعر الغجر والبدو الرحل، ولم تسمح لها ظروف السُخرة المقننة والمقنعة أن تتبادل خلال مشاركتها فى الإنتاج أى تأثير إيجابى مع المجتمع الذى أصبحت تنظر إليه فقط من خلال معرفتها الحسية المبتورة والمشوهة، ومن خلال تعاستها وشقائها، ومن خلال ألفاظ الإهانة التى تقرع آذانها باستمرار، ولهذا فإن شكل وعيها وأفكارها جاء مطابقاً لشكل حياتها..

ولابد أن نذكر أن الوعى لدى عمال الزراعة والتراحيل لا يتصف بالخمول فقط بل يتصف أيضاً بالاضطراب والتناقض لعاملين.. أولهما.. جيرتهم العائلية والمعيشية بالفلاحين من مالكى الأرض الزراعية الذين يعشقون الملكية إلى حد الجنون حتى ولو كانت كعب قصبة على حد تعبيرهم وهذا يجعل عمال الزراعة والتراحيل مغرمين أيضاً بملكية الأرض.. وثانيهما.. ما يوجد لدى بعضهم من قراريط ضئيلة من الأرض مما يجعل وعيهم تراوده أحلام الكادحين تارةً وتغازله أطماع المالكين تارةً أخرى، فالأولى تدفع وعيهم إلى الأمام إلى الاشتراكية، والثانية تشده إلى الخلف إلى الرأسمالية..

وهذا الوعى الخامل ، والمضطرب لم ينم بينهم الإحساس الجماعى بالذات، بمعنى الإحساس بالآلام المشتركة الذى تبدو مظاهره فى الأحاديث الجماعية، والشكايات الجماعية، وفى الأغانى ، وكافة السيَّر الخاصة بالجماعة ، أو الطبقة ، وقد

أدى ذلك إلى عدم تواجد الإحساس بالمصير المشترك الذى يولد وحدتهم الطبقية من أجل تغيير مصيرهم المظلم بواسطة الكفاح المشترك الذى يمثله الصراع الطبقى النشيط..

ولذلك فقد أصبح هذا الصراع فى صورته العامة فردياً وسلبياً - وكانت مظاهره عبارة عن آهات ، وتوسلات ، وشكايات إلى المولى القدير وإلى أولياء الله الصالحين، وكانت عبارة أيضاً عن بعض الأعمال الفردية والإجرامية القليلة مثل حرق الزرع وتعليقه رداً على الاعتداءات التى كانت تقع عليهم من مقاولى الأرض ، وملاك الأراضي وأتباعهم.. مع العلم فقد تواجدت بعض المعارك النضالية القليلة جداً لهؤلاء العمال بفضل وجود بعض العمال اليساريين فى صفوفهم كما حدث فى شمال الدلتا بقرى السرو ودقهله، حيث حدثت عدة إضرابات عن أعمال التطهير ، وشتل الأرز بقيادة العاملين الزراعيين أحمد سُليم وسعيد الملاح..

وبجانب هذا فقد شهد الريف المصرى شكلاً من الصراع الطبقى ظل باقياً ومستمراً - وقد بدا هذا الشكل فى انضمام الكثير من عمال الزراعة والتراحيل إلى عصابات القتلة وقطاع الطرق التى كانت منتشرة فى الريف وذلك للعمل بها انتقاماً من المجتمع المصرى الذى كان لا يعطيهم حقهم المشروع فى العيش والحياة..

ولا خلاف على أن هذه المظاهر والأشكال لا تؤكد وجود الصراع الطبقى فى الريف، بقدر ما تؤكد وجوده فى حالة خمول شديد ومستمر مما جعله مختلفاً عن الصراع الطبقى فى كثير من أرياف العالم التى يسودها صراع طبقى يتصف أيضاً بالخمول، ولكنه خمول غير مستمر ، وغير شديد وهذا هو السبب فى أن ثورية الريف دائماً كامنة وثورته كذلك كامنة، كما قد أوضحت سابقاً..

وهذه الوضعية الخاصة بالصراع الطبقى فى الريف المصرى وقراه تدعو إلى

التفكير وإلى التأمل، وخاصةً إذا ما بين لنا التاريخ المصرى القديم أن الريف فى مصر القديمة قد غطاه صراع طبقى خامل تارة ونشيط تارةً أخرى، وهذا ما عجل بثورة الريف وثورية كادحيه الفلاحين ضد الطبقة الحاكمة التى كان يتربع فوق قمتها فرعون الملك والإله المقدس. وذلك من أجل إزالة الظلم الاجتماعى الذى تسجله أغنية مصرية قديمة غاضبة تقول..

«.. أهو مكتوب علينا.. شحن الشعير والخارصين.. فى كل يوم.. فى كل يوم.. ها هى الأجران تتفجر بالحبوب.. لكننا مرغمون.. لكننا مرغمون..»

وكلمات هذه الأغنية التى تفيض بغضب الكادحين هى خير برهان على عظمة ثورة الريف التى هزت الإقطاع لأول مرة فى التاريخ القديم، وتبدو هذه العظمة فى استعمالها سلاحاً روحياً بالغ التأثير فى هذا الوقت المبكر جداً من التاريخ القديم عموماً.. حيث استلمت ثورة الريف هذه .. سلاح الكلمة المكتوبة ، والمقروءة بجانب استعمال الدرع والقوس خلال احتدام الصراع الطبقى ، وما فرضه على كادحى الريف من تأهب واستعداد حتى أثناء ممارسة العمل والانتاج، وكان ذلك تحقيقاً للشعار القائل..« يد تبنى ، ويد ترفع السلاح..» ويؤيد هذا كله ما جاء فى التحذيرات التاريخية المشهورة للحكيم المصرى القديم..ايبور.. الذى كان يعادى ثورة الريف هذه، وفى هذه التحذيرات يقول.. والرجل يذهب ليحرث أرضه حاملاً درعه.. ثم يقول.. لماذا حقاً امتلأت البلاد بالعصابات، لماذا حقاً شُجت الوجوه، وصار حامل القوس متأهباً، واصطف صيادو الطيور وهم يستعدون للقتال، سكان الغيض فى الدلتا يحملون الدروع.. ولذلك فهذه الثورة القديمة قد حققت مضمونها الاجتماعى ممثلاً فى عدد من المظاهر كان أبرزها المظاهر التالية:

المظهر الأول: إحداث تغييرات عميقة فى بنية المجتمع المصرى القديم يوضحها

الحكيم.. ايبور.. بأقواله، لماذا حقاً أضحى الفقراء يملكون الثروات، من لم يستطع أن يصنع لنفسه زوجاً من النعال صار الآن من الأثرياء.. لماذا صار حقاً النبلاء فى عويل والفقراء فى بهجة.. لماذا حقاً يدمع أبناء النبلاء على الحوائط، الأطفال الذين كان يصلى من أجلهم صارو ملقون على الأرض.. انظر إن النبيلات يلتقطن الحب، والنبلاء يعملون فى المصنع.. من كان لا ينام حتى على لوح الخشب صار الآن يملك الفراش.. انظر من كان يملك الثياب أصبح الآن فى أسمال، ومن لم يكن قادراً أن ينسج .. صار يمتلك الآن الكتان النفيس.. انظر من كان لا يملك ظلالاً (مأوى) أصبح الآن يملك الظلال، ومن كان يملك الظلال أضحى الآن تلفعه الزوابع .. والمرأة التي كانت ترى وجهها في الماء أصبحت تملك مرآة.. انظر النبيلات أصبحن جائعات..

المظهر الثانى: وفقاً لهذه التغييرات الاجتماعية فى بنية المجتمع المصرى فقد تلاشت الإمكانيات الحقوقية للطبقة الحاكمة كما ورد فى تحذيرات الحكيم.. ايبور.. بقوله.. لماذا حقاً أُلقيت القوانين خارج الأبواب وأصبح الناس فى الحقيقة يدوسونها فى الطريق، والفقراء يمزقونها فى الشوارع. وهذا ما جعل الحكيم الملكى القديم يقول فى فزع ويأس.. ليتها كانت نهاية العالم، بلا حمل، ولا ولادة، عندئذٍ تكف الأرض عن ضجيجها، وتصبح بلا عجيج..

المظهر الثالث: كما قد تمت نقلة فى فلسفة الناس. خرج على أثرها الفرعون الإله والملك من أبدية التقديس الكائنة فى عقول الناس يؤيد ذلك أيضاً ما قاله الحكيم.. ايبور.. لماذا حقاً الذين كانوا يبنون الأهرام صاروا يفلحون الأرض، ومن كانوا فى سفينة الإله أصبحوا مجبرين على القيام بالأعمال الشاقة.. انظر إن أسرار البلاد التى لا ينبغى أن يعرفها أحد صارت مشاعاً، وأسرار ملوك مصر العليا والسفلى قد أُفشيت..

المظهر الرابع: وفى أعقاب هذه النقلة الفلسفية اهتزت فكرية الطبقة الحاكمة فى أدمغة أبسط الناس حيث لم يعد أحد يخاف أو يصدق القصة المصرية القديمة التى تحكى لنا قصة فتاة من بنات العبيد ابتلعها التمساح عقاباً على عدم الإخلاص لسيدتها، وهى قصة تُميط اللثام عن فكرية الطبقة الحاكمة التى سبق أن هُزمت فى الحياة المصرية القديمة. حيث كان يأبى الغسال أن يحمل الغسيل، على حد تعبير الحكيم ايبور الذى قال أيضاً.. لماذا حقاً أصبحت ألسنة الخادمات سليطة، وإذا تكلمت سيداتهن فإن هذا يضايقهن..

المظهر الخامس: من خلال كل هذا تولد وجود ذاتى شامخ للفلاح الكادح الذى أصبح يتمتع بشخصية قوية يمكنها أن تثبت وجودها فى مواجهة أى ظلم يقع عليها من أى حاكم أو أمير فرعونى كما حدث للفلاح الفصيح، هذا الفلاح المصرى القديم الذى تعرض لحالة من الظلم، حيث استولى على حماره واحد من أتباع الملك، فلم يسكت على الظلم الذى وقع عليه بل كافح ضده بصلابة وقوة إلى درجة أن ذهب بنفسه إلى قصر الملك وقدم شكواه التى تضمنت هجوماً كله شجاعة وجرأة قال فيه.. إذن فالأمير يرتكب الخطأ، وجهه أعمى عما يرى، وأذنه صماء عما تسمع، فقد امتلأ قلبه بما قيل له، انظر إنك مثل بلد لا رئيس له، وسفينة لا ربان فيها، ودولة بغير زعيم، انظر إنك شرطى تسرق، ومأمور يرتشى، ومدير إقليم ينبغى عليه أن يُعاقب على السرقة ، ولكنه صار نموذجاً للذى يسرق.. لا تسلب رجلاً فقيراً ضعيفاً كما تعلم، إن متاعه هو نسمة رجل معذب ومن يأخذ هذا المتاع يوقف أنفه عن أن يتنفس.. إنك قد عُينت كى تستمع، وتحكم بين اثْنين، وتعاقب اللص.. كيف يثق المرء فيك ، وقد أصبحت المعتدى ثم يقول أنت فيضان غارق وميزان مختل..

المظهر السادس: إن وجود الفلاح المصرى القديم بهذا الشكل هو بمثابة تعاظم قيمة الفرد المصرى الكادح فى نظر الفرعون الذى أصبح يتودد إليه ، ويتقرب نحوه هو وأتباعه حيث ينصح الملك «خيتى» الرابع ملك اهناسيا ولده فيقول.. لا تميز الابن ذا الحيثية عن مولد أو عن مركز، عن ابن الرجل الفقير، ولكن احكم على الناس حسب أعمالهم، أحبب الناس جميعاً.. وحيث تنص تعاليم الملك أمنمحات مؤسس الأسرة الثانية عشر إلى ابنه على قوله.. لقد أعطيت المحروم، ورفعت من شأن اليتيم، وجعلت من هؤلاء شئ ينال ما يريد تماماً كالذى هو شئ.. كما يفخر واحد من حكام هذه الأسرة الفرعونية فيقول.. لم اسئ معاملة ابن أى رجل من الناس، ولم أظلم أرملة، ولم أمتهن فلاحاً.. ولم أطرد راعياً، ولم أسخر فى أشغالى عمالاً بغير أجر، وبهذا زالت الكآبة من إقليمى، وانعدم الجوع فى حياتى..

ونعود بعد هذا السرد التاريخى فنتساءل عن الصراع الطبقى القديم الذى توارى واختفى من الحياة المصرية بحيويته الموسمية وفعاليته النشيطة فور زوال الدولة القديمة، أى دولة الفراعنة بالتحديد، بحيث لم يظهر تقريباً طوال العهود التى توالت على مصر ، وحكمها الغزاة من فرس وبطالمة ، ورومان وعرب ومماليك وأتراك مئات من السنين، حيث كُتبت على سكان مصر خلالها العبودية السياسية على حد تعبير.. بارتلمى سانت هيلر.. هذه العبودية التى قد رسخت السلبية بعمق الحياة المصرية حتى شاع فيها الجبن والخوف والنميمة ، وكذلك الكيد والمكر والتزلف إلى السلطان طبقاً لوصف المقريزى الذى يؤيده بما جاء فى كتاب المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار من قوله.. قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشتاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك.. ولذلك فالحياة المصرية قد اختلط فيها كل

شئ بنقيضه حتى المضحكات اختلطت بالمبكيات كما يروى المتنبى بقوله..

كم بمصر من المضحكات - ولكنه ضحكٌ كالبكا

وطبعاً بعد هذا لم يعد سكان الغيض بالدلتا يضعون الدروع، ولم يعد الفلاح يذهب ليحرث حقله حاملاً دروعه، ولم يعد كذلك حاملاً قوسه متأهباً.. وهذا هو السبب الرئيسى والمباشر لاختفاء هذا الشكل من الصراع الطبقى الذى كان اختفاؤه يمثل رِدة فى تطور المجتمع المصرى المعروف بتخطيه النظام العبودى إلى النظام الإقطاعى قبل غيره من المجتمعات بفضل هذا الشكل من الصراع وما ولده من ثورات اجتماعية وفكرية لأول مرة فى التاريخ القديم..

وكان هذا يعنى بالتحديد تحريم استعمال أدوات الحرب تحريماً مطلقاً على المصريين طوال حكم الغزاة خوفاً من ثورتهم. وبذلك لم يعد الإنسان المصرى مقاتلاً أو محارباً أو له أية علاقة بحرفة الحرب بل اقتصرت وظيفته كليةً على فلاحة الأرض بحيث أصبح مجرد آلة منتجة تقدم الزرع والضرع للغزاة. ولهذا لم ينخرط المصريون فى الجندية منذ الفراعنة إلا فى عهد محمد علي.. وقد أدى ذلك إلى حدوث نقلة عكسية فى داخل شخصية الفرد المصرى حيث تضاءل جداً الجانب الإيجابى فى شخصيته أى جانب المقاومة فى هذه الشخصية، بينما قد استفحل الجانب السلبى، أى جانب الرضوخ والاستسلام.. ولقد تعمقت هذه النقلة العكسية لوجود عوامل ثلاثة.. أولها.. طول المدة الزمنية لحكم الغزاة التى امتدت آلاف السنين.. وثانيها.. انتساب أغلب الغزاة إلى مجتمعات عبودية كالمجتمع الفارسى والرومانى، وهذا ما دفع الغزاة دوماً إلى العمل لعودة التخلف والعبودية إلى مصر.. وثالثها.. سهولة الحياة المعيشية فى مصر حيث الأرض منبسطة، والنيل منتظم فى فيضانه وفى جفافه، والمناخ الطيب والمعتدل، وبالتالى فلم يُنمِ الإنسان المصرى حتى صراعه ضد الطبيعة

وأخطارها حيث كانت تتقوى شخصيته خلال هذا الصراع وربما يقول البعض بعدم وجود أى صلة بين ممارسته حرفة القتال والحرب، وبين تقوية جانب المقاومة فى الإنسان.. وهذا صحيح بالنسبة لزمننا هذا، أما فى الماضى السحيق فالوضع يختلف تماماً، حيث كان الكادحون - عموماً - لا يملكون غير معرفة حسية محدودة مصدرها الممارسة فقط، ولهذا كان ابتعادهم عن ممارسة حرفة الحرب والقتال أو غيرها من الحرف يجعلها فى نظرهم مجرد سر سماوى لا يعرفه غير الإله. ومن ثم فإن الجرأة والمقاومة لا توجد لدى هؤلاء الكادحين بدون ممارسة أعمال الحرب والقتال يؤكد ذلك أحداث ثلاثة هى:

الحدث الأول: يتمثل فى ثورة العبيد التى قامت بقيادة سبارتكوس العبد والمصارع، فهذه الثورة لم يقدها أو يقم بها أساساً العبيد المنتجين، أى العبيد العاملين فى فلاحة الأرض وزراعتها، بل قادها وقام بها أساساً العبيد المصارعون الذين كانوا رجال سيف محترفين، حيث كان هؤلاء العبيد مجبرين على قتل بعضهم البعض ومصارعة الوحوش حتى الموت لتسلية مُلاك العبيد، وكانت حياتهم شاقة مليئة بالمصاعب والحرمان يمكن القضاء عليها فى أية لحظة.. وقد بدأت الثورة فى عام ٧٤ قبل الميلاد بنجاح مجموعة من العبيد وعلى رأسهم سبارتكوس فى الهروب من مدرسة للمصارعين، ولم يكونوا يزيدون على بضع عشرات ولكنهم سرعان ما تحولوا إلى جيش قوامه ستين ألف مقاتل نظموه على الخط الرومانى فأثار الفزع والرعب فى قلوب ملاك العبيد ، والطبقة الحاكمة فى روما القديمة، وقد تمكنوا بفضل عبقرية سبارتكوس العبد السوري ، وبفضل بطولاتهم التى لا تعرف الإذعان من إنزال سلسلة من الضربات القاصمة بالجيش الرومانى..

الحدث الثانى: هو العصيان الكبير الذى قام به الجنود المصريين المسرحين الذين

أُرغموا على السُخرة فى أشغال حفر قناة السويس. وكان هذا العصيان يعتبر ذروة المقاومة ضد السُخرة والعمل الإكراهى فى ساحات حفر القناة التى لم تشهد غير المقاومة المحدودة عن طريق الهرب ليلاً من قبل الآلاف العديدة للفلاحين المسخرين فى حفر هذه القناة..

الحدث الثالث: يبدو فى قيام الثورة العرابية فى مصر التى اعتمدت أساساً على فلاحى الريف وأجرائه الذين كانوا يمثلون قوة الثورة الأساسية.. ولم يشترك هؤلاء فى الثورة إلا بعد أن مارسوا أعمال الحرب والقتال لأول مرة منذ عهد الفراعنة من خلال مقاومة الحملة الفرنسية فى رشيد وطنطا وتتا وغمرين وميت الفرماوى والشعرا وفى معركة بولاق الشهيرة ومن خلال الجندية التى دخلت كل بيت من بيوتهم لأول مرة أيضاً منذ الفراعنة، حيث قد أثبتت هذه الجندية القدرة القتالية الفائقة للجندى المصرى الذى عاد إليها مؤخراً بعد أن نُزع منه سلاحه منذ آلاف السنين، ولذلك فان الانتصارات العسكرية التى حققها محمد على فى حروبه كانت نتيجة بسالة هذا الجندى المصرى الفلاح الذى سبب الفزع للدول الأوربية والسلطنة العثمانية على السواء..

والأحداث الثلاثة تبرز الصلة الوثيقة بين ممارسة العمل القتالى وبين نمو جانب المقاومة فى شخصية الإنسان الكادح فى كل النظم القديمة من عبودية وإقطاعية، حيث ثبت أن نمو جانب المقاومة هذا لا ينشط الصراع الطبقى فحسب بل يعمل على تصعيده إلى أبعد مدى مثلما حدث لفلاحى مصر.. حيث سرت روح الوطنية فى مصر التى كانت مصابة بالسبات والوهن، ومثل رقاد المصريين فى الماضى، ونشاطهم الآن كمثل حبات الغلال التى خُزنت فى الأهرام آلاف السنين، وعند تعرضها للشمس ظهرت ونمت، وسرت الروح إلى فلاحى مصر الذين كانوا مثل

الرفات، على حد تعبير مراسل الستاندرد البريطانية تعليقاً على قيام الثورة العرابية..

وتعليق الصحفى الإنجليزي السابق ذكره هو أبلغ وصف للصراع الطبقى لدى كادحى الريف المصرى وأجرائه، هذا الصراع الذى قد تعاظم طفرةً واحدة ثم عاد إلى خموله الشديد والمستمر فور هزيمة الثورة العرابية، لعدم توفر عوامل بقائه فى مصر الإقطاعية والمستعمرة التى قد شاع فيها الاستبداد والسُخرة. وذلك حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ التى تعاظم فيها هذا الصراع طفرةً واحدة أيضاً ثم عاد بعدها إلى خموله الشديد والمستمر حتى وقتنا هذا رغم التطورات العظيمة التى حدثت فى قلب الحياة المصرية، ومن أبرزها ثورة ٢٣ يوليو وما حققته فى الريف من تغييرات هائلة.. ولكن التطورات والتغييرات مهما بلغت عظمتها لا تنشط أبداً الصراع الطبقى الخامل فى صفوف أجراء الريف وكادحيه، طالما كان هؤلاء فى موقف هامشى لا يتعدى موقف المشاهد والمتفرج عليها فقط. لأن فعالية هذه التطورات بهذا الخصوص لا تتواجد بغير المشاركة الإيجابية فى صنعها.. باعتبار أن هذه المشاركة التى تتم عادة رويداً رويداً وعلى فترات زمنية متباعدة هى ممارسة قتالية ذات مضمون اجتماعى يتولد من خلالها المعرفة بشقيها الحسى والعقلى. حيث يتشربها الأجراء عملياً ونظرياً فيزداد جانب المقاومة فيهم، ومن ثم ينشط صراعهم الطبقي ويتصاعد، وبدون ذلك لا ينتظر منهم نضال ثورى، لأن فاقد الشئ لا يعطيه..

إذن فليس الوعى الخامل هو السبب الوحيد فى خمول الصراع الطبقى المذكور كما قلت سابقاً. حيث أن غياب الممارسة القتالية الجديدة يبدو كسبب هام فى هذا الشأن، وخاصةً أن هذه الممارسة الجديدة تختلف عن مثيلتها فى النظم العبودية والإقطاعية القديمة من حيث كونها ليست مصدراً لتصدير المعرفة الحسية فقط بل

والمعرفة العقلية كذلك إلى الجماهير الكادحة التى تتمتع بفضلها بخبرة ثورية، ونظرية ثورية..

وحسب القول بأهمية الممارسة القتالية الجديدة فى تنشيط الصراع الطبقى. فإن هذه الممارسة بدون تنظيم أى حزب ثورى تصبح عديمة المعنى والمغزى.. وهذا يسوقنا إلى القول أيضاً بأن غياب الحزب الثورى يعتبر سبب الأسباب فى شأن الخمول الشديد والمستمر للصراع الطبقى لدى أجراء الريف وكادحيه فى بلادنا الذين حرموا من أعظم ثورة في التاريخ هي ثورة الوعي الاجتماعي..



تاريخ عمال الزراعة والتراحيل

في مصر والعالم
منذ عهد السخرة
حتى سنة ١٩٦٩

الفصل الخامس

الحياة الجديدة لأُجراء الريف

◆◆◆

عيد المظلومين ...

.. (الحقيقة أن عمرنا لازم يتحسب بعد الثورة لأننا قبل كده ماكناش عايشين ولا كان لنا وجود، ولا كناية، ولا قيمة. وكان المقاول يأخذ نُص عرقنا ويقاسمنا قوت عيالنا، دلوقت أصبحنا نأخذ حقنا بالكامل، دلوقتى بنأخذ حقنا مرتين، بنأخذ أجر، وهنأخذ أرض).. هذا ما قاله عامل الترحيلة حسن عبد السلام فى مؤتمر سياسى حضره عمال التراحيل فى منطقة بحر البقر بمحافظة الشرقية فى ٢٨-١-١٩٦٣، وهو يمثل التباشير الأولية لوجود شخصية الأجير الريفى الذى بدأ يخرج من غربته السحيقة بفضل ثورة يوليو وتطورها نحو غاياتها التقدمية، باعتبار أن الثورة عادةً هى عيد للمظلومين والكادحين.. ولذا أصبح المرابع والأُجرى والتملى والخُطرى والترحلجى أسماء تدل على العمل كشرف وواجب وحياة. كما نص الميثاق الوطنى الذى أكد احترام العمل الإنسانى وتقديره، حيث تكمن فى الإنسان الكادح قوة البانى الحكيمة، ولابد من إفساح إمكانية التطور والازدهار لها، لكى تثرى الأرض بعجائب ومعجزات جديرة وجديدة على حد قول أديب الطبقة العاملة مكسيم جورجى..

وحتى يكون العمل الذى يؤديه عمال الزراعة والتراحيل متضمناً هذه الصفات الجديدة، كان لابد من التخلص الفورى من مظاهر الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى البشعة التى تسود سوق العمالة الريفى والتى تقتل بهجة العمل وتغتال جماله وعظمته. وذلك باللجوء إلى حلول وتجارب ثورية لحل مشاكل تشغيل هؤلاء

العمال، ومشاكل تنظيمهم، مثل تجارب الدقهلية والبحيرة، والنقابة العامة لعمال الزراعة، ووزارة العمل، هذه التجارب التى كانت فى مجموعها تستهدف الأمور التالية..

١- القضاء على العلاقات الإقطاعية فى الريف، ومنها السُخرة الظاهرة والخفية التى كانت ومازالت تمارس ضد الأجراء الزراعيين فى مصر..

٢- تطهير سوق العمالة فى الريف من النخاسة وتجارة الرقيق التى هى وصمة عار فى مصر الثورة، وذلك من خلال إنهاء الوجود المخيف لمقاولى الأنفار..

٣- العمل على بعث الوجود الاجتماعى لأُجراء الريف..

٤- محاولة تقوية النقابات الزراعية حتى يمكنها حل بعض مشاكل عمالها من خلال ربط عملية التنظيم بعملية التشغيل وذلك بوجود نقابات عمالية حرة مستقلة..

٥- جذب اهتمام الرأى العام، من أجل المشاركة فى حل المشاكل المعقدة لأجراء الريف..

تجربة الدقهلية:

لقد بدأت هذه التجربة فى فبراير عام ١٩٦٢، حيث أصدر محافظ الدقهلية إسماعيل فريد على مسئوليته قراراً بحل النقابة الفرعية لعمال الزراعة بالمنصورة التى سيطر عليها مقاولو الأنفار ، وكبار ملاك الأرض، وأنشأ بدلاً منها لجان نقابية جديدة فى القرى ، والكفور فى قرى الدقهلية، ولذا تكونت ٢٢٢ لجنة نقابية بدون إجراء انتخابات خوفاً من تسلل المقاولين وكبار ملاك الأرض على حد قول المشرفين على التجربة، كما شملت لجان أخرى مهمتها الإشراف على اللجان النقابية

بالقرى من رئيس مجلس القرية أو أحد أعضائه، والعمدة أو نائبه، وسكرتير الاتحاد القومى، ورئيس الجمعية التعاونية، والمندوب وهو من المقاولين غير المستغلين، وذلك على حد تعبير محافظ الدقهلية أيضاً..

وكانت الخطوة الثانية فى تنفيذ التجربة هى إنشاء مكاتب لتشغيل العمال فى كل نواحى المحافظة، بحيث لا تستطيع أية هيئة بالقطاع العام أو الخاص تشغيل أى عامل ترحيلة من أبناء الدقهلية إلا عن طريق هذه المكاتب التى تكونت على مستوى المحافظة، ومن المحافظ ورؤساء مجالس المدن ، والمتعهدين من المقاولين.. وعلى مستوى القرية من ضابط النقطة والعمدة ورئيس الجمعية التعاونية ومتعهد توريد الأنفار والمقاول..

وبجانب هذه المكاتب تأسس مكتب آخر يسمى بمكتب النقل كان مقره الرئيسى مدينة ميت غمر التى كانت تعتبر مركز التجربة وقلب نشاطها، وكان يتولى إدارة هذا المكتب تمويلاً وإشرافاً أحد الشخصيات الرأسمالية الكبيرة فى مجال النقل والمقاولات اسمه محمود بدوى..

وقد بدا إسلوب التشغيل الذى مارسته التجربة فى إلزام الهيئات الراغبة فى تشغيل عمال الزراعة والتراحيل بأن تتقدم بطلب تذكر فيه عدد العمال وتخصصهم، وذلك قبل بدء الترحيلة بخمسة عشر يوماً، وذلك إلى المكتب الرئيسى الخاص بتشغيل هؤلاء العمال. وعليها أن تقدم مع الطلب التكاليف المطلوبة، وهى عبارة عن أجور الأنفار المطلوبين للعمل لمدة شهر مقدماً مضافاً إليها ١٥٪ من نسبة هذه الأجور كقيمة استمارات النقابة، هذه الاستمارات التى كانت تذهب إلى المحافظة وليست إلى صندوق النقابة كما تنص وثائق التجربة. وعلى هذه الهيئات كذلك أن ترسل أيضاً أجور العمال ذهاباً وإياباً ، أجور نقل زواويدهم فى نصف كل شهر

بحيث لا تقل عن مائة زوادة فى كل سيارة لورى.. وبعد اتمام هذه الأمور يقوم مكتب التشغيل الرئيسى بإخطار المكتب الفرعى المختص لإعداد أنفار الترحيلة المطلوبين على أن تُرسل أجورهم إلى رئيس مجلس المدينة التابعين له، حيث يقوم بدوره بإخطار لجنة القرية للحضور لاستلام أجور العمال، وبعد ذلك تُسلم هذه الأجور إلى العمال أصحاب الدور فى عملية التشغيل..

وفور تنفيذ التجربة انهالت طلبات التشغيل على محافظة الدقهلية من كل مكان، حتى بلغت جملة الأجور التى صرفتها المحافظة للعمال منذ بدء التجربة فى ٢٢ فبراير عام ١٩٦٢ حتى يوليو من العام نفسه مبلغ ٢٤٣,٨٧٠ جنيهاً مقابل ١,١٠٨,٥٠٠ يوم عمل، وبلغ عدد المشتغلين فى هذه الفترة ١٥٨,١٠٠ عامل ويقدر هذا العدد بنسبة ٨٪ من جملة سكان الدقهلية.. وهذا يوضح أن نسبة التشغيل كانت عالية جداً رغم الأيدى العاملة الزراعية الكثيرة التى قد امتصتها الأشغال الريفية ، وداخل المحافظة نفسها فى أيام موسم العمل الزراعى ففى شهر مايو ويونيو يتم جنى القمح ، وعزيق القطن ، ونقاوة «اللطع» وطفى الشراقى والتلويط وشتل الأرز وتخدير الذرة..

وإن خريطة العمل والتشغيل فى هذه الفترة الزمنية المحدودة والبسيطة توضح أهمية العمل الذى يقوم به عمال الزراعة والتراحيل فى مجالنا الزراعى والإنشائي عموماً. حيث ذهب ألف عامل منهم للعمل فى وادى النطرون لمدة شهرين و٥٠٠ عامل إلى مديرية التحرير لمدة شهرين، و٢٥٠ عامل إلى مزارع جاناكليس لمدة شهر، و٢٠٠ عامل لبساتين مصر - مزارع أبو رجيلة - لمدة شهر، و٣٠٠ عامل لمصرف تلا لمدة شهر و٣٠٠ عامل لمؤسسة تعمير الأراضى بالحامول والقصبى لمدة شهر، و٣٠٠٠ عامل لأبى الأخضر بالشرقية لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل آخرين لقرية أبى

الأخضر لمدة شهرين، و٣٠٠٠ عامل لمنطقة بحر البقر بالشرقية لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل آخرين لمنطقة بحر البقر لمدة شهرين، و٥٠٠ عامل لمنطقة مريوبوليس لمدة شهر، و١٠٠٠ عامل لمنطقة ادكو لمدة شهرين، و١٥٠٠ عامل لمصرف حارس لمدة شهرين، و٦٠٠ عامل لمناطق أخرى لمدة شهرين. وفى شهر سبتمبر من هذا العام قد تم تشغيل ٢٤ ألف عامل فى استصلاح ٥١٥ ألف فدان.. وكانت دورات التشغيل ١٦ دورة، ومدة الدورة الواحدة شهر كامل، وتمتص الدورة قرابة ١٢ ألف عامل من عمال الزراعة والتراحيل.. وقد تم نقل جميع هؤلاء العمال بالسيارات اللورى العارية من أية حماية أو وقاية، هذه السيارات التى تم التعاقد عليها من قلب القطاع الخاص الرأسمالى بواسطة مكتب النقل الرئيسى بميت غمر الذى كانت تزينه لافتة كبيرة مكتوب عليها.. دقت ساعة العمل الثورى.. والذى قد ابتلع وحده مبالغ خيالية من كد وعرق آلاف الأجراء الزراعيين. يؤيد ذلك ما نشرته جريدة الأخبار فى ٨-٥-١٩٦٤ بقولها.. إن جملة أجور عمال التراحيل الذين قد تم تشغيلهم بواسطة المحافظة قد بلغت مليون و٢٨٠ ألفاً من الجنيهات فى عامين تقريباً، وبلغت تكاليف نقلهم ، ونقل زواويدهم مبلغ ١٠٠,٨٠٠ جنيهاً..

وهذه التجربة الاجتماعية الجديدة واجهت حرب الإشاعات، حيث قد راجت مثلاً شائعة تقول.. إن المحافظ قد حضر بنفسه إلى مناطق التشغيل ، وعرف العمال أن معدلات العمل اليومى أصبحت ثلاثة أمتار للفواس ، وهذه معدلات أقل من المعقول، ولذا ذهب المحافظ بنفسه إلى العمال لنفى هذه الشائعة، فخاطبه أحد العمال بقوله، أنا سمعت المحافظ بنفسى يقول، إن العمل المقرر للفواس هو ثلاثة أمتار فقط..

وكان مصدر هذه الإشاعات هم كبار مقاولى الأنفار الذين قد اختطفت منهم

تجربة الدقهلية جزءاً هاماً من سوق العمالة الريفى، ومن ثم فقد أعلنوا عليها النفير بحرب الإشاعات وبالمنافسة بواسطة الحصول على عمليات الشغل البراني التى كانت بمثابة سوق سوداء فى مجال العمالة فى الريف، حيث استطاع بعض مقاولى الأنفار الحصول على أشغال زراعة وتراحيل بعيداً عن نفوذ تجربة الدقهلية، مما جعلهم يندفعون على منافستها برفع الأجر اليومى للعامل إلى ٤٥ قرشاً، علماً بأن الأجور التى كانت تدفعها التجربة لا تزيد عن ٢٨ قرشاً يومياً للعامل.. ولذلك فإن المئات من أنفار الزراعة والتراحيل بالدقهلية كانوا يهربون ليلاً فى قوافل تضم المئات والعشرات للعمل فى مجال الشغل البراني بعيداً عن التجربة، وكانت عمليات الهروب هذه تتم بقيادة مقاولى الأنفار وأعضاء النقابات الزراعية، وذلك رغم المطاردة المستمرة من قبل الأجهزة الإدارية والبوليسية التى لم تقدر على الحد من عمليات الهروب المذكورة بسبب تواطؤ عمد القرى ومشايخها مع مقاولى الأنفار، مما جعل محافظ الدقهلية يصرح لجريدة الأخبار الصادرة فى ٨-٥-١٩٦٤ بقوله.. أن نظام العمد لا يتفق مع وجود النظام الاشتراكى.. ورغم السنوات القليلة التى عاشتها هذه التجربة .. فقد حققت بعض الإيجابيات بصدد حل بعض مشاكل عمال الزراعة والتراحيل حيث أصبحت هذه المشاكل دائمة وهامة فى جدول أعمال التنظيم السياسى والسلطة الناصرية فى بلادنا، بدليل توافد الوزراء وكبار المسئولين ومندوبى الصحافة إلى مناطق تشغيل أنفار الزراعة والتراحيل للقيام بلقاءات ودية مباشرة معهم للتعرف على مشاكلهم وهمومهم، وبقصد شدهم إلى الحياة والمجتمع حتى تتلاشى الغربة الكامنة بعمق فى وجدانهم..

وبفضل هذه اللقاءات استطاعوا لأول مرة فى عمرهم المديد أن يلتقوا بالحكام وجهاً لوجه ، وأن يخاطبوهم دون أن يخيفهم ذلك ، ويفزعهم كما كان الحال بالنسبة

للحكام السابقين الذين كان الواحد منهم فى نظر الأجراء الزراعيين يمثل.. بعبعاً خرافياً.. ففى مناطق بحر البقر وصان الحجر وأبو الأخضر زارهم المحافظ إسماعيل فريد مرات عديدة وناقشوه مطالبين بضرورة تحقيق معدلات العمل التى كانت مقررة من قبل شركات استصلاح الاراضى لأنها معدلات مرهقة لا تتحملها طاقتهم الجسمانية، وخاصةً أن الأرض التى كانوا يعملون فيها شديدة الصلابة.. وفى مناطق حفير شهاب الدين قد زارهم رئيس الوزراء على صبرى وقد أثاروا معه مشاكل قلة الأجور والبطالة وارتفاع أسعار الذرة الصفراء باعتبارها طعامهم الأساسى، ولقد وعدهم بالعمل على حل هذه المشاكل..

وعلى العموم فتجربة الدقهلية قد أحدثت نقلة اجتماعية وروحية فى حياة الأجراء الريفيين، وقد ظهرت هذه النقلة بوجود بعض اللمحات البسيطة لحالات الرضى الاجتماعى فى صفوف هؤلاء الأجراء الذين قد ارتفعت أجورهم فى بدء التجربة من ١٥ قرشاً إلى ١٨ قرشاً لأنفار الزراعة و٢٠ قرشاً لأنفار المشروعات، و٢٢ قرشاً لأنفار الديكوفيل، و٢٨ قرش لأنفار الكوريك، ثم زادت حتى ارتفع الحد الأدنى إلى ٢٢ قرش بدلاً من ١٨ قرش.. هذا بخلاف الأجور غير المباشرة التى كانت تصرف لهم بصفة غير مستمرة على شكل ثلاثة أرغفة يومياً، وكيلو فاصوليا، وعلبة مسلى.. ولهذا كانت ليالى عملهم فى برارى الدلتا الشاسعة مصحوبة لأول مرة بشيء من أمارات المرح والبهجة، حيث كانوا يقضون ليالى العمل فى قهقهات ، وضحكات .. بينما كان زملاؤهم يمثلون مسرحية.. المقاول قراقوش.. أو مسرحية.. نقطة بنت المقاول.. وكان هذا لا يعنى غير وجود بداية الوعى الاجتماعى لدى عمال الزراعة والتراحيل بفضل المعرفة الجديدة التى نبهت ضميرهم وفتحت عيونهم على حقيقة المقاول ، وعلى حقيقة وظيفته الاستغلالية

فراحوا يفضحونه ، ويكشفون أمره بواسطة النكتة والتشخيص..

ولكن التجربة المذكورة لم تعمر طويلاً نتيجة لأن قادتها والمسئولين عنها قد غرقوا حتى الأذقان فى خضم التناقضات التى صاحبت التجربة منذ قيامها، هذه التناقضات التى قد أفرخت عدداً من الأخطاء أدت إلى تجريد التجربة من مضمونها الإيجابى والتقدمى وأدت أيضاً إلى اغتيال التجربة نفسها بنفسها فوق ريف الدقهلية وكان من أبرز هذه الاخطاء ما يلى..

١- لم تعمل التجربة فى اتجاه تصفية ظاهرة التراحيل فى الحياة الريفية باعتبارها أمارة من أمارات مصر القديمة والإقطاعية وذلك بامتصاص الأحداث والشبان من الأجراء الزراعيين للعمل فى المصانع ، والصناعات الجديدة التى كان يجب أن تنشأ فوراً من أموال المدخرات التى اقتطعت من أجور عمال التراحيل بغير إرادتهم، هذه الأموال التى بلغت مئات الألوف من الجنيهات والتى كانت مودعة فى خزينة محافظة الدقهلية، هذا بخلاف ما تتبخر منها فى الطريق بفضل اللصوص الرسميين. مع العلم أن هذه الأموال كلها قد ذهبت لتشييد مصيف جمصة على البحر الأبيض المتوسط لكى يتوفر للرأسمالية المصرية المحظوظة مزيداً من الرفاهية والسعادة والنعيم على حساب أجراء الزراعة والتراحيل فى بلادنا، فمن ليس معه يُأخذ منه، ومن معه يُعطى ويُزاد على حد قول السيد المسيح..

٢- بدت التجربة منذ لحظة تواجدها ذات طابع إدارى صرف، حيث قد تسلمها السادة الموظفون ممن لا يتمتعون بأى وجدان اشتراكى، بل يتمتعون فقط بذمة خربة تلتهم كل شئ حتى ولو كان ذلك ورق المصحف، على حد التعبير الشعبى، ولذا فقد ابتدعوا ، وتفننوا فى سرقة أموال العمال والتجربة إلى حد أن أحقر موظف من المشرفين على التجربة قد « تأمرك » فى عيشته، حيث أصبح منزله بقدرة

قادر يحتوى على مطبخ أمريكانى ، وصالون أمريكانى ، والسيدة حرمه أصبحت أفخم زبون لدى الكوافير وخياط السيدات، فى حين أن الجماهير من عمال الزراعة والتراحيل تعيش كالأيتام على موائد اللئام، حيث الهدمة اليتيمة على جسد كل واحد منهم أصبحت باهتة ومهلهلة لا تصر الملح على حد تعبيرهم.. يشهد على ذلك التحقيقات الواسعة التى شملت أغلب موظفى التجربة وعلى رأسهم كبيرهم حامد نور الدين « الأمين المساعد لمحافظة الدقهلية » الذى كان يقود التجربة من الناحية التنفيذية، هذا الأمين الذى قد ثبت أنه يمتلك فى قريته وحدها ٩٨ جاموسة موزعة على الأقارب من شيالى الملكية .. كما قالت مجلة روز اليوسف، وهذا يدل على تعفن التجربة من رأسها بفعل الطابع الإدارى..

٣- عملت التجربة على تحقيق وصاية الذئب على الحمل، فلم تسمح للمقاول من مباشرة نشاطه فى قلبها فقط بل قد عمدته ليكون وصياً على العمال فى نقاباتهم وفى عمليات تشغيلهم، وتم ذلك بحجة أنه متعهد ومقاول غير مستغل، علماً بأن عمولته التى كانت تصل إلى ١٥٪ من أجور الترحيلة هى خير برهان على استغلاله الطفيلى، لأن هذه العمولة تمثل جزءاً من فائض القيمة.. أى الفرق بين أجر العامل وبين ما يضيفه نتيجة لعمله، ومن ثم فالمقاول بطبيعته دائماً مستغل، لأن الاستغلال ليس تعريفاً أخلاقياً بقدر ما هو تصريف اقتصادى بالدرجة الأولى..

٤- عدم توافر الحريات النقابية، حيث منعت التجربة إجراء أية انتخابات ديمقراطية عند قيام النقابات الزراعية التى أنشأتها فى قرى الدقهلية، وبذلك ضاع على جماهير الأجراء الريفيين فرصة الممارسة الحقيقية للنشاط النقابى فى هذه الانتخابات التى هى خير مدرسة لتوعية أبسط العمال بمصالحهم، كما فرضت على هذه النقابات وصاية إدارية ورأسمالية متخلفة بدون أية مراعاة لطبيعة النقابات

العمالية التى هى بالدرجة الأولى تنظيمات طبقية ديمقراطية ذات عضوية اختيارية مستقلة عن السلطات والأحزاب والجماعات الدينية هدفها الدفاع عن مصالح العمال الصناعيين والزراعيين على السواء. وقد بدت هذه الوصاية الشاذة فى شكل لجنة الإشراف على النقابات الزراعية بالدقهلية المكونة من رئيس مجلس القرية كممثل للحكم المحلى، ومن العمدة كممثل للقهر البوليسى، ومن أمين الاتحاد القومى كممثل لأغنياء الفلاحين ومن رئيس الجمعية التعاونية الزراعية كممثل للجاه والنفوذ والعائلية، ومن المقاول كممثل للاستغلال الطفيلى لرأسمالية المقاولات.. والجدير بالذكر أن هذه الوصاية قد أعطت الفرصة لبقاء عدد من كبار المقاولين مثل المقاول الحاج أحمد الطوخى الذى كان رئيساً لمجلس قرية سمبو مقام المعروفة بنضالها الفلاحى ضد الإقطاع، والذى كان مشهوراً أيضاً بنشاطه الإجرامى والاستغلالى معاً، ومثل المقاول الحاج سيد العزازى أمين الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى بقرية كفر الشيخ هلال دقهلية، ومن البديهى أن ذلك كان بمثابة إدانة للتجربة التى لم تعمل على تأكيد سلطة النقابات الزراعية كتنظيمات شعبية فوق سلطة الأجهزة الإدارية وفقاً لنص الميثاق وروحه. وهذا يبين أن التجربة لم تراع أبداً الديمقراطية الجديدة كسلطة للعمال والفلاحين..

٥- إبعاد عمال الزراعة والتراحيل أصحاب الحق والمصلحة من المشاركة فى قيادة التجربة حتى على مستوى القرية - حيث سُلمت هذه القيادة إلى رؤساء المدن وأصحاب العمل والمقاولين وذلك على مستوى المدينة، أما فى القرية فقد سُلمت إلى أجهزة القمع التقليدية ممثلة فى العمدة وضابط النقطة، ومن المعلوم أن نفس هذه الأجهزة الرادعة كانت تجر الأجراء الريفيين من أقفيتهم مربوطين قطارات بالحبال إلى مناطق التشغيل والسُخرة، ولذا تفشى الخوف فى صفوف هؤلاء الأجراء بدلاً

من الثقة فى التجربة التى كانت تعتبر فرصة نادرة لتدريب عمال الزراعة والتراحيل على إدارة شئون تشغيلهم لأول مرة..

٦- فى سياق التجربة لم ترتفع أجور عمال الزراعة والتراحيل ارتفاعاً مناسباً بدليل أنها بقيت منخفضة عن أجور زملائهم خارج تجربة الدقهلية، وكان ذلك راجع إلى الفلسفة الأجرية التى كان ينادى بها محافظ الدقهلية إسماعيل فريد الذى كان يرى أن زيادة أجور أنفار الزراعة والتراحيل خارج نطاق تجربة الدقهلية هو عمل من أعمال المنافسة، وان زيادة أجورهم فى هذه الفترة ليس من مصلحتهم على الإطلاق، حيث أن زيادة الأجور فى هذه المرحلة ستحقق نتائج تعود عليهم بالخسارة والضرر لأن زيادة الانتاج معناه زيادة التكاليف، وبالتالى قلة عدد الأفدنة التى ستملك للعمال.. ولقد فاته أن يعرف أن زيادة أجور العمال لا تؤثر على زيادة التكاليف الخاصة بالأراضى المستصلحة لأن هذه الزيادة لا تعنى غير زيادة انتاجية العمال.. أما السبب الرئيسى فى ارتفاع هذه التكاليف بشكل جنونى فإنه يعود إلى الإسراف الذى تمارسه الأجهزة الإدارية عديمة الوجدان الاشتراكى.. هذه الأجهزة التى تسيطر على قيادة المؤسسات والشركات العاملة فى استصلاح الأراضى، والتى تتمركز فى القاهرة والإسكندرية بعيداً عن الريف وقرفه، حيث المكاتب المريحة المثلجة صيفاً والدافئة شتاءً والسيارات الفخمة، والبدلات السخية بغير حساب، هذا بخلاف العمولات والإكراميات المتنوعة والاختلاسات الظاهرة والمقنعة..

٧- وحتى احترام وحماية الشخصية الإنسانية للأجير الفلاحى لم يتوفر بشكل كافى فى ظل التجربة التى استخدمت السيارات النقل العارية فى نقل عمال الزراعة والتراحيل إلى أماكن العمل والتشغيل.. وهكذا بقيت الشخصية الإنسانية مُهانة حتى فى الحياة الجديدة كأنها مصحف فى بيت زنديق..

وهذه الكثرة من الأخطاء التى قد جردت التجربة من شعبيتها وتقدميتها هى كما ذكرت من قبل أنها وليدة التناقضات التى صاحبت التجربة والتى تبدو فى عدد من الأمور.. أولها.. غياب الحزب الاشتراكي الثورى الذى كان عليه أن يقود هذه التجربة باعتبارها من الناحية السياسية معركة من أهم معارك الثورة فى الريف التى تهدف إلى إتمام التحول الاشتراكى فى المجال الزراعى.. وثانيها.. اتساع حجم التجربة من الناحية الجماهيرية فى حين أنه لا يوجد الكادر الثورى الملتزم الذى يكلف بقيادة التجربة وتنفيذها.. وثالثها.. إغفال خبرة الثورات الاشتراكية التى واجهت تصفية ظاهرة عمال التراحيل بواسطة العمال أنفسهم حيث قد ثبت أنهم أعظم المهندسين الاجتماعيين فى حل مشاكلهم.. ورابعها.. عدم نضوج الوجود الاجتماعى لدى عمال الزراعة والتراحيل حتى يفرضوا شخصيتهم فى قلب التجربة.. وخامسها.. سيطرة الرأسمالية فكراً وعملاً على قيادة التجربة بقصد التخريب والمنفعة بفضل الشلل ومراكز القوى فى أجهزة الدولة، وبفضل ارتداء عباءة النفاق الاجتماعى المنتشرة فى هذه الأيام.. وسادسها.. صعوبة تبين النتائج بشكل فورى فى التجارب الاجتماعية لتحديد الصواب والخطأ ونسبة كل منهما وخاصةً بالنسبة لقادة مثل هذه التجربة الذين لا يعرفون شيئاً عن علم تغيير المجتمع وقوانينه العامة، وذلك بخلاف التجارب المعملية حيث يستطيع العالم الكيميائى مثلاً أن يتبين على الفور نتائج خطأ أو صواباً، والسبب فى ذلك يعود إلى بساطة مواد هذه التجارب التى تتمثل فى الأشياء سواء كانت جماداً أو نباتاً أو حيواناً، وهذه أشياء ليست معقدة كالبشر باعتبارهم مواد التجارب الاجتماعية..

اهتمامات مظهرية..

لا خلاف على أن تجربة الدقهلية بشأن عمال الزراعة والتراحيل قد فجرت

اهتمامات كثيرة لحل مشاكل هؤلاء العمال، ولكنها فى عمومها كانت اهتمامات مظهرية لم ينتفع بها كثيراً الأجراء فى الريف.. ففى عام ١٩٦٢ ظهرت موجة إنشاء جمعيات تعاونية لتشغيل هؤلاء الأجراء تعاونياً .. مثلما حدث فى المنوفية والفيوم. وفى نفس الوقت تقدمت وزارة الصحة بمشروع صحى متقدم بهدف توفير الحماية الصحية لعمال الزراعة والتراحيل خلال تشغيلهم، وقد نص المشروع على إعداد أجهزة خاصة بالمناطق الطبية التى يعمل بها عمال التراحيل لفحصهم طبياً للتأكد من خلوهم من الأمراض الوبائية، ونص على إعداد المساكن المناسبة والصحية التى تتوافر فيها النظافة والمياه النقية الصالحة للشرب والاستحمام، والعناية بتوفير المواد الغذائية الكاملة لهؤلاء العمال فى أماكن عملهم، ووقايتهم من الأمراض المعدية، وذلك باستخدام المبيدات الحشرية ، والمواد المانعة لانتشار الناموس، وكذلك الإشراف على وسائل نقلهم بواسطة سيارات الأتوبيس .. حتى لا تتعرض حياتهم للحوادث وأمراض الصدر، وبجانب هذا فقد دعا المشروع الهيئات الاجتماعية لوضع نظام يكفل رعاية أسر هؤلاء العمال أثناء غيابهم.. كما قد طالب وزير الصحة الدكتور النبوى المهندس بضرورة اشتراك الخبراء العالميين فى مختلف أمراض المهنة مع أساتذة كلية الطب ، وكبار الأطباء المتخصصين فى وضع القواعد والنظم الحديثة التى تكفل وقاية الأجراء فى الريف من الأمراض المهنية، وتطبيق توصياتهم على عمال التراحيل بالذات.. ولكن هذا المشروع لم ير الحياة والنور، فقد ظل مجرد تمنيات طيبة، بدليل أن هؤلاء العمال مازالوا يُرغمون على ركوب السيارات اللورى فى غدوهم ورواحهم إلى مناطق العمل ، والتشغيل، وبالتالى فما زالوا يتعرضون للموت والإصابة بالجملة كما قد ذكرت من قبل.. وبدليل ما حدث لبعض أنفار التراحيل أثناء تطهيرهم مصرف الخير بدمنهور فى عام ١٩٦٨ ، حيث قد هاجمت العمال ديدان غريبة ومفترسة ..بينما كانوا يعملون عرايا فى مصرف الموت هذا

وليس مصرف الخير إلى درجة أن هذه الديدان قد اخترقت أجسادهم ، وتسببت فى موت بعضهم على الفور، وتهديد حياة خمسة وعشرين عاملاً منهم رغم انتشالهم بسرعة من مياه هذا المصرف اللعين، وخلال هذا الحادث لم تقدم المستشفى المركزى أية رعاية لازمة ومناسبة للعمال المصابين كما يقرر كل من عبد الحق البياع وكمال بنى عضو الاتحاد الاشتراكى بالبحيرة..

كما قد أعدت وزارة الشباب مشروعاً تربوياً وتثقيفياً لجذب عمال الزراعة والتراحيل نحو الحياة الجديدة فى مصر الثورة، حيث أقامت معسكراً دولياً فى وادى النطرون دعت إليه العشرات من هؤلاء العمال ليعيشوا بعض الوقت مع إخوتهم الطلبة العرب والأجانب حتى تُهزم الأمية المتفشية فى صفوفهم .. فتفتح عيونهم على عالم الثقافة والمعرفة، وذلك من خلال الصداقات والعواطف الأخوية بينهم وبين الطلبة من رواد المعسكر، وذلك بهدف نمو شخصيتهم ، وتقوية وجودهم فى الحياة والمجتمع باعتبارهم القوة المحركة والأساسية لتطور الثورة فى الريف، وهذا يعنى القضاء نهائياً على العلاقات الإقطاعية المتخلفة التى مازالت متشبثة بخناقهم إلى حد تجميد النمو فى شخصيتهم ، ووجودهم، يشهد على ذلك ما نشرته مجلة روز اليوسف فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ حول الاعتداء الذى وقع لا على حريتهم النقابية بل على حريتهم الشخصية، حيث قد أمر رئيس مجلس مدينة قلين بحبس بعض قادة هؤلاء العمال لدفاعهم عن زملائهم عمال الزراعة والتراحيل..

تجربة البحيرة..

قالت مجلة الاشتراكى فى عددها رقم ٣٨ عن هذه التجربة.. مشكلة عمال التراحيل فى البحيرة والتصدى لحلها من أبرز إنجازات الحكم المحلى فى المحافظة، ولعل السبب فى شهرة مشروع عمال التراحيل ونجاحه يرجع إلى إنه أصبح عملاً

ملموساً قام بزيارته مرتين الرئيس جمال عبد الناصر ، وضيفاه الكبيرين كوسيجين، وتيتو، ونجاح هذا المشروع الذى أعجب به الضيفان الكبيران عند زيارتهما لأحد معسكرات العمال فى وادى النطرون يرجع فى الدرجة الأولى إلى كونه عملاً ثوريا بدأه وجيه أباظة محافظ البحيرة بإجراء مخالف للقانون، فقد وقع لتمويل المشروع بمبلغ ألف و٧٥٠ جنيهًا أودعه فى البنك لحساب المشروع بينما لا يسمح القانون بصرف مبلغ يزيد على ٥٠٠ جنيه فى مثل هذه الأحوال..

ولقد بدأ حل مشكلة عمال التراحيل فى البحيرة فى فبراير ١٩٦٢، وانطلاقاً من قول الرئيس.. هل تعرفون كيف يعيش عامل الترحيلة، إنه يعيش بأبخس أجر يمكن أن يأخذه عامل إنه يعيش على البتاو والبصل، هذا ظلم اجتماعى ضد الدين وضد الإنسانية ، وضد طبيعة البشر.. وبدأت محافظة البحيرة مشروعها لتقضى على أخطر جريمة ترتكب فى حق الإنسانية..

ولقد دُرست حالة عامل الترحيلة لتكشف حقائق رهيبة، إنه يعمل عن طريق مقاولى الأنفار الذين يتقاضون من الشركات صاحبة العمل ١٨ قرشاً كأجر يومى، وبعد استقطاع العمولات للمقاول الكبير وسواق الأنفار والتوابع إلى آخر قائمة المستغلين يقبض العامل خمسة قروش فى اليوم مقابل جهده ، وعرقه منذ شروق الشمس حتى غروبها، وكان المقاول فوق ذلك يخصم منه أجر ٣ أيام فى الشهر هى أيام نقله من القرية إلى موقع عمله ثم إعادته إلى القرية .. بعد انتهاء العمل سيراً على قدميه، واليوم الثالث إتاوة للمقاول..

وبعد الدراسة بدأ تنفيذ المشروع وافتتحت المحافظة ٣ مكاتب لتشغيل العمال واتفقت مع شركات الاستصلاح والمؤسسات ألا تتعامل اطلاقاً مع المقاولين وإنما يقتصر تشغيل العمال على المكاتب الثلاثة..

الطعام لكل فم..

وقبل أن تبدأ هذه المكاتب عملها فقد تعرضت لأول مشكلة وأخطرها وهى التمويل، فإن الشركات تدفع أجور العمال مؤخراً، ولم تصمد هذه المشكلة أمام الإصرار الثورى على النجاح ووقع وجيه أباظة شيكاً بألف و٧٥٠ جنيهاً لتمويل تشغيل العمال ودفع أجورهم مقدماً معرضاً نفسه لمخالفة فادحة للقانون..

ونجح العمل فى المكاتب وانتقل العمال لأول مرة إلى مواقع العمل فى عربات مجاناً وبدلاً من قسوة الشتاء ، والنوم العارى على الجسور أقيمت المعسكرات، وبدلاً من خمسة قروش أصبح الأجر ١٨ قرشاً فخمسة وعشرين فثلاثين قرشاً وبدلاً من ١٢ ساعة عمل حُددت ساعات العمل بسبع ساعات .. ومن يعمل أكثر يحصل على أجر إضافى حتى وصل دخل بعض أسر العمال إلى ٢٤ جنيهاً فى الشهر، وبدلاً من البتاو والبصل حول المحافظ إليهم المعونات التى تتلقاها المحافظة، وأصبح الطعام مجاناً لكل فم في جزءٍ كبيرْ منه، ومقابل التكلفة فى الجزء الأقل وبدلاً من استهلاك ساعات الليل القاسية الفارغة فى شرب الشاى الأسود ، والمعسل أصبحت ساعات الفراغ مجالاً للتوعية والدرس ومحو الأمية ، والاستماع إلى الراديو وإلى التليفزيون، وبدلاً من جسور الترع وقسوة البرد نام العامل على سرير ومرتبة فى معسكرات عمل..

الطريق الأكيد..

ولقد حققت التجربة الإصلاحية أملاً عزيزاً ، ووضعت أمام المسئولين على كافة المستويات عملاً ملموساً وطريقاً أكيداً لحل المشكلة على مستوى جميع عمال التراحيل، وذهب إلى المعسكرات عدد كبير من كبار رجال الدولة والوزراء

وأجريت دراسات اجتماعية واحصائيات دلت على أن انتاجية العمال زادت بنسبة ١٠٠٪ وظهرت بينهم قيادات تعاونت فى إدارة المعسكرات، بل لقد رشُح عدد كبير منهم فى لجان الاتحاد الاشتراكى ، ونجحوا وحدث تطور كبير فى مستوى تفكيرهم نتيجة البرامج الثقافية والمحاضرات والندوات المنتظمة وارتفع مستوى حالتهم الصحية نتيجة علاجهم فى المعسكرات من الأمراض المستوطنة..

إن معسكر عمال التراحيل فى وادى النطرون، والذى يقع فى منطقة استصلاح الأراضى فى الصحراء ليس هو المعسكر الأول، وإنما سبقه معسكر آخر فى مديرية التحرير، وستتبعه معسكرات أخرى فى مناطق العمل، وعامل الترحيلة فيه خير شاهد على أن العمل الإصلاحي وحده هو الكفيل بالقضاء على أخطر المشكلات..

هذا هو الجانب النظرى لتجربة البحيرة كما جاء فى مجلة الاشتراكى وهو يتضمن كثيراً من المبالغة، حيث يكذب واقع هذه التجربة أى كلام عن نوم العمال على الأسرة، وارتفاع أجر الواحد منهم إلى ٣٤ جنيهاً شهرياً، وإشاعة الفهم والمعرفة بينهم، ويؤيد ذلك كله فشل التجربة فى البحيرة لنفس الأسباب الموضوعية التى أدت إلى فشل تجربة الدقهلية، وهذه نتيجة محتمة تنتظر كل التجارب الإصلاحية المحدودة التى تتواجد فى مناخ لا يتطلب إلا تجارب ثورية عميقة، أى تجارب تهيمن عليها الجماهير الكادحة بقصد تغيير العلاقات الاجتماعية القديمة والمتخلفة تغييرا جذريا..

مشروع وزارة العمل..

كانت التحولات الاجتماعية التى شهدتها بلادنا فى عام ١٩٦١ عاملاً فى دفع وزارة الشئون الاجتماعية للتدخل من أجل حل مشاكل عمال الزراعة والتراحيل، ولهذا قامت بالدعاية من أجل التشغيل التعاونى لهؤلاء العمال وأبدت استعدادها

لتكوين جمعيات تعاونية تساعدها مالياً على أن يشترك العمال فى تأسيسها، والحقيقة التى لابد أن تذكر هنا، أن هذه الفكرة قد دعت إليها من قبل بعض التنظيمات الشيوعية فى مصر التى قد وصل نشاطها إلى الريف، هذه التنظيمات التى كانت ترى أن التشغيل التعاونى هو التشغيل المناسب لحل مشاكل عمال الحرف والصناعات الصغيرة، وكذلك عمال الزراعة والتراحيل، وذلك كأسلوب متقدم لتكتيل هؤلاء العمال الذين كانوا ومازالوا يمثلون الأغلبية الساحقة لعمال بلادنا وذلك فى تجمعات عمالية وإنتاجية ضخمة يمكنها دفع حركة الثورة المصرية إلى الأمام..

وفور إنشاء وزارة العمل كانت مشاكل عمال الريف عموماً من أهم النقاط فى جدول أعمالها، وقد تجلى ذلك فى إرسالها ثلاثة من كبار موظفيها هم الدكتور عبد الرءوف أبو علم، وعبد المغنى سعيد، وحسين البرادعى، إلى برارى الدلتا لزيارة مناطق تشغيل عمال التراحيل ودراسة أحوالهم بشكل مباشر، وكان الهدف من هذه الزيارة التى كشفت وجود مخالفات خطيرة فى تشغيل عمال التراحيل، هو إعداد مشروع لتنظيم تشغيل هؤلاء العمال بشكل يتفادى الأخطاء التى وقعت فيها تجربة الدقهلية.. وفعلاً أعدت على الفور مشروعاً يتضمن النقاط التالية..

١- تشكيل نقابة لعمال الزراعة والتراحيل إذا بلغ عددهم ثلاثين عاملاً، ويجوز تكوين نقابة لعمال قريتين و أكثر إذا لم يكتمل العدد..

٢- تشكيل نقابة فرعية للمحافظة تكون مقرها عاصمة المحافظة وذلك من مندوبى النقابات القروية..

٣- تشكيل نقابة عامة للجمهورية من مندوبى النقابات الفرعية وتنضم هذه النقابة إلى الاتحاد العام..

٤- تُمنح النقابة المحلية فى القرية الصفة الاعتبارية من تاريخ تشكيلها..

٥- يكون لمجلس القرية حق الإشراف على النقابة ويبلغ ملاحظاته إلى مصلحة العمل..

٦- لا يجوز تشغيل عمال الزراعة والتراحيل خارج مواطنهم إلا بواسطة منطقة العمل فى المحافظة..

٧- يجوز لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس المحافظة تخصيص أحد مكاتب القوى العاملة للإشراف على عملية تشغيل العمال..

٨- تقوم كل نقابة قروية خلال شهر يونيو من كل عام بحصر عمال الزراعة والتراحيل من المقيمين فى دائرة اختصاصها ، وتوافى المجلس القروى ببيان كامل لهذا الحصر ويرسل المجلس هذه القوائم إلى منطقة العمل فى موعد ..لا يتجاوز أول يونيو من كل عام..

٩- تقوم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات العامة والخاصة فى بداية كل سنة مالية بتقديم بيان مفصل إلى منطقة العمل بالمحافظة عن عدد ونوع المشروعات التى تقوم بتنفيذها خلال العام الحالى، وتحتاج إلى أعداد من هؤلاء العمال، ثم تقوم المنطقة بوضع خطة لتنظيم العمل المتواصل لعمال التراحيل فى جميع المشروعات التى تنفذ فى إطار المحافظة..

١٠- يُقرض مجلس المحافظة المجالس القروية المبالغ اللازمة لتمويل عمليات التراحيل ، ودفع أجور بعض العمال مقدماً قبل أن يغادروا مواطنهم، وعلى صاحب العمل اقتطاع هذه القروض من أجور العمال وسدادها إلى المجلس القروى..

١١- يجوز لمجلس المحافظة أن يفرض رسوماً على تشغيل عمال الزراعة والتراحيل ملتزم بها صاحب العمل والعمال بحيث لا يزيد هذا الرسم على عشرة مليمات عن كل عامل للإنفاق من هذه الحصيلة على شئون العمال فقط..

١٢- وإذا وجدت قوى عاملة فائضة وجب التفاهم على تشغيلها مع مناطق العمل التى تنقص فى دائرتها قوى العمل لضمان العدالة الكاملة..

١٣- يمنع تشغيل الأحداث من الجنسين الذين تقل أعمارهم عن ١٢ سنة فى الزراعة وأعمال التراحيل خارج مواطنهم الأصلية إلا بإذن الأب أو الأم أو المسئول عنه..

١٤- يمسك مكتب القوى العاملة بطاقة لكل عامل بالزراعة والتراحيل ويتم تسجيله فى تنظيم العملية..

١٥- يُصدر وزير العمل قراراً بالأعمال التى يمارسها الأحداث من سن ١٢ إلى ١٧ سنة..

١٦- يتحمل صاحب العمل نقل العمال إلى أماكن العمل وكذلك عودتهم..

١٧- فى خلال ٤٨ ساعة من وصول العمال إلى مواقع العمل، على صاحب العمل أن يبلغ منطقة العمل عن عدد وأسماء العمال وأجورهم ومكان ومدة عملهم..

١٨- على كل صاحب عمل يستخدم عمالاً فى مكان يبعد أكثر من خمسة كيلومترات أن يهيئ للعمال مسكناً مناسباً وكذلك تغذية صحية. ويجوز لمجلس المحافظة إذا قصر صاحب العمل أن يهيئ المسائل السكنية والصحية والتغذية الصحية على نفقة صاحب العمل..

١٩- تتولى لجان الأجور بالمحافظات تحديد الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة والتراحيل فى كل محافظة على حدة فى شهر يونيو من كل عام، ويجب أن لا يقل أجر العامل عن ١٨ قرشاً وينقص هذا الأجر قرشاً كلما نقص عمر العامل سنة، وذلك

بالنسبة للعمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة..

٢٠- يجوز إنشاء صندوق للمساعدات الاجتماعية لعمال الزراعة والتراحيل..

ولقد بقى هذا المشروع الاصلاحى ببنوده العشرين محبوساً فى أدراج وزارة العمل حتى أول عام ١٩٦٨، حيث نشرت الأهرام فى ١٢-١-١٩٦٨ مشروعاً جديداً لتنظيم كل علاقات العمل على المستوى الوطنى، وقد تضمن فصلاً خاصاً بعمال التراحيل جاء فيه..

تسرى الأحكام التالية على أعمال معينة متى كانت تستلزم إقامتهم بصفة دائمة لمدة لا تقل عن ستة أيام خارج مساكنهم فى أماكن تبعد خمسة عشر كيلو متراً على الأقل، وهذه الأعمال هى فلاحة الأرض، واستصلاح الأراضى الزراعية واستصلاح الأراضى البور وإقامة المنشآت اللازمة لها وإقامة الإنشاءات بها من حفر وردم وتطهير المجارى المائية وشق الطرق وتعبيدها، أو رصفها، ويجوز بقرار من وزير العمل إضافة أعمال أخرى مثل ..

- لا يجوز تشغيل عمال تراحيل تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة، ولوزير العمل بقرار منه بالاتفاق مع الوزير المختص تحديد أنواع الأعمال التى لا يجوز فيها تشغيل العمال الذين تقل أعمارهم عن ذلك..

- ويكون ترحيل العمال من مقرهم الأصلى إلى محل العمل وبالعكس على نفقة المنشأة..

- وتلتزم المنشأة فى حالة تشغيلها لعمال تراحيل بما يأتى.. أن تقدم جميع الآلات اللازمة لتأدية العمل دون مقابل، وأن توفر للعمال المساكن الملائمة المزودة بالمرافق الصحية دون مقابل، وأن توفر المياه الصالحة للشرب بالكميات الكافية، وعلى أن تكون قريبة من مكان العمل، والإقامة وأن يُحتفظ بها بطريقة صحية..

- وإذا كانت مدة الترحيلة ٦٠ يوماً أو أكثر ، فاللعامل الحق فى إجازة بدون أجر لزيارة ذويه لمدة أربعة أيام كلما أمضى فى العمل ٢٦ يوماً متصلة وتتحمل المنشأة فى هذه الحالة نفقات سفر العامل وعودته إلى مكان التشغيل..

- ويجب إعادة العامل إلى مكانه الأصلى على حساب المنشأة إذا عجز عن أداء العمل بسبب مرض أو حادث وقع له خلال الترحيل ، أو فى مكان العمل وثبت من توقيع الكشف الطبى عليه أنه غير قادر على العمل الباقى من فترة الترحيلة..

وأيضاً فهذا المشروع الثانى ظل مشروعاً نظرياً فقط، وهكذا بقى عمال التراحيل بغير علاقات اجتماعية مقننة رغم مضى عدة سنوات على التحولات الاجتماعية التى تمت فى بلادنا، علماً بأن البنود التى ينص عليها مشروع وزارة العمل الأول والثانى لا تجارى التطور الاجتماعى فى هذه المرحلة الناصرية، حيث قد خلت هذه البنود من أى حماية جدية لتشغيل الأحداث فى أشغال التراحيل المرهقة حتى لا يحرموا من كل فرص التربية والتعليم، وحتى لا يحرموا أيضاً من فرص التدريب بالمهن والصناعات الحديثة التى يجب أن تمتصهم رويداً رويداً، وبالتالى يتضاءل الاحتياطى الضخم الذى يغذى ظاهرة عمال التراحيل بالخامات البشرية الشابة.. وحيث لم تنص على تأكيد دور النقابات الزراعية فى الدفاع عن حقوق العمال والإشراف الفعلى على تشغيلهم، ولم تعطهم الحق فى أجازات مدفوعة الأجر أثناء الترحيلة الطويلة، ولم تحدد ساعات العمل فى أشغال الزراعة والتراحيل، وكذلك لم تلزم صاحب العمل بضرورة توفير ملابس وأحذية واقية للعمال عند العمل فى الماء وفى الطين والوحل..

وبجانب هذين المشروعين النظريين فقد رأت وزارة العمل أن تستحوذ لنفسها صفة صاحب عمل، حيث فكرت فى إنشاء مؤسسة لتشغيل عمال التراحيل على

المستوى القومى، وذلك برأسمال قدره ثمانية ملايين من الجنيهات على أن يرأسها وكيل وزارة ويشرف عليها عدد من المديرين، ولكن هذه الفكرة لم تتم نتيجة للهجوم عليها من قبل اليسار العمالى الذى تصدى لها خوفاً من جيش الموظفين الذى سوف يمسك بخناق هذه المؤسسة بحثاً عن الدرجات المالية والوظائف العالية مما يسبب فى بعثرة الثمانية ملايين جنيه على درجات الوظائف البيروقراطية هذا بخلاف تعقيد مشاكل عمال الزراعة والتراحيل أكثر مما هى عليه الآن..

ورغم أن هذه الفكرة قد توارت تماماً فإن دعاتها قد بعثوها من جديد فى النصف الثانى من عام ١٩٦٨، فقد أعدت وزارة العمل مشروعاً متكاملاً لإنشاء مؤسسة عامة لتشغيل العمال المؤقتين على المستوى القومى توحيداً لأسس التشغيل وإبعاداً للوسطاء ومتعهدى توريد الأنفار عن التحكم فى سوق العمالة الريفى..

وقال مصدر مسئول فى الإدارة العامة للتخطيط بالوزارة أن المؤسسة ستكفل لهذه الفئة ضمان توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية، على أن تُنشأ لها فروعاً فى المحافظات تصل إلى مستوى القرى بحيث تسيطر على عمليات تجميع ونقل واستقبال العمال ورعايتهم، وفق أسس موحدة وعادلة.. وأضاف المصدر قائلاً.. أن هذا المشروع يهدف إلى توفير العمل لهؤلاء العمال على مدار السنة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص فى تشغيلهم وحمايتهم من الاستغلال المادى والمعنوى، وقد رؤى أن يبدأ نشاط هذه المؤسسة فى المراحل الأولى من إنشائها بتنظيم وتشغيل ورعاية عمال التراحيل نظراً لظروف عمالتهم القاسية وشدة حاجتهم إلى تنظيم تشغيلهم ورعايتهم على أن يمتد نشاطها مستقبلاً بالتدريج ليشمل طوائف العمال المؤقتين جميعاً على ضوء الدراسات الشاملة لظروف عمل كل منها على حدة.. وتبلغ جملة تكاليف هذا المشروع مليوني جنيه ونصف، وأن هذه المؤسسة ستتمكن

بعد إنشائها من سداد الأموال التى ستنفق على إنشائها، ثم تغطى نفقاتها من العائد المنتظر تحصيله من العمولة من أصحاب الأعمال والتى تبلغ ١٥٪ من إجمالى أجور العمال التى سيتم تشغيلهم عن طريقها..

ومن البديهى أن فكرة إنشاء هذه المؤسسة هى فكرة مدنية وقاهرية، بمعنى أن خطوطها قد رسمت فى مدينة القاهرة وأن مركزها الرئيسى سوف يكون أيضاً فى مدينة القاهرة، وأن أى فكرة قاهرية المولد والإقامة لا تصلح عادةً للريف ولا تتحمل مناخه ومتاعبه، كما أنها ذات طابع إدارى، وقد حكم الواقع على فشل أى طابع إدارى فى مواجهة مشاكل جماهير عمال الزراعة والتراحيل يشهد على ذلك خبرة تجارب تشغيل هؤلاء العمال فى الدقهلية والبحيرة ومركز قلين، وعليه فإن قيام هذه المؤسسة يجعل وزارة العمل تُواجه بعدد من التناقضات مثل:

١- أن وجود عمال التراحيل يمثل ظاهرة رأسمالية سوف يقضى عليها تطورنا الاجتماعى بفضل التخطيط الاشتراكى الذى يجب أن يغطى كل شئ بما فى ذلك القوى البشرية المنتجة، وهذا يعنى أن وجود عمال التراحيل هو وجود مؤقت وغير مستمر، ولذا فمن العبث قيام مؤسسة ثابتة لعمال ليسوا ثابتين بحكم القوانين الموضوعية لتطور المجتمع..

٢- وحتى وزارة العمل نفسها، فهى وزارة مرحلية ومؤقتة بحكم سُنة التطور فى بلادنا فكيف تعالج ظاهرة عمال التراحيل التى تماثلها من حيث المستقبل..

٣- من المعروف أن الوظيفة الأساسية لوزارة العمل حالياً هى مراقبة العلاقات بين طرفى الانتاج سواء فى القطاع العام أو الخاص، وأن وجود هذه المؤسسة يجعل هذه الوظيفة متناقضة، لأنها كيف توفق بين كونها صاحب عمل وبين كونها الراعية الأمينة من أجل سيادة وتنفيذ العلاقات العادلة والمتقدمة بين

طرف الإنتاج، ففى هذه الحالة سوف تكون خصماً وحكماً لأنها ستقوم بدور صاحب العمل المتحيز دائماً وفق مصالحه، ومن ثم فإنها سوف تصبح طرفاً فى علاقة لا يصح أبداً أن تظل راعية لها ورقيبة عليها..

٤- كما أن عدم التوفيق الذى لازم هذه الوزارة فى إدارة مؤسساتها الخاصة كمؤسسة التأمينات الاجتماعية التى يستجير منها عمالنا الشيوخ والمصابين، كان عاملاً فى جعل الجماهير العاملة تشك فى نجاح هذه المؤسسة..

ولهذا كله فإن النقابات الزراعية باعتبارها تنظيمات جماهيرية وشعبية هى صاحبة الحق والمصلحة فى قيادة معركة القضاء على ظاهرة البطالة والتراحيل فى الريف المصرى، وذلك بالمشاركة الإيجابية والفعالة مع كافة الحركات النقابية المصرية تحت قيادة التنظيم السياسى، وهذا عملاً بالميثاق الذى أكد دور النقابات الزراعية بقوله.. كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم.. إن هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية إلى مستوى المدينة..



مشروع النقابة العامة للعمال الزراعيين

قررت النقابة العامة لعمال الزراعة فى إحدى خطاباتها الدورية الخاصة بعرض نشاطها، أن عمال التراحيل لا يحصلون على أجورهم كاملة سواء من مكاتب التشغيل أو من المقاولين، فمكاتب التشغيل لا تعطيهم إلا ٨٠٪ من أجورهم والمقاولون لا يعطونهم إلا ٧٠٪ من هذه الأجور، ولذلك بادرت النقابة العامة بتشغيل العمال على أن تعطيهم كافة أجورهم كاملة.. وفي سبيل ذلك أعدت مشروعاً لتشغيل عمال التراحيل هذا نصه..

إن النقابة العامة لعمال الزراعة وهى تعالج مشكلة عمال التراحيل وهم جزء منها إنما تضع فى اعتبارها الأمور التالية:

أولاً.. أن عمال الزراعة والتراحيل قوة منتجة فى إمكانها أن تضيف إلى المجتمع الجديد مزيداً من الرخاء وليس من الاشتراكية فى شيء أن يصوروا على أنهم عالة فتعتمد لهم ملايين الجنيهات لإنشاء مؤسسة لتشغيلهم بينما لن ينالهم من هذه الملايين إلا الفتات، وستكون هذه المؤسسة عبارة عن جهاز وظائفى ضخم.

ثانياً.. إن اعتماد الملايين لإنشاء هذه المؤسسة، إنما يعنى تفكيراً علوياً بعيداً عن عمال الزراعة ويلغى دورهم كقوة إنتاجية فى المجتمع يمكنها أن تقدم لنفسها وللمجتمع الكثير، بدلاً من أن تجعل منها قاعدة لجهاز وظيفي سينتهى حتماً إلى البيروقراطية، ويستهدف فى النهاية حل مشاكل عدد من الموظفين لا مشاكل الفئة التى أنشيء من أجلها..

وبذلك فمشروع وزارة العمل لم يضع فى اعتباره التطورات التى أدخلتها ثورة ٢٣ يوليو على عمال الزراعة، الذين بدأوا يحسون بكيانهم الاجتماعي باعتبارهم طاقة يمكن أن تخرج من صفوفها العناصر التى تقوم بالمهام المكلفة لها، كما أنها أخذت ..أي الوزارة تجارب المحافظات كلاً على حدة بدون أن تبحث عن حل لأى مشكلة من المشاكل التى قابلت المحافظات أثناء قيامها بتشغيل العمال..

علماً بأن هناك حلولاً يمكن أن تقدم على أن تكون بعيدة عن تحميل الدولة أعباء مالية سوف تذهب إلى جيوب الموظفين، ونحن مازلنا فى مرحلة البناء، وعلى أن تزكى فى العمال روح المبادرة ، والمساهمة فى حل مشاكلهم عن طريق نقابتهم، حتى تكون هذه الحلول عاملاً للنهوض بالنقابة ، وربطها بالعمل لا طريقاً لتحويلها إلى مجرد صورة شكلية مفزعة ينفض من حولها عمال الزراعة والتراحيل.. وأول هذه الحلول، إلغاء نظام المقاولين واستصدار قانون ينص على عقوبة السجن ، وأن تكون وجوبية لكل من يحاول أن يعمل كمقاول، وأن ينص أيضاً على عقوبة صاحب العمل الذى يتعامل مع المقاولين بغرامة مالية كبيرة، ومصادرة أى وسيلة من وسائل النقل التي تستخدم لنقل العمال لصالح المقاولين، وما بها من أدوات، وأن يتم تشغيل العمال عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية بالتعاون مع الهيئات المعنية، وتشكل هيئة بالقاهرة تشرف على فروع لها فى المحافظات.. وحتى تتكون هذه الهيئة فلابد أن نعرف الظروف التى نعيشها إذ أنشأنا هذه الهيئة فى ظل الحكم المحلى، وبذلك يجب أن تكون الهيئة بعيدة كل البعد عن البيروقراطية المحلية والأجهزة العلوية ولا نحشدها بأعداد كبيرة من الموظفين، وأن تظل جهازاً شعبياً تقوم فيه النقابة العامة بالدور الأساسى والرئيسى، وعلى ذلك فإن النقابة العامة لعمال الزراعة ترى أن تسمى الهيئة العامة لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل.. وأن تتكون على الوجه التالي..

١- يكون للنقابة العامة ٥٠٪ من أعضائها..

٢- الأعضاء الذين يمثلون وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى - وزارة الحكم المحلى - وزارة الزراعة - وزارة الرى - وزارة الصحة - وزارة العمل، هذه هى الهيئات المعنية بشئون عمال الزراعة والتراحيل، والتى يجب أن يتكون من مندوبيها مجلس إدارة الهيئة، على أن يتولى رئاسة هذه الهيئة السيد/ نائب رئيس الوزراء للحكم المحلى أو من ينوب عنه..

تلك هى الصورة المركزية للمؤسسة أما لجانها بالمحافظات فتتكون من ممثلى الهيئات السابقة على مستوى المحافظة، على أن يكون للنقابة العامة ٥٠٪ من أعضاء اللجنة الفرعية من أعضائها الموجودين بالمحافظة، وتكون هذه اللجنة برئاسة المحافظ أو من ينوب عنه.. أما العمل على مستوى القرية فيكون من اختصاص اللجان النقابية ويمكن تلخيص عمل هذه الهيئة وفروعها بالمحافظات واللجان النقابية كالآتى:

١) الهيئة العامة لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل.. ويتبع هذه الهيئة مكتب لتنفيذ تعليمات الهيئة ويقوم بالآتى..

(أ) القيام بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لتشغيل عمال الزراعة وعمل الاحصائيات.

(ب) تنظيم العمالة طبقاً للسياسة العامة للدولة ومشروعاتها.

(ج) إعداد اللوائح المنظمة لسير العمل فى الهيئات الفرعية.

(د) تلقى الاحصائيات والبيانات من الهيئة الفرعية بالمحافظات وظروف العمل بها.

(هـ) تنسيق العمل بين المحافظات المختلفة.

(و) تلقى الطلبات من الوزارات والهيئات والمؤسسات وإصدار التعليمات للفروع بتنفيذها.

(ز) الإشراف على الفروع وتوجيهها..

٢) الهيئة الفرعية بالمحافظة .. ويتبع هذه الهيئة مكتب فرعى فى أضيق الحدود، وذلك لتقوم بالآتى..

(أ) الإشراف على عمال الزراعة والتراحيل باللجان النقابية.

(ب) صرف مستحقات هؤلاء العمال عن طريق لجانهم النقابية.

(ج) تنظيم العمال داخل المحافظة ومعرفة بياناتهم من اللجان النقابية.

(د) اخطار اللجان النقابية بالأعداد المطلوبة من كل لجنة وموعد بدء الترحيلة ومدتها ومنطقة عملها.

(هـ) الإشراف على وسائل نقل العمال إلى مناطق العمل.

(و) تلقى اخطارات أصحاب الأعمال عن أى تحركات وتنقلات يقومون بها بين العمال داخل المحافظة.

(ز) الإشراف على العمال فى مناطق العمل للتأكد من حصولهم على حقوقهم كاملة..

٣) اللجان النقابية بالقرى.. وتقوم بالآتي:

(أ) تسجيل العمال الراغبين فى طلوع الترحيلة.

(ب) إعدادهم للترحيلة عند اخطارهم بذلك من الهيئة الفرعية.

(ج) الإشراف على انتقال العمال بطريقة مأمونة.

(د) العمل على توقيع الكشف الطبى عن طريق مفتش الصحة على كل عامل قبل قيامه للترحيلة.

(هـ) تنظيم الأعمال بين عمال الزراعة داخل القرية.

(و) تنفيذ ما يصدر لها من تعليمات من الهيئة الفرعية بخصوص عمليات التشغيل.

(ز) التصدى لمقاولى الأنفار وموردى الأنفار..

تمويل الهيئة..

ويراعى فى تمويل الهيئة أن تمول بطريقة شعبية حتى لا تكون عبئاً على الدولة وألا تعمل الهيئة على إلغاء الوسطاء لتحل محلهم فى تشغيل العمال بأن تقطع من أجورهم ٢٥٪ كما هو وارد فى مشروع الوزارة. فرب العمل الذى يدرك أن نسبة ٢٥٪ تستقطع بالإضافة إلى إجمالى الأجور لا يفوت نظرته الذكية أن يكون هذا الاستقطاع على حساب الأجور نفسها .. ومن ثم يظل لا يعنى بالضرورة الإنسانية التى يجب أن يكون توفيرها للعمال، وإنما يُنشأ صندوق خاص للعمال يجمع فيه حصيلة المبالغ الآتية..

تعد استمارات تشغيل العمال بها بيانات وافية مقابل رسم دمغة ٥٠ مليماً، ويلصق على كل استمارة تشغيل عند قيام العمال للترحيلة طوابع يمثل فيها يوم العمل بقرش واحد، وأن يقتطع جزء من ضريبة المهن الزراعية لصالح الهيئة.. تلك الضريبة التى فرضت فى فترة كان ينظر إلى المهندسين فقط بأنهم الفئة الوحيدة العاملة فى الزراعة.. ولكن منطق الثورة لم يعد يسمح بذلك، وإنما لابد أن توزع حصيلة هذه الضريبة على جميع العاملين بالزراعة بحد أدنى لا يقل عن النصف لعمال الزراعة. ولا شك أن تشغيل ٤ مليون عامل ليوم واحد على مدار السنة يحقق ٤٠٠٠٠ جنيه، وهذا نظام يزيد من ربط العامل بنقابته وحصيلة هذه المبالغ تصرف على بناء مساكن متنقلة وعلى مشروعات التثقيف.. الخ

الاستفادة من الخدمات الحالية..

والهيئة عندما تتأسس فليست وزارة جديدة وتبنى وتخلق الاعتمادات وتخلق

لنفسها جهازاً ضخماً من الموظفين، وإنما يجب أن تستفيد من الخدمات الحالية، وتعمل على توصيلها إلى عمال الزراعة والتراحيل فى أماكن عملهم، سواء كان ذلك من وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الصحة ...الخ. وذلك بدون خلق أجهزة خاصة، فبلورة مجال العمال الزراعيين سيدفع بهذه الوزارات إلى أن تعمل بصورة مبسطة وشبه متخصصة فى ذلك المجال..

الهيئة والنقابة العامة..

والنقابة هى الجهاز والخلايا المنتشرة فى كل القرى، والقادرة على الارتباط بمشاكل العمال وعلى أكتافها ستنشأ هيئة لتشغيل العمال، فلن تكون الهيئة جهازاً آخر يعتدى على اختصاصات النقابة ولجانها، وإنما سيظل تمثيله مقصوراً على الاشتراك مع النقابة فى الأجهزة العلوية، وأما الشبكة النقابية المنتشرة فى أربعة آلاف قرية فهي القاعدة التى ستنفذ أعمال الهيئة عن طريق النقابة، ولكن الوزارة فى مشروعها الذي ترى فيه بديلاً عن النقابة فستظل تدور فى دائرة تبعد عن الاشتراكية الناصرية بأن تنشئ أجهزة ليس هدفها تنظيم العمال ودفعهم إلى الأمام بقدر ما تنشئ أجهزة ضخمة من الموظفين ليست من العمال، وإنما تنقل إليهم خدمات الدولة التى تمثلهم على أنها أعمال خيرية..

والوزارة عندما تقدمت بمشروعها إنما تقدمت به على حساب التنظيم النقابى، فقالت فى تقريرها.. وبحثت الوزارة أيضاً مبدأ قيام النقابة العامة لعمال الزراعة بأمر تشغيل عمال التراحيل، لكنها انتهت من دراستها إلى صعوبة ذلك لأن النقابة مازالت ضعيفة سواء من ناحية عضويتها ، أو ميزانيتها ، أو أجهزتها الإدارية والفنية الأمر الذى لا يمكنها حالياً من القيام وحدها بهذه المهمة.. وحتى إذا توافرت للنقابة الإمكانيات الكافية واتسعت عضويتها بالإفادة من أحكام القانون

رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فإنها لا يمكن أن تقوم فى الوقت الحالى بأكثر من دور مساعد فى هذه العملية المركبة المتعددة الأطراف..

وقد اهتمت الوزارة بقدرة هذه الإمكانيات فى التنظيم النقابى الجديد لكى تكون اللجان النقابية لعمال الزراعة على المستوى التنظيمى الذى يؤهلها للقيام بهذا الدور المساعد..

- ومن المفيد في الرد على هذه النظرة الظالمة أن نبرز ما يأتى:

١. إن النقابة قائمة فعلاً قبل قيام المؤسسة التى تقترحها وزارة العمل، فإن يكن فى النقابة ضعف فى العضوية أو الميزانية أو الأجهزة الإدارية والفنية فإنه من الممكن تدارك هذا الضعف بدلاً من خلق جهاز جديد لا تربطه بعمال التراحيل رابطة، والأصل على كل حال أن صاحب المصلحة فى تقوية مكانة العامل وتأمين مستقبله هى النقابة. ومن هنا ينبغى حرصها على مصلحته، ولا يطفئ حماسها لهذه المصلحة لأنه وليد إحساس حقيقى يوجب حمايتها، لا وليد ثورة عاطفية ولا نتيجة تنظيم يحس موظفوه أن خيره يعود على جماعة لا تربط بينهم أدنى رابطة

٢. قصر عمل النقابة على القيام بدور تنظيمي مساعد لا موجب له خصوصاً وأن هذا قد يضر بالصلات التى تقوم بين العامل والنقابة. ولا شك أن توزيع الإشراف بين المؤسسة ، والنقابة .. يؤدى أيضاً إلى الإنتقاص من ولائه لنقابته، ويهدم فى النهاية الروابط بينهما، ولا ريب أيضاً أن هذا قد يؤدى إلى جعل المؤسسة بوصفها المهيمنة على توجيه العامل فى الواجهة المقابلة للنقابة مما قد يؤدى إلى قيام المنازعات بينهما فتصبح المؤسسة عبئاً على عامل التراحيل بدلاً من أن تكون نفعاً خالصاً له..

مهام الهيئة..

ولا شك أن الحل الجذرى لمشاكل عمال الزراعة والتراحيل، إنما يكون فى اتساع

الرقعة الزراعية وفى عملية التصنيع ولكن حتى يتم ذلك فعلى الدولة أن تصدر بعض التشريعات بالنسبة للمقاولين وأن تقلم أظافرهم .. شأنهم فى ذلك شأن الإقطاعيين، فإن كان الإقطاعى يمتلك الأرض فالمقاول يمتلك البشر والقوى العاملة..

والمهام الباقية إنما يوكل حلها إلى النقابة مع الهيئة التى ستقوم بإنشائها وهى عندما تحل هذه المشاكل فإنما يجب عليها أن تحلها في الإطار الذى وصلت إليه الثورة فى تكريمها للإنسان لا أن تقدم الحلول ، وهى تضع فى ذهنها أنها وصية على حماية بعض العمال الذين يبدو في نظرها أنهم لم يصلوا بعد إلى تحمل المسئولية..

ومن المؤسف أن مشروع الوزارة قد وقع فى نفس الخطأ، فلم يحلوا مشاكلهم باعتبارهم قوة انتاجية فى بلد الاشتراكية الناصرية وإنما تناول مشاكلهم بطريق الوصاية فحصر نفسه فى نفس التفكير القديم وصور المشكلة على أنها تنحصر فى:

١- تجميع العمال.

٢- ترحيلهم.

٣- استقبالهم فى أماكن العمل..

وليست المشكلة فى تجميع العمال.. والقول بأن أولى مشاكل عمال التراحيل هو تجميعهم قول فيه ظلم لإنسانية عمال التراحيل، ولهذا وجب أن يستبدل نظام التجميع بفكرة التسجيل والحصر فى فروع النقابة بالقرى .. حتى تستطيع أن تقوم اللجان النقابية بمساعدة الحكم المحلى بالآتى..

١- حصر عمال التراحيل فى كل دائرة وفقاً لمعلومات كافية عن حالة كل عامل الاجتماعية ومحل إقامته وعدد أولاده وموارد رزقه.

٢- يقسمون إلى فرق عمل متساوية لهم أيام عمل ويعتبرون التراحيل مصدراً إضافياً للرزق. وعمال تراحيل لا مورد لهم إلا العمل فى التراحيل.

٣- يجب أن ينقص من كل عامل من عمال الجيرة قدراً من أيام عمالته على وجه تقريبى.

٤- وأن يعطى الفرصة أولاً لعمال التراحيل ليحصلوا على أيام متساوية لعمال الجيرة، فإذا ما أعطوا الفرصة جرى تشغيل الجميع على السواء ليكفل تكافؤ الفرص فى الرزق لأفراد الجماعة الواحدة.

٥- يجب أن يراعى فى تشغيل العمال الجوانب الاجتماعية، فيفضل المتزوج ذو الأولاد على المتزوج، والمتزوج بدون أولاد على الأعزب ..الخ. وإذا تعددت فى الأسرة الواحدة عمال تراحيل كان الجمع بينهم أولى.

٦- تكتب كشوف اللجان النقابية لترشيح العمال تكون مرتبة وفقاً لأحوالهم الأسرية والاجتماعية ، وتتغير بتغير الظروف، وفيها ترشح العمال للعمل أولاً بأول.

٧- يكون الكشف الطبى على العمال فى اللجان النقابية بحيث يعطى العامل كشف لياقة طبية للعمل الذى ترشح له.

٨- يعطى العامل مذكرة توصية تعتمدها النقابة ضماناً لعدم تعددها، ولا يجوز تشغيل عامل بغيرها مصحوباً بترشيح اللجنة النقابية بالإضافة إلى إجراء كشف طبى للياقته.

٩- ترسل كشوف الترتيب من اللجان النقابية إلى النقابة العامة بالمحافظات حيث يقوم جهاز تنفيذى بالهيئة العامة بالقاهرة بتلقى طلبات العمال من الشركات.

١٠- تتلاشى بذلك مشكلة لنتجميع .. وتتكافأ الفرص وتقوى الرابطة بين العامل ونقابته الأمر الذى يدعو الى تدعيمها بالعضوية النقابية..

ومادمنا قد خطونا خطوات واسعة فى المجتمع الاشتراكى فإن علاجنا لمشاكل عمال الزراعة والتراحيل يجب أن لا تقتصر على مظاهر الماضى، وإنما يجب أن نمتد فى علاجنا إلى الجذور واضعين فى الاعتبار أن عمال الزراعة قوة ذات تأثير على الإنتاج وأن ما لحقها

من مظاهر غير إنسانية إنما هو وليد المجتمع الإقطاعى البائد ونظام السُخرة الزائل، وبذلك فعندما نبحث مشاكل انتقال العمال فيجب أن نضع فى اعتبارنا أنهم قادرون على الوصول بأنفسهم، وليسوا بضاعة تجمع ويقذف بها إلى مناطق العمل بحالة غير إنسانية. ولذلك فليس مفيداً أن نفرض عليهم أسلوباً معيناً فى الانتقال.. وإذا كان حصر الجيل من عمال الزراعة يقضى على ما يسمى الآن بعملية التجميع فإن نقل العمال إلى مواطن العمل يصبح بدوره سهلاً ولا يحتاج إلى حلول صعبة ويمكن مثلا:

(أ) أن نترك لهم الحرية فى اختيار الطريق الذى يصل بهم إلى محل العمل مع تحديد موعد للتجمع فيه..

(ب) وأن تتولى اللجنة النقابية أو الهيئة الفرعية بمعاونة الحكم المحلى النقل فى سيارات اتوبيسات .. شأنهم شأن باقى المواطنين، وفى كلتا الحالتين يكون النقل على حساب رب العمل ذهاباً وعوده ومن الممكن أن يعطى للعامل إذن بريد أو ايصالاً قابلاً للصرف من محل العمل فى نهاية مدة الترحيلة من جهة رب العمل ضماناً لبقائه هناك حتى نهاية المدة..

الأجر..

إن مشكلة عمال التراحيل الحقيقية هى مشكلة الأجور، فالاستقطاعات الهائلة الموجودة حالياً لصالح المقاولين دون أنفار التراحيل ، أو الاستقطاعات التى تفرض على إجمالى الأجر من رب العمل، ويتحمل عبئها فى النهاية عامل التراحيل، هى التى تنزل الأجر إلى أدنى الحدود - ومن ناحية أخرى توجد فكرة خبيثة يمارسها رب العمل من أول لحظة، فهو يتعاقد على العمل بالأنفار مثلاً ولكنه مع عامل التراحيل يعطيه الأجر بالمقطوعية، ويحقق من ذلك ربحه الهائل..

لذلك يجب أن يتم التعاقد مع رب العمل (الشركة) بذات الطريقة التى تتعاقد

بها مع الوزارات والمؤسسات والمصالح مع ملاحظة اعطائه الربح المعقول لنفقات التشغيل والاستهلاكات والإدارة وما سواها مما يستلزمه صالح العمل فى حالة التشغيل فى الشركات..

وحرصاً على صالح العمال فمن المفيد أن يعلق شرط العمل فى مكان العمل، وبهذه الطريقة يمكن أن يعطى الأجر مقابلاً للإنتاج .. فيتراوح هبوطاً وصعوداً مع ما يبذله العامل من مجهود - وبذلك تنقطع الشكوى من تواكل عمال التراحيل وضعف إنتاجهم، ويمكن تنظيم اثبات إنتاج العامل خلال العمل عن طريق السراكى، ويمكن تقدير أجر تقريبى يومى يتفق مع طرق الإنتاج العادية عند الاعداد للترحيلة، ويتفق مع العامل على ما يأخذه أهله فى محل اقامته اسبوعياً خصماً من أجره، ويؤشر فى استمارته بذلك. فإذا ما وصل العامل إلى محل العمل وانتظم فيه نخطر الهيئة الفرعية التى تقوم بتوصيل الأجر لأسرته اسبوعياً عن طريق اللجنة النقابية، ولا ينقطع هذا عنهم إلا فى حالة اخطار اللجنة النقابية بالقرية بانقطاعه عن العمل - والعامل حيث يعمل يتقاضى باقى أجر إنتاجه مقتطعاً منه مقابل تغذيته، وعلى كل فإن هذا الحل يضمن عدم ضياع أموال التراحيل نتيجة هرب بعض العمال أو تقاعسهم عن العمل..

والإقامة والتغذية والخدمات الطبية فى محل العمل.. يعتبر التأشير على استمارة العامل بصلاحيته طبياً من طبيب اللجنة النقابية أساساً ضرورياً لقبول إلحاق العامل بالعمل، ومن ناحية أخرى بدء لمسئولية رب العمل عن كل ما يلحق بالعامل وهو ف عمله فيلتزم رب العمل بتعويضه عن إصابات العمل ونقله للعلاج لأقرب مستشفى، ورعايته صحياً فى مكان العمل ويصرف أجره طوال مدة المرض ونقله عند الوفاة إلى موطنه الأصلى، ولا يأذن لرب العمل بتشغيل العمال إلا بعد التثبت من قدرتهم على القيام بهذه الخدمات، ويحرم كل صاحب عمل من قبول إعطائه أو حتى حق دخول

العطاءات ما لم يقدم مع عطائه ما يفيد أنه قادر على إعداد أماكن الإقامة اللائقة وكل سبل التغذية والحصول على الماء النقى للشرب والاستحمام، وبقوة التشريع يعتبر التحقيق من توفير هذه الوسائل شرطاً أساسياً لقبول أن يسوغ لرب العمل القيام بالعمل، وفى هذا الصدد يمكن الاستعانة بخبرة الجيش فى إعداد المعسكرات المتنقلة وتوفير وسائل الإقامة والتغذية وتوفير الحياة. وهنا يجب أن توجه كل مؤونات التغذية الخارجية لهؤلاء العمال الذين يعيشون بعيداً عن العمران، ويكون رب العمل ملزماً بتقديم وجبة غذائية كاملة بسعر لا يتعدى عشرين مليماً وتوفير المواد الغذائية الضرورية بالمنطقة بالسعر الذى تباع به فى المجمعات الاستهلاكية وأن يحرم على رب العمل أن يقوم ببيع أى سلعة إلى العمال حتى لا تعود الصورة القديمة من جديد وحتى يجد العامل ما يحتاجه زيادة عن المقررات المقدرة له وإلزام رب العمل لتقديم التسهيلات والأماكن التى تمكن النقابة من تقديم خدماتها العامة وتوعية العمال اذ أنه من المفيد أن تزودنا مناطق العمل بوسائل الإعلام والترفيه كالراديو والتلفزيون والخ..

هذه النظم تتطلب مراقبين وموظفين.. إن صرف الأجور على الصورة التى سقناها سواء فى محل إقامة العامل أو فى محل العمل – وتقييم العمل اليومى للعامل والتحقق من توفير الرعاية الصحية ،والاجتماعية له نحتاج إلى عدد من المراقبين فى محل العمل، ويجب أن يستعان بعدد من الموظفين الكتابيين فى أضيق الحدود فى كل محافظة يتفق مع الأيدى العاملة بها .. وينتدبون اللجان النقابية التى يعهد غليها بتقديم العمال فيقومون بتنظيم العملية عند الإعداد والترحيل، ويترك الصرف الاسبوعى لأمين صندوق اللجنة النقابية بمعاونة مندوب من اللجنة الفرعية، أما فى اماكن العمل فكل لجنة تقدم عمالاً على أن تنتدب من بينهم عاملاً أو أكثر يضاعف له الأجر، ويقوم بعمليات المراقبة ويكون حلقة الاتصال بين اللجنة النقابية وعمالها ويتقاضى أجره من اللجنة النقابية على حساب رب العمل كما يكون

احتساب أجور عامل صرف المرتبات والإعداد للترحيلة على حساب رب العمل فى كافة الوحدات التى قامت بتقديم العمال منذ قيام الترحيلة حتى نهايتها..

التأمينات..

يلزم كل رب عمل بالتأمين على عماله ضد إصابات العمل ويكون اشتراكه فى هيئة التأمينات شرطاً أساسياً لقبول العمالة لديه على أن يكون لكل عامل سجل خاص بلجنته النقابية يوضح فيها أيام عمله وأيام بطالته واستحقاقاته لدى هيئة التأمينات الاجتماعية التى تدفع له من أصحاب العمل..

تمليك عمال التراحيل..

عمال التراحيل ينبغى أن يكونوا أول من يملكون الأرض التى يستصلحونها، ويقدم منهم على سواهم الأكثر انتاجاً فى عمله. كما أن فى إعطائهم الأولوية فى التمليك سيكفل الإنقاص من عددهم الهائل على التدريج، ومع ذلك فسيؤدى هذا إلى بحث التأمين ضد بطالتهم متى اتسعت فرص العمل..

التوعية والترفيه..

من ألزم اللوازم لعمال التراحيل أن يعتنى بتوعيتهم فى محل عملهم ونقابتهم، والنقابة العامة ولجانها تلزم بالآتى:

١- محو الأمية.

٢- تدعيم الخلق والسلوك الاشتراكى.

٣- تعريفهم بواجباتهم وحقوقهم.

٤- نشر الثقافة الاجتماعية كتحديد النسل والادخار.

٥- نشر وسائل الترفيه.. وبمثل هذا يمكنهم أن يشقوا طريقهم.

وإننا (أى النقابة العامة لعمال الزراعة) إذ تقدم هذا المشروع فنحن لا نستطيع أن ندعى له صورة الكمال وإنما مجرد محاولة متواضعة لفتح باب المناقشة فيه بين صفوف عمال الزراعة والتراحيل، ومن يهمهم أمر الإنسان والانتاج عن طريق النقابة العامة والاتحاد الاشتراكى العربى، حتى يستطيع عمال الزراعة أنفسهم أن يتقدموا من خلال مشاكلهم بالصورة السليمة الكاملة لمشروع يجدون فيه خيرهم ويحسون فيه بنبضاتهم - فلقد فتحت الثورة لهم الطريق ليفكروا بأنفسهم وأزالت عنهم كل وصاية.. والذين يهزمون الصحراء ويذللون الجبال جديرون فى عهد الاشتراكية، وخلف قيادة زعيمنا العظيم الرئيس «جمال عبد الناصر» أن يهزموا هم بأنفسهم مشاكلهم، وأن يحسنوا التعبير عن أنفسهم..

هذا هو مشروع النقابة العامة لعمال الزراعة الذى قد ضم أغلب الجوانب الإيجابية فى التجارب والمشاريع الإصلاحية الخاصة بتشغيل عمال الزراعة والتراحيل، ولذا فيمكن وصفه بأنه مشروع متقدم لاعتماده على الخلية الأساسية بالقرية ممثلة فى النقابة الريفية. هذه النقابة التى ستدفع عمال الزراعة والتراحيل إلى المشاركة الفعلية فى إدارة شئون أنفسهم لأول مرة، وهذا يعنى بعث لشخصيتهم ووجودهم فى الحياة المصرية الجديدة.. بيد أن هذا المشروع لم ينفذ إلا بشكل جزئى ومحدود، حيث استطاعت النقابة العامة الحصول على بعض الاتفاقات لتشغيل عمال الزراعة والتراحيل، وكان أبرزها ما تم مع المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة التى تعاقدت على تشغيل عشرة آلاف عامل عن طريق النقابة لمدة عام على أن يكون أجر العامل ٤٥ قرشاً، والعامل الحدث الذى يقل عمره عن ١٦ سنة ١٦ قرشاً والولد والبنت من سن ١٠ إلى ١٣ سنة ١٢ قرشاً. وعلى أن تقدم المؤسسة وجبة غذائية يتم صرفها بإشراف النقابة العامة..

ولم يتم تعميم هذا المشروع المتقدم على المستوى القومى لأسباب ثلاثة.. أولها.. ضعف النقابة العامة من حيث عضويتها وماليتها، ومن حيث تسلل المقاولين وأتباعهم إلى لجانها بالقرى والكفور.. وثانيها.. عدم وجود أى مساندة من قبل وزارة العمل ومحافظات الحكم المحلى.. ثالثها.. الخلافات الحادة التى قد نشبت بين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى وقيادة النقابة العامة بصدد قيادة عمال الزراعة والتراحيل، يشهد على ذلك تصريحات عبد الحميد غازى أمين أمانة الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى ضد النقابة العامة لعمال الزراعة التى أشرت إليها سابقاً.. وكذلك تصريحات صلاح أبو المجد رئيس نقابة العمال الزراعيين فى مجلة العمال الصادرة فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦ والتى جاء فيها.. أن النقابة التى تمثل العمال الزراعيين لم تشترك فى مؤتمر الفلاحين الأخير، ومعنى هذا أن الذين ناقشوا مشكلات العمال الزراعيين ليسوا عمالاً زراعيين.. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين.. وجاء فى هذه التصريحات أيضاً قوله.. أن الاتحاد العام للعمال سبق أن درس هذه المسألة واتخذ قراراً بأن العمال الزراعيين عمال وليسوا فلاحين وهم لذلك يتبعون أمانة العمال..

ورغم التقدم الملموس فى مشروع النقابة فقد صاحبه بعض العيوب أهمها أنه لم يوضع فى اتجاه تصفية ظاهرة التراحيل والبطالة فى الريف وذلك على المدى البعيد، ولم ينص على وقف تدفق الأحداث والشبان الريفيين على أشغال التراحيل عن طريق تأهيلهم بعيداً عن أعمال التراحيل البدائية مراعاة لتطورنا الاجتماعى والاقتصادى ولم يدع إلى إقامة المزرعة التعاونية أو الجماعية للأرض الجديدة بدلاً من تمليكها كما جاء فى المشروع، هذا التمليك الذى يمثل عيباً من عيوب المشروع لأسباب كثيرة سوف أوضحها فيما بعد.. وبجانب هذا كله فقد فات على النقابة أن تدرك جيداً أن تنفيذ هذا المشروع هو معركة هامة من معارك ثورة الريف بقصد

تحقيق التحول الاشتراكى فى مجالنا الزراعى.. ومن ثم فكان لابد من تسييس المشروع نظرياً وعملياً بالتعاون الجاد والمخلص للاتحاد الاشتراكى والنقابة العامة للعمال الزراعيين – والاتحاد العام للعمال لتنفيذه ابتداءً من القرية وعلى أرضها..

شهادة الصحافة المصرية..

تشهد الصحافة المصرية المملوكة للاتحاد الاشتراكى على أن عمال الزراعة والتراحيل فى بلادنا مازالوا يعيشون حياة هامشية وليس لهم أى أثر تقريباً فى مجال العمل الوطنى عموماً، سواء فى الاتحاد الاشتراكى أو هيئات الحكم المحلى أو حتى فى نقاباتهم الزراعية، حيث لم تحقق لهم الحياة الجديدة فى مصر الثورة أى تقدم ملموس فى هذا الصدد. وذلك رغم المشاريع الإصلاحية الخاصة بتنظيمهم وتشغيلهم، هذه المشاريع التى لم تطور حياتهم ومعيشتهم بشكل مناسب يؤيد ذلك ما نشرته الصحافة المصرية من تحقيقات ودراسات كان أبرزها ما جاء بالصحف الآتية..

***

جريدة العمال الأسبوعية..

فى ٥ أكتوبر عام ١٩٦٦ نشرت هذه الجريدة تحقيقا استهلته بقولها: هؤلاء العمال يعيشون فى وجدان عبد الناصر وضميره لا تفوت مناسبة إلا ويذكرهم، ثم قالت، وعمال التراحيل هم الذين يهاجرون وعددهم كما تقول النقابة العامة ٣٠٠ ألف عامل، وإذا كانت مشاكل عمال المجاورة وعمال التراحيل واحدة إلا أن الصورة تبدو واضحة من خلال الوقوف على حالة عمال التراحيل. إن مشاكل عمال التراحيل والزراعة متعددة وكثيرة، لقد ارتفع الأجر ولكنه لا يذهب كله لجيب عمال الزراعة، وإنما يذهب أكثره إلى عدد من مقاولى الأنفار وهؤلاء الذين تسللوا إلى نقابات العمال الزراعيين فى بداية تشكيلها، وحاولوا أن يستغلوا وجودهم لكى

يزدادوا ثراءً واستغلالاً.. وتحدثت عن تجارب المحافظات فقالت، لقد دخلت المحافظات تجارب هامة جديرة بالدراسة لتنظيم تشغيل عمال التراحيل.. كانت تجربة الدقهلية أبرز تجربة فى مجال تشغيل عمال التراحيل بالنسبة لضخامة حجم العمالة الذى مارسته، لقد نجحت فى تشغيل ١٥ ألف عامل، ولكن التجربة كانت قصيرة ولم يكتب لها النجاح وكانت تحمل فى داخلها عوامل فشلها. لم تضع المحافظة فى اعتبارها وهى تعمل على حل مشاكل عمال التراحيل أن توكل أمرهم للعمال أنفسهم وللجانهم النقابية، وإنما فرضت جهازاً وظيفياً ضخماً استعان بلجان اسمتها لجان الإشراف تتكون من رئيس مجلس القرية أو نائبه رئيساً وعضوية رئيس النقطة «الشرطة» والعمدة أو نائبه وأمين لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ورئيس الجمعية التعاونية بالقرية.. ويتضح من تشكيل اللجنة أنها لم تتعامل مع اللجان النقابية مما فتح الباب واسعاً أمام متعهدى وسواقى الأنفار والسائقين.. وفى البحيرة جرت تجربة قامت على نظام مجلس لتشغيل عمال التراحيل يرأسه مجلس المدينة وبعض الموظفين، وقد فشل ذلك المكتب فى أن يغطى احتياجات العمل وأعطى مجالاً واسعاً لمقاولى الأنفار ومنحهم فرص العمل.. ولم تستطع تجارب المحافظات أن تعالج المشكلة علاجاً جذرياً مما أدى إلى أن تتحول هذه التجارب إلى مجرد أجهزة علوية بيروقراطية.. وكتبت هذه الجريدة أيضاً في عددها الصادر فى ٥ نوفمبر عام ١٩٦٦، تقول.. أعدت الرقابة الإدارية تقاريرًا هامة تضمنت بعض المخالفات التى يمارسها مقاولو الأنفار عند تشغيل عمال التراحيل وأبرزت مدى استغلال هؤلاء المقاولين، ففى الدقهلية مثلاً اتضح أن فوده حافظ الجندى عضو لجنة الإشراف على تشغيل عمال التراحيل، ومقاول توريد الأنفار قد أثرى ثراءً فاحشاً من العملية وأنه فى سبيل تغطية تلاعباته فى أجور العمال عرض رشوة على محاسب شركة مساهمة البحيرة وتم القبض عليه، وفى الإسكندرية اتضح أن المقاول أحمد سيد أحمد

الدرديرى قد فعل نفس الشئ وتم القبض عليه أيضاً..

جريدة الجمهورية..

الجمهورية فى بيوت العمال.. لقد تصدر هذا العنوان تحقيقاً نشرته الجمهورية فى ٢٥ يناير عام ١٩٦٧ جاء فيه قرى ثلاث تعيش منذ أول أمس فى قصة كالخيال.. عزبة عبد الرازق.. قرية المعالى.. عزبة الفضالى.. وكلها تتبع مركز منيا القمح محافظة الشرقية، وتضم عدداً كبيراً من عمال التراحيل، ستة منهم لقوا حتفهم، أمر الرئيس جمال عبد الناصر أن تقرر لهم معاشات استثنائية لأول مرة فى تاريخنا، وستة وعشرون أصيبوا فى الحادث الخ كما ذكرت من قبل..

جريدة أخبار اليوم..

هل عاد عهد المقاولين؟ عمال التراحيل يعملون تحت ظروف صعبة، وجبات الطعام وهمية، النوم على الأرض بغير غطاء، لا رعاية صحية أو اجتماعية.. هذه العبارات كانت مقدمة لتحقيق نشرته أخبار اليوم فى ١٣-٤-١٩٦٨، وقالت فيه ترددوا فى الكلام أول الأمر إنهم يخافون على رزقهم ورزق عيالهم، وربما يلتقط الكلام أحد المسئولين عن السلطة.. وفكروا هل يفتحون قلوبهم؟ هل يقولون كل ما عندهم؟ وعندما تأكدوا أن المسئولين عنهم غير موجودين فتحوا أفواههم وانهالوا بالكلام.. كلام يقطر بالحقيقة كلها وبالمرارة كلها.. ومن واحد من هؤلاء من أحد عمال التراحيل بالعامرية ومريوط فى شمال مديرية التحرير، تلقت أخبار اليوم خطاباً يقول: أعطانا الرئيس عبد الناصر حقنا الذى لم نكن نحلم به وأنصفنا وأعطانا الكثير، ولكن الوسطاء يحولون الكثير إلى قليل، وما زالوا يتاجرون فينا ويأكلون حقوقنا التى أعطتها لنا الدولة، ويقول العامل صاحب الخطاب مازلنا

نعامل كالرقيق، لم نأكل منذ يومين، هرب بعضنا والبعض الآخر وقع فى الحقل من الجوع.. احضر لتحقق بنفسك فى الأمر.. وفى نهاية الخطاب توقيع، وصاحب التوقيع ليس غريباً لقد عرفته من قبل عندما قمت بعمل تحقيق صحفى عن عمال التراحيل، فمنذ ٣٠ شهراً تنكرت كعامل تراحيل وعشت وسط الآلاف منهم، وكشفت ظلم بعض مقاولى الأنفار وكيف يستغلون عمال التراحيل استغلالاً فاحشاً ويجبرونهم على التوقيع على كمبيالات على بياض.. ومهازل ومظالم كثيرة، وكانت النتيجة تحقيقات فى مواقع عمل عمال التراحيل، ومنع المقاولين من العمل فى توريد الأنفار..

وفى الطريق إلى شمال مديرية التحرير تبادرت إلى ذهنى بعض الأسئلة، إن الدولة رفعت أجر العامل الزراعى إلى ٣٠ قرشاً واهتمت به وأن الذى يقوم بتوريد الأنفار إلى مؤسسات وزارة استصلاح الاراضى، المجالس القروية ومكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة ونقابة العمال الزراعيين، فهل معقول أن يأخذوا حقوق العمال وهم المؤتمنون عليها، أم العيب فى جهة العمل، أى المؤسسات التى يعمل فيها هؤلاء العمال بالمدة. وما هى الحقيقة التى يعانى منها ٣ ملايين ونصف عامل زراعى فى بلدنا، بعد أن أعطتهم الدولة حقوقهم وضمنت لهم الكثير..

٤٨ ساعة بدون أكل:

وفى قطاع العامرية، ومريوط نزلت أخبار اليوم الحقل الذى يعمل فيه عمال التراحيل وهم تابعون لمكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة، ونقابة العمال الزراعيين، سألتهم أخبار اليوم، ما هى شكاواهم، ترددوا فى بادئ الأمر.. وعندما عرفوا أننى صحفى انهالت الشكاوى من أفواههم لتعبر عن الصورة المؤلمة..

.. عبد المولى أحمد زكى من منشاة دشنة مركز أبو حمص: يوم الأحد ٧ أبريل

عمال منشاة دشنة مركز أبو حمص لم يصلهم الأكل إلا مساء يوم الإثنين، ومكثنا ٤٨ ساعة بدون لقمة عيش ، وكانت النتيجة أن هرب ١٥ من أسرة واحدة (والأسرة عددها ٣٣) ونحن يُخصم من أجرنا عشرة قروش للأكل وليس معنا نقود نحضر بها أكل، لإننا معتمدين على أكل مكتب تشغيل عمال التراحيل بالبحيرة، وناس كتير وقعت فى الحقل وأغمى عليها من الجوع نظراً لتأخر الأكل.. كما أن مجالس القرى عشمتنا بأنها ستحضر لنا بطاطين ولكنها لم يَحضَر شيئاً ، ونحن ننام فى العراء.. عبده إبراهيم بسيونى مجلس قرية محلة بشر محافظة البحيرة: الأكل إذا وصل يكون لا يذكر فالمفروض أن يصل لنا أربعة أرغفة نستلمها مساء كل يوم ليكون تموين لنا لليوم الثانى، فالذى يصل لنا حقيقةً ثلاثة أرغفة، وأحياناً رغيفين ونصف وغالباً ما تكون فتافيت عيش، وملعقة عسل أسود والجبنة النصف قالب تُقسم على ١٥ فردًا، والعجوة عبارة عن رمل فيه عجوة وكل واحد يأخذ بلحتين، وفى أيام الطبيخ بنأخذ ملعقة أرز وشوية طبيخ، واللحمة لا نراها إلا فى المناسبات، ففى كل موسم ناكل لحمة والأكل الذى يقدم لا يساوى أربعة قروش.. محمد على العشرى: الأكل يوصل لنا ناقص وغالباً ما يوصلشى يوم كامل، قطعة الحلاوة التى تقدم لا يمكن أن تقدمها لطفل صغير، ونحن ننام فى العراء وعلى الأرض بدون بطاطين تحتنا ولا فوقنا، والأبواب مخلعة ويدخلها البرد القارس ليلاً.. مصطفى محمد على معسكر البصرة: فيه زملاء لنا هربوا، وفيه زملاء لنا مرضوا، فمثلاً محمد محمد عودة من قرية الدفراوى أصيب بالتهابات فى مجرى البول وكان يتبول دم، وماكانش فيه إسعاف فنقلوه على دكتور المؤسسة اللى نقله على بلده، والسيد السيد أبو بدوى جه يشيل شوية رمل من العربية وقع على ظهره انكسر وحصل له عاهة مستديمة، تركوه نايم فى الخط ومافيش حد شال عنه.. عبده إبراهيم يقول ضربونى لأننى قمت أطلب بحق العمال فى الأكل، مسكونى ضربونى فى قلب المخزن لأن الأكل

ماكانش كويس وكله زلط ورمل.. فتحى موسى: هل تتصور أن يعمل كل واحد فينا من الساعة ٨ صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً، ولا يأكل إلا ثلاثة أرغفة أو أربعة أرغفة سُمر محروقين.. محمد أبو السيد: نحن ننام فى العراء، البول تاعبنى، وظهرى فيه ألم لا يمكن احتمله ومع ذلك أعمل فى الغيط بالفأس.. سيد عبد السلام ظاهر معاون زراعة: عندما أطلب من العمال أن يعملوا فى الحقل يشكون ويقولون أنهم لم يأكلوا، وناموا بغير غطاء، واحد يقول لى.. ظهرى هيتكسر.. والثانى يقول.. أنا هاأموت من الجوع.. وهذا بالطبع يؤثر على الانتاج، وأنا لست حيواناً أجد أمامى العامل هايموت وأقول له اشتغل فأضطر إلى أن أريحه وهذا يؤثر على العمل.. وتكون النتيجة أن رئيس الأسرة (الفرقة) يخصم منه اليوم.. المهندس سامى فريد يقول.. التغذية بوجه عام ضئيلة جداً والمفروض أن تكون تحت رقابة مهندس المنطقة وتكون دورية، والمفروض أن يكون فيه رعاية صحية، والإشراف الكامل على المساكن والفطائر والبطاطين ليست كافية، وليس عندهم أى ثقافة عمالية ولا تطور للزمن ونظام الأرض القديم لم يتغير والعامل فكره أنه يشتغل فى أرض المهندس..

مجلة روز اليوسف:

أموال عمال التراحيل تُبنى بها عمارات الموظفين، كان هذا عنواناً لتحقيق صحفى نشر فى روز اليوسف فى ٢٠ مايو عام ١٩٦٨، وبدأته بقولها.. المقاول بدلاً من النقابة.. ويطرح عبد الرازق داوود أحد رؤساء اللجان النقابية فى مركز قلين – إحنا منطقتنا دايماً تورد عمال الزراعة للعمل فى مناطق استصلاح الأراضى، وفى مارس ١٩٦٦ عملت عقود بين جهات التشغيل وهى المؤسسة والوزارة وبين اللجان النقابية بقرى قوته وبلنكومه ومنية قلين وكفر المرازقة وكفر الجزائر وصروة تحت

إشراف السيد/ فؤاد صالح رئيس مجلس المدينة ومكتب العمل - وكان الاتفاق على توريد ١٥٠٠ عامل يومياً وصلت إلى ألفى عامل بعد تسعة شهور بواقع ٢٥ قرشاً يومياً للعامل وعمولة قدرها ٨٪ كانت تحجز فى مجلس المدينة..

وفى شهر مايو سنة ١٩٦٧ أوقفنا مجلس المدينة وانتقلت العملية إلى مقاولى الأنفار بالقرية محمد على خطاب، وهو الذى كان يقوم بتوريد العمال قبل اللجنة النقابية وانضم للمقاول فى هذه العملية محمد وفا هاشم أمين سر الجماعة القيادية بالقرية بتكليف من أمين المكتب التنفيذى بالمركز محمد رفعت عليه الذى كان يعمل مديراً لمكتب العمل فى قلين قبل اختياره للمكتب التنفيذى.. وبذلك أصبحت اللجان النقابية عبارة عن صورة يستخدم اسمها فى العقود وليس من الأمر شئ، ويتدخل محمود يوسف القاضى العامل الزراعى بقوله ويقول أن المقاول يتبع نفس الأسلوب القديم وهو إعطاء العامل منا ورقة يصرف بموجبها احتياجاته من التجار أمثال عطية أبو شحه وإبراهيم شحاتة زى زمان.. ويقاطعه عبد الرازق أحمد داوود، المشكلة مش مشكلة الحبوب والقماش والفلوس ولكن الموضوع أن الفلوس بتاعة العمولات لازم نحصل عليها لأنها من حقنا حتى يعود للعامل حقه فى الادخار والتأمين..

وما نوع التهديد الذى وقعتم تحت تأثيره؟.. فيرد عبد الرازق داوود بقوله، إحنا بسبب عدم خبرتنا بالعمل النقابى خبرة كافية، ولأن مافيش حد يوجهنا كنا نوقع على استلام المبالغ الإجمالية من جهات التشغيل أمام مندوب مجلس المدينة الذى كان يتسلم المبالغ كلها، ثم يعود ليصرف لكل واحد منا مبالغ نصرف منها على العمال بإيصالات أخرى وتحت ضغط مجلس المدينة ، والمكتب التنفيذى ، والبوليس اضطررنا للانسحاب..

ويقول محمد الحشاش رئيس اللجنة بمنية قلين. إحنا قدمنا شكاوى من شهر مايو ١٩٦٧ لجميع الجهات وكذلك النقابة العامة التى أوفدت مندوبيها هذا العام للدخول فى ممارسة توريد العمال باسم النقابة.. وفى منية قلين يقوم الآن بالعمل بدلاً من اللجنة النقابية محمود إبراهيم جاد العمدة وعبد المقصود موسى أبو الديار شيخ البلد..

وأين تذهب أموال العمولة؟.. ويجيب فاروق أبو حمد عضو منظمة الشباب بالمركز الذى اشترك فى لجنة كلفتها لجنة الشباب بالمركز لعمل دراسة عن مشكلة عمال الزراعة بعد أن ارتفعت شكوى اللجان النقابية، قائلاً.. أموال العمال أقام بها مجلس المدينة عمارة سكنية للموظفين أمام محطة السكة الحديد سمعنا أنها تكلفت ثمانية آلاف جنيه وتستغل دخلاً شهرياً قدره أربعون جنيهاً إلى جانب المصاريف الإدارية والانتقالات - ويقاطعه بسيونى أبو اليزيد بسيونى العامل الزراعى مقدماً لى إيصالاً عن دفتر ادخار رقم ١٤٤٨ مجموعة ١٤١ بتاريخ ١٤-١٢-١٩٦٠، خدوا من كل واحد منا جنيه لدفتر توفير، ولحد دلوقت الدفاتر لم تصل إلينا..

وتتضح الصورة عندما نتبين أن بعض القرى مثل صروة أبعد فيها رئيس اللجنة النقابية محمد على النصيف وحل محله بدر عبد المجيد تاجر بقالة ومقاول ومحمد عبد الحميد السقا أمين مساعد اللجنة القيادية.. وفى نشرت أبعد محمد عبده خميس وحل محله عبد اللطيف أبو سن العمدة.. وفى بلنكومة أبعد خيرى حافظ عثمان رئيس اللجنة النقابية وحل محله عبد الفتاح داوود عامل تليفون العمدة وأمين مساعد الجماعة القيادية، وناجى قناوى حمودة العمدة، وفى قزمان أبعد محمد عبد الرحمن جنيدى وحل محله محمود عبد الرحمن شيخ البلد، وفى قلين أبعد كمال محمود عيسى رئيس اللجنة النقابية وحل محله السيد راجح المقاول، أما فى كفر المرازقة وكفر

الجزاير فإن المشرفين على نقابة العمال الزراعيين بها هم مقاولو أنفار فى نفس الوقت - وبعملية حسابية تقريبية أن قيمة العمولات التى حصلها مجلس المدينة بواقع ٨٪ للتراحيل و٧٪ بالنسبة للمجاورة (العمل باليومية) تقدر بحوالى ثلاثين ألف جنيه..

جريدة الأخبار..

فى عيد الفلاحين تبرز هذه القضية، مشكلة ٣ مليون عامل زراعى، ما زالت بلا حل، مقاولو الأنفار تسللوا إلى مكاتب تشغيل العمال ونقاباتهم، هكذا قالت الأخبار فى يوم ١٠-٩-١٩٦٨ فى تحقيق لها حول عمال التراحيل، وقد جاء فيه - فى عيد الفلاحين تبرز مشكلة مهمة، مازالت بلا حل كامل، إنها مشكلة ٣ ملايين عامل زراعى يعيشون فى ظروف قاسية، لا يملكون غير قوة عملهم، يرحلون من بلد إلى بلد وراء ضربة فأس ولقمة عيش، أجورهم تكاد لا تفى بضرورات الحياة، يتعطلون معظم الوقت..

ولقد أشار الرئيس عبد الناصر إلى هذه المشكلة فى أكثر من خطاب على امتداد السنوات الماضية، وعندما وضع أمام مجلس الأمة الحالى فى بدايته ٧ مشاكل رئيسية كانت مشكلة عمال التراحيل إحداها، وفى خلال السنوات الماضية قامت أكثر من محاولة لحل المشكلة.. أنشأت المحافظات المكاتب والمؤسسات لتشغيل ورعاية عمال التراحيل، وقامت نقابات العمال الزراعيين أيضاً بهذا الدور، ولكن المشكلة ظلت قائمة فقد تسلل مقاولو الأنفار إلى هذه المكاتب والنقابات ليمارسوا الاستغلال، وتعثرت مكاتب فى بعض المحافظات ،وقامت وزارة العمل بحل مئات من نقابات العمال الزراعيين فى القرى لتسلل المقاولين وأقاربهم إلى قيادتها.. إن وزارة العمل تبحث الآن مشروعاً هاماً لحل مشكلة العمال الزراعيين، وهو إنشاء المؤسسة العامة للعمال الزراعيين لتحل محل هذه الأجهزة، وسيبدأ المشروع الجديد برأسمال قدره ٢

مليون جنيه بجانب شبكة واسعة من الأجهزة الإدارية والمكاتب والفروع لتصل إلى كل قرية.. إن إنشاء المؤسسة هو الأمل الجديد لهذه الملايين، فما هى المحاولات التى سبقتها، إذا كان عمل هذه الملايين، هو أساس استمرار حياتها، فإن استغلال المقاولين لهم يبدأ من اللحظة الأولى لإجراءات التشغيل، فببساطة لكى يخرجوا للعمل، يلزم وسيط بينهم وبين جهة التشغيل، لأن كبار الملاك والمؤسسات والشركات تفضل أن تستند دائماً فى التعامل معهم إلى وسيط، ودور هذا الوسيط أن يقبض الأجور من جهة التشغيل ليوزعها على العمال، ويراقب عملية خروجهم إلى العمل بعد ذلك.. هذا الوسيط هو المقاول، وفى دوره البسيط تكمن المشكلة، فالبرغم من أن مجهوده لا يمكن أن يقارن بمجهود العامل خلال الساعات الطويلة فى العمل المضنى تحت الشمس المحرقة، وبرغم أن المقاول يتقاضى من جهة العمل عمولة ثابتة تصل إلى ١٠٪ من جملة الأجور، وبرغم أن هذه النسبة تحقق له مبلغاً يتجاوز أجر عشرات العمال يومياً، برغم ذلك كله فإن المقاولين وبلا إستثناء، يتسلطون على الأجور نفسها تسلطاً منظماً ومعروفاً وله درجات..

درجات الاستغلال..

والدرجة الأولى تبدأ من القرية، والدرجة الثانية فى المركز، والثالثة فى عواصم المحافظات والغريب أن الدرجة الأخيرة لها رخصة تعترف وزارة العمل نظير رسوم معينة، والربح والثروة هى أول درجة تصل أضعافاً مضاعفة عليها فى قطاع أى عمل غير شريف، والأمثلة على ذلك بالآتى.. أكثر من أربعة آلاف مثل فذ فى أربعة آلاف قرية، المقاول فى القرية يجمع النقود بنفس الطريقة، فبالإضافة إلى العمولة الثابتة من جهة العمل، وجهة العمل. هى مقاول المركز أو المالك أو الجمعية التعاونية، فإن له من الوسائل ما يمكنه من السيطرة تماماً على الأجور، وفى

سبيل هذه السيطرة فإن مقاول القرية يجمع دائماً بين عدد من الحرف، وبين تجارة الحبوب، والبقالة، وبين تجارة الأقمشة وكل زبائنه هم العمال الزراعيون، والأسعار لا يدخل فى تحديدها غير شئ واحد، هو رغبة المقاول فى الإستيلاء على كل ما يصل يده من أجور، وما يحتمل أن يصلها مستقبلاً.. وعلى هذا الأساس تباع الأقمشة والأطعمة والحبوب بأضعاف أثمانها الحقيقية، وتنتفخ جيوب المقاول، وتنتهى حرية العمال حتى فى مجرد التفكير فى استبدال مقاول بآخر..

الثانية والثالثة..

وتزداد ثروة مقاول القرية، وتتسع مقاولاته، وتضيق به القرية وتمتد أملاكه وعقاراته إلى المركز، فينتقل إليه وإلى الدرجة الثانية من السلم.. يتحول إلى مقاول مركز أو مركزى، يتعامل رأساً مع المقاول حامل الترخيص.. ويسير فى ركابه عدد من مقاولى القرية.. وتأتى الدرجة الثالثة ويحتلها المقاولون المرخصون، وكل مجهود هؤلاء بعد استخراج الرخصة، هو حضور مناقصات تنفيذ مشروعات المصالح والمؤسسات وليس من الضرورى أبداً أن ترسوا المناقصة على أحدهم لكى يقبض فهم جميعا يقبضون فى كل الأحوال، وبحكم الرخصة، فالأمور متفق عليها ومرتبة بينهم، وأى خلاف أو فرقة بينهم نتيجتها الحتمية خسارة مؤكدة لهم جميعاً..

الجد.. والعبث..

إن أجر العامل الزراعى يمر بكل هذه الألوان من الاستغلال، والغريب أن الجميع، من مسئولين، ومصالح ومؤسسات يعرفون جيداً مدى الاستغلال ويدركون معه الدور الذى يقوم به المقاولون.. فمثلا فى محافظة البحيرة مناطق واسعة من الأراضى التى يجرى استصلاحها أو استزراعها، وبالتالى فهى مركز تجمع لهؤلاء الكادحين، ولبروز أبشع أمثلة وألوان الاستغلال، تحرك المسئولون فى

المحافظة للمعالجة، أنشأوا مكاتب داخل مجالس المدن والقرى، وإخلاصًا للعقلية الإدارية، وللتقاليد الإدارية، وللتقاليد المكتبية أصبح المقاولون يتنقلون داخل هذه المكاتب ويحصلون على المزيد من التسهيلات، وباختصار يقوم المقاولون بأدوارهم الكاملة المعروفة.. فالذى يحدث أن قطاعات العمل تتعاقد مع هذه المكاتب على توريد احتياجاتها من الأنفار، ومديرو هذه المكاتب يتعاقدون مع رؤساء القرى أو الجمعيات التعاونية، وهؤلاء يستخدمون مباشرةً وبلا أدنى تحفظ مقاولى الأنفار.. والنتيجة أن أجر العامل الزراعى فى القطاع الجنوبى ومنطقة التحدى، حيث تعمل هذه المكاتب ٢٠ قرشاً بأقل خمسة قروش من الأجر المدفوع فعلاً من جهات العمل، تضاف إلى ذلك استقطاعات أخرى بدعوى أن هناك تقصيراً أو تكاسلاً، أو قيد فترات غياب وهمية عن العمل، ويعجز العامل دائماً عن إثبات حقه.. وأصبح المنظر المألوف للجميع الآن هو ذهاب رؤساء الجمعيات جنباً إلى جنب مع المقاولين إلى مكاتب التشغيل بالمراكز فى نهاية كل مدة لصرف المبالغ..

وفى كوم حمادة يتجمع فى هذه المناسبات أكثر من ٣٠٠ مقاول علناً وبلا حرج أمام المكاتب.. وهنا يقفز تساؤل حول الجهة التى تدفع مقابلاً عن مجهود رؤساء الجمعيات التعاونية وغيرهم ممن تستعين بهم هذه المكاتب.. والجواب كما يقول العمال.. المقاولون.. فإن ما يدفعه المقاولون يتقاضون أضعافه من أجور العمال..

قرية ميت يزيد تتبع مركز كوم حمادة.. أنشط مقاول أنفار بها يعمل لحساب الجمعية فى خربتا، اسمه شعبان سعيد.. العامل فى ميت يزيد أجره ٢٠ قرشاً، وعلى بعد أقل من نصف كيلو متر قرية أخرى اسمها زبيده يتقاضى العامل ٢٥ قرشاً يومياً، إن اللجان النقابية بالقرية هى التى تقوم بالتشغيل، وعلى مستوى مركز إيتاى البارود تعمل ١٢ لجنة نقابية تقدم للعمال أجورهم كاملة.. ومع ذلك استطاع المقاولون أن يتسللوا إلى عدد هائل من النقابات قدرتها وزارة العمل فى أحد بياناتها

إلى مجلس الأمة بأكثر من ٣٠٠ نقابة زراعية تم حلها فعلاً بهدف التطهير.. وقامت النقابة العامة للعمال الزراعيين بتطبيق لائحة محددة على هذه اللجان، ترتب عليها طرد جميع المقاولين وحائزى الأرض الذين تسللوا إليها، وطلبت النقابة من أجهزة الحكم المحلى، ولجان الاتحاد الاشتراكى، وأجهزة الجمعيات التعاونية معاونتها فى كشف المقاولين والحائزين والمحترفين بصفة مستمرة..

ومع ذلك كله، بقيت عقبات غريبة استطاعت فى النهاية أن تشل أكثر من ٢٥٠٠ لجنة نقابية عن القيام بدورها بل حولت أعضاء هذه اللجان وهم عمال زراعيون معدمون إلى متعطلين وعددهم يزيد على ٤٠ ألف عامل.. فقد رفضت معظم جهات العمل الرسمية التعاون معهم لتشغيل العمال الزراعيين، ورفض المقاولون تشغيلهم بذواتهم كأفراد ولجأ المقاولون إلى طرد وضرب كل من حاول الخروج معهم للعمل، بل وصلت الاعتداءات إلى حد اطلاق الرصاص من مسدسات المقاولين عليهم، ووقف بعض المسئولين ورؤساء المدن من أعضاء اللجان النقابية، مواقف تتشابه فى بعض صورها مع مواقف المقاولين.. مثال على ذلك موقف رئيس مجلس مدينة قلين السابق الذى اعتقل ثلاثة من أعضاء اللجان النقابية، وبنى بمبلغ ٣٠ ألف جنيه هى عمولتهم « عمارة لوكس» لحل أزمة سكن كبار الموظفين فى المركز..



الفصل السادس

المستقبل

◆◆◆

واقع معقد وصعب ..

من الواضح أن الحياة الجديدة لم تُيسر لعمال الزراعة والتراحيل ظروفاً أفضل وعلاقات اجتماعية مناسبة، ومتقدمة تتوافق مع بداية مرحلة التحول الاشتراكى الناصري فى بلادنا، لأن التجارب التى تمت بشأنهم بدأت من منطلقات غير صحيحة.. ومن ثم فكانت تجارب إصلاحية وغير ثورية، وإن مثل هذه التجارب تكون عادةً مشوشة الغاية والهدف وتتصف بالهرولة واللملمة وعدم الانضباط الصارم.. وحتى لو أن النقابة العامة للعمال الزراعيين هى التى باشرت تنفيذها كليةً لما استطاعت أيضاً أن تتصدى وحدها للقضاء على ظاهرة عمال التراحيل، باعتبار أن القضاء على هذه الظاهرة وتصفيتها يمثل معركة هامة من معارك ثورة الريف التى لا تحسم بغير نضال سياسى وثورى لا يمكن للنقابة مهما كانت ثورية أن تقوده وتتحمل أعباءه وغاياته، لأن النقابية فى عمومها تتسم تارةً بضيق الأفق وقصر النظر الشديد بحيث تبهر جداً لأى كسب مادى ضئيل، وتارةً أخرى بالحماس العنيف فتندفع بكل قواها نحو المغامرة فتخسر كل شيء، ربما من أجل لا شيء، وعليه فإن النقابية عندما تسمح لها الظروف وحدها بقيادة النضال العمالى العام قيادة خالصة، فإنها إما تكون اقتصادية متزمتة، أو فوضوية متهورة، بمعنى أنها إما أن تربط نضال العمال العام ربطاً وثيقاً ومحكماً بالمطالب الاقتصادية الصرفة، وإما أن تدفع هذا النضال إلى مداه بدون مراعاة للظروف الموضوعية المناسبة التى تكفل حماية هذا النضال وسلامته من أجل تحقيق هدفه، ومن هنا فالنقابية غير مؤهلة

أساساً لوظيفة القيادة السياسية المخصصة فقط للحزب السياسى ذى النظرية الثورية، هذا مع العلم أن النقابية فى بلادنا الآن ليست اقتصادية، وليست فوضوية، ولا حتى وسطاً بين هذه وتلك، حيث قد تخلت والحمد لله عن ثوريتها المعروفة بفضل التغييرات الاجتماعية الكبيرة فى حياة الشخصيات النقابية التى انفصلت فكرياً وطبقياً عن جماهير العمال والتى مازالت تتربع فوق قمم النقابية المصرية باعتبارها نقابات سلطوية..

وقد ترتب على هذا تلاشى الديمقراطية النقابية، مما حال بين قيام الوحدة الحقيقية وغير الدفترية والمظهرية للطبقة العاملة المصرية فى الصناعة والزراعة على السواء، يشهد على ذلك ركود العضوية النقابية التى أصبحت وللأسف هزيلة وعجفاء فى النقابات الصناعية بشكل عام وفى النقابات الزراعية بشكل خاص، وهذا يجعلنا نقول، إذا كانت النقابية المصرية لم تعد تملك القدرة على كسب ثقة جماهيرها من العمال، فكيف تملك القدرة على قيادتهم عبر معركة التغيير فى الريف الذى يسوده واقع معقد وصعب.. حيث الغربة الاجتماعية والأمية والخرافة مازالت متفشية فى وسط عمال الزراعة والتراحيل وتعيش فى ضمائرهم.. وحيث الفقر المدقع مازال أيضاً يغطى حياتهم بسبب البطالة التى تتزايد فى الريف لزيادة المشتغلين بالزراعة والتراحيل الذين كانوا يمثلون فى عام ٦٢/ ٦٣ نسبة ٥٣٪ من مجموع العاملين فى كل القطاعات، وفى عام ٦٩/ ٧٠ سوف تكون ٥٠٪، وتوجد بعض تقديرات أخرى تقول أن هذه النسبة ستكون فى عام ١٩٦٩ قرابة ٥١,٨٩٪ من إجمالى قوة العمل فى بلادنا.. وهذا لا يعنى نقص عدد عمال الزراعة والتراحيل بل زيادة عددهم لأن عدد العمال فى الصناعة والتجارة والخدمات سيزيد فى عام ٦٩/ ٧٠ من سبعة ملايين إلى تسعة ملايين. وهذا يجعل البطالة تنتشر أكثر فأكثر فى

الريف المصرى يؤكد ذلك ما جاء فى دراسة لشعبة تخطيط القوى العاملة.. ففى عام ١٩٧٠ سيصبح لدينا ٤٠٠ ألف عامل زراعى يمثلون البطالة المتوقع وجودها سنوياً فى قطاع الزراعة، وذلك بخلاف وجود ٣ مليون من عمال التراحيل على حد قول الدراسة المذكورة..

وبجانب هذا فالاقتصاد الرأسمالى السائد فى الريف قد زاد هذا الواقع الصعب تعقيداً بما أوجده من أمور سلبية تعوق أى تحول اشتراكى فى الريف، ويتضح ذلك فى الآتى:

أولاً.. السيطرة شبه المطلقة للرأسمالية الريفية على الحياة السياسية فى كل نواحى الريف.. حيث يتحكم أعيانه وذواته وعائلاته وعناصره الغنية فى كل المنظمات السياسية والتعاونية والإدارية الموجودة فى العزب والقرى والكفور.. ولا شك أن هذه السيطرة قد حققت منطقها الطبيعى فى تزايد سطوة الرأسمالية الريفية التى حالت نتيجة لذلك دون أى نمو للوجود السياسى لا لعمال الزراعة والتراحيل فقط بل للفقراء من الفلاحين أيضاً مما جعل القوى الأساسية لثورة الريف مازالت مسجونة فى غربتها وعزلتها..

ثانياً.. التبديد المتواصل لجزء غير قليل من الثروة القومية بواسطة العمليات المستمرة والمتكررة لبيع الأراضى الزراعية وشرائها، وفى أرباح هذه العمليات التجارية وما يترتب على ذلك من مصاريف السمسرة وتسجيل وتوثيق الأرض المباعة.. حيث بلغ ثمن الفدان الواحد قرابة عشرة آلاف جنيه.. ولذا فإن المجال الزراعى المحدود والثابت تقريباً يمتص قدراً هائلاً من الثروة القومية يذهب أغلبها إلى جيوب رأسمالية الريف بدلاً من تنمية الزراعة وتطويرها وبالتالى تحسين أحوال عمالها، وهكذا يضمن الاقتصاد الرأسمالى فى الريف تغذية طفيلية دائمة يدفعها

المجتمع من جهده وعرقه..

ثالثاً.. من جراء هذا الوضع الشاذ أصبح الريف المصرى بؤرة تفيض بحاجة الطامعين فى التملك، ومشتهى التطلعات الطبقية من عناصر الطبقات الجديدة التى تمارس تجارة السوق السوداء، والكسب غير المشروع فى الدولة والمجتمع ولهذا يموج الريف بالنشاط الرأسمالى الذى ساعد على تفشى الفكر الرأسمالى فى صفوف الفلاحين عموماً حتى بين ممثليهم الذين اشتغلوا بالسياسة حديثا، ومع هذا فقد بدت عليهم أمارات الأبهة والفخفخة والنعمة، حيث يلبسون الآن الجلاليب الصوف المعتبرة، والطواقى الوبر الغالية التى يصل ثمنها إلى خمسة جنيهات ويركبون فى غدوهم ورواحهم السيارات المخصوصة، ويعيشون فى قراهم عيشة مترفهة إلى درجة أن بعضهم يقتنى البوتاجاز والثلاجات والتليفزيون.. فى حين أن جمهرة الفلاحين والعمال الزراعيين يفترسهم مرض البلاجرا من الجوع ونقص الغذاء..

رابعاً.. التدهور الشديد لنصيب الزراعة فى الدخل القومى بسبب تفتيت ملكية الأرض وعدم العناية بها بينما يتزايد نصيب الصناعة. ففى سنة ٥٩/ ٦٠ كان نصيب الدخل القومى من الزراعة ٤٠٠ مليون جنيه أى بنسبة ٣١,٢٪ من الدخل القومى ومن الصناعة والكهرباء ٢٧٣ مليون جنيه أى بنسبة ٢٥,٤٪ من الدخل القومى وفى سنة ٦٤/ ٦٥ تقدمت الصناعة والكهرباء على الزراعة فيما تقدمه من الدخل القومى فقدمت الزراعة ٥١٥ مليون جنيه أى بنسبة ٢٨,٥٪ فى حين قدمت الصناعة والكهرباء ٥٤٠ مليون جنيه أى بنسبة ٣٢,٩٪ وفى سنة ٦٩/ ٧٠ ستقدم الزراعة ٦٢٧ مليون جنيه أى بنسبة ٢٤,٥٪ فى حين ستقدم الصناعة والكهرباء ٨٠٢ مليون جنيه أى بنسبة ٣٤,٢٪ من الدخل القومى.. وذلك كله بالرغم من مشروعات التنمية الزراعية واستصلاح الأراضى الواسعة التى بلغت استثمارتها

٨١٤ مليون جنيه..

خامساً.. وكذلك تدهور ما يضيفه عامل الزراعة والتراحيل إلى الثروة القومية. وذلك بعكس التحسن المستمر فيما يقدمه العامل الصناعى.. وإذا رجعنا إلى ما يضيفه العامل فى الزراعة وملحقاتها نجد أنه قد انخفض من ١٢٥ جنيهاً فى سنة ٥٩/ ٦٠ إلى ١١٧ جنيهاً فى سنة ٦٢/ ٦٣.. وهذا يعنى تدهور الانتاج والانتاجية فى الزراعة فى ظل الرأسمالية الريفية التى تملك وتتحكم فى أربعة أخماس الأرض الزراعية فى مصر..

سادساً.. هجرة العمالة الزراعية أخيراً للمدينة والبلاد العربية..



الثورة والواقع الصعب ..

ولا شك فى أن هذا الواقع يبدو معقداً جداً وصعباً جداً.. وبالتالى تستبد بنا الدهشة وتستولى علينا الحيرة حياله، مما يجعلنا نردد عبارة.. مافيش فايدة.. تعبيراً عن تشاؤمنا تجاه مستقبل الريف المصرى وثورته، وهذا شئ طبيعى إذا نظرنا إلى هذا الواقع بالعين المجردة، أما إذا نظرنا إليهَ بعين الثورة فإنه يبدو كعملاق قدميه من طين على حد تعبير ماوتسى تونج، لأن عين الثورة يمكنها أن ترى بوضوح أن هذا الواقع ليس إلا خرافة مهولة لفقدانه جذوره الضاربة فى الأرض بفضل معاداته الأصيلة لمصالح كادحى الريف، ومن هنا تنشأ ضرورة تغييره بالثورة.. وعليه فالثورة المصرية مطالبة فوراً بهزيمة الواقع الريفى من خلال تعديل جغرافية الثورة فى مصر بنقل مركزها إلى الريف على أن يسبق ذلك ترسيخ مقدمتها فى أرجائه ممثلة فى الديمقراطية الشعبية كسلطة للعمال والفلاحين من أجل تنشيط الصراع الطبقى فى أعمق أعماقه، باعتبار أن هذا الصراع هو الطريق الوحيد والمدخل الرئيسى لثورة الريف التى هى أيضاً ذروته وأقصى حدته..

وهكذا يتواجد المناخ الديمقراطى المناسب لجذب أبسط الجماهير الكادحة والأجيرة فى الريف من غربتها السحيقة للمشاركة فى النضال الثورى الريفى، حيث تحقق ذاتها وتستعيد تكوين نفسيتها المبددة ومزاجها الممزق من جراء الغربة والشتات، وبالتالى تدرك حسياً أنها طبقة اجتماعية منتجة كما تدرك أيضاً أنها ضمن القوة الرئيسية والمحركة للثورة المصرية عموماً، وذلك بفضل الديمقراطية الشعبية

التى تجعلهم السلطة العليا فى الريف بعد أن تتوارى سلطة المأمور وضابط النقطة والمخبر والعمدة وشيخ الخفر، بحيث لا تظهر سلطة القمع هذه حتى بعد تجديدها وتطويرها إلا بقدر تدعيم سلطة الديمقراطية الشعبية..

والخطأ الذى صاحب تطور الثورة المصرية هو إغفال توفير هذا المناخ الديمقراطى الشعبى فى الريف.. حيث قد تم تصفية الإقطاع المصرى أساساً بواسطة سلطة الدولة بدلاً من تصفيته بسلطة الديمقراطية الشعبية أى بسلطة الجماهير الريفية الكادحة والأجيرة.. وقد نشأ هذا الخطأ من جراء التقييم غير الموضوعى لقوة الإقطاع ورأس المال، كما جاء فى البحث المقدم من كمال الدين رفعت إلى ندوة الاشتراكيين العرب بالجزائر عام ١٩٦٧ حيث جاء فى البحث.. ومع ذلك فما زالت هناك بقايا ذات نفوذ للاستغلال الإقطاعى والرأسمالى، فبعض قطاعات الرأسمالية المحلية تلقى الدعم والمساندة من الرأسمالية العالمية، كما أن القيم والعادات الرأسمالية مغروسة فى أجيال لا حصر لها.. ولهذا تبدو بقايا الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى أقوى من الشعب العامل.. والحقيقة أن هذا لا يعنى غير تضخيم قوة الإقطاع ورأس المال، والتقليل من قوة الشعب عماله وفلاحيه ومثقفيه، والثقة كل الثقة فى قوة سلطة أجهزة الدولة، علماً بأن هذه الأجهزة وخاصةً قيادتها وقممها متخمة بالشخصيات التى تنتسب فكرياً وطبقياً إلى تحالف الإقطاع ورأس المال.. أى من العائلات والطبقات الغنية..

ولهذا فقد وقفت الجماهير الريفية الكادحة وقفة المشاهد والمتفرج فقط خلال معارك تصفية الإقطاع عموماً .. بحيث لم تشارك إلا بعواطفها، حيث قامت سلطة الدولة وحدها تقريباً بهذه المهمة الثورية. وبذلك فات على الجماهير الريفية الكادحة والأجيرة فرصة نادرة للتدريب السياسى الثورى فى معارك تصفية الإقطاع التى

كانت خير مدرسة نضالية لهذه الجماهير، بحيث كانت تفوق عشرات المعاهد النظرية الحالية لقربها من حرارة النضال وناره المستعرة.. كما ضاع على هذه الجماهير فرصة تشرب الجرأة النضالية خلال ضرب الإقطاع وضرب تقاليده ومظاهره المتخلفة التى مازال بعضها موجوداً بشكل صارخ كالريع النقدى والعينى..

ومن ثم فلم تبارح هذه الجماهير غربتها وعزلتها، حيث ظل الخوف قابعاً فى وجدانهم إلى حد أن أجيراً ريفياً قد علق على خبر اعتقال شخصية إقطاعية فى قريته بقوله.. أنت تقدر تخطى الحنش وهو ميت.. وهذا تعبير واضح وبسيط على استمرار خوفه من الحنش الإقطاعى حتى بعد موته. وذلك نتيجة طبيعية لأن الثورة المصرية لم ترسخ مقدمتها فى الريف بقصد هزيمة الواقع المتخلف فيه، إما خوفاً من التهاب الصراع الطبقى فتندفع جماهير عمال الزراعة والتراحيل ومعهم حلفاؤهم فقراء الريف لحل التناقضات المستعصية التى ولدها الاستغلال الإقطاعى الرأسمالى فى الريف وقراه مستعينين بسلطة الديمقراطية الشعبية، وإما خوفاً من قوة الإقطاع ورأس المال.. حسب التقييم السابق.. التى يمكنها أن تطيح لا بقوة الجماهير الريفية الكادحة بل بالثورة المصرية عموماً..

قوة الجماهير الكامنة..

لكن النظرة السابقة التى لم تثق فى قوة الجماهير الكادحة ليست صائبة، حيث أثبتت أحداث هزيمتنا العسكرية يومى ٩ و١٠ يونيو سنة ١٩٦٧، مدى قوة هذه الجماهير ومدى أصالتها فى مواجهة قوى الثورة المضادة فى الداخل والخارج على السواء، فقد خرجت جماهير العمال والفلاحين والمثقفين هادرة فى شوارع القاهرة والمدن الكبرى فى يومى ٩ و١٠ يونيو تطالب بإصرار ببقاء المناضل عبد الناصر قائداً ورئيساً، وذلك تعبيراً على الصمود ومواصلة النضال الشاق استعداداً لمواجهة

عسكرية أخرى تقضى على كل آثار العدوان الصهيونى الإمبريالى ممثلاً في أمريكا وإنجلترا وإسرائيل على الوطن العربى.. ومن ثم فقد كان هذا العمل الشعبى الذى تفجرت من خلاله الثورية الكامنة والاشتراكية الكامنة بين الجماهير الكادحة لا يعنى موقفاً شعبياً خالداً بقدر ما يعنى أن قوة الجماهير هذه إذا ما توحدت تفوق كل قوة بما فى ذلك قوة الإمبريالية العالمية، وذلك من حيث القدرة والذكاء معاً، يشهد على ذلك المعانى التى قد تضمنها موقف الجماهير فى هذا العمل الشعبى والتى تبدو فى الآتى..

١. السرعة الخيالية جداً التى فاقت أية سرعة مهما كانت خرافية كسرعة البساط السحرى أو نهائية كسرعة الضوء فى تجميع وحشد قوة العمال والفلاحين والمثقفين فى يومى ٩ و١٠ يونيو بفضل حساسية الجماهير وحدها التى عرفت بذكائها أن السرعة عامل حاسم جداً لإنجاز هذا العمل الثورى حتى لا تنهض القوى المعادية والبيروقراطية فى جهاز الدولة لتعطيله بحجة انتظار الأوامر.. كما تم فعلا..

٢. وبجانب السرعة الفائقة فقد بدت القوى الشعبية ضخمة وعملاقة لإدراك الجماهير أيضاً أن العمل الشعبى فى هذا اليوم لابد أن يكون بهذا الحجم حتى لا تستطيع أية قوة خائنة أو عميلة أو بيروقراطية من التعرض له أو مواجهته..

٣. رغم العفوية والتلقائية فى هذا العمل الشعبى فقد كانت الجماهير يسودها إحساس واحد ومشترك حيث كانت مشاعرها واحدة لدرجة أن العبارات والهتافات والمناقشات كانت صورة مكررة وطبق الأصل..

٤. وكان تجميع الجماهير الشعبية على هذا النحو، بغير قادة وبغير دعاة ومبشرين، وبدون أى مجهود من الاتحاد الاشتراكى، يمثل قوة الترابط بين الجماهير

الفقيرة الكادحة من خلال ضميرها الاجتماعى الذى جمعها فى هذا العمل الشعبى، هذا الضمير الذى نبت على الأرضية الطبقية الواحدة أو المجاورة لهذه الجماهير التى قامت لتدافع عن الثورة الاشتراكية الناصرية..

٥. وأن الترابط المذكور يوضح أن جماهير يومى ٩ و١٠ يونيو تتمتع بأساس واحد أو متقارب، ومن ثم فالفئات الاجتماعية الغريبة عن العمال والفلاحين والمثقفين لم تتشرف بالمشاركة عملياً ولا حتى فكرياً فى هذا العمل الشعبى لحماية الاشتراكية الناصرية كوطن..

ولذلك كله فقد كان هذا العمل الشعبى الرائع يومى ٩ و١٠ يونيو يمثل تجربة جديدة وخلاقة فى ممارسة الديمقراطية الشعبية كوسيلة كفاحية صاغها شعبنا المصرى الكادح والفقير للوصول بها عاجلاً إلى الحفاظ على غاية اجتماعية هى الاشتراكية الناصرية وهذه التجربة الجديدة قد هيأت لنفسها مناخاً حراً وصافياً من أى غبار للتسلط الإدارى والبيروقراطى والبوليسى. وعليه فكانت تجربة ديقراطية نفاذة، حيث وصل شعاعها حتى أعمق أعماق الدولة والمجتمع كاشفاً كل أبعاده الإيجابية والسلبية على السواء، حتى أصبح هذا العمق كتاباً مفتوحاً أمام عيون الجماهير..

ومن ثم فقد توسعت إمكانية الحقوقية للجماهير الشعبية بمقتضى هذه الديمقراطية توسعاً فاق كل الإمكانيات التى تحققت من حصول العمال والفلاحين على نصف المقاعد فى مجلس الأمة وهيئات الحكم المحلى ومجالس إدارة الشركات. وبفضل هذه الإمكانية الحقوقية التى أوجدتها هذه التجربة الديمقراطية استطاعت الجماهير الفقيرة والكادحة إبقاء المناضل عبد الناصر قائداً ورئيساً وإعطائه الحق كل الحق فى إعادة البناء العسكرى والسياسى فى بلادنا من أجل حماية مصر الثورة

والتحرر والاشتراكية، وذلك عن طريق إشاعة الديمقراطية الشعبية وتأكيدها..

ونخلص من هذا العرض الطويل إلى أن الجماهير المصرية الكادحة والفقيرة عندما اكتسبت هى بكفاحها وحدها سلاح الديمقراطية الشعبية لم تتصد فقط لقوى الثورة المضادة التى يقودها تحالف الإقطاع ورأس المال فى الداخل بل تصدت وحدها بجدارة للعدو الصهيونى الإمبريالى المدعم بالأسطول السادس الأمريكى، فى وقت حرج للغاية حيث القوى الرجعية والعميلة فى الداخل تتربص لثورتنا واستقلالنا، وحيث سلطة الدولة رغم انتفاخها قد أصابها الشلل والعجز بسبب الهزيمة العسكرية المفاجئة..

وهذا خير دليل على المدى المتعاظم لقوة الجماهير الكفيلة وحدها بهزيمة الواقع الصعب فى الريف المصرى بواسطة سلطة الديمقراطية الشعبية التى سوف توفر لعمال الزراعة والتراحيل وكل كادحى الريف حصانات أكيدة ضد التسلط الإدارى والبيروقراطى فى الريف، والتى سوف تعطيهم إمكانيات حقوقية كبيرة تجاه المستغلين وأشباه المستغلين فى الريف. وبهذا يتواجد مناخ طبيعى فى كل الحياة الريفية، حيث يندفع فى رحابه عمال الزراعة والتراحيل للبحث عن مستقبلهم فى مصر الجديدة بالأظافر والسواعد التى حفرت قناة السويس ومئات الترع والرياحات وعند ذلك فقط تتوالى التغييرات الفكرية والاجتماعية التى سوف تقضى رويداً رويداً على ظاهرة عمال التراحيل..

ثورة الوعى..

المعروف أن السماء لا تُمطر ذهباً ولا فضة.. وعليه فمستقبل عمال الزراعة والتراحيل وكل كادحى الريف لم ينزل عليهم من السماء ولن يأتى بغير كفاحهم من خلال ثورة الوعى فى صفوفهم.. هذه الثورة التي تعتبر أقوى ثورة في صفوف

الشعوب الكادحة وذلك باعتبارها أبرز أمارة من أمارات الديمقراطية الشعبية فى الريف، حيث تعى الجماهير الفقيرة والكادحة فيه مدى الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى الواقع على كاهلها ببشاعة حتى الآن فتتمرد عليه وترفضه وتبدأ فى مقاومته..

ومن ثم يتفجر الصراع الطبقى ويحتدم فى الريف بواسطة ثورة الوعى، بدلاً من تفجير الثورة الروحية هذه بواسطة الصراع الطبقى.. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الثورة المصرية التى أحدثت تغييرات اقتصادية تقدمية فى المجتمع المصرى دون أن يواكبها تغييرات مماثلة فى حياة الناس الروحية نتيجة لأن هذه التغييرات قد تمت بطريقة حكومية صرفة.. مما أدى إلى وقوع تصرفات غير ديمقراطية بل ومعادية للجماهير فى سياق حدوث التغييرات الاقتصادية الثورية مثلما حدث فور تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الأول بقرية سمبو بالدقهلية، عندما ثار فلاحوها الفقراء ضد حالات تهريب الأراضى التى كانت تملكها عائلة فوده الإقطاعية بالبيع إلى أغنياء الريف دون فقرائه، فتدخل البوليس بشكل وحشى فاعتقل عشرات الفلاحين وقتل فلاحاً وأصاب آخرين مجاملةً للسادة المشترين من أمثال.. المرشدى.. تاجر المخدرات الكبير فى هذه الناحية، ومجاملةً أيضاً لعائلة فودة التى تصاهر رئيس الوزراء وقتئذٍ علي ماهر باشا.. وكان هذا كله منتظر الحدوث من قبل الأجهزة الحكومية التى ورثتها ثورة ٢٣ يوليو من العهد الملكى دون هدمها وبنائها من جديد طبقاً لمواصفاتها، ومع هذا كلفتها بمهام جديدة وثورية فى الإصلاح الزراعى، وفى القطاع العام والحكم المحلى، وفى مؤسسات الرقابة الكثيرة العدد رغم أنها مهام سياسية بالدرجة الأولى. وقد تسبب ذلك فى تضخمها كماً وكيفاً من حيث التزايد الجنونى فى عدد الموظفين المكتبيين والإداريين، ومن حيث تزايد

السلطة شبه الإلهية لهذه الأجهزة التى تتمركز فى سلطة الرجل الفرد كالمحافظ والمدير العام، ورئيس الهيئة والشركة..

وبفضل هذا لم تتغير حياة الجماهير الروحية ولم تحدث ثورة فى وعيها، حيث بقيت العلاقات والقوانين والأعراف القديمة المتخلفة كشامات قبيحة فى وجه المجتمع الجديد، وأبلغ دليل على ذلك هو استمرار وجود الحصانات البيروقراطية فى أجهزة الدولة المختلفة، هذه الحصانات التى تعتبر غطاء[1] قانونياً لحماية الموظف الكبير بالذات بحيث لا يستطيع أى أجير زراعى أو فلاح كادح أن يوجه إليه النقد أو حتى يناقشه بصراحة أثناء تأدية عمله، دون أن يتهم هذا المواطن المسكين بالاعتداء على موظف عمومى، وهذه التهمة موجبة للحبس والغرامة وفقاً للقانون الذى يؤكد حصانات أخرى خفية وضارة تحت شعار الصالح العام، ونتيجة لهذا تتمكن العناصر البيروقراطية في حماية هذه الحصانات من ممارسة عدوانيتها بإضاعة حقوق الناس دون خوف من مساءلة أو حساب، وبسبب ذلك تنتشر الفلسفة الاستسلامية بين الجماهير، علماً بأن كل هذه الحصانات الظاهرة والمستترة من مخلفات الماضى وأمارة من أمارات ظلم الإنسان لأخيه الإنسان بواسطة الدولة القديمة أو المتخلفة سواء كانت دولة عبودية أو إقطاعية أو رأسمالية..

وقد باشرت الدولة القديمة والدولة الحديثة فى كثير من الأحيان أعمال الظلم المنظم والمقنن معاً عن طريق تحصين السلطة العامة حتى تنتزع المهابة وتكتسب احترام العادة، ولذا كانت ومازالت تضع القوانين الخاصة بشأن قداسة وحصانة الموظفين الذين كانوا ومازالوا يمثلون وضعاً ممتازاً باعتبارهم هيئات السلطة العامة التى يجب أن تتعامل مع المواطنين من خلال الخوف والاحترام معا..

(١) دراسة حول سلطة الديمقراطية الاشتراكية لعطية الصيرفى نشرت بمجلة الكاتب عدد فبراير سنة ١٩٦٨.

ونتيجة لهذا فالشئ الطبيعى أن تُصبح الدولة فى مصر فى عهد ملوك أسرة محمد على من طراز الدولة القديمة أو المتخلفة.. ولكن الشئ غير الطبيعى أن تصبح الحصانات البيروقراطية موجودة فى دولة تحالف العمال والفلاحين والمثقفين التى تمضى نحو الاشتراكية والتحرر والتى تحقق وجودها بثورة مجيدة، والمعروف أن الثورة هى علم تغيير المجتمع.. ولذلك فإن استمرار الحصانات البيروقراطية كحزام من الخوف حول الأجهزة الحكومية يتعارض مع طبيعة الثورة، ويجعلها أى الدولة تعيش فى برجها القديم معزولة عن الجماهير وفى وضع مقابل لها!.. حيث مازالت الجماهير تنظر إليها على أنها لم تعد دولتها وآداتها لتحقيق غاياتها المتطورة والطموحة.. وبالتالى لا تنمو علاقات الود بين الشعب ودولة الشعب التى يتم التعامل معها باحترام مفرط لا يقل عن الخوف.. ولذا لا تتمتع أجهزة الدولة فى بلادنا بثقة الجماهير من بسطاء الناس لوجود عدد من المظاهر..

أولها.. احتلال غالبية المواقع القيادية فى أجهزة الدولة المختلفة بأبناء الحلف العائلى الكبير الذى يضم قرابة خمسين عائلة من عائلات البنادر والريف ذات السطوة والنفوذ منذ أكثر من قرن مثل عائلة أباظة والبدراوى والإتربى وللوم وخشبة وأبو حسين وأبو يوسف وهلال والفقى وعبد الغفار وغيرها، هذه العائلات التى تربطها علاقات القرابة والنسب والمصاهرة ينتسب اليها أغلبية كبار القضاه والضباط ورؤساء المصالح والمؤسسات والشركات ممن لا يتمتعون بأى وجدان اشتراكى مما يجعل ولاءهم بعيداً عن الشعب وثورة الشعب..

ثانيها.. مازال أدب التخاطب مع الموظفين وبالذات كبارهم مشحوناً بشكل فظ ومفرط بكلمة.. بيه.. البغيضة جداً والكريهة جداً والتى تشير إلى التفاوت الطبقى، والتى تدل على أن الموظفين الكبار لا يتعاملون مع الشعب كخدام مصالحه بل

يتعاملون معه من مركز السيادة لانتسابهم لسيادة الحلف العائلى..

ثالثها.. والحالات التى يتعرض فيها المواطنون الفقراء للتعامل مع مؤسسات الأمن أو المؤسسات الحقوقية، فإنهم يضطرون إلى اللجوء إلى المحامى لا للاستعانة به فى توضيح وجهة نظرهم التى لا يمكنهم التعبير عنها سواء كانوا متهمين أو مجنى عليهم كما هو الحال فى البلدان الاشتراكية، ولكن للعمل أساساً على توفير الثقة والطمأنينة لموكليه حتى لا تضيع حقوقهم بواسطة هذه المؤسسات التى لا يرتاحون إليها نفسياً حتى الآن..

رابعها.. تفشى النفاق الاجتماعى فى قلب المجتمع الجديد بشكل صارخ، يؤكد ذلك ما تفيض به أعمدة الصحافة اليومية من سطور النعى والتهنئة والشكر التى تكتب مجاملة وتكتب تقرباً وزلفى للسادة كبار الموظفين ولقد تفشى هذا الوباء الاجتماعى الذى أصاب حتى أكثر الشخصيات العاملة فى التنظيمات الشعبية التى أصبحت وللأسف لا يفوتها أية مناسبة تمس كبار الموظفين فى الحكومة والشركات دون أن تؤكد ولاءها وتبرر عواطفها الكاذبة من خلال نعى أو تهنئة أو شكر تنشره فى الصحافة اليومية..

وإزاء كل هذا فلابد من تفجير ثورة الوعى فى الريف بالذات باعتباره الوجه المظلم من المجتمع المصرى، حتى يمكن تنظيف هذا الوجه من كل شامات التخلف وأماراته بواسطة الديمقراطية الشعبية كسلطة لكادحى الريف وأجرائه الذين سوف يحصلون على أفكار طليعية جديدة بنقل ثورة الوعى، هذه الأفكار التى تصبح قوة مادية هائلة عندما تستحوذ على الجماهير، على حد تعبير كارل ماركس، حيث تدفع الصراع الطبقى وتلهبه تعجيلاً لتحقيق التحول الاشتراكى فى الريف المصرى، وفى الوقت نفسه تتبادل التأثير مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية

التقدمية فتتطور حياة الناس الروحية والمادية على السواء..

ولكن ثورة الوعى هذه ليست أمراً سهلاً لندرة الكوادر الثورية الشبيهة فى ندرتها بقطع الماس التى لا يتم الحصول عليها إلا بغربلة منجم هائل أو حقل كبير من الفحم للحصول على قطعة صغيرة من الماس أي الديمقراطية.. والسبب فى ذلك يعود إلى ظروف بناء التنظيم السياسى فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو حيث تم بناء التنظيم فى رحاب سلطة الدولة وفى كنفها مما جعل السعى لعضويته أمراً مرغوباً فيه للجميع توفيراً للطمأنينة وضماناً للحصول على الرغبات والتطلعات، ومن ثم فقد تسابق إليها الآلاف من المواطنين فى مقدمتها كل الأغنياء والشباعى فى الريف والمدينة الذين هرولوا للاستحواذ على قمم التنظيم متلففين بالشعارات الضبابية التى تضفى على نشاطهم الشرعية السياسية كشعارات.. كلنا هيئة التحرير.. ثم.. كلنا اشتراكيين.. ثم.. كلنا عمال.. وذلك بقصد احتواء الثورة المصرية وابتلاعها كعملية تقويض ذكية لما فقدوه من مراكز فى الأحزاب الرجعية القديمة.. وقد أدى ذلك لعضوية هذا التنظيم إلى تحويلها إلى وعاء تنظيمى فضفاض يضم العامل وصاحب العمل ويضم الاشتراكى وغير الاشتراكى مما ميزه بالتناقضات الصاخبة بين المصالح المختلفة وبين الأفكار المختلفة التى لا يمكن أن تتعايش فى جسم تنظيمى واحد دون أن توقف نموه وتطوره وتحبس طاقاته من النشاط والحركة. وقد عبر ذلك عن نفسه فى الضآلة الكفاحية والثورية التى تعانيها عضوية التنظيم السياسى لعدم تغطيتها جيداً بفكر الطبقات الأجيرة والكادحة، وخاصةً أنه لا يوجد عمل ثورى بدون نظرية ثورية.. ولهذا لم يقدم التنظيم السياسى للثورة المصرية بالقدر الكافى مناضلين جادين واشتراكيين ثوريين ملتزمين، فى حين أن التنظيمات الشيوعية السابقة مثلاً التى لم تحظ بالشرعية دقيقة

واحدة قد قدمت للثورة المصرية كوادر ثورية عديدة تبددت وضاعت الآن بفعل القيود والخمول والصعلكة..

وربما تبدو ندرة الكادر الثورى غير منطقية من حيث أن مهمته بالريف المصرى خالية من المخاطرة إلى حد بعيد. هذه المخاطرة التى تلازم أى عمل نضالى وثورى على الدوام، حيث يكافح هذا الكادر المصرى مع الجماهير الريفية الأجيرة والكادحة وظهره مسنود على سلطة الدولة ولقمة العيش مضمونة له ولأسرته فلن يدفعه الجوع إلى ما هو ميت ورميم، ولن ينام فى الأدغال والكهوف مضاجعاً الأفاعى والوحوش، ولن تهدده فى كل لحظة رصاصات العدو الاستعمارى أو الطبقى، ولن يزحف على بطنه مسافات طويلة وفوق ظهره أحمالاً تنوء بحملها الدواب، كما هو حال أخوته ثوار الريف والجبل فى فيتنام وفلسطين وأمريكا اللاتينية.. ولكن هذا لا يعنى أن مهمة الكادر الثورى فى الريف المصرى خالية من المخاطرة، أى أنها مهمة هينة لا تزيد عن كونها مجرد نزهة أو جولة من جولات الوعظ والإرشاد فى القرى والكفور، حيث ثبت بالفعل أنها من أصعب المهام التى تواجهها الثورة المصرية عموماً لأنها تكلف مناضلى الريف حياتهم فى بعض الأحيان إلا إذا كان إيمانهم بالوطن والاشتراكية الناصرية يرقى إلى مسألة الإيمان الديني، وذلك كما حدث في قرية كمشيش منوفية فى عام ١٩٦٦ التى أثبتت أن الإقطاع المصرى فى قرية واحدة استطاع أن يغتال الفلاح أبو رواش، والعامل الزراعى عنتر، والمناضل الريفى صلاح حسين عضو الاتحاد الاشتراكى، وقد حدث هذا وسيحدث مرات ومرات فى ظل سلطة دولة الشعب العامل وطالما لم تتسع وتتعمق فى الريف المصرى الديمقراطية الشعبية كسلطة للعمال والفلاحين، ومع هذا فندرة الكادر الثورى لا يمكن أن تعوق تفجير ثورة الوعى إذا ما أخذت الثورة المصرية بأسلوب بث الخمائر

الثورية فى القرى والعزب والكفور رويداً رويداً حتى يتحول الريف كله ممثلاً فقط فى أجرائه وكادحيه من الفلاحين إلى خميرة ثورية ناضجة.. بمعنى أن تكلف مجموعات صغيرة من الكادر الثورى بممارسة المسئولية السياسية فى عدد قليل من القرى بهدف تجنيد وتربية كادر ثورى ريفى لقيادة ثورة الريف، بتفجير ثورة الوعى مصحوبة بتحقيق الأمور الهامة التالية:

أولاً.. لابد أن تسود قوة المثل فى كل تصرف من تصرفات الكادر الثورى باعتباره مصلحاً اجتماعياً وممثلاً للأمانة الثورية الجديدة عليه أن يقدم للجماهير فى تواضع وفى بساطة المثل الأعلى فى أعماله وتصرفاته على الدوام، فهو آخر من يأكل، وآخر من ينام، وأول من يموت، على حد وصف المناضل الثوري شى جيفارا ، وذلك لأن قوة المثل هذه لها فعل السحر وتأثيره على الجماهير، حيث تؤكد لديها الأفكار وترسخها فى ضميرها الاجتماعى وتحض بها إلى مرحلة الإيمان، كما حدث فى الثورة الصينية العظيمة كثورة ريفية بالدرجة الأولى استطاعت أن تحقق انتصارات رائعة بفضل قوة المثل الحى فى التضحية والنضال التى قدمها الرئيس ماو ورفاقه من قادة الثورة الصينية، وكما حدث فى ثورة الشعب الفيتنامى التى حققت المعجزات بفضل قوة المثل أيضاً التى قدمها أعضاء الحزب الشيوعى فى فيتنام بقيادة الرفيق هوشى منه، كما أن قادة الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو كانوا نموذجاً رائعاً فى إشاعة الفكر الاشتراكى مصحوباً بقوة المثل من خلال المشاركة السنوية فى جنى محصول القصب بجدية تفوق جدية الفلاحين، وحتى المثقفين وأساتذة الجامعات الذين كلفوا بالعمل فى المزارع الاشتراكية الجديدة، فإنهم يعملون بجهد يماثل جهد إخوتهم الفلاحين ويعيشون عيشتهم الخشنة ضاربين المثل فى الجهد والتضحية..

ثانياً.. ضرورة تحسين الحياة المادية لكادحي الريف وخاصةً عمال الزراعة والتراحيل بارتفاع أجورهم وإعطائهم رويداً رويداً الحقوق التي حصل عليها إخوتهم عمال الصناعة في المدن.. وبدون ذلك فلا قيمة لثورة الوعي لأنه إذا كان المسيح قال.. ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، فمن حقهم أيضاً أن يقولوا.. ليس بالفكر وحده يحيا الإنسان.. حيث يعيش الإنسان بالفكر والخبز معا..

ثالثاً.. من المهم جداً مشاركة عمال الزراعة والتراحيل على وجه التحديد مشاركة فعلية وتقريرية وليست مشاركة شرفية أو استشارية في كل التنظيمات السياسية والشعبية والمحلية بما في ذلك الجمعيات التعاونية والعمديات، على أن يتقاسموا نصف مقاعد الفلاحين كحد أدنى في هذه التنظيمات باعتبار أنهم ممثلي العمل والفلاحين على اختلاف فئاتهم مثلما يوجد ممثلو رأس المال في المجال الزراعي، وذلك لأن المشاركة على هذا النحو تمثل ضرورة لبدء ثورة الريف.. حيث تعلمنا خبرة الثورات الاشتراكية وخاصةً ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧، أن هذه الثورة قد وضعت رئاسة السوفيتيات وقيادتها في الريف الروسي الواسع الارجاء تحت إشراف الأجراء الزراعيين والفلاحين الفقراء والكادحين كضرورة ثورية تتجلى في جمهرة العمل السياسي والمسئولية السياسية وسط جماهير الريف الأجيرة والكادحة لأول مرة في التاريخ، كتعبير عن إشاعة الديمقراطية الاشتراكية الجديدة وممارستها كسلطة للعمال والفلاحين وكل الفقراء.. ومما يذكر أن ديكتاتورية البروليتاريا التي تعني أيضاً ديمقراطية البروليتاريا قد منحها قادة الثورة الروسية ومنهم الرفيق لينين هذه السلطة سلطة ديكتاتورية البروليتاريا التي هي ديمقراطية البروليتاريا ولكن بعد وفاة الرفيق لينين انتزعت ديكتاتورية البروليتاريا هذه لتسلم إلى اللجنة المركزية ولسكرتير عام الحزب الشيوعي وقتئذٍ

وهذه مصيبتها..

ومن هنا فالمشاركة المذكورة تقوم بدور المدرسة السياسية التى يتم فيها تعليم أجراء الريف وكادحيه علم السياسة وفن السياسة لأول مرة حتى يستطيع هؤلاء كيف يدبرون شئونهم بل وشئون بلادهم من أجل تنظيم المواجهة المكشوفة والمستمرة بينهم وبين كل مستغليهم من رأسماليين وأشباه إقطاعيين من خلال وحدتهم الشاملة مهنياً وإقليمياً وطبقياً، ومن خلال تطور المعرفة بينهم من معرفة حسية بسيطة إلى معرفة عقلية تمكنهم من إلحاق الهزيمة بكل مستغليهم حيث شاهد الحياة الريفية وقتئذٍ نقصاً ملموساً فى وزن الوجود الرأسمالى الذى قد أصبح الآن متضخماً بشكل يفوق الحد لا فى الحياة الريفية فقط بل فى الحياة المصرية عموماً بفعل محاولة احتواء الثورة المصرية عن طريق مزاحمة العمال والفلاحين فى نصيبهم المقرر فى مقاعد التنظيمات السياسية ، والمحلية ، والشعبية، حيث تدعى هذه العناصر الرأسمالية انتمائها اجتماعياً للعمال والفلاحين فى ترشيحات هذه التنظيمات ليس بدافع الخوف كما يقول حسنين هيكل بل بدافع محاولة ابتلاع الثورة كما حدث فى ثورة ١٩١٩..

وبهذه الكيفية الموضوعية تنجح ثورة الوعى هذه فى إخراج الملايين من أجراء الريف وكادحيه من غربتهم إلى الحياة والمجتمع محققة لهم علاقات اقتصادية وسياسية وحقوقية جديدة بحيث لم تعد فى نظرهم مؤسسات الدولة، وبالذات مؤسسات الأمن والمؤسسات الحقوقية بعبعاً مخيفاً.. وعند ذلك فقط يسترد أجراء الريف وكادحيه وكل فقرائه عافيتهم النفسية فينطلقون باحثين عن مستقبلهم فى الاشتراكية والتحرر والسلام بعد أن وصل إلى أدمغتهم فكر اشتراكى ثورى جديد.. هذا الفكر الخلاق صاغ المناضل الريفى وأمده بقوة روحية أسطورية

هزمت عبقرية التكنولوجيا والمخترعات المدمرة والعدوانية على أرض الصين وفيتنام وكوبا والجزائر.. والذى قد شد جماهير الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية من غربتهم المظلمة دافعاً إياهم إلى حمل السلاح ضد الإمبرياليين الأمريكيين وعملائهم فى أمريكا اللاتينية.. وحتى الفكر الرجعى والعنصرى المعادى للإنسانية والتقدم يعطى للجماهير فى بعض الأحيان قوة روحية هدامة، يشهد على ذلك تواجد ظاهرة الهتلرية التى نجحت فى شحن أدمغة الجماهير الألمانية بما فى ذلك جزء هام من الطبقة العاملة الألمانية ذات التاريخ الثورى العريق، بعظمة الجنس الألمانى وحده وتفوقه على كل الأجناس التى يجب أن تباد من الوجود. ويشهد على ذلك أيضاً تواجد ظاهرة الصهيونية كهتلرية جديدة فى سماتها وتصرفاتها، حيث اكتشف مبشروها الأوائل أهمية الفكر المصحوب بقوة المثل فى اقناع الشخص اليهودى الذى يعبد طوال حياته حرفة المال والسمسرة بالذهاب إلى فلسطين ليستعمرها عنوة بطرد أهلها عرب فلسطين، وذلك عن طريق إشاعة فكرة تأليه الأرض أى أرض فلسطين، وتأليه العمل عليها، بمعنى أن أرض فلسطين هى إله الصهاينة والعمل عليها إلههم أيضاً وقد تأكدت هذه الفكرة الكاذبة بقوة المثل التى قدمها زعماء الصهاينة أمثال بن جوريون، بواسطة الحياة والإقامة فى قلب المستعمرات الزراعية بدعوى التطهر من دنس الحياة الربوية التى عاشها اليهود. ولهذا يمجدون الفلاح الصهيونى بقولهم مثلاً.. تضيء وجهه قوة المثل وهو يعمل على الأرض التى مشى عليها اسحاق وسليمان والمسيح.. هذا بالإضافة إلى أن الأدب الصهيونى قد عمق لدى الجماهير اليهودية فكرة تأليه الأرض، فى رواية.. طوبى للخائفين.. للكاتبة الصهيونية، يائيل ديان، ابنة موشى ديان، يقول الأب لابنه عندما رآه راجعاً من المعبد الذى لا يذهب إليه إلا قليلاً.. يقول الأب.. حين كنا يهوداً فى روسيا أو غيرها كان لزاماً علينا أن نطيع التعليمات ونحافظ على ديننا، أما الآن فقد أصبح

لدينا شئ أهم.. الأرض.. أنت الآن إسرائيلى ولست يهودياً.. أتعرف إذاً ماذا كان اسمى الحقيقى فى روسيا.. كان اسمى موئل هل تتصور ذلك.. نعم كان اسمى موئل.. ولكننى غيرته حين أتيت إلى هنا.. وسميت نفسى ايفرى.. لقد تركت هناك ملابسى وقناعى وأقاربى.. وعثرت هنا على رب جديد.. هذا الرب خصب الأرض وزهر البرتقال.. ألا تحس بذلك، وأخذ ايفرى حفنة من تراب الأرض وسكبها فى كف الصبى، وقال له إمسك هذا التراب اقبض عليه، تحسسه، تذوقه.. هذا هو ربك الوحيد.. إذا أردت أن تصلى للسماء فلا تصلى لها لكى تسكب الفضيلة فى أرواحنا، ولكن قل لها أن تنزل المطر على أرضنا.. هذا هو المهم.. إياك أن تذهب مرة أخرى إلى المعبد إذا أردت أن تسلى نفسك وتتعلم شيئاً فاذهب وتعلم حلب البقر..



المعرفة طريقة المستقبل ..

سوف تكون المعرفة التى تضىء الريف كله من أهم وأعظم مكتسبات ثورة الوعى التى تعمل على إشاعة المعرفة بين كادحيه وأجرائه بادئة بقهر الأمية البغيضة فى صفوفهم.. هذه الأمية التى كانت من أبرز النقط فى جدول أعمال ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا حتى قال قائدها لينين.. دون محو شامل للأمية، دون تعليم كاف، دون تعليم الناس استعمال الكتب لن نبلغ هدفنا مطلقا.. وسيتم محو هذه الأمية فى ريفنا وفق أبجدية جديدة تمتزج فيها هجائية الحروف بهجائية التجربة بهجائية الفكر الاشتراكى، حيث يقوم الدعاة الثوريون الصبورين جداً الذين يلازمون أجراء الريف وكادحيه فى قراهم وفى مناطق عملهم فى برارى الدلتا وفى الصحارى وعلى الترع والمصارف والجسور بتلقينهم مبادئ فك الخط بكلمات ليست هى الكلمات التقليدية المألوفة لدى المبتدئين فى تعلم القراءة والكتابة مثل، أكل، شرب، ضرب، ومثل، أسد، جمل، فيل، ولكن كلمات ذات معانى وطنية واشتراكية مثل، الوطن، الشعب، الاشتراكية، الحرية، السلام، الثورة، الكفاح، الاستغلال، الإقطاع، الرأسمالية، الاستعمار عدو الشعوب.. إلى آخر الكلمات ذات المدلول السياسى والفكرى التى تجذبهم لمعرفة معانيها و عمقها ..

وعندما يمتلك أجراء الريف وكادحيه سر الكلمة المكتوبة، وبالذات الكلمة الهادفة، فسوف تنمو على الفور معرفتهم الحسية والتجريبية الضئيلة جداً التي تقارب إلى حدٍ ما المعرفة الحسية لدى زملائهم عمال الصناعة فى بدء نشأتهم الطبقية

عندما كانوا يحطمون الآلات ظناً منهم أنها مصدر شقائهم واستغلالهم ببشاعة، وليست الرأسمالية صاحبة الآلات والمصانع، وذلك حتى تصبح معرفتهم الحسية الضئيلة، معرفة حسية متنورة لا تعتمد على الحياة المادية البائسة والمختلفة التى كانوا يعيشونها بل تعتمد على حياتهم الجديدة، أى حياتهم المادية والروحية التى ستكون مشرقة ومضيئة لاستخدامهم فى رحابها الكلمة المكتوبة وتداول معانيها، ومن ثم يقبلون على ممارسة العمل السياسى كشكل من أشكال الصراع الطبقى..

وكلما زادت ممارستهم للعمل السياسى والنضالى، كلما زادت فرصة استعمالهم الكتب كتعبير صادق عن تطور معرفتهم الحسية إلى معرفة عقلية ومنطقية ترشدهم إلى مصدر همومهم وآلامهم فيتعرفون بعمق إلى من هو معهم بقلبه فقط، ومن هو معهم بقلبه وسيفه، ومن هو عليهم بقلبه فقط، ومن هو عليهم بقلبه وسيفه..

وهذا يعنى أن المعرفة تتطور بينهم إلى درجة تحديد مفهومهم الخاص عن المجتمع المصرى بطبقاته وتناقضاته ومن ثم فإن المعرفة فى كمالها وتطورها تصبح أداتهم فى البحث عن المستقبل، وذلك بتبديل واقعهم المتخلف بواقع مشرق وسعيد، هذا الواقع الذى لا يتم أى كفاح من أجله إلا فى ضوء المعرفة لأنه لا يوجد عمل ثورى بغير نظرية ثورية.

وتطور المعرفة لدى أجراء الريف وكادحيه على هذا النحو، ربما يبدو فى نظر البعض أنه أمر غير قابل للتحقيق إلا بعد عمر طويل جداً، وأن أى تفكير فى هذا الموضوع هو مجرد سرحة من سرحات الخيال، لأن عمال الصناعة فى مصر لم يرق مفهومهم الاجتماعى إلى هذا المستوى رغم تنورهم الملحوظ عن أجراء الريف. ورغم اشتغالهم بالنضال النقابى والسياسى منذ نهاية القرن التاسع عشر.. كما أن فئات المهنيين والمتعلمين ليس لديهم حتى الآن أى مفهوم اجتماعى متقدم غير مفهوم التطلعات الطبقية والوظيفية، أى مفهوم الدرجات المالية، والإفلات من الرسوب الوظيفى، والقفز من الحكومة إلى

الشركات، ومن شركة إلى أخرى وراء الدرجات العليا والوظيفة المربحة، وفقاً لفلسفة.. مشى حالك.. وهذا الكلام صحيح ولكن صحته لا تمثل استحالة تطور المعرفة لدى أجراء الريف وكادحيه فى هذا الظرف الثورى، حيث أن هذه الاستحالة تعنى بالدرجة الأولى استحالة تطور الثورة المصرية نحو غاياتها فى التحرر والاشتراكية، يؤيد ذلك كلام لينين السابق الذى ربط فيه ربطاً محكماً هدف الثورة الروسية العظيمة بمسألة محو الأمية وتعليم الجماهير الكادحة فى الريف والمدينة، وبمسألة استعمال الناس للكتب.. وعليه أيضاً فإن تطور الثورة المصرية نحو غاياتها مرهون بنمو معرفة أجراء الريف وكادحيه بالذات لا لأنهم يمثلون الأغلبية السكانية فى مصر، ولكن لأنهم يمثلون هم وأخوتهم عمال المدينة القوة الرئيسية والأساسية للثورة المصرية عموماً، فضلاً عن أنهم يمثلون أيضاً المصدر الرئيسى لتغذية العمل الوطنى فى جملته بالدم الجديد، بمعنى أن الصناعات الجديدة وكذلك القوات المسلحة تعتمد على هذا المصدر فى تغذيتها بالقوى البشرية اللازمة.. ولذا فإن المعرفة تعتبر ضرورة عاجلة للنهوض الثورى بالحياة الريفية، حيث تتم هزيمة الأمية والجهل والخرافة وكذلك الغربة فى حياة أجراء الريف وكادحيه بفضل هذه المعرفة التى ستفرض نفسها على الجانب غير المضىء من الحياة المصرية خلال تصاعد النضال الشعبى.. مع العلم أن الريف المصرى قد شهد من قبل.. كيف فرضت المعرفة نفسها فى عدد محدود من القرى، مثل دقهله، والسرو، وميت سلسيل، وميت القرشي، وكمشيش، وساحل سليم وغيرها، من خلال النشاط النضالى المحدود للتنظيمات الشيوعية السابقة فى الريف المصرى، هذا النشاط النضالى الذى قد طور بسرعة معرفة عمال الزراعة والتراحيل فى هذه القرى القليلة لدرجة أن كثيرًا منهم قد تخطى مرحلة الأمية والجهل، ومرحلة الغربة وعدم الانتماء للحياة المصرية والمجتمع المصرى، وأصبح من خير دعاة الفكر الاشتراكى ومن خير المكافحين الثوريين فى الريف رغم ظروف النضال السرى ومخاطره..

على مشارف المستقبل ..

تبدأ فعالية المعرفة الجديدة فى الريف بموجة حارة جداً من المراهقة التى تغطى كل تصرفات أجراء الريف وكادحيه فى العمل الوطنى عموماً.. وهذه الموجة من المراهقة هى جسر الوصول الطبيعى إلى مرحلة الشباب والنضوج بالنسبة للفرد والجماعة على السواء.. وعليه فلا يوجد الشباب النشيط والواعي بدونها كاستجابة عاجلة وملحة للتغييرات المادية والروحية فى داخل الفرد والجماعة، حيث يتم بفضل هذه التغييرات الداخلية تفجير إعصار من الحماس المدمر لكافة الحواجز والمغاليق بهدف الوصول إلى قلب الحياة الجديدة الخاصة بالفرد أو الجماعة..

ولذلك فإن المراهقة التى ستصيب أجراء الريف وكادحيه فور صحوتهم من غيبوبة الوعى لا تعتبر رد فعل طبيعى لتراكم الظلم الاجتماعى الواقع عليهم طوال قرون من الزمان من قبل الإقطاع ورأس المال بقدر ما تعتبر تثبيتاً لوجودهم الاجتماعى الجديد فى مواجهة كل الوجود الرجعى القديم الذى يقاوم دائماً بشراسة أى وجود آخر يزاحمه، وخاصةً إذا كانت المزاحمة لا تستهدف التعايش معه والجوار إلى جانبه بل تستهدف القضاء عليه فى الحياة والمجتمع، أى فى حياة الناس المادية والروحية على السواء..

والمقاومة التى يبديها الوجود الرجعى بشكل ظاهر ومستتر لمواجهة صحوة غرباء الحياة والمجتمع من أجراء الريف وكادحيه تستند بشكل أو بآخر على سلطة أجهزة الدولة حتى فى البلاد ذات الثورات الاجتماعية والتقدمية المماثلة للثورة

المصرية التى لم تقم بهدم أجهزة الدولة القديمة من جذورها وبنائها من جديد طبقاً لمواصفاتها.. ولهذا فإن عناصر هذا الوجود الرجعى الممثلة فى كبار الموظفين من أبناء الشباعى والعائلات الإقطاعية والغنية عموماً تهيمن على قمم الحياة الوظيفية فى أجهزة الدولة كلها كما قد أوضحت من قبل.. وبالتالى فلديها الفرصة كاملة على حماية الوجود الرجعى الذى هو نفسه وجود حياتها فى الحياة والمجتمع، وذلك بكل حيلة وبكل قوة حتى لو أدى ذلك إلى الولوغ فى دم الشعب كما حدث فى أندونسيا عام ١٩٦٦ حيث وقعت مجازر بشعة قُتل فيها قرابة مليونين أغلبهم من أجراء الريف وكادحيه الذين قد هبوا لإثبات وجودهم الاجتماعى مما دفع عناصر الوجود الرجعى المسيطر على المواقع القيادية فى أجهزة الدولة إلى القيام بانقلاب دموى بقيادة سوهارتو الضابط الكبير فى الجيش الأندونيسى.. وكما حدث فى بلادنا بشكل مختلف حيث أوضحت أحداث قرية كمشيش أن الوجود الرجعى ممثلاً فى عائلة الفقى الإقطاعية قتل الفلاحين والعمال الزراعيين واغتال حقهم فى الأرض والحياة بمساندة بعض موظفى الدولة ابتداءً من الخفير وشيخ الخفر فى القرية إلى الموظف الكبير فى المدينة ممن ينتسبون لعائلة الفقى بحكم علاقات القرابة والمصاهرة أو بحكم علاقات الفكر والمصلحة..

وأمام هذه المقاومة الدموية التى تشنها الرجعية تثبيتاً لوجودها، فإن المراهقة الحارة التى ستصاحب العمل النضالى فى الريف ليست شيئاً ضاراً ولن تؤدى إلى إشاعة الفوضى والحماقة والعربدة كما سوف تردد بعض الألسنة بحجة واجب احترام النظام والقانون اللذين لم يحترما قط من قبل أصحاب الوجود الرجعى الذين قد تآمروا على قانون الإصلاح الزراعى بتهريب ملكيات الأرض، وبطرد الفلاحين منها وإغراقهم بالديون بواسطة الكمبيالات البيضاء، والذين مازالوا حتى الآن يقومون بتشغيل عمال الزراعة والتراحيل بأجور قليلة ومعاملتهم

بأساليب السُخرة المقنعة..

كما أن المراهقة تعتبر فى هذه الحالة ضرورة لصد مقاومة الوجود الرجعى بفضل إعصار الحماس الذى تولده لاقتلاع الرواسي الرواسخ من الأفكار والعادات والأخلاق القديمة التى تمثل حصون هذا الوجود الرجعى وقلاعه المنيعة، ولذا فإن أى مساس يصيب هذه الرواسي الرواسخ يترتب عليه تغييراً عميقاً وشاملاً فى جغرافية الحياة السياسية والاجتماعية فى الريف المصرى لصالح الوجود الجديد لأجراء الريف وكادحيه الذى سوف يتسع ويمتد فى كافة النواحى الريفية معلناً السيادة الفعلية لعمال الزراعة والتراحيل وإخوتهم فقراء الريف وكادحيه..

وأهم مظاهر الوجود الجديد ستبدو فى حدوث استقطاب واضح فى قلب الطبقات الفلاحية، فتقف قوى الثورة الشابة ممثلة فى أجراء الريف وكادحيه فى جانب.. وتقف قوى الثورة المضادة ممثلة فى كافة الإقطاعيين وأشباه الإقطاعيين وأتباعهم من شباعى الريف وأغنيائه ورأسماليه فى جانب آخر، بحيث يستطيع أى أجير زراعى بسيط تحديد الوضعية الاجتماعية والثورية لأى شخص أو عائلة فى قريته تحديداً يفوق ألف مرة ومرة التحديد القانونى لتعريف العامل والفلاح فى بلادنا..

ومن البديهى أن هذا التحديد الطبقى سيترتب عليه وجود موقف طبقى محدد لكل من قوى الثورة، وقوى الثورة المضادة، وهذا الموقف لابد أن يكون له حجته وسنده المستمدين من المفهوم الخاص بهذه القوى أو تلك حسب مصالحها وأفكارها وأعرافها المختلفة، ومن هنا فالاستقطاب الطبقى فى الريف يصبح فى هذه الحالة عميقاً وشاملاً لظهور أساسه الفكرى متداولاً على ألسنة الجماهير الريفية التى سوف تقرع الحجة بالحجة، والآية بالآية، والمثل يواجه المثل..

وبفضل حدوث هذا الاستقطاب بشكل واضح وملموس سيبعث من صفوف الجماهير الريفية الأجيرة والكادحة من جديد.. الفلاح المصرى الفصيح.. باعتباره مناضلاً ريفياً جديداً لا باعتباره كثير التحدث والكلام.. لابتلاعه أم الكلام.. كما يقول المثل الشعبى.. ولذلك فإن هذا الفلاح الفصيح ستكون له دراية شاملة وعميقة بنفسية الجماهير الريفية إلى حد أنها ستفوق بكثير دراية العلماء والفلاسفة، وهذه الدراية ذات الطبيعة النضالية يتولد منها موهبته العبقرية فى إشاعة المفاهيم الاشتراكية وجمهرتها بين أخوته أجراء الريف وكادحيه بفصاحته الغيطانى التى سوف تمزج الاشتراكية بالطابع الفلاحى المصرى بهدف شن حرب المفاهيم فى ريفنا وقرانا.. استعداداً للوصول إلى محطة يطلق عليها مشارف المستقبل..



حرب المفاهيم ..

وحرب المفاهيم فى ريفنا وقرانا تؤشر على زوال القرية لا من حياة أجراء الريف وكادحيه فقط بل من أدمغتهم أيضاً، وبالتالى تعاظم وجودهم الاجتماعى وقدرته على التصدى للوجود الرجعى وهزيمة أقوى مفاهيمه وبالذات المفهوم القديم لملكية الأرض الذى قد زلزلته قوانين الإصلاح الزراعى فى بلادنا، ومع هذا فما زال يحظى من قبل الشباعى فى الريف بقدسية تشبه قدسية الآلهة نتيجة لسيطرة هذا المفهوم طويلاً وبشكل خرافى على الناس، ولذلك فإن هزيمته تعنى بالدرجة الأولى دحر الإستغلال الريفى بكل أشكاله وصوره من أرضية الحلال إلى أرضية الحرام البغيض، وذلك طبعاً فى عقول أجراء الريف وكادحيه الذين سوف ينهضون فوراً لصنع عالمهم الروحى من جديد وفقاً للمفاهيم الجديدة المنتصرة التى ستتمثل فى ترديد آية.. ليس للإنسان إلا ما سعى..

والعالم الروحى الجديد لأجراء الريف وكادحيه هو بمثابة أداة تفجير ثوريتهم الكامنة التى تأخذ فى هذه الحالة صفة الدوام والاستمرار من خلال وحدتهم وتنظيمهم على أساس التزامهم الواعى بالواجب الاجتماعى كمسئولية أخلاقية تجاه المجتمع المصرى وكل أجرائه وكادحيه.. ومن ثم تتجسد وحدتهم التى ستكون عملاقة فى تنظيمات نقابية وتعاونية وفى تنظيمات سياسية عقائدية وثورية، وذات عضوية ليست دفترية ومظهرية بل عضوية كفاحية تقريرية وملتزمة كما قلت بالواجب الاجتماعى الذى ليس إلزاماً بل ضرورة وحاجة واقتناع عميق ومعنى

للحياة، على حد تعبير ديرزنيسكى..

والعضوية النقابية والتعاونية والسياسية على هذا النحو الديمقراطى والثورى، ليست إلا عبوة محشوة بالسُخط الاجتماعى والتوجيه العقائدى لاستعمالها إلى أقصى حد فى تصفية كل مواقع الإستغلال فى الريف، هذه المواقع التى ستكون وقتها مفضوحة وعارية من أى مهابة بعد هزيمة المفهوم القديم لملكية الأرض باعتباره أبو المفاهيم الداعية إلى إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، على أرض الريف المصرى عموما..

وسيكون الريع الزراعى بكل أشكاله وصوره من أهم المواقع استهدافاً لهذه العبوات الناسفة اجتماعياً وسياسياً حتى يتحقق شعار.. الأرض ملك لمن يفلحها.. وبذلك تقضى على أى إزدواج فى دخول الشباعى والأغنياء، أى فى دخولهم من وظائفهم ومهنهم وتجارتهم، ودخولهم من مجرد ملكيتهم للأرض الزراعية التى لا يفلحونها وذلك على شكل ريع عينى أو نقدى، هذا الريع الذى يعد أبسط مظهر من مظاهر الإستغلال الإقطاعى والطفيلى فى الريف كما أن سوق العمالة الريفى سيكون مستهدفاً لنفس هذه العبوات بقصد تخليصه نهائياً والى الأبد من العلاقات الإقطاعية، ومن الإستغلال الطفيلى، وذلك عن طريق القضاء على مقاولى الأنفار الذين سقطت عنهم ضمن كل الشباعى فى الريف حصانة المال والجاه والنفوذ والعائلة، وبالتالى سقطت عنهم المهابة واحترام العادة ولم يعد الوحد منهم فى نظر أبسط الناس، طيباً، ولا أصيلاً، ولا شهماً، ولا كريماً، بل لئيماً ومستغلاً، وظالماً.. ولابد أن يعرف جيداً أن سوق العمالة الريفى لن يصيبه أى فراغ من جراء القضاء على مقاولى الأنفار حتى لا يلجأ أفندية الأجهزة الحكومية من محترفى التجارب والمشاريع الانتهازية لسده بقصد إشباع تطلعاتهم الطبقية وملأ كروشهم بالمال

الحرام المنهوب من كد وعرق عمال الزراعة والتراحيل باسم العمولة والمصاريف الإدارية التى يتم الحصول عليها بالتحايل الإدارى والفهلوة.. وهذا راجع إلى أن الفراغ الذى سوف يحدث فى سوق العمالة الريفى بعد تصفية مقاولى الأنفار سيمُلأ على الفور بالخامات القيادية النابعة من قلب أجراء الريف، هذه الخامات التى ستلتزم فى عملها بالواجب الاجتماعى نتيجة لتشربها الفكر الاشتراكى بعد تعاظم حسها الطبقى الذى لم يصلها بالمشاهدة أو بقراءة الكتب والتقارير ولكن بالتذوق المتواصل لعذاب العمل بالفأس والمقطف وبالتمرغ فى أوحاله على جسور الترع والمصارف والسدود..

ومن ثم فإن سوق العمالة فى الريف سيعاد تنظيمه وتخطيطه تمهيداً لتصفيته بفضل « الهندسة الغيطانى » لدى الفلاح الثورى الفصيح الذى انتصر فى حرب المفاهيم بفصاحته الغيطاية ، والذى لابد أن ينتصر فى أى معركة من معارك ثورة الريف المصرى طالما لازمته فصاحته الغيطانية والاشتراكية، ولذا فإن أبرز أشكال الإستغلال الطفيلى فى هذه السوق ستتعرض أولاً للتصفية العاجلة، وخاصة السمسرة التى يحصل عليها فرد أو هيئة مقابل تشغيل عمال الزراعة والتراحيل، وكذلك الإستغلال المكثف من خلال تشغيل الأجراء الزراعيين بالمقطوعية التى تزيد كثيراً عن قدرة الطاقة الجسمانية للعامل، ومن خلال تشغيلهم ساعات عمل طويلة تزيد على اثنى عشر ساعة يومياً مقابل أجر تافه وضئيل.. هذا بجانب تصفية بقايا السُخرة الموجودة فى كل أرجاء هذا السوق الريفى...

وإن مثل هذه التصفية لن تتم بقانون أو بتجربة حكومية مهما كانت نية منفذيها طيبة للغاية، ولكنها سوف تتم فقط بجمهرة الهندسة الغيطانى وسط أجراء الريف منفذيها الوحيدين، كما حدث فى الثورة الصينية التى كان فى مقدورها إصدار قانون

يقضى على مقاولى الأنفار ويعمل على تحرير الأجراء الريفيين من العلاقات الإقطاعية والرأسمالية فى الصين الشعبية، ولكنها لم تفعل شيئاً غير كفالة الحرية لهؤلاء الأجراء لمواجهة مشاكلهم بالطريقة التى يرونها.. وفعلاً فقد تمكنوا بفضل سلطة الديمقراطية الشعبية التى أوجدتها الثورة الصينية لا من القضاء على مقاولى الأنفار فقط بل تمكنوا بجدارة من القضاء نهائياً وإلى الأبد على سوق العمالة الريفى وما به من علاقات إقطاعية وإستغلالية فى كل الصين الشعبية التى لم تعد تشهد أية صورة من صور البطالة الظاهرة أو المستترة وذلك فى الريف والمدينة على السواء..

وعلى هذا فإن بداية تصفية سوق العمالة الريفى من خلال تصفية كافة الأشكال الإستغلالية الصارخة فى قلبه بواسطة الجماهير نفسها، وخاصةً بعد تصفية كل مظاهر الريع، يؤكد تماماً وقوف أجراء الريف وكادحيه بثبات راسخ على مشارف مستقبلهم، حيث تغطيهم علاقات اجتماعية أكثر تقدماً وإنسانية من العلاقات القديمة، فبطالتهم سوف تتناقص كثيراً على مدار السنة، وساعات عملهم لن تزيد على ثمانى ساعات يومياً، والتأمينات الصحية والاجتماعية ستسرى عليهم وكذلك أغلب التشريعات العمالية الاجتماعية..

ولا جدال فى أن العلاقات الاجتماعية الجديدة التى ستسود فى سوق العمالة الريفى ستعمل حتماً على تحسين الحياة المادية لكافة فقراء الريف عامةً ولأجرائه بشكل خاص، مما يقلل تزايد البطالة فى الريف ، وبالتالى إضعاف ظاهرة التراحيل من خلال إنقاص تغذية سوق العمالة الريفى من الدم الجديد الممثل فى أبناء أجراء الريف وكادحيه الذين سوف يتوجه الكثير منهم شطر التلمذة المدرسية والصناعية نتيجة لتحسين أحوال آبائهم مادياً وفكرياً..

المستقبل في اشتراكية الأرض ..

وفقاً لقانون التطور الاجتماعى وأحكامه فلن تقف جماهير أجراء الريف وكادحيه على مشارف مستقبلها طويلاً فى انتظار الإذن لها بالدخول إلى قلب هذا المستقبل، بل سوف تقتحمه عنوة لأنه مصيرها المؤكد وقدرها المحتوم بعد تعاظم ثوريتها إلى حد تفجير اشتراكيتها الكامنة من خلال نمو الروح الجماعية بينها بعد صحوتها من غفوة الزمن ، وخروجها من الغربة السحيقة، حيث تكتسب هذه الجماهير شخصيتها الجماعية عبر معارك صراعها الطبقى ، وتتجلى مظاهرها فى الحب والتآخى إلى أبعد الحدود.. وتتجلى أكثر فأكثر فى تعاظم نضاليتها التى تمثل لها قمة السعادة، كما أجاب ماركس مرة على أسئلة بناته بقوله.. أنه يرى السعادة فى النضال والبؤس، فى الخضوع، وأنه يعتبر التزلف أبشع عيب، ويؤكد لينين هذا المعنى بقوله.. أن العبد الذى يعى عبوديته ويناضل ضدها ثورى.. والعبد الذى لا يعى عبوديته ويعيش عيشة العبد العمياء الخرساء غير الواعية هو مجرد عبد.. أما العبد الذى يسيل لعابه عندما يصف راضياً جمالات حياة العبودية، ويُعجب بالسيد الصالح، فهو عبد حقير ونذل.. وبهذا المعنى العظيم للنضال تبلغ الطبقات الكادحة غاياتها الثورية والطموحة..

وحب النضال على النحو السابق لا يعنى غير الخلاص نهائياً من الخنوع والخضوع الحقير حيث تصبح الشهامة طابعاً سائداً فى حياة أجراء الريف وكادحيه.. ولا يعنى أيضاً غير الحاجة العاجلة لهم فى الوصول إلى المضمون

الاجتماعى لهذا النضال الريفى الذى بدأ فور تفجير الثورية الكامنة لدى هؤلاء الأجراء والكادحين فى الريف، والذى تعاظم إلى حد تفجير الاشتراكية الكامنة لديهم علماً بأن مصر الفرعونية قد شهدت الاشتراكية الإقطاعية من خلال الملكية العامة للأرض لصالح الفرعون وكهان المعابد .. إن هذه الاشتراكية الكامنة تاريخياً فى الريف المصرى الذى قد شهد حدوث تجارب جماعية واشتراكية رائدة فى تنظيم الرى والصرف فى مصر القديمة، والذى تواجدت فيه حياة اجتماعية ومشتركة.. حيث ما زالت بعض العائلات الفلاحية تعيش عيشة جماعية ومشتركة، من حيث المأكل والمشرب، ومن حيث العمل والملكية...

وذلك مثل عامل الرصاص بقرية دلهمو منوفية التى بدأت بأب كادح وأجير يعمل فى وسايا الإقطاعيين ثم أنجب سبعة رجال يعيشون جميعاً من كدهم عيشة جماعية ومشتركة .. حتى أصبحوا أجداداً لعائلة بلغ عددهم أكثر من مائة فرد يقيمون فى مسكن جماعى ومشترك، ويأكلون من طعام جماعى ومشترك.. ومع هذا فقد تحسنت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية حتى أصبحوا يملكون ويزرعون فى قرابة عشرين فداناً ، ولديهم ماكينة مياه جماعية خاصة بهم وكل هذا على أساس العمل الجماعى والمشترك.. وعلى أساس الملكية الجماعية والمشتركة..

وربما يرى البعض أن هذا المجتمع الفلاحى الصغير هو مجتمع عائلى صرف.. وهذا صحيح إذا نظرنا إليه فى بدء نشأته، أما إذا نظرنا إليه فى تطوره فإننا نشاهد أن الجماعية المشتركة قد حلت محل العائلية والأبوية، وخاصةً بعد تعاقب الأجيال المحدودة ووصول زوجات من خارج العائلة دون أن يتعرض لحالات الطلاق أو لحالات الإنعزال.. أى خروجهم مع أزواجهن من هذه العيشة الجماعية والمشتركة، كما يحدث عادةً فى العائلات الفلاحية المصرية، وإن خير دليل على سيادة الجماعية

المشتركة فى قلب هذا المجتمع الصغير يتمثل فى أمران.. أولهما.. استمرار وجود الجماعية فى العمل والملكية بحيث لا يوجد فرد بالعائلة لا يساهم فى العمل الجماعى المشترك أو يستولى وحده على الملكية.. وثانيهما.. التحسن المتواصل فى الوضع الاقتصادى للعائلة كتعبير عن الجدية والاخلاص فى العمل الذى يمارسه الجميع.. ولابد أن يُفهم أن الاشتراكية الكامنة ليست ظاهرة خاصة بالريف المصرى وحده بل هى ظاهرة قد تواجدت فى أغلب أرياف العالم التى توافرت فيها سيادة الملكية الشائعة والمشتركة للأرض مما أدى إلى قيام الإدارة الجماعية للقرية المعروفة تاريخياً بالديمقراطية القروية أو الأبوية التى تكاد تكون مرحلة عامة فى التطور الاجتماعى فى الريف وعلى هذا الأساس ظهرت فكرة اشتراكية الفلاحين البعيدة عن الصناعة وعمالها، وذلك بتأميم الأرض وفلاحتها جماعياً واشتراكياً..

والتصور المنتظر لتصاعد النضال الفلاحى حتى يصل إلى تفجير الاشتراكية الكامنة لدى أجراء الريف وكادحيه يبدو فى رفع عريضة مطالبهم الحاسمة التى تحدد المطالبة الصريحة بوجود اشتراكية الأرض.. هذه الاشتراكية التى لم تُطرح فى الحياة المصرية تقريباً حتى الآن، مع العلم أنها قد طُرحت فى القرن التاسع عشر بفضل النضال الاشتراكى والفكر الاشتراكى، حيث ظهرت عدة كتب بعنوان تأميم الأرض، وتدعو إلى تأميم الأرض، وظهرت تنظيمات سياسية تتسمى بجمعيات تأميم الأرض، وتكافح لتأميم الأرض، مثل جمعية تأميم الأرض، وعصبة تأميم الأرض الأيرلندية فى إنجلترا.. وجماعة الأرض والحرية فى روسيا القيصرية.. كما تمت مناقشات وصدرت قرارات بتأميم الأرض وجعلها ملكية عامة مثلما كانت في العهد الفرعوني، وذلك من قبل الدولية العمالية الأولى، التى كونت بجهود ماركس وانجلز، وذلك فى مؤتمراتها فى لوزان عام ١٨٦٧ وفى

بروكسل عام ١٨٦٨ وفى بازل عام ١٨٦٩.. وحتى بعض رجال الدين المسيحى وقفوا بجانب الملكية المشتركة للأرض مثل القس ستيوارت هيدلام أحد كبار الكنيسة فى إنجلترا، ولم يقتصر طرح اشتراكية الأرض فى أوربا بل طرحت أيضاً فى أمريكا بكتابات الصحفى الأمريكى هنرى جورج عام ١٨٧٩ التى قال فيها.. أن الله منح الأرض للناس فى حيازتهم المشتركة، فلينتزعها الناس عن أولئك الذين اغتصبوا ملكيتها ظلماً.. وإذا أمعنا النظر فى التراث الإسلامى فسنجد أن اشتراكية الأرض قد طرحت من خلال الحديث النبوى القائل.. الناس شركاء فى ثلاث، الماء، والكلأ، والنار..

ورغم التأخير الشديد فى طرح مطلب اشتراكية الأرض فى مصر فسيلقى استجابة جماهيرية واسعة لها، لأنها تتويج لثورة الريف وثورية كادحيه، بل لأنها تعبر عن ضرورة، وبالذات الأرض الجديدة التى يجب أن تصبح على الفور ملكية عامة بحيث لا تخضع أبداً للملكية الفردية بحجة أن الميثاق أكد على وجود الملكية الفردية، وبحجة أن الميثاق نص أيضاً على أن ملايين الفلاحين يتطلعون إلى ملكية الأرض، وبحجة حل مشاكل عمال الزراعة والتراحيل بتوزيع الأرض الجديدة عليهم، وبحجة ضمان انتاجية عالية للأرض الجديدة عن طريق تأجيرها أو توزيعها شرائح كبيرة تصل إلى أربعين فداناً على الفلاحين الميسورين بدلاً من تفتيتها على المعدمين على شكل شظايا صغيرة من الفدادين والقراريط.. وأصحاب هذه الحجج كلهم شاءوا أو لم يشاءوا هم محامو الرأسمالية الزراعية وممثلوها الشرعيين الذين يحاولون بكل جهودهم تغطية الملكية الفردية للأرض بالقدسية المطلقة بدعوى الحفاظ على الميراث احتراماً للدين وتعاليمه، علماً بأن ألمانيا الغربية المسيحية جداً والتى تحكمها الرأسمالية الاحتكارية ألغت حق الميراث فى الأرض الزراعية حتى لا

تتعثر ملكيتها خوفاً من تدهور الانتاج الزراعى.. وعلماً بأن الميثاق الوطنى ليس نظرية أبدية بل هو فقط دليل عمل مرحلى ينتهى الاسترشاد به فى نضالنا بحلول عام ١٩٧٠ حيث يمضى إلى مستقره الأبدى فى متحف التراث ومكتباته، فضلاً عن أن الأراضى الزراعية فى جملتها هى نتاج العمل الإنسانى طوال آلاف السنين ولهذا فمن العبث أن يدعى فرد أو أفراد بأنهم الورثة الشرعيين للجهد الإنسانى عبر التاريخ الطويل.. وحتى الأراضى الجديدة فى مصر التى تبلغ مساحتها قرابة ٧٥٠ ألف فدان فقد تم استصلاحها من مال الشعب المصرى ، وجهد الشعب المصرى ، ومن العدل أن تؤول إلى هذا الشعب على شكل ملكية عامة بغض النظر عن الدفاعات المضللة التى يسوقها محامو الرأسمالية وعملائها للإبقاء على الأمور التالية:

أولاً.. حماية وجود بقايا العلاقات الإقطاعية فى قلب الريف، وفى مقدمتها ريع الأرض بكل أشكاله وصوره رغم مخالفة ذلك للدين الإسلامى الذى يحرم تحريماً قاطعاً الريع وإيجار الأرض، فقد ذكر ابن القيم فى تهذيبه لسنن أبى داوود.. عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى عليه وسلم قال..

.. من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤجره إياها.. وتتأكد نفس المعنى فى حديث آخر عن جابر رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ..

.. من كان له أرض فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها، وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم، ولا يؤجره إياها.. أورده ابن القيم أيضاً في تهذيبه لسنن أبى داوود..

ويزداد هذا المعنى تأكيداً فى حديث ثالث عن سليمان بن يسار، أن رافع بن خديج قال.. كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ، فذكر أن بعض عمومته أتاه فقال.. نهى رسول الله ﷺعن أمر كان لنا نافعاً - وطواعية الله ورسوله أنفع لنا وأنفع -

قلنا وماذاك؟ قال، قال رسول الله ﷺ..

.. من كان له أرض فليزرعها، أو ليزرعها أخاه، ولا يكاريها بثلث ولا ربع ولا بطعام مسمى.. رواه أبو داوود، وأخرجه مسلم والنائى وابن ماجه..

وجاء الأوزاعى يعمق نفس المعنى بقوله.. كان عطاء. ومكحول. ومجاهد. والحسن البصرى يقولون لا تصلح الأرض البيضاء بالدراهم ولا بالدنانير ولا معاملة، إلا أن يوزع الرجل أرضه أو يمنحها..

ولا يكتفى الإسلام بكل هذا بل يكون واضحاً جداً وصريحاً جداً فى تحريمه لكافة أشكال ريع الأرض بالحديث الذى رواه أبو داوود عن زيد ابن ثابت قال..

.. نهى رسول الله ﷺ عن المخابرة، قلت وما المخابرة؟ أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع..

بالإضافة إلى قول الله سبحانه وتعالى في سوة الرحمن.. والأرض وضعها للأنام.. صدق الله العظيم..

والقصد من الحفاظ على ريع الأرض بالذات يتجلى فى أنه المانع الشديد فى عدم تحقيق شعار، الأرض ملك لمن يفلحها حتى الآن، حيث أنه يجمع كل الشباعى والأغنياء وحتى المبسوطين ، وأنصاف الأغنياء من أصحاب المصا عة فى الريف والمدينة فى الحياة والمجتمع فى جبهة معادية لأى تقدم بسيط فى حياة أجراء الريف وكادحيه..

ثانياً.. تفشى التطلعات الطبقية فى كل الريف حتى بين أجرائه وكادحيه، لكى تظل هذه التطلعات بمثابة الفكرية السائدة فى الحياة الريفية على الدوام، مع الإغفال المتعمد لحقيقة مساحة الأرض الجديدة التى لا تشبع أبداً أبداً الملايين العديدة من

أجراء الريف وكادحيه الذين يتطلعون إلى ملكية الأرض الزراعية دون أن يتم ذلك أبداً إلا بشكل تعاونى أو جماعى، وذلك بسبب الضآلة الشديدة لمساحة الأرض الجديدة إذا ما قورنت بعدد الملايين من المعدمين فى الريف..

ثالثاً.. إشاعة الوفاق الطبقى كذلك فى الريف تجنباً لاحتدام الصراع الطبقى فى قراه وكفوره بترقيع الثوب الاجتماعى لفقراء الفلاحين وأجرائه من خلال الترضية الاجتماعية لقلة قليلة منهم، حيث يتم ذلك ببعثرة بعض الأرض الجديدة المستصلحة عليهم على شكل قطع صغيرة من الفدادين.. ومن خلال الصعيد الاجتماعى لقلة قليلة أيضاً من عمال الزراعة والتراحيل بنقلهم من طبقة الأجراء إلى طبقة الملاك عن طريق توزيع بعض فدادين الأرض الجديدة عليهم..

رابعاً.. تضخم طبقة رأسمالية الريف بحشوها أكثر فأكثر بالوافدين الجدد من المعدمين فى الريف مما يجعلها غير قادرة على احتواء الحياة الاقتصادية والسياسية فى الريف..

خامساً.. رفض التحول الاشتراكى فى الريف بالعمل على تطوير الزراعة رأسمالياً وبالمطالبة بتوزيع الأرض الجديدة على الفلاحين الأغنياء فقط الذين يعتمدون على العمل المأجور فى زراعتها..

ومما سبق من حجج ومن أمور تعبر عن مصالح الشباعى فى الريف يتضح أن الحياة المصرية لم تشهد حتى الآن أى حل متقدم لمشكلة الأرض الزراعية فى مصر بحيث يتوافق مع مصالح الشعب المصرى الذى اختار التحول الاشتراكى عن قناعة وعن إيمان وذلك من حيث القضاء على كل مظاهر بقايا العلاقات الإقطاعية.. ومن حيث القضاء أيضاً على كل مظاهر الفقر والتخلف والبطالة فى الريف التى تتجسد أساساً فى ظاهرة عمال التراحيل.. ومن حيث تطوير الزراعة

المصرية تطويراً يجعلها تساهم بشكل مجزى وفعال فى زيادة الدخل القومى والثروة القومية عموماً..

ومن ثم فإن ضرورة اشتراكية الأرض تفرض نفسها فرضاً على الريف المصرى بفعل كفاح أجراء الريف وكادحيه المزودين بسلطة الديمقراطية الشعبية، حيث تزدهر على الفور المزارع الاشتراكية والتعاونية التى سوف تحقق حاجات الشعب وكادحيه ممثلة فى تحقيق المنجزات الآتية..

١. قيام الزراعة المصرية المصنعة علماً وتخطيطاً، بالميكنة العالية للزراعة، وبالاستخدام الواسع للكيمياء الحديثة بهدف الوصول إلى أقصى كثافة ممكنة للزراعة، وإلى أقصى زيادة ممكنة فى عدد الغلات والمحاصيل، وإلى أقصى اتساع فى تربية الماشية والدواجن..

٢. على أساس قاعدة الزراعة المصنعة فى كل مزرعة اشتراكية وشبه اشتراكية، ستوجد الورشة الزراعية أو المصنع الزراعى الشامل الذى يضم صناعة حديثة للحفر والردم والتطهيرات بالكراكات والحفارات الميكانيكية وصناعة متقدمة للألبان والدباغة وتعليب اللحوم وحفظ الفواكه والخضروات، وتعطين وغزل التيل والكتان والسيلوز، والأخشاب الصناعية.. وبالتالى ستوجد صناعة قوية للنقل والتخزين لربط المزرعة بالأسواق وموانى التصدير..

٣. ومن المحتم أن الزراعة المصنعة والورشة الزراعية فى المزارع الاشتراكية والتعاونية سوف يمتصان قدراً كبيراً من عمال الزراعة والتراحيل فى أعمال دائمة ومستمرة.. بحيث تتلاشى رويداً رويداً ظاهرة وجود العمال السريحة أى عمال التراحيل..

٤. ومن المحتم كذلك أن الجماعية سوف تسود وتترسخ فى المزارع الاشتراكية

التعاونية، وبالذات فى العمل، وفى الملكية، وفى الإدارة، وفى توزيع الارباح..

وتحقيق هذه المنجزات لا يوضح فقط تحقيق مستقبل أجراء الريف وكادحيه الذى سوف يشرق أكثر فأكثر على أرض المزارع الاشتراكية والتعاونية.. ولكن يوضح أيضاً أن الزراعة الاشتراكية فى مصر قد فاقت بكثير الزراعة الرأسمالية ووصلت إلى مستوى متقدم يمكنها من المساهمة الطموحة فى زيادة الدخل القومى.. ويوضح كذلك نمو حالة الرضى الاجتماعى بين الملايين من أجراء الريف وكادحيه الذين يتطلعون تاريخياً لملكية الأرض الزراعية، والذين قد تحقق حلم حياتهم فى ملكيتهم جماعياً وتعاونياً من خلال الملكية العامة لأرض المزارع الاشتراكية والتعاونية..

وإن هذه المنجزات وما تتضمنه من معانى لن يكتب لها الدوام والاستمرار إلا إذا توافرت لها الحراسة الشعبية والجماهيرية الواعية على أرض المزارع الاشتراكية التعاونية باعتبارها أرض المستقبل التى يجب أن يسودها مناخ ديمقراطى خالص من أى غبار للتسلط الإدارى والبوليسى وخلافه وإن أى إغفال لهذه الحراسة الشعبية يجعل البيروقراطية كاستبدادية مقننة تهيمن عليها بجبروتها وتسلطها قاضية على العلاقات الاشتراكية والتعاونية التى ستتواجد فى رحاب هذه المزارع بما تشيعه من بطش إدارى وبوليسى رهيب باسم النظام والقانون..

ولذلك فالحذر كل الحذر من نمو الاستبدادية الإدارية والبوليسية فى قلب هذه المزارع الجديدة حتى لا يحدث انقلاباً معاكسًا فى نظرة الجماهير الريفية إليها، حيث ينظرون إليها بعد ذلك نظرتهم إلى الوسايا والأبعديات الإقطاعية القديمة، ومن ثم تتحطم العواطف بين هذه الجماهير ، وبين مزارعها الاشتراكية، وعلى مر الأيام تتحطم هذه العواطف تجاه الزراعة الاشتراكية والتعاونية كلها، هذه الزراعة التى

تتغذى بعواطف الفلاحين كما تتغذى بالماء والشمس سواء بسواء، وخاصةً أن الزراعة عملية بيولوجية تحتاج كل نبتة فيها إلى رعاية خاصة مصحوبة بالعطف والحنان..

وعلى هذا فلابد من مواجهة أى اهتزاز يمس هذه العواطف التى يجب أن تتنامى باستمرار لأن مثل هذا الاهتزاز يؤثر تأثيراً ضاراً بمنجزات المزارع الاشتراكية والتعاونية ويفقدها قوة المثل الحى الذى يجب أن تقدمه الملكية الجماعية للأرض الزراعية لكى تشد إليها شيئاً فشيئاً الملكية الخاصة للأرض التى تغطى أغلبية الريف المصرى، وذلك ابتداءً بالتجميع التعاونى والملكية التعاونية البسيطة عن طريق الاقناع الكامل المصحوب بقوة المثل الذى تقدمه المزارع الاشتراكية والتعاونية دائماً وباستمرار فى ضمانة الديمقراطية الشعبية المعادية لأى إكراه أو استبداد يعوق الطموح الثورى أو يكبت الرأى الثورى أو يخنق الكلمة الشريفة والثورية، وذلك باعتبار أن هذه الديمقراطية الشعبية هى وسيلة كفاحية سوف تستخدم للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فى المدينة المصرية، وفى الريف المصرى على السواء..

انتهى......

عطية الصيرفي
العامل بالنقل البرى
بشركة اتوبيس وسط
الدلتا – منطقة المنوفية
ميت غمر فى ٦ ديسمبر ١٩٦٩

انتفاضة قرية مصرية على الإقطاع

القرية : بهوت - مركز - طلخا

الزمان : صيف سنة ١٩٥١ بعد حصاد القمح.

مقدمات الانتفاضة : كان الإقطاع والمتمثل فى عائلة البدراوى عاشور يقوم بالاستيلاء على القمح من الأُجراء ولا يتبقى للفلاح شئ لإطعامه وأسرته فيما يضطره بإطعام أولاده طوال السنة من مخازن البدراوى بطريقة السلف حتى يأتى العام الثانى وهو مدين للباشا بأكثر مما تنتجه أرضه وهكذا كانت تدور الدائرة.

قيام الانتفاضة : فى يوم الجمعة ١١ من شهر يوليه سنة ١٩٥١ بعد صلاة الجمعة تقابل وفد من الفلاحين مع ناظر الباشا ويدعى أبو الصمايم وطالبو منه ترك أردب واحد لكل أسرة عن الفدان الواحد لإطعام الأسرة فرفض وأصر على الاستيلاء على جميع ما فى الأجران ، وتهجم عليهم بالشتائم وقال لهم أنتم رعاه ، وكلاب ..لا يحق لكم أن تطلبوا من سيدكم الباشا أى شئ فى الحياة وحاول الاعتداء عليهم بالضرب فقام هؤلاء الفلاحون بالدفاع عن أنفسهم .. ألقو به فى مصرف القرية فخرج من المصرف وأسرع إلى قصر البدراوى المقيم بالقرية ، واستغاث بالباشا وكان يتواجد بالقصر بالصدفة نجله فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينذاك فاتصلت على الفور بمديرية أمن الغربية بالتليفون وفى لحظة حضر إلى القرية الوار هائلة من قوات الأمن على رأسهم عباس عسكر حكمدار الغربية فى هذا الوقت

وتم القبض على أعداد كبيرة من الأهالى ومنهم : محمد حامد البهونى - طه محمد البسيونى - عبد اللطيف محمد النجار - إبراهيم الدسوقى المشد - وآخرون وتم تعذيبهم فخرجت القرية بالكامل لمحاولة الإفراج عن أبنائها فتصدت لهم قوات الأمن وخطف عبد العزيز البدراوى بندقية من يد أحد الضباط وأطلق النار على الأهالى فلقى مصرعه فى الحال شيخ خفراء القرية عبد المنعم أبو عجمى ، وخرجت أحشاءه أمام الأهالى مما زاد الأمر اشتعالا وهجمت الجموع على القصر ، وأشعلت النار فيه وفى الدوار والمخازن وتم تعزيز القوات بأخرى كثيفة وتم فرض حظر التجول لمدة ٤٥ يومًا من الساعة ٥ مساءً حتى الساعة ٧ صباحا اليوم التالى وتم القبض على مئات من الأهالى وممارسة كل صنوف التعذيب ضد أهالى القرية.



المؤلف في سطور

- من مواليد ميت غمر سنة ١٩٢٦.
- من أب طباخ وأم خياطة ملابس.
- في طفولته اشتغل صبي حداد وصبي نحاس.
- حفظ القرآن وكان ترتيبه الأول في حفظه على مستوى القطر المصري.
- اشتغل عاملاً بالجيش البريطاني وعاملاً بالزراعة.
- ثم اشتغل عامل غزل بمصنع المحلة الكبرى.
- ثم كمساري أتوبيس.
- في عام ١٩٤٥ أصبح ناشط عمالي، ونقابي، وناشط اشتراكي.
- اعتقل في عام ١٩٤٩ بتهمة توزيع منشور عنوانه «الملك فاروق. مجرم يجب أن يقتل».
- بعد الإفراج عنه في عام ١٩٥٠ حظي بمنصب رئيس نقابة عمال الأتوبيس بزفتى وميت غمر.
- شارك في تاسيس اتحاد عمال النقل المشترك، وأصبح عضواً في مجلس إدارة هذا الاتحاد.
- قبض عليه في نهاية عام ١٩٥٣ بتهمة إحياء ذكرى العاملين الشهيدين خميس والبقري.. وبتهمة المشاركة في إضرابات عمال شركة نسيج الشوربجي في

إمبابة.

- أفرج عنه في عام ١٩٥٦ وظل مشردًا بلا عمل حتى قبض عليه في أول يناير ١٩٥٩.
- أفرج عنه في ١٩٦٤.. واشترك في الاجتماع الأول لحل الحزب الشيوعي دون الاجتماع الثاني الذي لم يدع إليه لرفضه فكرة الحل.
- ظل ناشطاً عمالياً ونقابياً واشتراكياً حتى الآن.



كتب للمؤلف

- دور العمال في المجتمع الاشتراكي والإنتاج.
- عمال التراحيل.
- نقاباتنا في خدمة السلطان.
- اشتراكية أفندينا والنشأة العمالية.
- ظهور الطبقة العاملة بين السخرة ورأس المال الأجنبي.
- عسكرة الحياة العمالية والنقابية.
- من يحكم مصر المحروسة.
- الحريات النقابية والمضمون الاجتماعي.. مخطوط..
- العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق.. نيابة عن الوطنية المصرية.
- الاشتراكية حلم وعلم ومستقبل.
- أيها النمل ادخلوا مساكنكم.
- لمحات من مظاهر حكم العسكر والعسكرة.
- حكم العسكر في مصر.. من الفراعنة حتى حكم مبارك.
- اليسار المصري وأجياله العتيدة.. مضاد لليسار الجديد باعتباره مشروعًا

أمريكيًا صهيونيًا يزحف على مصر المحروسة.

- سيرة عامل مشاغب.. الجزء الأول.
- مقامات عامل مصري.. مخطوط.
- قضايا اشتراكية وأخلاقية. الشيوعية – الاشتراكية المهدرة ، والمباعة للشيطان الأمريكي.. مخطوط.



فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة